

الان تورين

من اجل علم الاجتماع

مدونة أبو عبدو



SCANNED BY
JAMAL HATMAL

مراجعة
وجيه اسعد

ترجمة
تيسير شيخ الارض

من اجل علم الاجتماع

صممت الظلاف : مها العاقل

آلات توريين

من أجل علم اللاهوت

مراجعة
وجيه أسعد

ترجمة
تيسير شيخ الأرض

منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي

دمشق — ١٩٧٩

11

12

13

14

للإهداء

إلى جميع أولئك الذين اضطلعوا
لأنهم كانوا علماء اجتماع

العنوان الاصلي للكتاب

Alain Touraine

Éditions du Seuil

Pour la sociologie

تبييه

لقد حبرت هذه المحاولات لكي احدد مسيرة ، واشير في وقت واحد، الى العوائق التي تصادفها المعرفة السوسيولوجية ، وطبيعة هذه المعرفة وضرورتها في المجتمعات التي تكتشف بازدياد انها تنتج نفسها بنفسها . انها تدعو الى تبني موقف سوسيولوجي اقام قطيعة حرجة مع مقولات النظام الاجتماعي والايديولوجيات وضغط السلطات ، في سبيل الكشف عن الكيفية التي تتكون المجتمعات بها وتتحول .

هذه المحاولات جميعا لم تنشر بالفرنسية . فالأنتان الاوليان والاخيرة تنشر هنا اول مرة . والثالثة والرابعة تعاودان بشيء من التعديل ، نص بحث قدم الى مؤتمر نظمته مؤسسة اوليفتي في كورميور في عام ١٩٧١ ، ونشرت اعماله في عام ١٩٧٣ بعنوان : العقلانية الاجتماعية وتكنولوجيا الاعلام . أما الخامسة فقد قدمت الى مؤتمر حول الوحدة الاجتماعية ، نظمته المؤسسة السميثونية في واشنطن في عام ١٩٧١ ، وينبغي لنصوصها ان تنشر بعنوان : الدراما الثقافية : تفسيرات الاحتجاج والتغير .

توطئة : حينما يكون المرء عالم اجتماع

— ان مجتمعاتنا تخضع خضوعا شديدا لوجود علم الاجتماع الذي لا يمكن توقُّفه . فننادرا ما استقبلت المعرفة بعقل هذا الاستقبال السليم . فبعضهم يرفضها على انها انتهاك للعقائد . وبعضهم يطرد روحها الشريرة ويسعى الى وضعها في خدمة النظام القائم . ولكن ، من دون ان يكون مؤمنا بها كثيرا . والاكثر تأييدا لها يستخدمونها لمحاربة التقاليد التي تزعجهم . مالم يستوعبوها فيما بعد ، في هوامش الجامعة .

فاذا ابتعدنا عن البلاد التي نشأ فيها علم الاجتماع ، اصبحت اللوحة اكثر قتامة بكثير ايضا . فقد حُظر علم الاجتماع في مناطق واسعة ، او ظل مجهولا ، او استخدم استخداما قسريا وضيقا في وقت واحد معا ، مما جعله يستمر بمشقة في الحياة . وقد اضطلع في اجزاء اخرى من العالم ، ولاسيما في امريكا اللاتينية ، بعد تقدمه في غضون عشرين سنة . واتى اكتب هذه السطور ، وقد مرت بضعة اسابيع على انقلاب الشيلي الذي القى دفعة واحدة مدارس وغالبية مراكز البحث السوسيولوجي في البلاد كلها .

ولو كان الامر يتعلق بالشكوى من الجامعات الواقعة في الازمة . او بالرثاء لحال المقاومات التي بصادفها نمو نظام علمي جديد بمبادئه الكفائية، لكانت اكتفيت بابداء بعض الملاحظات المريرة في اثناء النص . ولكن هذا لا بد ان يكون اقترابا من المسألة الحقيقية ، دون مسها .

فعمل عالم الاجتماع لا يمكن تحديده من دون الاعتراف بوظيفة المعرفة

السوسيولوجية ، وبالتالي طبيعة ردود الافعال التي يقوم بها المجتمع
حيال هذه المعرفة .

فالمقاومة الاكثر عمقا التي يتعرض علم الاجتماع لها ، تنأتى من
التعلق الذي مازلنا نحفظ به باعتقادنا أن الوقائع الاجتماعية يوجهها نظام
اعلى ، فوق اجتماعي . وسواء اكان الامر متعلقا بتصميم العناية الالهية
او بقوانين السياسة . او بمعنى التاريخ ، فان مجتمعات الماضي خلقت
باستمرار اقوالا نظرية تحدد ماهية النظام فوق الاجتماعي .

سيجئني بعضهم ، ان هذه الفلسفات الاجتماعية قد ماتت ، وان
الناس جميعا يعرفون اليوم جيدا ، انه يجب على علم الاجتماع ان يصبح
« اختباريا » ، وان يتخلص من هذه الاعتبارات ، التي تتعلق بما كان كونت
يدعوه ميتافيزيقا ، بيد ان هذه الاجابة اشد خطرا من الافكار التي تريد
محاربتها .

فعلم الاجتماع يشعر بمشقة في تكوين ذاته ؛ لانه لا بد له من ان يعود
الى ان يأخذ على عاتقه — لا ان ينكر انكارا وضعيا خاطئا — اقوال الماضي
حول ما فوق الاجتماعي . انه يضيع اذا ما بقي في اطار الفلسفة الاجتماعية؛
ويضيع بالقدر ذاته ، اذا لم يعترف بأن المجتمع منظومة قادرة على خلق
اتجاهاتها الخاصة . وعلى التأثير في ذاتها . وعلى التحول ، وعلى انتاج
ذاتها ، في الوقت ذاته الذي تكون قادرة على اعادة انتاج ذاتها ؛ واذا لم
يعترف بالتالي ، بأن المجتمع لا يمكنه ابدا ان يقتصر على القيام بوظائفه .

ان النظر الى المجتمع على انه نظام ، هو الطريقة الاكثر اضرارا في رد
التفكير الى ما وراء المجتمع ذاته . فبعضهم يتكلم على اجماع ، او على
تكامل ، او على توازن ؛ وهذا يؤدي الى وصف ماهية المجتمع او قيمه
او روحه ، التي ليست بدورها قائمة الا بالاضافة الى التطور ، وبالتالي
الى المسير نحو الحداثة . هذه الاختبارية تفرض على المرء ان ينظر الى
الامور من وجهة نظر المجتمع موضوع النظر ؛ اي ان يتقبل تحديداته

للمركزي والهامشي ، للسوي والمرضي ، للأعلى والادنى . اما انه من الممكن ان تنمو داخل هذه الحدود معارف نافعة للمشرفين على ادارة المجتمع ، فهذا ما اقبله ؛ بيد ان المعرفة السوسولوجية لا يمكن ان تتوحد هي ومصالح بعض الفاعلين .

فليس في جعل علم الاجتماع يشيع عن مسأله المركزية ما يقدم له يد العون . فاذا ما تبذ علم الاجتماع في الاغلب ويعنف شديد ، او نظر اليه دائما تقريبا بالكثير من الحذر ؛ فهذا لانه يسعى الى ادراك اندفاع المجتمع وفهم الحركة التي يقود بها ذاته بذاته ، من دون ان يلجأ من أجل ذلك الى تفسير فوق اجتماعي .

ان قدرة عمل المجتمع على ذاته لم تنم في خلال هذا القرن كثيرا فقط ، فنحن نكتشف أكثر فأكثر ، ان هذا العمل هو اجتماعي على نحو مباشر . فقد تلقينا من المجتمع الصناعي فكرة ان الشغل الذي يحول الطبيعة ، يحول المجتمع ايضا ، ونتيجة لذلك ؛ وهي فكرة يجب علينا حتمًا ان ننبذها ، لكي ندخل الى علم الاجتماع . فمن الافضل لعلماء الاجتماع المتمرنين ان يفكروا اقل في تاريخ اوربا في القرن التاسع عشر ، واكثر في الثورات ، او في المشروعات الكبيرة للقرن الحاضر .

فمجتمعاتنا لاتعمل على ذاتها ، بكشفها عن ماهية ماهو سياسي ، او بإطلاقها الطاقة المحتجزة في الارض ، بل تعمل أولا ، بتعديل الصلات الاجتماعية ، وانماط التواصل ، وباتخاذ القرارات ، وبمعايشة الصراعات .

فالتغير الاجتماعي لا يوجهه تدخل القوى التي نعدها غير اجتماعية ، سواء اكان الامر متعلقا بالتكنولوجيا ام بالدولة ، بل انه يتوجه بذاته ، بالطريقة التي يعيش المجتمع بها الحركة المزدوجة من كبت وطموح ، الحركة التي توجه نموه : تركيز السلطة التي توجه التوظيف ومد معارص يطالب بتملك جماعي جديد لمصادر الثروة التي يديرها القادة من أجل انفسهم .

فعلم الاجتماع لا وجود له الا ابتداء من اللحظة التي لاتعود المجتمعات فيها قائمة اطلاقا بالاضافة الى نظام خارج عنها . بل تصبح مدركة مسـ . تاريخيتها . وفي قدرتها على انتاج ذاتها .

٢ - اذا صادف علم الاجتماع كثيرا من المقاومة . فهذا اولا لان جميع الدين وضعوا ايديهم على السلطة . يسعون الى خلع المشروعية على اوضاعهم المسيطرة . بردها الى نظام فوق اجتماعي . مقدس . فهم يعلنون انهم ماضون في اتجاه التاريخ . وانهم حديثون . وانهم يدافعون عن الحضارة ضد البربرية . وعن الحرية والتجديد ضد التقاليد . وتلكم اقوال رداء . كتبها في الاعم الاغلب اناس يعتقدون انهم علماء اجتماع . في حين انهم ليسوا سوى رجال دعاوة ورجال بلاط .

وللمقاومة التي بلقاها علم الاجتماع اسباب ابعد عمقا ايضا . والصورة التي اقدمها للتحليل السوسيولوجي . والتي يدقق هذا الكتاب من ملامحها . تنبذ كل نقطة ثابتة . وتصدم على نحو لا يمكن احتماله تقريبا . حاجتنا للانتماء والهوية . فمن حيث اننا فاعلون اجتماعيون ، نريد ان نعرف الى اي مجموع نحن منتمون . نريد ان نعرف ما الفرنسيون او البرازيليون . ما الطلاب او الملاكات . ما المدينة او الدين اللذين يمنحانا دورا نقوم به . فنحن امام علم الاجتماع كأننا امام لوحة تحلل فيها الوجه الانساني . او كأننا امام رواية كفت عن سرد تاريخ شخصية . عن الشخصيات .

ان المقاومة التي يعادفها علم الاجتماع شيء طبيعي . فوجهة نظر التحليل لا يمكنها اطلاقا ان تختلط بوجهة نظر الفاعل . فعلم الاجتماع لا يمكنه ان يرضي احدا . ولا ان يقدم اليه اطلاقا انطبعا بفهم التجربة المعاشة وايجادها من جديد .

وهذا يفرض على عالم الاجتماع نمطا خاصا من الوجود . فالخطر الذي يهدد كل معرفة اجتماعية . يكمن في أن يوحد عالم الاجتماع بينه وبين الفاعل . اوليس مما يبعث على اليأس . أن نرى فلسفات التاريخ تبلى

أوجها دائما بتجربة الكاتب . وتتوقف بتوقف حياته ، وأن تكون الانشاءات النظرية شهادات حول ثقافة عصر وقئة اجتماعية ، أكثر منها ادوات معرفة ؟ فالمؤرخ يسمى الى الافلات من الايديولوجيا ، برحلة في الزمان ، يخضع فيها الى تماسك ثقافة غريبة عن ثقافته . وعالم الاتنولوجيا يقوم برحلة في المكان . ويفرض على نفسه غربة أكثر الحاحا أيضا . اما عالم الاجتماع الذي يدرس مجتمعه ، فلا يمكنه أن يتعد عنه في المكان ولا في الزمان . فهو يسمى أولا الى أن يظل بعيدا عن الانتماء الى اية قوة اجتماعية او سياسية قائمة على أسس راسخة . وأن يبقى حرا طليقا . وهذا وهم فقير جدا . كما لو كان الهامش اقل تحديدا من المركز .

انه ما من وضع يرضي عالم الاجتماع . ولكنه لا يستطيع ان يعمل الا بالقضاء على هويته الخاصة . فالمعركة الموجهة ضد علم الاجتماع تعترف بالضبط بأن علم الاجتماع ضرب من الجنون . فعلم الاجتماع لا يقوم على شرح ضروب السلوك الاجتماعي . بمعرفة الفاعل ، او بالوضع الذي يكون فيه . بل يقوم على شرحها بالعلاقات الاجتماعية التي يكون منخرطا فيها . وصاحب هذه المعرفة ينبغي له هو ذاته ، أن يرد نفسه بأكبر قدر من الامكان . الى الحللات الاجتماعية . التي هو أحد حدودها . وهذا يتبني أن يكون له معنيان يجب علينا فحصهما في وقت قريب بما فيه الكفاية .

٣ - فأولا التعزق الشخصي . والمرء لا يمكنه أن يدرك الصراع الا اذا عاش في التناقض . والسؤال الوحيد الذي ليس للفاعل حق في طرحه على المحلل هو : ما الذي كنت تفعله لو كنت في مكاني ؟ فاذا كان فيه ، كان فاعلا . ولم يكن محللا على الاطلاق .

ان علماء الاجتماع جميعا يشكون على الدوام من عجزهم عن أن يصبحوا فاعلين ؛ وهذه شكوى جميع المثقفين ، انه عجز لا علاج له . يتجاوزوه افضلهم بأن يعرفوا كيف يكونون فاعلين أيضا ، حينما تجبرهم النزاعات الاجتماعية على تحديد مكانهم في أحد المعسكرات تحديدا واضحا ، ولابد من أن تكون أكثر وضوحا فعالم الاجتماع يناضل باستمرار ضد

وضعية النظام الخاطئة ضد اقواله . انه يلقي بثقله كله الى جانب الظل
جانب الممنوع ، جانب المستغلين ، جانب المستعمرين . فما من حياد ممكن
بين من يسود ومن يساد . يجب الكشف عن ضياع من ينبغي له أن يتكلم
لغة السادة ولغته الخاصة في وقت واحد معا ، وعن تفجره . ولكن جميع
المسودين وجميع من يناضلون ضد الميمنة يدعون أيضا وبطريقة أشد
قسرا ، الى نظام جديد وقيم وسلطة .

فعالم الاجتماع تتمزق نفسه في تنازعها بين المناهضة بما هو مسود أو
منبوذ ومقاومة الايديولوجيا وارادية حركات التحرر . والدراما الأشد عمقا
التي عاشها علم الاجتماع هي السالينية . فالاعتراف بصراع الطبقات
وبالحركة العمالية ، وبالتالي بصلة السيطرة والاستغلال وراء القول
الوضعي للتحديث الرأسمالي ، انما يقود الى الارادية المطلقة ، والى النظام
المجموعي ، والى سلطة سيد الامبراطورية . وعلم الاجتماع سيجدره
دائما ما ينطوي على أخطر التهديدات التي تهدد وجوده . وسيجد بعضهم
هذا الموقف مثيرا للسخرية . وانا أجده مؤثرا ، ولا أفهم كيف يمكن للمرء
أن يضحك من مهنة تحملت الكثير من الاضطهادات الجماعية والكثير من
الماضي الشخصية .

فعلم الاجتماع لا يكون متمتعا بحريته وهو على الهامش ، في معزل
عن العواصف ؛ وانما يكون كذلك حيث يصهره الصراع بقوة شديدة
تجمله يلتقط أنفاسه بمشقة . وعالم الاجتماع لا يمكنه الا أن يظل عديم
الرضى ؛ فالعاطفتان اللتان تحركانه هما الغضب والامل ، وليستا
الشعور بالقوة أو المتعة في أن الناس يصغون اليه .

واذا كان علم الاجتماع مهددا بالايديولوجيا ، فهو مهدد أيضا
بنقيضتها الروح العقيدية ، التي هي منظومة فكرية تحكم على المجتمع
من خارجه . وسواء أكان الامر يتعلق باللجوء الملتبس الى المبادئ
الكبرى ، كالعدالة والحرية والتقدم ، المحددة خارج الصلات الاجتماعية
الواقعية ، أم كان متعلقا بالدفاع عن الحركة ضد النظام ، دفاع أكثر

صلابة على ما يبدو ، وعن التجديد ضد العياد (الروتين) ، أو التلقائية ضد القاعدة ، فان علم الاجتماع يبقى خاضعا باستمرار لمثل هذه التجاوزات ، التي تظهر انزاله الخاص ، وتسعى الى خلع المشروعية عليه ، انزال نظام جامعي يتعارض مع محيط اجتماعي حكم عليه بأنه عدائي او مزدري . فغالبا ما يحدث ان يسجن علم الاجتماع نفسه في عالم يعلن مع ذلك انه منفتح ، وان يعاني من ضغوط محيط محدود ، وان يتقبل « بداهات » وزواجر تحد من البحث العقلي وتقيقه .

وبين هذه العقبات كلها ، يصبح اتباع طريق علم الاجتماع صعبا . ولما كان هذا العلم مهددا من ناحية بالايديولوجيا والخضوع للفاعلين ، ومهددا من ناحية اخرى بالحرفية والهامشية ، فانه يعيش بصعوبة ولا يعمل الا ضمن الحدود التي يكون فيها مجتمعه متسامحا ، وتكون السلطة غير موحدة ؛ وعلى نحو ادق - حينما تكون القوى الجديدة تعتمد على التحليل النقدي لعالم الاجتماع ؛ فتقبله او تشجعه ، في جهدها من اجل كسر الحواجز التي تقف في وجه عملها الخاص ؛ سواء اكان ذلك من جهة الطبقة القائدة ، او جهاز الدولة ، او من جهة القوى الشعبية .

{ - اننا كلما دخلنا الى مجتمع ما بعد الصناعة ، الذي تسيطر عليه التنظيمات الكبيرة والقدرة على ادارتها ، أصبح علم الاجتماع مدعوا الى الاسهام في السلطة . فمن الصحيح ان هذا الوضع ايضا ، هو الذي يتيح لعلم الاجتماع ان ينشأ ، وان يعترف به بأنه شيء مغاير للدراسة « العوامل الاجتماعية » في الحياة الاقتصادية .

ان هذا التأكيد لوجوده ، وهذا الطلب للتطبيق ، يمكن ان يقوي أحدهما الآخر بالتبادل . وانا ارى تفاوتهما بدلا من ذلك . انهم يطلبون من علم الاجتماع ان يتدخل ، او انهم ايضا يهتمون مثل هذا التدخل ؛ في الحين الذي ينكرون فيه وجود علم الاجتماع .

فالجامعة في فرنسا مثلا مازالت ترى في علم الاجتماع مجالا قاصرا وسيء التحديد من مجالات المعرفة . فالامكنة التي يريد المجتمع الفرنسي

ان يكون فيها نخبته العقلية منيعة عليه . والانماط الفكرية تنهمه او
تزدريه بقدر ما يتهمه الوجهاء التقليديون ويزدرونه .

وذلكم وضع هو من الازعاج بقدر ما يفهمني حقيقة من يخرجون منه
مرتبطين بمصالح القوى الاجتماعية والتيارات الايدولوجية ومشروعاتها .
فالامر اكثر ارضاء بكثير حينما نتوجه الى اولئك الذين نشاطهم قيمهم ،
منه حينما نتوجه الى جمهور من الطلاب محروم من منطلقات مهنية ، يعيش
على هامش الحياة من دون تجربة في المسائل التي يخوض في الحديث
عنها ؛ فبعضهم ينكلم على التكنوقراطيين ؛ واخرون يتكلمون على فئات
سياسية ثورية . وفي كلتا الحالتين - فهم يلقون من مستمعهم روح الجد
ومعارف واهتماما ، بإمكانها ان تركي روح البحث .

ومع ذلك - فانا ارى ان البحث العقلي يضيع ، حينما يقع بين ايدي
« مثقفين نظاميين » وايدولوجيين . بيد ان حرية الحركة تصبح ضيقة
بين هذه الضغوط والاضغوط العاكسة بالظاهر ، التي يمارسها وسط
اقتلعت جذوره وخابت آماله !

ان علم الاجتماع لا يعيش في الواقع ، الا في مجتمعات تعرف كيف
تمزج بين النمو الاقتصادي والنقد الاجتماعي ، واثق بين مشروع ثقافي
ونزاعات اجتماعية .

ويأتي تشاؤمي في اللحظة التي اكتب فيها ، من ان فرنسا اخذت تفقد
صفة المجتمع اكثر فاكثر : فالنمو الاقتصادي يمكن ان يظهر فيها مدارا
ادارة جيدة بما فيه الكفاية ، بقدر ما امتنع عن أن تطرح مسألة معرفة
المنتجات الواقعية ومن هم الذين يتلقونها ؛ لقد سلم امر تنظيم المجتمع
الى المحافظة الاكثر بلادة ، التي يكملها ويؤيدها في ضميرها الخير بعض
المحتجين الذين يريدون ان يكونوا انموذجيين اكثر منهم ناجعين .

فهل يمكن للمرء ان يكون عالم اجتماع في بلد لم يعد مجتمعا ، بلد لم
يعد يبدع انماطا جديدة للتدخل في شؤون ذاته ، وليست لديه اية فكرة

عن مسائل الشغل ، او مسائل التربية ، او مسائل التمدين ، بلد يخفى
عن ذاته وضع العمال المهاجرين ، او وضع الكهول ، او وضع المرضى
العقليين ، او وضع مدمني الخمر !

انني اعلم ان الامر يصبح اكثر تأثرا ، اذا ربطنا علم الاجتماع بأعنف
الاهواء ، واعترف انه لامر طبيعي ان يكون مثل هذا هو قصد غالبية من
يطلبون المعلومات منه . بيد أن أولئك الذين يخصصون له عملهم ، ويتحملون
مسؤولية تنظيمه وتطويره ، لا يمكنهم ان يتصرفوا على هذا النحو ، ولا ينبغي
لهم . وهذا يتطلب قسطا كبيرا من الشجاعة ، لانه انما يعني الالتزام بعدم
الاستجابة الى المطالب الأكثر الحاحا للمستمعين او القراء الأكثر فعالية .

وهذا وضع ليس على الإطلاق انطواء حذرا على مهنة تصبح حرفية
على وجه السرعة . انه وضع نضالي جدا يناضل ضد رهان السلطنة
والايدولوجيات ، ولكنه يفعل ذلك وهو يدافع عن المعرفة .

هـ - ان هذه الهشاشة التي يتصف علم الاجتماع بها ، لا يمكن
احتمالها الا اذا استطاع هذا العلم ان يحدد بطريقة ثابتة ممارسته العقلية
فلو لم يكن الوضع الفكري لعلم الاجتماع ، ماوراء وضعه الاجتماعي ، هو
الذي كان موضع الاتهام ، لما تكلم الناس منذ زمن طويل ، وبالكثير من
القلق ، على أزمة هذا العلم . وتلك أزمة مواتية ، رهانها الكشف عن
الموضوع الواقعي للفعالية السوسيولوجية .

وينبغي لنا ان نكون واعين ، ان جملة فعاليتنا لا تؤلف شيئا أكثر من
اعداد تمهيدي . وهذا حكم ينطوي على احترام كبير للجهود المبذولة ، لانه
من الصعب جدا ، ان يضع المرء نفسه في وضعية عالم الاجتماع . ولكنه
حكم يريد أيضا ، ان يشير الى الضرورة الملحة للممارسات الجديدة . فقد
حقق علم الاجتماع في خلال عشرات السنين الاخيرة ، ضروبا عظيمة من
التقدم . فقد تخلص تقريبا من اللجوء المثالي الى الماهيات ، وجعل الناس

يتقبلون نوعا من الشك النقدي بصدد ايدولوجية الفاعلين ؛ لاسيما حينما لا تتجلى هذه الايدولوجية ، في القول ، بل في مقولات الممارسة الاجتماعية ؛ وتعلم ان ينظر الى المجتمع على انه منظومة او جملة منظومات ، وان يطرح مسائل التغير ، ابتداء من ذلك . انه يعرف ان يتكلم على ذاته على نحو مقبول تقريبا ، وان يستبعد الاخطار العقلية التي تهدده تهديدا اكثر مما يكون مباشرة . والكتاب الذي سنقرؤه ، شأنه شأن **انتاج المجتمع** (١) ، الذي قدم من وقت قريب الموضوعات الرئيسية للتحليل السوسيولوجي ، على نحو اكمل واكثر تنظيما ، يريد ان يسهم في هذا التعليم التمهيدي . انه يجب اذن ، ان نشير الى شروط عمل علم الاجتماع ، حتى لو كان ذلك باختصار .

ان موضوع علم الاجتماع ، اعني العلاقات الاجتماعية ، لا يقع ابدا مباشرة تحت الملاحظة . فالعلاقة تخفيها القاعدة والقول والايدولوجيا . والفاعلون ليسوا واعين ومنظمين ، ولاسيما حينما يكونون منخرطين في حفلات تنهم اتجاهات المجتمع الكبرى ونمطه في السيطرة الاجتماعية وسواء اعقلن الفاعلون عملهم ام كانوا ، على العكس ، محرومين من العمل ومضيعين ومحالين الى الانعزال او الانحراف بالظاهر . فانهم يضعون انفسهم دائما فوق معنى عملهم او تحته ، واعين كثيرا او ليس بمافيها الكفاية ، محمولين مع الازمة او متصلبين في منهج ؛ فهم لا يحددون انفسهم ابدا ، ولا يستطيعون ان يحدوها ابدا ، بالعلاقة الاجتماعية التي ينخرطون فيها .

ونتيجة لذلك ، فعالم الاجتماع لا يصادف ابدا موضوعه ؛ في حين ان ما نستطيع ان ندعوه العلوم الطبيعية للانسان ، التي حققت في خلال نصف القرن الاخير ، ضروبا من التقدم الحاسمة ، سواء اكان الامر متعلقا بعلم اللغة او بعلم النفس او بعلم الانسان ، فانه يمكنها ان تعزل مجموعات ذات تكوين قوي وتكتشف بنيتها . فعلم الاجتماع لا يكتشف موضوعه ، الا اذا

(١) نصح القارئ بالاطلاع على هذا الكتاب الذي نقله الى العربية هـ الياس بدوي ، من منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي .

تدخل هو ذاته ، لجعله ظاهرا ، مانحا اياه سندا بحيث أن العلاقة الاجتماعية التي تفسر ضروب السلوك التي تجب دراستها ، تدمد ماد أو تنتقل بين الفاعل والمحلل .

فالدراصة لا يمكن ان تنصب الا على العلاقة بين عالم الاجتماع وموضوعه ، ولا يمكن لها ابدا أن تنصب على الموضوع وحده .

لقد نشأ علم الاجتماع الصناعي من هذا الكشف الذي يعزى الى ذكاء مهندس كان مكلفا في معمل « الكهرباء الغربية » ، بتعديل المحيط من اجل تحسين المردود ، فأدرك أن التعديلات الملاحظة نجمت عن ادخال المجرب ولم تنجم عن التعديلات المادية لشروط العمل . وقد تقب علم النفس الاجتماعي في هذا المجال على نطاق واسع ، ولكنه رزح أحيانا تحت عبء الاغراء باستخدام التدخل لكي يجعل احدى الفئات الاجتماعية متوازنة متكاملة ويعنى بها ، وهذه حيلة يحاول المجتمع بها ، أن يتخلص من علم الاجتماع ، وهي لا تختلف عن جميع الحيل التي يحاول بها التخلص من التحليل الفرويدي ، لصالح بحث التلاؤم .

فعلم الاجتماع لن تفتأ تدمره اضطرابات الضمير التي يفرضها عليه الموقف الغريب في المجتمع ، الا حينما يحدد طبيعة ممارسته ، كما يحاول أن يفعل في هذا الوقت بالذات .



وهذا الكتاب ينبغي أن يقرأ كما لو كان مدخلا الى هذه الممارسة الممكنة والضرورية . فعمل عالم الاجتماع ينبغي أن يكون الاداة التي يكتشف الفاعل بفضلها . معنى عمله وينتج على هذا النحو ضروباً من السلوك يمكن لعالم الاجتماع أن يحللها . وهذا الاخذ والعطاء يفترض أن الفاعل يستدعي المحلل ، ويعترف بضرورة تدخله ؛ انه يفترض بالتوازي أن المحلل يكف عن أن يظل في وضع الملاحظ البسيط « للواقع » ، وأنه ينخرط مع الفاعل ، ولكنه يتخلص أيضا منه فيما بعد ، ضمن الحد الذي

يكشف العمل ذاته بذاته . فمن الناحية المثالية على الأقل ، ينبذ عالم الاجتماع عندئذ ، ويرفع في وقت واحد ، الى المكان الذي فيه يستعيد التفكير والملاحظة معناهما . وبنجاح هاتين المرحلتين المتعاقبتين ، التدخل والنبذ ، الانخراط والابعاد ، يتعلق نجاح التحليل السوسيولوجي . وتلك مهمة مستحيلة بالظاهر . يتمنع فيها الفاعل ويقاوم ويرفض أن يستحيل الى علاقة اجتماعية ؛ ويشيت هويته وقيمه وحقيقته . انها مهمة صعبة في الواقع ؛ ولكنها ممكنة في الحد الذي يضطرب فيها الفاعل ، ويشعر انه مهدد بجهله أو صراعاته ، أو نزاعاته الداخلية ، مهدد بمبادأة الخصم غير المتوقعة ، والشكوك حول طبيعته الحقيقية . فكل فاعل يسعى الى أن يتماسك ؛ وان يتوطد ؛ وان يختفي وراء تنظيم من التنظيمات ؛ وهو ضمن هذا الحد يقاوم علم الاجتماع كما تقاومه النزعة المجموعية أو البيروقراطية . بيد انه ما من عمل لا يوضع أيضا في إنتاج العلاقة الاجتماعية التي تحدده . ولا يناضل من أجل ابعاد الضجيج الذي يختلط برسالته . ولا يتمزق بتعدد اتجاهات الاحداث التاريخية كلها . ومهما يكن هذا العمل صعبا ، فان فيه ، على أي الاحوال ، تكمن الممارسة النوعية لعلم الاجتماع . اما الباقي ، سواء اكان افكارا أم حسابات أم انتقادات ، فليس ضروريا الا من أجل الاعداد لهذه الممارسة . ويجب علينا بأسرع ما يمكن أن نتميها ، في سبيل التخلص من ازمة علم الاجتماع وتمزقائه .



موضوع علم الاجتماع

نقد الممارسة :

ان عالم الاجتماع لا يلاحظ الواقع الاجتماعي ، بل يلاحظ ممارسات .
فموقفه لا يختلف عن موقف المؤرخ الذي يتفحص الوثائق . فبينه وبين
موضوع دراسته تقوم مجموعة تفسيرات وتدخلات . انه يحلم دائما
بمواقف وحشية حيث تبدو العلاقات الاجتماعية في حالتها العارية ، من
دون أن تحجبها صور مؤسسية او بلاغة قول من الاقوال . انه يحب مثلا
المدن حيث يتأخم الغنى البؤس . من دون منظورات تذكارية ، ومن دون
مخلفات الماضي التي تخفي انقسام الطبقات وانواع الحياة .

يبد انه لا يستطيع أبدا أن يبلغ العلاقات الاجتماعية التي لا تراقب
ولا تفسر ولا يتحكم بها . فالوهم الليبرالي لا يثبت لحظة أمام الحضور
البدهي للسلطة والايديولوجيات ، سواء أكان وهم اليمين أم وهم
اليسار ، وسواء أكان يرجع الى فضائل السوق أم الى فضائل التعبير
التلقائي .

وانها لبداهة كبيرة جدا ، ان لا يميل علم الاجتماع كثيرا الى تقبل
عدم استقلاله . والى قراءة النظام الاجتماعي كما يبدو ، في سبيل فهمه
من الداخل ، او تفسيره في مقاصده ومعناه العام .

فعلم الاجتماع لا يتكون ابتداء من انعدام أي معرفة عن المجتمع ، كما لو كان يبني نفسه حجرا حجرا . انه لا يمكنه أن يتكون الا بقيامه برد فعل تجاه مقولات التفسير ، التي تشكل جزءا من مقولات الممارسة الاجتماعية . ينبغي له أن ينتزع الوقائع السوسيولوجية من الوقائع الاجتماعية التي تضمنتها .

فاذا كان من الواجب تخيل برنامج لتمهيد سوسيولوجي ، كان لا بد من أن نستبعد أولا انشاءات تاريخ الفكر الاجتماعي . انه لا بد لنا من أن نهمل العموميات الشائعة عن المجتمع ، ومن أن نبذل بقوة التقسيمات الخاطئة التي تؤدي بنا الى التساؤل عن طبيعة العمل ، وماهية الثقافة ، والقوانين الاقتصادية ، ومبادئ الحياة السياسية ، وشروط الاستقرار الاجتماعي . لأن في هذا عددا من الحيل عن نظام الأشياء ، في سبيل منع التحليل السوسيولوجي من الظهور ؛ أن هذه الحيل تحافظ على وهم أن المجتمع موجود ، وأنه إله جديد أو « إنسان » جديد ، « خالق » للمعنى ومؤكد للتناسق .

أن موضوع علم الاجتماع لا يمكن الإشارة اليه بتعريف ، وإنما بالعمل النقدي ورفض تصديق جميع التفسيرات ، ابتداء من التعقيل الذي يسوغ الفاعل به أفعاله ، حتى المعنى المتجسد في المقولات الإدارية ، التي تبدو أبعد ما يكون عن أن تصبح محملة بالمقاصد .

فأسهل الأمور هو نقد القول « الرسمي » بأن المجتمع يعتمد على ذاته . ببساطة لأن قولا من الأقوال لا وحدة له . فمن خصائص الايديولوجيا ، أن مضمونها يمكن أن يغير تماما ، شأنه شأن سكين جانو ، وحدتها الكامنة في وظيفتها الخاصة التي تحول باستمرار العلاقات الاجتماعية الى وجهة نظر للفاعل .

والأصعب من ذلك بقليل ، أن نبقى على مبعدة بالنسبة الى المقولات التي يقدم المجتمع بها تجربته ، ويحدد مكانه بالنسبة الى المجتمعات الأخرى . أن المؤرخين يعرفون ، وبخاصة من درس منهم الثورة

الفرنسية ، ان في كل عصر نظرة تقترح عن الماضي ، وهي تشكل جزءا من ضروب السلوك الاجتماعي الحاضر . وعلماء الاتنولوجيا ينقدون في هذه الايام نظرة المستعمرين التي تمضي ابعد بكثير من الاقوال الاستعمارية الخالصة ؛ ولكنها تظل قائمة على فكر متمحور على وحدة حضارية . وببساطة اكبر ، لقد تعودنا جميعا على النظر الى شكل مدننا وقراراتنا الادارية وصور سلطتنا على انها « طبيعية » ، او انها نتاج تطور تاريخي طويل ، وبالتالي انها غير ذات دلالة اجتماعية يمكن تحليلها . وفي اسوأ الحالات ، اننا نحرم التحليل مدعين تفسير الخاص بالخاص ، وصور التنظيم الاجتماعي او الثقافي بروح حضارة او بنفسية شعب .

ولا يبدو هذا البعد الضروري حيال الايديولوجيات من الصعب كثيرا اتخاذه بالاجمال . والفحص الجدي لضروب السلوك الجماعي يكذب ادعاء اي نظام قيم يسوغها . وعالم الاجتماع اذا وجب عليه ان يكون رجل هوى ، فلا يجب عليه ابدا ، ان يكون رجل معتقد .

بيد ان الشك قد يصبح سهلا - اذا لم يمض ابعد من الايديولوجيات ، لان الفاعل الاجتماعي لا يصبح سجين قول المجتمع عن ذاته . الا حينما يكون هناك قول ومجتمع . بيد انه ليس هناك - والحالة هذه - من الناحية العملية : مجتمع يمكن فيه لفئة اجتماعية ، حتى لو كانت اقوى الطبقات القائمة ، ان تشغل المرح الاجتماعي كله . فليس هناك فكر واحد للراسمالية الكبيرة ، كما ليس هناك فكر واحد للحزب الشيوعي في اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية .

لانه ما من فاعل اجتماعي يمكن تحديده تحديدا كاملا خارج علاقاته مع الآخرين ، ونحن نعلم ان في داخل الطبقة القائمة بالذات ، توترات وصراعات بين فئات ذات مصالح مختلفة . بين أنصار التقاليد وأنصار الحداثة ، الخ ...

واتهام وحدة منظومة التسميات . وحدة الايديولوجيا ، يؤدي بالضرورة الى اتهام الهيمنة السياسية والسلطة المنظمة ، وعلى نحو اكثر تشخيصا ، سلطة الدولة .

فعالم الاجتماع نادرا ما يكون ايدولوجي الطبقة القائدة .

بل اقول ، ان هذا حينما يحصل ، انما نكون قد قطعنا سلفا مرحلة من التقدم ؟ فمن الافضل ان نتصور المجتمع من وجهة نظر طبقة متكاملة كثيرا من ان تتصوره من وجهة نظر الدولة او المثقفين ، ذلك ان التحليل يتأثر دائما بالدولة . ويتأثر اكثر ايضا بجهاز الاستعادة الذاتية الاجتماعية والثقافية الذي توجهه الدولة .

فما اكثر ما سمعت عرضا لقانون اجتماعي يبدأ بالصيغة : « لقد اراد المشرع . . . » واذا انتبهنا الى اللهجة التي تلفظ بها هذه الكلمات ، شعرنا ان المشرع تجاوز هنا عالم المصالح ، واننا ندخل الى عالم الشرعية ، عالم تأسيس الحياة الاجتماعية ، وانه اصبح من المسموح به ان نفكر في المجتمع الفرنسي ابتداء من اللحظة التي اصبح بإمكاننا فيها ، ان نتبع ، ونحن ننتقل من قانون الى قانون ، الحد المرسوم في كتلة ضروب السلوك الاجتماعية . بين القانوني وغير القانوني ، بين السوي والمرضي ، واكثر من ذلك ايضا ، بين ما يقبل التفسير وما لا يقبله .

ومع ذلك ، فالدولة لا ترضي عالم الاجتماع ارضاء تاما ، حتى لو كانت اكثر الدول تسامحا . انها تفضله ايضا ، لانها تدبر شؤون الحرب والدبلوماسية ، وتعيش الاحداث ، ولانها خلافا لذلك لا تضمن ابدا وحدة ممارستها وقولها ضمانا تاما .

هذه الوحدة انما نجدها في الكنائس ، وفي التنظيمات المكلفة نقل النظام الاجتماعي والثقافي القائم . وغالبا ما نجدها اليوم في المدارس . وهنا نجد انفسنا ابعد ما نكون عن انتاج المجتمع بالعمل وصلات الطبقات ، وعن عمل المجتمع على ذاته ، وعن قدرته على خلق اتجاهاته الخاصة . اننا نجد انفسنا خلافا لذلك . في مجال النظام المندمج والثابت والمنقول . فكيف لا يبهز عالم الاجتماع بهذه الوحدة التي تكونت ببطء ، وقد عمت باستمرار ، واقرت بالعقوبات التي تتناول من يمسها ؟؟ فسواء كان

الامر متعلقا بفكر مجتمع قومي او بفكر فئة صغيرة ، فهو يبدأ يصدر ، حسب الظاهر ، عن النهج ذاته الذي يصدر عنه التحليل السوسيولوجي اعني احلال بعض مبادئ التفسير البسيطة محل فوضى السلوك .

وقضلا عن ذلك ، يستطيع عالم الاجتماع الذي ليس قريبا من السيطرة الاقتصادية ولا من السلطة السياسية في اغلب الحالات ، ان يشعر انه اكثر اهمية واكثر تأثيرا ، حينما يمارس فعالته المهنية في التنظيمات ذات الاهداف النوعية ، والمستقلة عن المال والسلطة ، والتي تقوم بدور الدمج الاجتماعي غير الموضوع مباشرة في خدمة المصالح الخاصة . ان جهاز تجديد انتاج المجتمع لا يختلط ابدا اختلاطا تاما بجهاز الانتاج او جهاز الادارة . انه لا يحدد فقط مصالح الطبقة القائدة بل يوفر اكبر دمج اجتماعي ممكن ، وبالتالي ايضا ، اقوى نبد ممكن ، ضمن اطار مصالح مجموعة مركبة من الطبقات او اجزاء الطبقات القائدة ، القديمة والجديدة ، وضمن الحدود التي رسمها النظام السياسي .

فليس لما هو منقول اية وحدة ، ولا يمكن له ان يبدو على انه قول ، الا اذا بدا انه من خلق علماء البلاغة . ان المدرسة او التلفزيون لا تنقل ايدولوجيا تكونت خارجهما ، بل انهما جهازا دمج ونبد ، وهذا يخلع عليهما وحدة واقعية ، في حين ان مجموع الرسائل التي ينشرانها ليس له اية وحدة .

ولسنا هنا في مجال الايدولوجيا ، بل في مجال القول التفسيري الذي يحاول فرض نفسه على مجمع جماعة من الجماعات ، بفضل حماية الدولة ، وفي حدود حددتها سيطرة الطبقة .

لقد كان علم الاجتماع يعزبه دائما هذا الدور الخاص بالطبقات الوسطى ، والذي هو دور الدمج الاجتماعي والثقافي . فاذا انفجر المجتمع وفرقت المصالح والصراعات والازمات ، او ليس من رسالة عالم الاجتماع ان يوجد روحه من جديد ، وان يمنحه وحدته ، وان يظهر له ان له مبادئ وافكارا ، عواطف وعادات ، وانه شخص ؟

فالكشف عن موضوع علم الاجتماع لا يكون ممكنا الا بعد رفض هذه الادوار الاجتماعية لعالم الاجتماع . فاذا كان صاحب ايدولوجيا . او مستشارا للامير . او مكونا للوجدان الاجتماعي ، امكن ان يكون شخصا خطيرا وان يسهم في خلق الحدث ؛ وبذلك فهو يدير ظهره للتحليل . لانه ما من شيء اكثر بعدا عن المعرفة السيلوجية من الصور التي يرسمها مجتمع او فئة اجتماعية او جماعة او فاعل عن انفسهم . مباشرة او بتوسط المقولات التي تنظم ممارساتهم .

ومن الممكن لنا ان نتخيل مدرسة سوسيلوجية ؛ لا بد لكل مستمعها ان يتلقوا صدمة كهربائية مؤلمة ؛ كلما لفظ مفهوما « تفسري » للمجتمع . وعلى نحو ادق ، يمكننا ان ندفع التلاميذ الى عدم استعمال بعض الكلمات ، مثل ، حديث ، تقليدي ، وجدان جماعي . قيم ، روح . قصد ، عادي ، هامشي ، وجميع الكلمات التي يصف الفاعل ويحدد بها موقفه وعمله .

وقد قام الفكر الماركسي بدور ايجابي في الفعالية السوسيلوجية ، لانه فرض القطيعة على التقبل الساذج لمقولات الممارسة الاجتماعية ، واجبر على الخروج من وجدان الفاعلين ، والبحث في مستوى اخر عن مبدأ تفسير للممارسة . وايجاد الصراعات والتوترات ما وراء قسوى الدمج واضفاء المؤسسة والجمعية التي تحاول بدورها ، ان تشغل مقدمة المسرح الاجتماعي .

العلاقات الاجتماعية :

لا تريد هذه الانتقادات ان تخلص عالم الاجتماع من الادوار التي يقوم بها في المجتمع ؛ بل من الدور الذي يميل النظام الاجتماعي الى استناده اليه ، كما يسنده الى فئات اخرى من المثقفين . ولا تكفي هذه الانتقادات لانتاج علم الاجتماع . واذن ، يجب علينا ان نعود الى السؤال الملح : ماموضوع علم الاجتماع ؟

الجواب : العلاقات الاجتماعية . فهل هذا شيء مبتذل ؟ انني لا اعتقد

انه مضاد ايضا للجواب الاكثر شيوعا : فهم المجتمع ؛ الذي هو اشد جميع الاجوبة خطرا لانه يضع عالم الاجتماع امام عرش الالهية ، مفسرا وحيه او منفذا طقوس عبادته . فالمجتمع كلمة فارغة في نظر عالم الاجتماع مثلما يمكن ان تكون كلمة حياة فارغة في نظر عالم الحياة . ومن وجهه النظر ذاتها ، اذا لم يكن موضوع علم الاجتماع هو المجتمع ، فليس موضوعه ايضا اجزاء المجتمع ، كالسياسة والدين والاسرة والعمل والمدينة وجميع التجريدات التي تحتاجها الممارسة الاجتماعية ، والتي تضاعف الايديولوجيات تصوراتها ، ولكنها لا تفعل شيئا سوى نسخ التنظيم الاجتماعي بدلا من تفسيره .

ان موضوعه العلاقات الاجتماعية ، بل كل العلاقات الاجتماعية ، مهما اختلف بعضها عن بعض ؛ لان موضوع علم الاجتماع ليس شيئا ، بل عملية ؛ انه اظهار العلاقات وراء المواقف . ولا يهم كثيرا هنا ؛ ان يكون الامر متعلقا بصلات طبقية ، او بعلاقات تأثير ، او بتفاير وظيفي ، او بعلاقات تراتب ، او بعلاقات حرب . فكل مقولة كبيرة للعلاقات الاجتماعية تحدد مجالا من مجالات التحليل السوسيولوجي .

يبد ان الجوهري ليس في التمييز والتصنيف . فتحليل العلاقات يعني ان المفاهيم لا تبني مواقف ولا ضروبا من السلوك ؛ وان في هذا علة وجود علم الاجتماع . ويجب علينا ان نضيف ، انه مامن موقف ولا من سلوك ملاحظ يمكن ان يتوحد توحد تاما هو والعلاقة الاجتماعية ؛ حتى ان المسافة بين الاجتماعي والسوسيولوجي تظل كبيرة دائما . فدراسات المجتمع غالبا ما تقوم على تفسير ضروب السلوك ، ابتداء من مواقف ؛ او انها على نحو اكثر تواضعا ، تقوم على ربطها في علاقة فيما بينها ، وتلكم خطوة سليمة ؛ بشرط دفعها الى حدها الاخير ، الى الحد الذي لا يعود هناك سلوك ولا موقف . بل سير منظومة من العلاقات .

وهي خطوة خطيرة خلافا لذلك ، اذا ماتسائلنا عن العلاقات بين الذاتي والموضوعي ، بين القاعدة المادية والانشاءات الايديولوجية ، او كل

التعبيرات الاخرى التي هي **خالية من المعنى خلوا تاما** ، في نظر عالم الاجتماع .

هناك دون ريب فاعلون يتصفون بأن لهم مقاصد وتصورات : وهناك أيضا وقائع تفلت في العمل الاجتماعي من ارادة الفاعلين ؛ شأنها شأن سير ادمغتهم ، وشأن قوانين الوراثة ، وشأن جميع القوانين الطبيعية .

ولكن . اذا كان من الفائدة الكبيرة ان ينظر الى علاقات المجال السوسيولوجي بالمجال البيولوجي مثلا . فان هذا يفترض أن تكون قد حددنا أولا المجال السوسيولوجي ذاته .

فعلم الاجتماع بما هو دراسة العلاقات الاجتماعية ، إنما هو تحديد وضعي اقل مما هو اثبات نقدي : فليس هناك علم اجتماع للفاعلين . ان كتابة ملحمة البرجوازية او ملحمة الطبقة العمالية ، ملحمة الامة او ملحمة البروقراطية ، ليست من شأن علم الاجتماع اكثر مما هو من شأنه تعداد العمال المؤهلين او الاجهيزات او تحديد الترابط بين المتغيرات الاقتصادية في موقف اجتماعي معين .

وعلى نحو أبسط بكثير ، لابد لنص هذا التحديد من أن يمنع من استعمال بعض التعابير ، التي اخطارها اكبر مما يبدو في الوهلة الاولى . الم نتعود على ان نتكلم على وقائع اجتماعية ، نضعها في عمود ، الى جانب وقائع اقتصادية ، او سياسية ، او ثقافية ، تشغل على نحو حكيم اعمدة مجاورة ؟

اولسنا نرى غالبا ، ان بعضهم يضع التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في مقابل التاريخ السياسي وتاريخ الافكار ؟ وفي الحين الذي يجب علينا ان نعترف بأننا لا نربح شيئا من الالتجاء على هذه الفئة او تلك من الوقائع ، يكون المهم ان نقفز خارج « الوقائع » ، وان نحلل العلاقات ؛ وهذا يجعل تقسيم المجتمع الى قطاعات اقتصادية وسياسية واجتماعية

عديم الجدوى تماما . فالوقائع الاقتصادية او السياسية يمكن ان تتعلق بتحليل انماذج مختلفة من العلاقات الاجتماعية ؛ بيد انه ما من انماذج علاقات تتطابق حدا بحد . مع فئات الوقائع ؛ فالوقائع الاقتصادية لا تخفي علاقات اقتصادية ، بل علاقات طبقات ، او علاقات تأثير ، او علاقات سلطة ، او علاقات سوق .

ان علم اجتماع النمو هو الذي يعاني على الخصوص ، من هذا الخضوع ، خضوع الوقائع الاجتماعية الى فئة الوقائع الاقتصادية ، فئة حكم بأنها اساسية اكثر من غيرها . انهم يتكلمون ايضا في الاعم الاغلب ، على نتائج اجتماعية لوضع اقتصادي ؛ وهذه مسألة يحق لعالم الاقتصاد طرحها ، ولكنه ليس بإمكانه تحديد مهمة عالم الاجتماع . وعلى نحو من الكسل ، يعتقد بعضهم انه ليس هذا النموذج او ذاك من ضروب السلوك الاجتماعي ، بالراسمالية ، ام بأي تحديد آخر لنمط الانشاج موضوع النظر .

انا لا نريد مناقشة هذا الفصل بين نظامين يردان علم الاجتماع الى تحديد متغيرات تابعة ، من دون ان تسمح له بالوصول الى معنى العلاقات القائمة بين الظواهر الاجتماعية . فعلم الاجتماع كله يشهد بوجوده ذاته . على امكان رفض ذلك ، والتخلص مرة وللابد ، من مسألة معرفة ما اذا كانت الوقائع الاقتصادية اكثر اساسية او اقل من الوقائع الاخرى ؛ لان عالم الاجتماع لا يعترف بغير العلاقات الاجتماعية ، سواء اكانت ذات مضمون اقتصادي ام لم تكن .

واخيرا ، ان اللجوء الى العلاقات الاجتماعية يسجن عالم الاجتماع في ضرورة تفسير الاجتماعي بالاجتماعي ، وتفسير اجزاء المجموع بعضها ببعض ، او بالاحرى بوضع بعضها بالنسبة الى بعض . وهذا يوجب استبعاد صورتين من التفكير سابقتين على التفكير السوسيولوجي . فلنبدا اولاً باكثرهما سذاجة ، تلك التي تحكم على الوقائع الاجتماعية الملاحظة ، بالنسبة الى مقياس حدد تحديدا غير اجتماعي ، او بالنسبة الى مبدأ

خارج عن العلاقات الاجتماعية . سواء اكان الامر يتعلق بالله ام بالانسان ام بالليبدو . وعلم الاجتماع لا يكتب عندئذ بالاحرف الكبيرة . وننتقل بعدئذ الى اغناهما ؛ اعني التحليل **المقارن** الذي يضع الوقائع الملاحظة الى جانب وقائع اخرى ، بعيدة عنها في الزمان أو المكان ، شبيهة بها ومختلفة عنها في وقت واحد . وهذه ايضا محاولة للهرب من التحليل السوسيولوجي . والبقاء في مستوى الوقائع ذاتها ، مع التفكير بأن عمل المعرفة هو إعادة تركيب عناصر الموضوع .

فالتحليل السوسيولوجي مهدد باستمرار ، بالفصل بين دائرتين ؛ دائرة **المنظومة** ودائرة **العمل** . فاذا حللنا منظومة اقتصادية أو سياسية من دون ادخال سلوك الفاعلين ، فكيف نفسر هذا السلوك ؟ اننا اما أن نعود الى فلسفة اجتماعية مبهمة تقول بأن الناس يبحثون عن العدالة ، أو الحرية ، أو السعادة ؛ أو اننا لن نعرف في سلوكهم الا نتائج ازيمات ، أو تناقضات ، أو نمو المنظومة ؛ وهذا يفترض أن معنى السلوك هو معنى التاريخ ، وهو يؤدي بنا الى فلسفة التاريخ ، التي نعرف الى حد بعيد ، أنها تنتمي مباشرة ، الى وضع تاريخي خاص ، مثل الوقائع التي تزعم انها تفسرها من الخارج . فواء هذه الاساطير السابقة على السوسيولوجيا ، يكون الجمع بين المنظومة وضروب السلوك مقترحا أو مفروضا من قاعل سياسي على العموم .

وذاكم هو **الاغراء القديم للملك الفيلسوف** : اعني أن الممارسة التاريخية والفكرة تتطابقان . هذا **الاغراء** يتخذ اليوم صورة جديدة : فلم يعد نظام القيم هو الذي يوحد التعبير وبهبه معناه ؛ بل أن السلطة الإيديولوجية ، فكر لينين أو فكر ماركس ، أو أيضا الحضارة الغربية أو الاستقلال القومي لهذا البلد أو ذاك ، هي التي تغلغ معنى على موقف من المواقف أو بعض ضروب السلوك . أن المثقفين « النظاميين » يظهرون أحد المعاني وينشرونه في الوقت ذاته . انهم دعاة التاريخ الذين يدعون الى الحرب المقدسة واقامة عالم حر سعيد وديموقراطي .

ولكن ، كيف يمكن لحامل السلطة أن يوحد ما هو منفصل ، أن لم يكن ذلك بمرسوم ؟ انه يعلن أن ضروب السلوك تجل للموقف ، وأن الموقف تجل لارادة السلطة ، وبالتالي لارادة الشعب . فهل بإمكاننا أن نعتقد لحظة ، أن معرفة المجتمع تتاح لها اقل فرصة في سبيل البقاء في عالم توجهه النزعة النبوية ؟

يجب على علم الاجتماع أن يعلن بوضوح عن صلاته بالسلطة السياسية . فهو ما أن يتخذ وظيفة الكشف عن العلاقات الاجتماعية ونتائج السيطرة ، وراء النظام والايديولوجيات ؛ وهذا العمل المعرفي نقدي ومحذر ؛ ولكنه يصدم الفاعلين الذين يمارسون السلطة أو يتطلعون الى ممارستها ؛ أو يحاول خلافا لذلك ، أن يكون نافعا ، وأن يرتبط بقوة اجتماعية ، أو بحزب من الاحزاب . انه يزداد نفوذا بذلك ؛ ويمكنه أيضا ، أن يجذب اليه كثيرا من العقول الممتازة . بيد انه يوقع على هذا النحو ، قرار موته ؛ فهو يصبح ايديولوجيا ، ويجد نفسه بسرعة حائرا بين الطبقات والوظائف ، حتى يفقد كل دور من ادوار المعرفة وكل مستقبل .

فعلم الاجتماع يظل دائما في وضع ملتبس حيال الحركات الاجتماعية انه يتعرف فيها التعبير عن الصلات الاجتماعية الاساسية اكثر من سواها ، الصلات التي لا يمكنه من دون هذه الحركات أن يكتشفها . بيد أن الحركة الاجتماعية هي في وقت واحد معارضة وقيام ضد السلطة ، قطيعة ومشاركة .

وعلم الاجتماع بحاجة لاحد هذين الوجهين المتعارضين والمتتامين ؛ والآخر يسحقه . من أجل هذا ، فهو يجد نفسه دائما ، في وضع درامي في المكان الذي ترتد فيه الحركة على ذاتها ، وحيث يصبح النقد اثباتا ، وحيث تصبح الحركة حزبا أو دولة . ومن هنا أيضا ، كان انجذابه نحو ما يوجهه من دون أن يخنقه ، نحو الاحتجاجات اليائسة ، أو الحركات الناشئة ، أو خلافا لذلك ، نحو المفاوضة والمناظرة .

منظومات العمل : ما العلاقات الاجتماعية اذن ؟ انما لا يمكن ان تكون استراتيجية الفاعل حيال الآخرين ؛ فالعلاقة الاجتماعية تفلت من الفاعل ، لانها تسهم في تحديد دوره . فهي لا يمكنها ان تنعزل عن منظومة هي جزء منها ؛ وبتحديد اكبر ، عن منظومة يحددها تدخل معين تقوم به جماعة تجاه نفسها .

فلكي تكون هناك علاقة اجتماعية بين فاعلين او اكثر ، يجب ان ينتموا الى المجموعة نفسها . صحيح انه يمكن ان تقوم علاقات بين المجتمعات بين « الاجانب » ؛ ولكنها تكون من طبيعة خاصة ، حتى انه يكون من الحكمة ان نفرد لها مجالا خاصا ، هو مجال العلم السياسي ، الذي تكون دراسته للعلاقات الدولية الوجه الاكثر نوعية والاكثر استقلالا من وجوه علم الاجتماع . فهل يمكننا ان نتكلم على علاقة الاب والابن ، من دون ان نتكلم على الاسرة ؛ او على علاقة المعلم والتلميذ . من دون ان نتكلم على المدرسة ؛ او على علاقة رب العمل والاجر ، من دون ان نتكلم على المشروع ؟ ولكن ؛ يجب علينا ان نتجاوز هذه الملاحظات حالا .

فلننظر اولا الى **علاقات الادوار** . انها لا تحيلنا الى التنظيم في كل وجوهه ، بل الى بعض الاتجاهات ، الى اهداف ومعايير . فعلى هذا النحو تحيل العلاقات المترتبة الى السلطة ، ويفترض كل تضيد سلما ، وبالتالي اختيار مبدءا للتصنيف .

وسواء اكان الامر متعلقا بتنظيم خاص ، كالمشروع او الادارة او المستشفى ، ام متعلقا بالتنظيم الاجتماعي لجماعة سياسية ، كالدولة او الدين او المدينة ، فان هذا النموذج من منظومة العمل يعمل في داخل اهداف محددة من سلطة اكتسبت الشرعية . ولهذا السبب تبدو العلاقات الاجتماعية قادرة على ان تتحدد فيها ، من دون الرجوع الى هذه الاهداف وهذه السلطة ؛ مثلا في حدود انعدام النظام ، او الحرمان النسبي او التضيد والحركة . وفي الوقت ذاته ، فان هذه العلاقات ليست مباشرة قط ؛ لان الفاعلين لا يتواصلون الا بطريق القواعد المنظمة . فئة من العاملين

لا يمكن ان تتوجه مباشرة الى من تعده متميزا بالنسبة اليها ؛ اذ يجب عليها ان توجه مطلبها الى الطفمة . ومن ناحية اخرى ، تبدو العلاقات بين الفاعلين كذلك محددة بضروب قسر خارجية - التكنولوجيا ، والضغط التي يمارسها فاعلون غرباء عن التنظيم - او بضرب قسر داخلية - ترابط عناصر المجموع وضرورة المحافظة على التوازنات الاساسية .

وعلى هذا النحو ، تكون العلاقات الاجتماعية اقل فعالية ، بقدر ما تزداد فعالية التنظيم . فالبيروقراطية هي تنظيم لايتوجب عليه ان يحدد اهدافا ويحافظ عليها ؛ تنظيم مقتصر على حياته الداخلية . وهي لانها لاتعمل ، فاننا نرى اي العلاقات الاجتماعية . والتحالفات او الصراعات ، وقواعد التنظيم غير الشكلية تبرعم فيها .

من اجل هذا ، يحملنا الاغراء الى التكلم على التنظيم وعلى علاقاته الاجتماعية في حدود مختلفة ، اقتصادية بالنسبة الى الاولى ، وفسسية سوسيولوجية بالنسبة الى الثانية ؛ الامر الذي لايصح الا في حالة صبح الامور بالبيروقراطية الى حد بعيد . ولكنه من الصحيح ان تحيلنا علاقات الادوار في وقت واحد ، الى صلات سلطة والى منظومات تقنية لايمكن فصل بعضها عن بعض ، وهي مختلفة مع ذلك في طبيعتها .

واذن ، فعلاقات الادوار ليس لها وحدة خاصة ؛ فهي ليست الا وسائل لادارة التوتر الذي لايمكن تجنبه بين صلات السلطة والعلاقات التقنية . وعلم الاجتماع الذي يكتفي بوصف النظام القائم ، وفهم روحه ، يعلق اهمية اساسية على علاقات الادوار . وهي خلافا لذلك اكثر العلاقات الاجتماعية اختلاطا ، واكثرها تقلبا ، واقلها مباشرة . كذلك فالتنظيمات التي يبدو انها تفرض نفسها على الملاحظة ، هي منظومات اجتماعية ترتبط بمنظومات التقرير ومنظومات الطبقات التي يجب الارتقاء اليها الان والخضوع لها .

ومنظومات التقرير تحدد اتمودجا خاصا من العلاقات الاجتماعية ، هي

علاقات التأثير التي يمكن ان تمضي من المنافسة الى الهيمنة . وما يفصلها عن العلاقات السابقة ، انه لا وجود هنا اطلاقا لمعايير مقررّة تحميها ضروب المراقبة الاجتماعية فالمعايير ليست سابقة اطلاقا على العلاقات الاجتماعية ؛ فهي اولى ان تكون نتيجة لها ، نتاج مساومات ومجابهاات وبالتالي قابلة للتحويل ، مؤقتة وتتمتع بشرعية الاتفاق اكثر مما تتمتع بشرعية المبدأ . فالقرارات تدير تصرفات الجماعة ، وتلاؤمها مع التبدلات الطارئة في محيطها او في الوسط منها .

وهذه العلاقات اكثر تقابلا مما هو الامر في التنظيم ؛ لان التأثير هو القدرة على تعديل سلوك الآخر . ولكن حقلها محدود ؛ لانه ليس هناك منظومة سياسية مطلقة تماما . فهذه المنظومة لا توجد الا في داخل الصلات التطبيقية ، حتى لو امكن لها ان تسهم في تعديل هذه الصلات ، وفي داخل ما ادعوه منظومة العمل التاريخي ؛ اعني منظومة مجموعة الاتجاهات الثقافية والاجتماعية التي تحدد انموذجات من الانتاج ، ومن التنظيم ، ومن التوزيع ، ومن الاستهلاك .

ومن هنا كانت التبعية النسبية للعلاقات السياسية وهشاشتها . انها تكون حقل السياسة ، ولكنها تتجاوزه في الوقت ذاته ، شأنها شأن الاضراب الذي هو اداة مساومة ؛ ولكنه ايضا تعبير عن معارضة طبقة لاتقبل المساومة .

فالمنظومة السياسية يمكن ان تفتح الى الحد الذي تضمن فيه الحد الاقصى من الدمج الممكن في وضع معين ؛ ويمكنها خلافا لذلك ، ان تخضع لهيمنة طبقة مهيمنة تسعى الى التمسك بامتيازاتها .

انها على كل حال عامل ايجابي او سلبي في التغير وفي التعلم بالتقنية
الراجعة الايجابية .

واخيرا ، يرتبط انموذج ثالث من العلاقات الاجتماعية بالعمل الذي يمارسه المجتمع على ذاته بفعل التوظيف والمعرفة والتصور التي يكونها لنفسه عن قوة الخلق ؛ وبكلمة مختصرة ، بفعل ما اسميه تاريخيته .

أن المجتمع لا يمكن رده الى عضوية تسير وظائفها بحسب منظومة من القوانين ، وتعيد انتاج ذاتها في صورة شبيهة بذاتها ، الا اذا حدث تغير فجائي يمكن لآثاره أن تتراكم الى درجة يصبح لها قدر احسن على الانتفاع بالمحيط . بل انه لا يمكن له أن يتحدد بامتزاج مثل هذه المنظومة بمنظومة سياسية قادرة على تعديل معايير التنظيم الاجتماعي .

أن المجتمع قادر ايضا على انتاج جزء من موارده ، وعلى رفع هذه الموارد من الاستهلاك ، في سبيل توظيفها في خدمة ما يراه مبدأ الابداعية؛ الله في بعض الحالات ، او العلم والنمو في حالات اخرى . فهذا البعد الذي يتعد به المجتمع عن ذاته ، لا يخلق عالما من الاحلام او التصورات ؛ ولكنه ينتج اتجاهات ، ومنظومة من العمل التاريخي ، تشكل ابتداء منها بعض الممارسات الاجتماعية .

انه ليس بالامكان قط ، أن نقول انه يجب على المجتمع أن يتلاءم مع محيطه ؛ لان جميع المجتمعات لها قدرة معينة على انتاج علاقتها بمحيطها ، الذي لا وجود له اذن ، مستقلا عن العمل الذي تمارسه المجتمعات الانسانية بمعرفتها وشغلها .

أن هذه التاريخية هي التي تفسر لنا أن للمجتمعات تاريخا ؛ لان الانموذج الثقافي ، حتى حينما يكون تابعا ، لا يكون ابدا صورة خالصة عن النظام الكوني ؛ فهو ينطوي دائما على تفسير للصيرورة ؛ لان البعد بين انتاج المجتمع واعادة انتاجه يحطم التزامن الخالص ، ويخلق على الزمان معنى ، ويجبر على التمييز بين اليوم والغد .

أن هذا البعد الذي يتعد به المجتمع عن ذاته ، وهذا النفوذ الذي يسيطر به على ذاته ، لا يمكن فصلهما عن انقسامه الى طبقات . فالمجتمع بما هو جماعة ، لا يمكنه أن يوجه هذا الانتزاع ؛ وهذا النفوذ ليس نفوذ الكل على ذاته . ومن هنا كان التعارض بين الطبقة القائدة التي توجه التاريخية ، والتي تنسبها الى ذاتها ايضا ، والطبقة الشعبية التي تدافع

عن نفسها ضد هذه السيطرة ، والتي تلجأ أيضا الى التاريخية ، في معارضة المصالح الخاصة التي تستأثر بها .

هنا نجد ان الصلات الاجتماعية واتجاهات منظومة العمل التاريخي لا يمكن فصل بعضهما عن بعض ، ولا يمكن تحديد بعضهما من دون بعض . ان العلاقات المنظمة تقوم في داخل الاهداف والمعايير : فالعلاقات السياسية لا يمكنها ان تحدد تحديدا كاملا موضوع تنافسها ؛ بل على العكس ، ان انقسام المجتمع ما بين تاريخيته وسيره الوظيفي ، وانقسامه الى طبقات ، هما وجهان انتاج المجتمع لذاته بذاته .

واننا كلما تقدمنا من التنظيم الاجتماعي ، بدت دراسة العلاقات الاجتماعية ملحقه وغير اكيدة . وخلافا لذلك ، اننا حينما نكتشف ان المجتمع هو تاريخية اولا ، يمكننا ان نقول باكبر قوة ، ان موضوع علم الاجتماع هو دراسة العلاقات الاجتماعية ، في حين اننا نعتقد في الغلب . متأثرين بالوظائفية . ان دراسة العلاقات الاجتماعية تسجننا في النظام القائم . فكيف لانرى خلافا لذلك ، ان النظام والعلاقات هما امران متعارضان ؟

ان جميع منظومات العمل تفترض شركاء ووحدة . بيد ان الوحدة في الحالة الاولى ، هي وحدة المعايير التي تتحدد في داخلها وبها الادوار والانظمة ؛ في حين ان الشركاء الاجتماعيين في الحالة الثانية ، يتنازعون الرهان ؛ ولكنهم يرضون ايضا بالخضوع في داخل بعض المؤسسات ؛ وفي الحالة الاخيرة في النهاية ، لا تكون الوحدة الارهان صراع بين طبقات تتصارع في سبيل توجيه انتاج المجتمع لذاته بذاته .

واذن ، يجب ان تعاد صياغة موضوع علم الاجتماع على هذا النحو : انه دراسة منظومات العمل ، اي دراسة العلاقات الاجتماعية المحددة ابتداء من نمط معين من تدخل الجماعة في امر انتاج ذاتها . واذن ، لا يمكن تحديد اية وحدة اجتماعية ، بانها شبكة من التبادلات ، سواء اتعلق الامر بمعمل ام بشركة طوعية ام بجماعة قومية ام بما يمكن ان ندعوه نمط

انتاج او منظومة عمل تاريخي . فالعلاقات الاجتماعية تتحدد دائما ابتداء من تدخل ما ، وبالتالي ابتداء من سلطة ما . فحينما نقول عن مجتمع بانه يؤثر في ذاته : او ينظم ذاته ، او يتلاءم او ينمو ، يمكن أن نلجأ الى تعبير مبهم وخطر : فمن يؤثر ؟

ليس المركب هو الذي يختار طريقه ، حتى لو كان يوجهه بحار اوتوماتيكي ؛ بل هي شركة الملاحة . فالمنظومة السياسية لم تكن قط مجرد سوق . مهما تعدد اشخاصها ؛ والسلطة السياسية لم يكن من الممكن قط فصلها فصلاً تاماً عن استخدام القوة استخداماً مشروعاً . والنمو الاقتصادي توجهه نخبة قائدة ، قومية او اجنبية ، متحدرة من طبقة قائدة معينة او من طبقة شعبية ، ولكنها لايمكن ردها اطلاقاً ، الى تعبير اجماعي .

ومن هنا كانت الخطورة الاساسية للعلاقات الطبقية وتعبيرها السياسي والمنظمي في التحليل السوسيولوجي .

ان كل العلاقات الاجتماعية مترتبة ، سواء اكانت علاقات سلطة ام نفوذ او سيطرة .

والمجتمع التمايز وغير المتراتب لا بد ان يصبح سوقاً ؛ ولا يمكن أن تقوم فيه الا علاقات ما بين اجتماعية ؛ ولا يمكن أن تتكون فيه الاستراتيجيات ؛ فنحن لانستطيع ان نحلل الا احداثاً . وليس على علم الاجتماع أن لا يعرف عنه شيئاً .

وتحديد المجتمع على أنه جملة من منظومات العلاقات ، انما هو رمس النظر اليه على أنه نتاج فكرة ، او نتاج قصد ، او نتاج قيم . وانه لرفض اكبر ايضاً ، لاقامة فجوة بين الداخل والخارج ، بين التقنية والطبيعة . فالمجتمع يمارس على ذاته عملاً يزداد عمقاً ؛ وتاريخيته لاتكف عن النمو . بيد انه لايجب أن نستنتج ، انه ينتقل من التقاليد والحتميات الى حرية خلاقة خالية من كل قسر . والتاريخية لايمكنها ابدأً ، أن تنفصل عن الموارد التي تمارس عملها عليها ، ولاعن مقاومتها . ومنظومة العمل

التاريخي هي سيطرة اتجاهات التاريخية على هذه الموارد ؛ وهي سيطرة ليست خلقاً حراً ، بل علاقة وتوتر . ففي المجتمعات ذات التاريخية الضعيفة ، تصطدم هذه المجتمعات بالبنى الأولية للحياة الاجتماعية ، ويقواعد التبادل ، وبشروط الاستمرار في الحياة . وقد هدمتها اليوم ، ولكن برزت في الوقت ذاته ، مقاومات أخرى وضروب أخرى من القسر ؛ مثل تلك التي تتعلق بالطبيعة في الإنسان وخارجه ؛ وتلك التي تتعلق بالأنظمة البيولوجية التي ينتمي الإنسان إليها ؛ وتلك التي تتعلق بـ « الطبيعة البشرية » ، من دماغ ووراثه ولغة وجنسية . ومن هنا كان تقدم العلوم الطبيعية للإنسان . التي تقاوم المثالية الانتاجية ، والتي تهدم الحاجز الذي كان يفصل بين الإنسان وسائر الطبيعة .

بيد أنه يجب علينا أن لا تقع في خطأ معاكس لخطأ الإرادية . فالإنسان ومجتمعه يتميزان بين مجموع الطبيعة ، بقدرتهما على تحويل علاقتهما بمحيطهما وضبطهما . و سى موسكوفيتشي أو أ . موران يبدوان لي وكأنهما يقومان برد فعل نافع ضد نزعة طبيعية جديدة ، حينما يذكراننا بأن محيط الإنسان لا يمكن تحديده خارج فعاليته . وخارج عمله .

فعلم اجتماع العمل يتعارض تعارضاً مطلقاً مع علم الاجتماع المثالي للقيم ؛ فهو لا يتعارض مع النزعة الطبيعية . إلا من أجل أن يكشف من جديد . على نحو أفضل . طبيعة العمل الإنساني ، الممتد بين اتجاهاته وموارده ؛ وهذا عود للشغل على ذاته ؛ وليس فكرة أو مصيراً .

قطع العلاقات الاجتماعية :

بعد أن استدعينا سريعاً النماذج من منظومات العمل والنماذج من العلاقات الاجتماعية ، أصبح من الضروري أن نتساءل عما إذا كان المجموع الذي وصفناه على هذا النحو ، يغطي مجموع الممارسات الاجتماعية التي تمكن ملاحظتها .

وانه لو اوضح مباشرة أن لا ؛ وأن مقولتين كبيرتين من الوقائع الاجتماعية تغلطان مما وحدته مع ذلك ، مع الحياة الاجتماعية ذاتها .

اما المقولة الاولى فقد ناقشها علماء الاجتماع في الغالب ؛ فمنظومة العلاقات الاجتماعية يمكن أن تكون في أزمة ، وان تتحلل ؛ ويمكن للفاعل ذاته ان يخرج من اطار العلاقات التي كان فيها ، في سبيل متابعة مصالحه الفردية ؛ مثل ربح كمية اكبر من النقود ، أو تغيير مهنته ، أو سكنه ؛ الامر الذي لا يمكن على وجه اليقين ان نعبر عنه تعبيرا كاملا ، بلغة العلاقات الاجتماعية ، على الرغم من الاستخدام النافع لبعض المفاهيم ، مثل مفهوم الفئة الاجتماعية ، أو مفهوم مجموعة الاحالة ، أو مفهوم الجماعة الاستباقية .

ان اوضاع الازمة تؤدي في كل مجتمع الى ضروب من السلوك يمكن عدها مرضية . فالعاطل عن العمل يرى قدرته على اقامة العلاقات المنظمة تضعف ؛ والفوضى السياسية تبعث على تدخل القوة ، وبالتالي على قطع علاقات النفوذ .

فمن موضوع القوضى الى موضوع الانحطاط ، كان علم الاجتماع مفتونا دائما باختلال الحياة الاجتماعية ، أي باختلال العلاقات القائمة بين الفاعلين الاجتماعيين ؛ وهو اختلال بلغ حد الصراع كما بلغ الدمج . ويمكنه ان يقوم على كل من المستويات الثلاثة التي ميزت بينها . ومع ذلك ، فالصحيح ان العقول المحافظة هي المهتمة في الغالب اكبر اهتمام بهذا النموذج من الظواهر ، الذي يدفعنا الاعراء الى معارضته بسير وظائفه متناسق للحركة الاجتماعية .

اما المجال الثاني لمرضية العلاقات الاجتماعية فهو السلطة ، اعني انقطاع احدى العلاقات الاجتماعية ، بالتوحيد بين أحد الفاعلين والمنظومة التي تكون فيها العلاقة . فالسلطة هي القدرة التي يتمتع بها عضو في جماعة ، في فرض اتجاهاته أو نمط ادارته أو نمط سيره الوظائف على مجموع هذه الجماعة . والصفحات السابقة يمكن اختصارها على هذا النحو : ان « معنى » المنظومة الاجتماعية لا يمكن تحديده خارج العلاقات الاجتماعية التي تكون المنظومة . وهذا يصدق أيضاً بالنسبة الى رؤية نقابية للمجتمع ، حيث يقوم كل فرد بوظيفة نوعية ، كما يصدق بالنسبة

الى موضوع صراع الطبقات ، الذي يرفض الاعتراف بقيمة مستقلة عن مصالح الصراع القائمة . اما السلطة فتطالب خلافا لذلك بالمعنى لمصلحة من يمسك بها . انها لا تميز قطعا الا بين من يشاركون في السلطة بتفويضهم بسلطة خاصة ، او بمجرد الطاعة ، وبين من ينبدون في اللامعنى ويستخدمون على انهم كائنات غير اجتماعية .

بيد انه والحالة هذه ، ليس هناك مجتمع من دون سلطة ؛ حتى لو قامت منظومات سياسية من دون دولة . واذن ، فكل مجتمع يدمر واقع الاجتماعي ويفصل في علاقاته الاجتماعية ، ويشوه المجتمع الآخر ، ويجرده من الصفة الاجتماعية بالحكم المسبق او العداء او القمع او الاستغلال .

والسلطة تتشح بالوضعية ، وضعية الدولة او وضعية الايديولوجيا . وهذا يعود بنا الى نقطة البداية . فما يصادفه عالم الاجتماع اولا ، ليس « الواقع » الاجتماعي . بل السلطة . فهو لا يستطيع ان يبلغ موضوعه ، الا اذا تقدر السلطة ، والا اذا عرفها كما هي ، قلبا للعلاقات الاجتماعية ؛ والا اذا تعلم ايضا ، فك رموز ردود الافعال على السلطة ، اعنى نفى النفي الذي لا يمكنه ان يصبح مناقشه او رفضا او صراعا ، بل هو يصبح فقط : هربا او عنفا ، صمتا او رفضا للعلاقة الفاسدة ؛ وذاكم اصعب ما في مهنته .

ان مأموري المراقبة الاجتماعية يحبون تصنيف الافراد في فئات من المنحرفين . وهذا يجد تسويغه ضمن الحد الذي يتعرفون فيه شذوذا في السلوك لم يتحدد اجتماعيا . وهو شذوذ متأث عن الوراثة او المرض العضوي الخ ...

بيد انهم يطبقون في الاغلب ، نمطا من الحكم الاجتماعي الخالص : فالمنحرفون هم الذين لا يسلكون بحسب المعايير السائدة ، او على نحو اهم ، الذين يخلقون الاضطراب ، ويهددون التنظيم الاجتماعي . وذاكم تحديد غير مقبول في نظر عالم الاجتماع . لقد كان دوركهايم يفكر تفكيرا اتمودجيا ، حينما جعل من انعدام النظام حالة من حالات المنظومة

الاجتماعية . وعلى النحو ذاته ، ولكن مع النظر الى منظومات عمل اخرى ،
يجب ان تدعى جميع صور الاستغلال والهيمنة صورا مرضية ،
وتؤدي الى ضروب من السلوك سوية ضمن الحد الذي تكون فيه مرضية ،
اي متلائمة مع الموقف الذي فرض عليها فالضياح هو تفجر شخصية
يجب عليها ان تعيش على نحوين متناقضين : بحسب منطق الوضع
الاجتماعي الذي تشغله ، وبحسب المنطق الذي يفرضه في هذا الوضع ،
السيد الذي يحطم هذه العلاقات الاجتماعية او يخرمها .

من اجل هذا كان مجال علم الاجتماع الاكثر صعوبة على الكشف ،
هو مجال الاستجابات للسلطة . فكيف نفهم معنى السلوك ، حينما يغيب
هذا المعنى ، اي العلاقات الاجتماعية التي تحدد الفاعل ، وحينما لا يكشف
الفاعل عن نفسه ، بل يخضع ، ويختبئ ويقاوم ؟
اننا لانكاد نعلم كيف نخرج الى النور من استكانوا في العتمة والسكون .

علماء الاجتماع :

يمكننا ان نصنف علماء الاجتماع ، بحسب النموذج المنظومة الاجتماعية
والعلاقات الاجتماعية الذي يكونون اشد اجساسا به ، فهناك علماء اجتماع
التنظيمات ، او علماء اجتماع المؤسسات السياسية ، او علماء اجتماع
التاريخية والطبقات الاجتماعية ، وبعبارة اخرى ، علماء اجتماع سير
الادارة ووظائفا ، او علماء اجتماع انتاج المجتمع . بيد انه من الممكن لنا
ان نحس على نحو افضل ، بثلاثة امزجة لدى علماء الاجتماع . فبعضهم
يحب الذهاب الى قلب الحياة الاجتماعية ، حيث تكون **العلاقات والصراعات**
ان هؤلاء يحملون الى المعرفة ما هو اشد لزوما لها . ومهما يكن اتجاههم
الخاص ، فهم يفكون رموز شبكة التفاعلات الاجتماعية ، ويجدون بنية
المجتمع . وبعضهم الاخر اكثر دخولا في المنازعات الكلامية ، فهم يشقون
الطريق امام بناء علم الاجتماع ، بمحاربتهم **السلطة** وقولها ومقولاتها وقمعها
وضروب نبذها ، حوبا لا تنقطع . ومن الصعب ان يكونوا قادرين على

العمل طويلا على هذا النحو، من دون أن يحركهم غضب مقدس، وبالتالي، من دون أن يكونوا هم أنفسهم محملين بالایدولوجيا، أو حاملين لمصالح جماعة مهددة. بيد أن بناء المعرفة يتعرضون دائما، من دون وجود ذلك، إلى أن يتسلموا إلى ميول المثقفين للسلطة.

وأخيرا، فبعضهم أيضا علماء اجتماع الليل؛ فهم يصغون إلى الذين لا يتكلمون أبدا؛ وينظرون مع الذين فقت عيونهم؛ انهم، بوصفهم مكتشفي أراضٍ فيما وراء أسوار «الحضارة»؛ يتحررون عن عالم الاستبعاد الواسع. واليوم وقد اخترقت سلطات الأنوار الظلام، يعلمنا عالم الاجتماع النظر إلى من يقيمون بيتنا؛ ولكن الدولة والتنظيم الاجتماعي والثقافي كما افواههم. فهو يال من بعدهم النظام القائم مسوخا أو هامشيين. وعالم الاجتماع الكامل لا بد له أن يتحلى بروح النقد التي يتمتع بها الأولون. والغضب الذي يظهره الثانون، والحنان الذي يبديه الآخرون. بيد أنه ما من عالم اجتماع كامل؛ وما من تأليف متوازن بين الكثير من الضرورات المتعارضة؛ وما من قرار للعين الإلهية التي تتأمل الخلق. فكون المرء عالم اجتماع، وهذا ليس واقع من هذه مهنتهم فقط. وأقول بيسر أكبر: أن كون المرء فاعلا اجتماعيا - إنما يعني في وقت واحد، النضال ضد المظاهر التي تتقنع بها السلطة، والخضوع للضرورة الرئيسية للمعرفة السوسيولوجية: أعني أن نعترف بأن معنى العمل لا يقدمه وجدان الفاعل على نحو تام إطلاقا. وهذا يمنع كل توحيد بينهما. فنقد السلطة لا يوجه من أجل سلطة مضادة؛ والمعرفة لا تمهد إلى نظام الغد.

هل هذا يعني. أن عالم الاجتماع يلاحظ من قارعة الطريق. القافلة التي تمر. من دون أن يشارك في آمال من يعملون ومن يعانون والامهم؟ أنها صورة فقيرة تماما ومخيبة تماما؛ لأنه ما من قارعة طريق، وصورة القافلة ذاتها. وهي غير حيادية. تجعل من المجتمع مشروعا ليس إلا.

انه كلما نقد السلطة وقواعدها ومزاعمها ، لم يعد المجتمع في نظره آلة تسير بحسب الاوامر ؛ وتعلم بالحركة ذاتها ، ان يتعرف خاصية الحياة الاجتماعية وطبيعة المنظومة التي تنتج معناها ، متخذاً بازاء ذاته مسافة معينة ، هي المسافة التي تفصل بين التفكير والتوظيف في وقت واحد .

فالمجتمع لا يمكنه ان يعيش الا بالتوتر الناشئ بين البعد الذي يتخذه من ذاته والسيطرة التي يزاولها على ممارسته ، والتي تنشأ السلطة منها ايضا . وذاك هو مد التجديد وصراع الطبقات والعلاقات ، والجزر نحو الاندماج والجماعة والسلطة والنصر .

فمأساة عالم الاجتماع تنحصر في انه لا يمكنه ابداً ، ان يتذوق افراح **الجماعة** . وكيف لا يجذب غالبا الى ما هو ممنوع عليه ، ولكنه يرتبط بجزء من نفسه . وهو السلطة والنصر في نظر بعضهم ، والزمالة او النظام في نظر الآخرين . انه ينبغي له ان يناضل دون انقطاع ضد اولئك الذين هو اقرب ما يكون منهم ، والذين تعرض ايديولوجيتهم حكمه للخطأ . فهل يعني هذا ، ان المعرفة السوسولوجية ، وقد تنازعتها الضرورات المتناقضة ، تصبح مستحيلة ؟ لا ؛ فشرط وجودها هو نفسه شرط وجود الحرية . لانه ما من علم اجتماع ممكن ، في مجتمع لا حرية فيه . والحرية ليست جملة من الاجراءات الوقائية ، او انموذجا من المؤسسات السياسية ؛ انها ما يربط المطالبة الشعبية التي يمكن ان تصبح دكتاتورية او رعبا . بنقد السلطة التي يمكن ان تصبح دفاعا عن امتيازات . فاذا شك عالم الاجتماع بأهمية عمله ، فليقل لنفسه على الاقل بأن وجوده علامة على الحرية ، وانه يجب عليه ان يناضل في سبيلها ، حتى لو لم يكن على يقين من استحقاقه لها .

فلماذا لا نعرف بالمفارقة التي تنطوي عليها الفعالية السوسولوجية؟ انها تنمو في المجتمعات الليبرالية ، وعلى نطاق واسع ، في المجتمعات التي يوجد فيها تفاوت معين بين السلطة الاقتصادية والهيمنة السياسية والمراقبة الثقافية . واذا تراكبت هذه المجالات الثلاثة من مجالات السيطرة بعضها فوق بعض . فان تحليل المجتمع تحليلا نقديا لا يصبح

مرتبطا اطلاقا الا بالارادة الطيبة للملك الفيلسوف ، الامر الذي يكاد يحرم هذا التحليل من كل فرصة في الوجود .

وهذا يشغل علم الاجتماع بضغط كبيرة : فهو مغرى باستمرار بان يتمثل مع المجتمعات التي ينمو فيها احسن التماء ، ومع القوى او القيم التي تسود هذه المجتمعات . بيد انه ما من جبرية اطلاقا في ذلك . فهذا الموقف يفرض فقط جهدا دائما في استبقاء عالم الاجتماع على استعداد بالنسبة الى المكان الذي يتكلم منه . فانا اشك ان يكون بإمكان المرء ان يصبح عالم اجتماع ، من دون ان يكون اكتسب تجربة مباشرة للمجتمعات والاطراف الاجتماعية البعيدة عن الاوساط الاجتماعية التي يعيش عادة فيها . وزيادة على هذا التكوين المهني : يجب أيضا . ان يتيح الموقف لعالم الاجتماع ، مقاومة الضغوط الثقافية والاجتماعية التي تمارس عليه . فالمعرفة السوسيولوجية لا يمكن ان تنمو الا في وسط لا ينتج ضروب التفاوت الاجتماعي ؛ ولكنه يسعى الى تقليصها . فهل بإمكاننا ان نتخيل مراكز ابحاث اجتماعية في البلاد المسيطرة لا يسمع فيها صوت الامم المسيطر عليها دائما وبقوة ؟ وهل يمكننا تقبل وجود معسكرات ومدن محظورة ينشأ فيها اعضاء النخبة المقبلة وخدمهم المقربون ؟

ان الامر لا يتعلق بحصر علماء الاجتماع في مراكز للاقامة الجبرية ، التي تكون العزلة الظاهرية فيها مناسبة جدا للنظام الاجتماعي السائد . انهم يسجنون الفكر النقدي كما يسجنون المجانين والجانحين ، وللاسباب ذاتها ، التي لها علاقة بالنظام . بيد انه لا بد من التذكير مرة أخرى ، بأن عمل عالم الاجتماع يفرض جهدا دائما من اجل ازاحة النظام ، الذي يغطي كما يغطي البلاط ، بنية العلاقات الاجتماعية : ومن اجل القيام بالتحليل النقدي لمقولات الممارسة الاجتماعية ومعاييرها واقوالها .

خطوات علم الاجتماع :

لا يمكن لموضوع علم الاجتماع أن يتحدد ، من دون رسم علاقة عالم الاجتماع بموضوعه أيضا . وهذه الخطوة المزدوجة ينبغي لها ، أو لا بد أن ينبغي لها ، من أن تؤدي الى تحديد طريقة علم الاجتماع أو طرائقه ، على أن نفهم هذه الكلمة بمعناها الأكثر تواضعا : كيف يظهر موضوع علم الاجتماع ؟ أن علم الاجتماع تعيقه الطرائق التي تقدم اليه . وهذا يقوم على نوع من الاختلاط . فمن العبث مناقشة الملاءمة النسبية للتحليل الكيفي أو التحليل الكمي . فعلم الاجتماع لا يستلزم اجابة عن هذا السؤال . وبالمقابل ، انه يهيمه الى أقصى درجات الاهتمام ، أن يتطلب أن تمارس معالجة المعلومات . على وقائع **سوسيولوجية** أنشأها عالم الاجتماع ، لا أن تمارس على وقائع اجتماعية مقطعة كما تقطع شرائح الحياة في الممارسة الاجتماعية . بيد أن التحليل الاحصائي أو الرياضي لا يتحمل مسؤولية فقدان الطريقة التي ليست حيادية اجتماعيا ، والتي تسهم في فرض النظام الاجتماعي . فلنميز إذن بين الخطوة السوسيولوجية التي ينبغي لها أن تضمن الانتقال من الاجتماعي الى السوسيولوجي ، والطرائق التي يمكن تطبيقها على علم الاجتماع ، والتي لا يمكن لها أن تكون نوعية تماما ، والتي لا ينبغي أن يحكم عليها الا من خلال خصوصيتها . فعمل عالم الاجتماع هو صنع علم الاجتماع ، واظهار موضوع علم الاجتماع في ما وراء معايير التنظيم الاجتماعي ومقولاته ومراقباته . والنهج لا يمكن أن بظل هو ذاته ، بحسب نوع العلاقات الاجتماعية ، ونوع المنظومة الاجتماعية ، موضوع النظر .

١ - أن الحالة التي تبدو أكثر بساطة هي حالة **العلاقات المنظمة** . الا يتطابق هنا موضوع علم الاجتماع مع الموضوع الاجتماعي ؛ لأن الامر يتعلق بدراسة السير الوظيفي للتنظيم أو لجماعة اقليمية ؟ الواقع ، أن الموقف أقل بساطة ؛ وههنا انما نجد بعض جولات التحليل السوسيولوجي الأكثر انتصارا . فإين تكمن الصعوبة ؟ في **اختلاط السير الوظيفي والنظام** . ففي المشروع مثلا ، نجد علاقات حدها ترابط عناصر متميزة مهنيا

ونترائيبا . وهذه العلاقات يمكن أن تتأثر بالصور النوعية لاختلال النظام . وتلكم هي الحالة ، حينما تكون ملائمة القوانين ضعيفة ؛ مثل أن يوضع احد الفاعلين على نحو مخالف جدا ، على سلم المؤهلات وعلى سلم المكافآت . بيد أن هذا النوع من تنظيم العمل هو أيضا صياغة للسلطة ، وبالتالي صياغة لجهاز تحطيم العلاقات الاجتماعية . فما من احد فكر بجد مطلقا ، بأن علاقات السلطة بين العامل ورئيس العمال ، يمكن تفسيرها بالطبيعة المهنية للعمل ، أو أيضا بالمعايير الثقافية العامة فقط . فالصلات الطبقية تنفذ الى الورشة والى مركز العمل . وإذا لم يكن الامر كذلك ، لم تكن هذه الصلات الاموضوعا ايدولوجيا .

ومن هنا كانت ضرورة ملاحظة السلوك ، وكانت الاهمية الانموزجية للدراسات الامركية الكبرى الاولى في علم الاجتماع الصناعي ، في « الكهرباء الغربية » على وجه الخصوص . فعلم الاجتماع الصناعي نشأ من معرفة **الكبح** ، أي معرفة التفاوت بين الثنائي : التحريض المالي - الكبح وبين العلاقات التنظيمية . وبكلمات أعم ، أن علم الاجتماع يقيم موضوعه ، حينما يزعم من مفهوم الدور . فالدور هو جملة ضروب السلوك التي ينتظرها شركاء الفاعل منه انتظارا مشروعا . وضروب الانتظار المشروعة هذه هي تطبيق للمعايير الاجتماعية التي تعتمد هي ذاتها على قيم ثقافية . وهذه المجموعة من التحديدات لا يمكن رفضها في ذاتها . ولكن ، هل تتطابق هذه العلاقات الاجتماعية مع هذا الانموزج ؟ وهل يقوم الفاعلون بأدوارهم ؟ انهم نادرا ما يفعلون ، وعلى نحو محدود جدا . والعلاقات التنظيمية تفتيحها في كل تنظيم مشخص ، العلاقات السياسية ، وأكثر منها أيضا ، علاقات السلطة ، وبالتالي ضروب سلوك الطبقة ، التي تبدو صورتها الاولى ، في الدفاع والانسحاب ورقض القيام بأحد الأدوار الذي ، هو في الواقع ، وضع في العلاقات الاجتماعية ، أقل منه مكانة مفروضة في جهاز استراتيجي .

وصورة الجيش التي تبدو على شكل واحد هي صورة ملائمة بسبب كونها صورة كاريكاتورية : انا نضحك الجمهور بما نسرده عليه من خيبة

امل الجندي ، الذي يبذل جهده في التواصل ، والذي لا يدرك في سداخته نظام السلطة ولا آليات الدفاع التي تقابله بها فئة الجنود .

تلكم هي الخطوة الاولى الخاصة بعالم الاجتماع : انه « سري بها » . فالنقد والتحذيرات الايديولوجية لا تفيد شيئا ، لانها يمكن أن تنقل ايديولوجيات أخرى ، وان تخدم سلطات أخرى ، اذا لم تمهد لوصف الممارسة المنظمة ، وما يجري في المصنع أو المدرسة أو السجن ، وهو يختلف اختلافا كبيرا عن التصور الذي يقدمه عنه القابضون على السلطة . فالحاكمون الآخذون بالتحديث ، يشجعون أحيانا في استراتيجيتهم التي يتخذونها في محاربة القوى السائدة القديمة . على مثل هذه الملاحظة النقدية ، وهذا ليس الا لاحتلال نوع من المراقبة الاجتماعية أكثر رجوعا من مراقبة أخرى أصبحت غير ملائمة جدا . وكذلك الحركات الاجتماعية الناشئة تستدعي هذا النموذج من الملاحظات . وانا لا أفهم لماذا لا تكوز المرحلة الاولى من تكوين عالم الاجتماع . منظمة حول مثل هذه الملاحظة المباشرة لقطاع من قطاعات التنظيم الاجتماعي .

٢ - والخطوة الثانية التي يمكن الشروع بها ، بعد الاولى ، تتطابق مع اكتشاف العلاقات السياسية . فمنذ عشرين سنة ، كانت التجديدات الأكثر عددا إنما تحدث هنا . مثلاً في علم الاجتماع المدني . فكيف اتخذ مثل هذا القرار في الأعداد المدني أو في البناء ؟ ان الدراسة الوثائقية ، والتحقيقات الاجتماعية مع الفاعلين أنفسهم - تمهيدان الطريق لتدخل بعض الطرائق الأكثر تعقيدا . كطريقة تحليل الأعمال المدنية وطريقة المحاكاة في آليات التقرير .

فعالم الاجتماع ليس ملاحظا . وبحثه يصبح بالقوة تدخلا ، حتى لو نبذ ، وألقيت نتائجه . فالمعلومات المجمعة ترد بعد معالجتها الى من قدمها . وأفضل نجاح يحوزه البحث ، هو أن يتوصل عالم الاجتماع الى توقع تعديلات السلوك التي يقوم بها مقدم المعلومات اليه ، تعديلات ناشئة من نقل المعلومات المتعلقة بسلوكه الخاص .

ان التحليل ينصب هنا على جمل من العلاقات أقوى تكوينا مما كانت في الحالة الاولى ؛ فلم يعد بالامكان في مستوى السياسة ، الفصل بين دراسة التنظيم ودراسة ضروب السلوك ؛ وبما ان وضع الفاعلين أصبح اقل تجريدا ، فانه لم يعد بالامكان تحديده بالنسبة الى سلالم تنصيد بالنسبة الى المسافة بين فئة الانتماء وفئة الاسناد ؛ الفخ . . ويجب ان يعبر عنه مباشرة بحدود تأثير الفاعل في القرار الذي يمه . ويتبع ملاحظة تنظيم العلاقات الاجتماعية « المجردة » ، البحث العمل عن آليات التقرير . ان حقل الدراسة يصبح اضيق حدودا ؛ ولكن العلاقات المدروسة تصبح اسهل تحديدا ؛ لان الفاعل يتحدد مباشرة بالنسبة الى فاعلين آخرين ، ولا يتحدد بالنسبة الى قواعد او بالنسبة الى سلالم . ويتلمس علم الاجتماع الآن طريقة في هذا المجال الجديد بالنسبة اليه ، والذي يقطع علاقاته مع صور مجتمعات يسير بحسب قواعد مقننة ثبتها الجزاءات .

٣ - بيد انه يشعر بأنه يكتشف اراضي بكرا ، حينما يتساءل عن الخطوة التي تتطلبها دراسة التاريخية والصلات الطبقية .

ومع ذلك ، فما من شيء كلاسيكي اكثر من ذلك في الظاهر . او لم يضاعف المؤرخون منذ بداية القرن التاسع عشر خصوصا ، دراسات التاريخ الاجتماعي التي تطابق اهداف الماكروسوسيولوجيا هذه ؟ وعلماء الاقتصاد لم يعزلوا من جانبهم الصلات الطبقية ، وصور السيطرة الاقتصادية ؟ ان الاسهام المزدوج جوهرى في الواقع ، وما كان لعلم اجتماع التاريخية ان يوجد من دونه ؛ ولكنه لا يعفى عالم الاجتماع من ان يقدم جهدا خاصا .

والمؤرخ يكون قريبا من عالم الاجتماع بقدر ما يكون قد شرع منذ وقت طويل ، بالتخلص من الاحداث ومقاصد الفاعلين ، في سبيل اقامة مجموعات اقتصادية او ثقافية .

ولكنهما يفترقان فيما بينهما بفارقين يتعلق احدهما بعمليهما ، والاخر بانموذجات المجتمعات التي يدرسائها . فاذا اراد المؤرخ الذي يعمل في وثائق ، ان يقدم صورة منهجية لاحد المجتمعات ، لم يدرك في الواقع غير النظام والسيطرة والسلطة وادوات مراقبتها الاجتماعية او ضامني النظام الاجتماعي العاملين فوق ق المجتمع . فلكي يظهر كل مانبذه النظام او قمعه او استغله ، يجب عليه ان يدرس التغير . اليس هذا مجاله بامتياز ؟ بيد ان تحليله ليس غنيا الا لانه تأليفي ، ولانه يدرك الترابط في سيرورة التغير بين مستويات التحليل جميعا . اوليست دراسة الازمات والافتجاءات هي التي كانت دائما امكنة اكبر الاعمال التاريخية ؟ ان هذه الصعوبة التي يصادفها المؤرخ في سبيل بلوغ الصلات الاجتماعية ، تزداد كلما درس مجتمعات تكون المشاركة في الحياة الاجتماعية فيها ، وبالتالي المشاركة في انتاج الوثائق التاريخية ، ضيقة جدا . لقد وسع المؤرخون كثيرا من مجالهم ، بدراستهم للحياة المادية وانتوغرافيا المجتمعات الماضية ؛ ولكن هل يمكنهم ابدا ان يعرفوا فلاحى الماضي ، كما يمكننا ان نعرف عمال اليوم ، الذين يروي الشهود اضراباتهم ، والذين يسألون عن آرائهم ومشاركتهم في الحياة النقابية والسياسية ؟ انه يمكننا ان نلاحظ العلاقات الاجتماعية ؛ وسرعان ما يقرر تغييرها . فالمؤرخ يرقى من الموضوعات والقوانين والتنظيم الاقتصادي او النصوص ، الى العلاقات الاجتماعية والاتجاهات الثقافية . ويمكننا ان نحاول ان نبلغ هذه العلاقات والاتجاهات مباشرة ، وان نهبط ابتداء منها ، الى صياغة الآليات السياسية . والى صور التنظيم الاجتماعي . انه لا يمكن ان يقوم حاجز يفصل دراسة المجتمعات الحاضرة عن دراسة المجتمعات الماضية ؛ بيد انه من الطبيعي ، ان تفرض شتى انموذجات المجتمعات المدروسة خطوات بحث مختلفة .

اما فيما يتعلق بالتحليل الاقتصادي ، فقد امكن لبعضهم ان يعتقد في عصر ما ، ان النظام الاجتماعي كان يخضع لقوانين اقتصادية ، كما امكن لبعضهم ان يعتقد في عصور اخرى ، ان المجتمع كان يخضع لقواعد الحق واوامر العناية الالهية . اما اليوم ، فمجتمعاتنا المصنعة تبدو مباشرة

وكأنها نتيجة علاقات اجتماعية ، اونتيجة آليات تقرير وصور تنظيم .
وهنا يعطي الحساب والتحليل الاقتصادي حقلا واسعا ، ولكنه يستبعد
تفسير الوقائع الاجتماعية بالوقائع الاقتصادية .

يجب علينا ان نعود الى التحديد الاول لموضوع علم الاجتماع . اذا كان
موضوعه هو العلاقات الاجتماعية ، فان هذه العلاقات بالتأكيد هي التي
تجب ملاحظتها . انها حقيقة بديهية ، ولكن ما اصعب تطبيقها بل تفسيرها .
فما معنى دراسة الصلات الطبقية ؟ انها تعني اولا النظر الى ضروب السلوك
الجماعي ، وعزل بعض ضروب سلوك الصراع التي تنتهي الى توجيه المجتمع
وتوجيه قدرته على تحديد غاياته ؛ وهي ضروب سلوك تدعى **بالحركات**
الاجتماعية . ان التحقيقات الاجتماعية مع الافراد ، وفحص المساومات
والمجاببات السياسية ، كفحص العمل النقابي مثلا ، يمكنهما ان يقدموا
كثيرا من المعلومات ؛ ولكنه لا يمكنهما ان يشفلا هنا المكانة الرئيسية .
فكيف ندرس اذن الحركة الاجتماعية ؟

ما من سلوك جماعي هو حركة اجتماعية ؛ قد يكون دلالة لها ؛ ولكنه
يفسر ايضا ، وفي الوقت ذاته ، على انه ضغط سياسي ، او على انه
مطالبة منتظمة . وهذه الصعوبة الاولى يمكن تجاوزها . فالعلاقات بين
الشركاء وصلاتهم المشتركة في رهان علاقاتهم تختلف اختلافا كبيرا بحسب
النظر الى ضروب السلوك المنظمة وضروب السلوك السياسية وضروب
سلوك التاريخية . واذن ، يمكننا ان نحدد في كل حالة مشخصة ، العلاقات
العائمة بين هذه الانواع المختلفة جدا ، من ضروب السلوك الجماعي .

اما الصعوبات الرئيسية فهي في مكان آخر : فاولا ، يكون السلوك
الطبقي في وقت واحد ، حاملا للصراع الاجتماعي ، ومحددا بعلاقة ايجابية
او سلبية بالسلطة . فالصوت الطبقي منسوجة في وقت واحد ، بالصراعات
والتناقضات . ونضال العمال موجه الى نموذج مضاد لمجتمع صناعي ،
غالبا ماندعوه اشتراكيا ؛ ولكنه موجه ايضا نحو اطراح سلطة رب العمل ،
واطراح جملة الوضع العمالي الذي اقامته هذه السلطة .

هناك نضال وتعمرد تعصف علاقتهما في فضاء الثورة ، كما تعصف ،
في فضاء الإصلاح . ثم ان اي حركة اجتماعية هي في وقت واحد ، رفض
وسلطة مضادة ، تحرير وتنظيم معركة .

فلا بد ان يكون امرا ينطوي على التناقض ، ان نريد بلوغ الحركة
الاجتماعية وكأنها تنظيم مهني ؛ وان نحدد اولا اهدافها ، ثم وسائلها .
فهل نرضى بدراسة الحياة الدينية دراسة تقتصر على تنظيم الكنيسة
وعملها ؟

وعلى هذا النحو ، ان عالم الاجتماع لا يوضع امام حركة اجتماعية
قائمة ، كما يقف المشاهد امام لوحة . انه مأخوذ في وسط عناصر منفصل
بعضها عن بعض ، يجذب بعضها بعضا ، وينبذ بعضها بعضا ، على نحو
منطومي : فهناك مطالب القاعدة وعمل الحكام ، الجمهور والحزب .
الصراع ضد السلطة والصراع من اجل السلطة ، الاستغلال والضياع .
فما ابعدا عن صور طبقة « واعية ومنظمة » ، وعن صورة شعب مكبل
ماديا وحر اخلاقيا ، شعب دنس ولكنه نقي ويحمل القيم الاخلاقية
للانسانية جمعاء ! ان هذه الصورة المشعة بالاخلاقية قد اقامت تقريبا
عددا من العوائق في وجه معرفة الحركات الاجتماعية ، بقدر ما اقامت
الصورة البوليسية للمؤامرات النجسة التي يحكوها في الظلام قادة غريباء
متعطشون الى السلطة ، او مهوسون بالتدمير .

فعالم الاجتماع ليس ملزما بملاحظة وجود الحركات الاجتماعية . ولا
يجب عليه هنا اكثر منه في مكان آخر ، ان يتوحد مع الفاعل . فالحركة
الاجتماعية لا تتحدد بمثل هذا . فهي تستعصي عموما ايضا ، على التحليل
على هذا النحو . لانها تريد ان تعتقد انها تناهض الامتياز والخرافة
والمصلحة الخاصة ، باسم المساواة والحرية والجماعة . فالحركة
الاجتماعية ملتزمة بخوض المعركة حتى الموت ، حتى لو كان ينبغي لنهاية
هذه المعركة ان تكون موضوع مساومة . انه لا يمكنها ان تعترف ، بان
انتاج المجتمع ذاته بذاته ، يمر بالتمزق وصراع الطبقات . فكل طبقة
تعلن عن قيمها ، وتتوحد مع رهان العلاقة الاجتماعية ، وتريد ان ترجع

جدل العلاقات الاجتماعية ، الى حالة اجتماعية وضعية وطبيعية
واندماجية .

فدراسة الحركة الاجتماعية ليست ممكنة افن ، الا اذا استطاع
عالم الاجتماع أن يجد وحدة العناصر المنفصلة ، هذه الوحدة التي هي
منطق العمل الممزق بين الاثبات والرفض ، بين التلقائية والتعبئة .

اما العمل الذي يفرض نفسه باكبر إلحاح على علماء الاجتماع ، فهو
ابداع أجهزة تظهر الصلات الاجتماعية الأبعد عمقا والأكثر خفاء بفعل
وضعية السلطة والايديولوجيات . فعلم الاجتماع يشبه في الأعم الأغلب
مسرح الجادة . ففيه يتقبل الناس جميع الاطر الاجتماعية والثقافية
للمبادلات الاجتماعية على أنها معطيات ، قبل مشاهدة الممثلين في
تفاعلاتهم ، والاصغاء اليهم . هذه الواقعية اطلقت على نفسها اسما
سوسيولوجيا ، هو دراسة المؤسسات . فجميع معطيات الفعالية
الاجتماعية قد نظمت بحسب قواعد ، ولها قوانينها . ويجب علينا أن
نبعد عن علم الاجتماع هذا ، الذي هو سلبي الى حد بعيد ، ويحترم
النظام القائم احتراماً كبيراً . كما يجب أن نجد من جديد ، الصلات
الاجتماعية التي تضررها ضروب السلوك ، وأن نكتشف السلطة أو
النفوذ أو التناقص أو الصراع ، وراء الفاعلين .

انه لا يمكننا ان نقول ابدا ، ان عالم اجتماع يلاحظ حركة اجتماعية؛
لان الحركة الاجتماعية ، بما هي مفهوم لا ممارسة ، لا يمكن تكوينها
تكويناً تاماً من دون تدخل عالم الاجتماع . ولكن هذا لا يعني ، انه يجب
على عالم الاجتماع ان يبدع كما يبدع الساحر ، موضوع دراسته ،
الذي لا يمكن ان يكون الانتاج خياله . ولكم نسخة ساخرة للحاكم
المجموعي .

بيد ان البحث يجب ان ينزع الى ان يصبح تدخلا ؛ فمن دون ذلك
يصبح سجين مقولات سائدة للممارسة .

ولكي يحدث ذلك هل يجب على عالم الاجتماع أن يتخبط في الحركة التي يدرسها ؟ **ينخرط في الحركة** ، نعم ؛ ولكن يجب عليه أيضا أن يتخلص من تنظيمها . ينخرط لأن الحركة الاجتماعية تمزق للنظام ولظهره الوضعي . فعلم الاجتماع لا يمكنه أن يقوم لأن لم يكن هناك حركات اجتماعية . ويجب عليه أن يعترف بالتوازي بين النقد الاجتماعي والمعرفة السوسولوجية . فمن لا تحمله موجة الحركات الاجتماعية معها ، يظل سجين مواضع النظام الاجتماعي . أنه يمكنه أن يدرس دراسة نافعة العلاقات فوق الاجتماعية ، وعمل السلطة ، وصورة الأيديولوجيات . لكنه لا يمكنه أن يبلغ العلاقات الاجتماعية ، إذا لم يتقبل سماع صحيحة من نبدوا وضيعوا ، أو سماع صمتهم . ولكن ، يجب عليه أن يتخلص أيضا من كل « رابطة أراوية » ؛ لأن الحركة الاجتماعية لا يمكن فصلها اطلاقا عن السياسة وعن التنظيم ؛ فالتوحد في رابطة معناه قبولنا أن نمزج في العمل مستويات يجب على التحليل أن يميزها .

لهذا كان عالم الاجتماع أكثر ارتياحا في دراسة الحركات ذات الدمج الضعيف ، التي لا تكون سلطتها مراقبة تماما من إدارة مسلحة بالعصمة . فهو يفهم الاحتجاج أفضل مما يفهم الاستراتيجية . وهذا ما ينبغي أن يذكره بحدود مملكته والاهتمام الذي ينبغي أن يوجهه إلى عمل جاره عالم السياسة ، الذي يعرف على نحو أفضل ، الدولة والاستراتيجيات والحروب .

لقد أصبح من الممكن اليوم تحديد موضوع علم الاجتماع . لقد قضيت مثل غيري عددا كبيرا من السنوات ، وأنا أنظم بعض الأفكار البسيطة ، في سبيل أن أكون عن المجتمع صورة سوسولوجية خالصة . بيد أنه لا يجب علينا أن نتأخر كثيرا في تحديد المقولات تحديدا دقيقا . فهدفنا الذي نسعى إليه هو إنشاء نظرية سوسولوجية . والمرحلة الأولى كانت تقوم على تحديد وجهة نظر علم الاجتماع ، والشروط الضرورية للمعرفة السوسولوجية . والمرحلة الثانية ، وهي لا تنفصل عن الأولى ،

هي اتخاذ موقف سوسيولوجي ؛ أي تبني نظرة نقدية للنظام الاجتماعي .
والمرحلة الثالثة هي تحديد الخطوات وتوجيه التدخلات السوسيولوجية
توجيهها حسنا . فعلى هذا النحو لا تصاغ شيئا فشيئا عناصر
التحليل اطلاقا ، بل قضايا دقيقة حول الآليات الاجتماعية .

واليوم ، وبعد أن القيت ، لحسن الحظ ، ظلال الشك على سذاجات
انصار الوضعية ، التي كانت ترى في عالم الاجتماع مشاهدا للواقع
الاجتماعي ، يجب علينا أن نتجنب أن يقتصر عمل علم الاجتماع ، على
قول في علم الاجتماع ، وأن نتجنب أن لا يتجاوز علم الاجتماع الوجدان
السيء ، أو خيبة الأمل . وهذا ليس ممكنا ، إلا إذا عرف عالم الاجتماع
كيف يظهر وراء البعد النقدي الذي ينبغي له اتخاذه حيال الممارسات
الاجتماعية ، الصلات والصراعات والازمات ، حتى حينما لا تكون
مخطوطة في وجدان الفاعلين ، وعلى نحو خاص .

فعالم الاجتماع لا ينظر الى ممثلين يقومون بعرض تمثيلية ؛ انه يسهم
في الكشف عن التمثيلية التي ستكتب في يوم من الايام ، لانها مثلت من
قبل . وأفضل من ذلك أيضا ، فهو يعمل مع الممثلين ، من أجل أن يتعلم
معهم تعرف ما يدور حوله التمثيل .



عشرة افكار من اجل علم الاجتماع

لقد كان على معرفة المجتمع اولا ، ان تتجاوز البحث عن المبادئ "و العوامل الموضوعية خارج الحقل الاجتماعي . وقد تعلمت تعرف الاوضاع الاجتماعية وتحليلها ؛ ثم حاولت وهي تبعد عن تحديد موضوعاتها في الزمان والمكان ، ان تعزل الوظائف او الآليات . وقد ادى هذا التقدم الى تخصص متزايد في الدراسات ، فلم يشك احد بان من الواجب ان تحل محل علم اجتماع عام هو مزيج من التاريخ المقارن والفلسفة الاجتماعية ، مباحث تجري على حقول محددة تماما ، وتسعى الى استخلاص قضايا ذات « مدى متوسط » . ولكن بدا في الوقت ذاته الذي تنوعت فيه هذه المباحث ، بصورة واضحة بازدياد ، انه لايمكنها ان تجري بصورة حسنة ، الا اذا اسهمت في اقامة معرفة للمجتمع ينبغي ان تكون بسيطة ومتماسكة يقدر الامكان . فمن دون ذلك ، تصبح المباحث معلقة في الفراغ ، او تعود بالاحرى عودا ضمينا الى اللجوء المشؤوم الى الماهيات او الايديولوجيات . والافكار العشرة التي ستقدمها ، تحاول التعبير صراحة عن احد تصورات المجتمع ، ودمج التحليلات الخاصة التي خصصت لكل عنصر من عناصره . انها لا تصف المجتمع ؛ فهي لا تتكلم على الاقتصاد او السياسة او الدين او التربية . بل تريد ان تقيم مجموعة من المفاهيم ، ولغة سوسيولوجية ؛ ولا تريد ان تقيم تصميمات نموذجيا للحياة الاجتماعية .

١ - علم الاجتماع هو دراسة العلاقات الاجتماعية :

يجب أن تفسر ضروب السلوك الاجتماعي بالعلاقات الاجتماعية التي تكون فيها . ولا يمكن تفسيرها بفهم المعنى الذي يخلعه الفاعل على سلوكه . ولا يمكن تفسيرها أكثر من ذلك ، بدمجها في مجموعة يفترض بأنها تحمل المعنى ، سواء كان الأمر يتعلق (١) بمجموعة مشخصة ، كالحضارة أو العصر أو الأمة ؛ أو (٢) بفئة من الوقائع ، كنموذج الدولة أو النموذج المدينة أو النموذج الأسرة أو النموذج الاعلام ؛ (٣) بمبدأ مجرد ، كالطبيعة الإنسانية ، أو جوهر السياسة ، أو الحاجات الأساسية للإنسان ، أو معنى التاريخ .

فكل علاقة اجتماعية هي ممارسة فاعلي منظومة اجتماعية ؛ وتحدد نوع من الرهان هو مبدأ وحدة هذه المنظومة .

فموضوع علم الاجتماع ليس مجموعة من المواقف الموضوعية ولا استعدادات ذاتية ، بل علاقات اجتماعية تحرك عمل المنظومات الاجتماعية ، أعني آليات تكوين الممارسات الاجتماعية .

٢ - الإنتاج والملازمة والتنظيم الاجتماعي :

أن المجتمع ينتج ذاته ويتلاءم مع ذاته ، ويعمل وظيفيا . فهو تراتب منظومات .

- فتاريخية المجتمع هي قدرته على إنتاج اتجاهاته الاجتماعية والثقافية ، ابتداء من فعاليته ، وعلى خلق « معنى » على ممارساته .

- والمؤسسات السياسية تلائم قواعد المجتمع تبعا للتغيرات الطارئة في داخل جماعة سياسية ، وفي خارجها .

- والتنظيمات تحافظ على توازنها الداخلي والخارجي تبعا لأهدافها بواسطة معاييرها .

— والتاريخية تحدد شروط العمل السياسي الذي ينتج هو ذاته القواعد ، التي تعمل المنظمات في داخلها . بيد أن المؤسسات والتنظيمات مستقلة ذاتيا ؛ لأن قاعدتها التاريخية معقدة ، ولأن قراراتها وعملها بتأثران بعدد من القوى الاجتماعية .

٣ - التاريخية والطبقات الاجتماعية :

كل مجتمع سحب جزء من انتاجه من الاستهلاك وروكم ، يسوده صراع الطبقات . فليس من الممكن أن يوجد مجتمع من دون طبقات ، ما عدا الحالة التي يتطابق فيها الانتاج والاستهلاك مباشرة وتمازا .

فطبيعة الصلات الطبقيّة تتحدد في وقت واحد بطبيعة التراكم وطبيعة الانموذج الثقافي ، اي بطبيعة الصورة التي يكونها المجتمع عن قدرته على التأثير في ذاته .

ان الصلات الطبقيّة تتوضع بين الاتجاهات المرتبطة بالتاريخية والآليات المؤسسية والتنظيمية . فالمجتمع لا توجهه قيم تنشأ منها المعايير مباشرة ؛ ولكن صراع الطبقات ينتمي الى حالة من حالات التاريخية .

٤ - الصراع والسيطرة :

ان الطبقة القائدة توجه التاريخية، ولكنها توحد بينها وبين مصالحها الخاصة أيضا . وطبقة الشعب تحمي نفسها من هذه السيطرة ، ولكنها تلجأ أيضا الى التاريخية وهي تعارض تملك الطبقة القائدة لها .

والصلوات الطبقيّة هي في وقت واحد صلات منفتحة محملة بالصراعات بين الطبقات المناضلة في سبيل ادارة العمل الذي يمارسه المجتمع على ذاته ، ومغلقة بسيطرة سلطة تستخدم الايديولوجيا وجهاز الدولة ، من أجل إعادة انتاج النظام والسيطرة القائمين .

٥ - منظومة العمل التاريخي :

توجه سيطرة الطبقة المنظومة السياسية التي توجه ممارسة السلطة في التنظيمات .

وموازاة لذلك ، توجه التاريخية المؤسسات السياسية والتنظيم الاجتماعي والثقافي ، بواسطة منظومة العمل التاريخي . وهذه المنظومة هي مجموعة الانموذجات التي توجه ممارسات العمل : الانتاج والتنظيم والتوزيع والاستهلاك ؛ فهي سيطرة التاريخية على الموارد التي تستخدمها وتعبئها . وعناصرها مرتبطة بالتعارضات القائمة بينها . وهي ليست روح الحضارة ، او وضعا على خط التطور العام ؛ بل حقل الصلات الطبقية ورهاتها .

٦ - المجتمع والدولة :

تربط الدولة في جماعة مشخصة ، حقل التاريخية (منظومة العمل التاريخي والصلات الطبقية) مع المنظومة المؤسسية والتنظيم الاجتماعي . وتعتمد سلطتها في وقت واحد ، على الشرعية المؤسسية وعلى القوة . وتوجه علاقاتها مع الدول الاخرى .

وتكون الدولة ضعيفة بقدر ما تكون خاضعة لمراقبة مباشرة من الطبقة التي توجه فعلا ، الفعالية الاقتصادية الرئيسية . وتصبح اكثر استقلالا ذاتيا ، اما حينما تصبح فاعلا لاعادة انتاج سيطرة اجتماعية ، او حينما تصبح اداة تدخل قوى اجتماعية ليست داخلية في المنظومة السياسية . ويبدو دورها اكثر خطورة بقدر ما تحاول تحليل التغير الاجتماعي ، على نحو اكثر مباشرة .

فالممارسة الاجتماعية تميل الى وضع الدولة في مركز تصورهما المجتمع . اما تحليل المنظومات الاجتماعية فيخضع تحليل الدولة ، خلافاً لذلك : لتحليل المجتمع ، وقبل كل شيء لتحليل تاريخيته ، ويخضع بالتالي تحليل ضروب النضال من اجل سلطة الدولة ، لتحليل الحركات الاجتماعية .

٧ - ضروب السلوك الجماعي :

تتعلق ضروب السلوك الجماعي بانموذج او عدة انموذجات ، يطابق كل منها منظومة من العلاقات الاجتماعية .

- ردود الافعال الملائمة أو غير الملائمة لمعايير أحد التنظيمات وعمله .
- فهي تسعى الى إعادة اقامة توازن ما ، أو خلق توازن جديد .
- الضغوط السياسية التي تمارس على منظومة التقرير .
- الحركات الاجتماعية التي تخرج الصلات الطبقية الى الفعل ، والتي يقوم عملها على مراقبة التاريخية .
- فصروب السلوك الطبقي لا يمكنها أن تنمو الا بدمج ضروب السلوك
- اؤسسي والمنظمي وتجاوزها .

ان ضروب السلوك الاجتماعي هذه يمكنها ان ترتبط اما بضروب سلوك التاريخية ، التي تلائم أو تعادي تغير التاريخية ومنظومة العمل التاريخية ، واما باستراتيجيات عدوان ، أو منافسة أو دفاع ، حيال فاعلين لا ينتمون لاية منظومة اجتماعية من المنظومات التي يشارك فيها الفاعل ذاته .

٨ - البنية والتغير :

يجب أن نميز بين التحليل التزامني للمجتمع والتعطيل التزميني للتغير . فتطور المجتمع وتجاوز أحد أنموذجاته ليسا متضمنين في بيئته . والخلط بين نظامي التحليل يحدد فلسفة التاريخ .

انا لانستطيع ان نتكلم على تحويل انموذج مجتمعي ، وانما على انتقال جماعة من أحد حقول التاريخية الى الآخر ، أو من إحدى حالات المنظومة المؤسسية الى الأخرى ، أو من أحد الأعمال المنظمية الى الآخر .

فالنمو هو انتقال المجتمع من أحد حقول التاريخية الى الآخر . انه ؟ يرجع أبدا الى التحديث والأئماء ، والطريق التي يتبعها ، تتعلق بالصلات الطبقية والآليات السياسية والعمل المنظمي في المجتمع موضوع النظر ، وبالعلاقات السيطرة أو التبعية التي تقوم بينه وبين المجتمعات الأخرى .

٩ - اليمين والوسط واليسار في علم الاجتماع :

يضع علم الاجتماع نفسه في خدمة الدولة والطبقات المسيطرة، حينما يتقبل مقولات الفلسفة الاجتماعية ، من دون ان يبحث عن علة وجودها ؛ وحينما ينظر الى المجتمع على انه مجموعة من الوسائل التقنية الموضوعة في خدمة بعض المبادئ والقيم .

وحينما يسند دورا اساسيا او مستقلا الى القرارات والى توجيه التغيير ، يكون اكثر ارتباطا بنزعات التحديث والاصلاح .

وحينما يكشف ان المجتمع هو نتاج عمله الخاص ، وانه يخلق اتجاهاته ، ويحدد على هذا النحو ممارسته من خلال صراعات الطبقات، فانه يقوم بدور الناقد للأيديولوجيات ولعمل الدمج والاضطهاد الذي تقوم به الطبقة القائدة والدولة . وهذا الدور الناقد الذي يلتزم علم الاجتماع به ، يتيح له ان يدرك الصلات الاجتماعية التي تخفيها السيطرة . فالتحليل السوسيولوجي لا يمكنه ابدا ، ان يتطابق مع قول السلطة .

١٠ - ميلاد علم الاجتماع :

ما كان من الممكن لعلم الاجتماع ان يقوم قبل ان يكون بالامكان التفكير بأن ثمة مجتمعات هي نتاج عملها . ان تكونه يضع حدا للاحاق الوقائع الاجتماعية ، بأنظمة اخرى من التحليل ، أنظمة دينية او حقوقية او اقتصادية . فعلم الاجتماع وهو تفسر للمنظومات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية ، يحل على هذا النحو محل التفسيرات التي كانت المجتمعات السابقة تقدمها عن تنظيمها وعن تطورها. وتقدمه يرتبط بمعرفة المجتمعات لتاريخيتها وصلاتها الاجتماعية . انه يصبح بهذا أداة تجديد وتحرير .

الشروح

١ - أن من يشارك في الحياة الاجتماعية يجد نفسه أمام بعض صور التنظيم والتدخل الاجتماعية . انه يعمل في مكتب او معمل ، ويقوم بمسعى لدى ادارات عامة ، ويرسل أطفاله الى المدارس ، ويصفي السى برامج التلفزيون ويتفرج عليها ، ويستخدم اثوارع او عربات المترو في احدى المدن ، الخ ...

ومن هنا كانت الحركة التلقائية التي تسمى الى التساؤل بطريقه متعمقة في كثير او قليل ، عن العمل والدولة والتربية وتواصلات الجماهير والمدنية ، والى البحث عن طبيعة الاقتصاد ، او السلطة ، او الثقافة ، او الاعلام ، او علم البيئة المدني ، او قوانينها . اما علم الاجتماع فيتبع الطريق المعاكس: فهو يحطم نوعية المقولات والوقائع التي اقامتها الممارسات وضروب البلاغة التي انشأها مديرو كل قطاع من قطاعات الفعالية الاجتماعية ؛ لان هذه النوعية تخفي تحت قناعها الاليات العامة للمجتمع . اذلك ، فهو يفكك الوحدات التاريخية ، ولا يستخدم اي استخدام مفهومات مثل الحضارة الاغريقية ، او روح الإحياء ، او المنظومة السياسية الانكليزية ، او الاقتصاد الاميركي .

انه ينبذ بوضوح اكبر ايضا ، كل حكم يتعلق بوضع اجتماعي يعتمد على الموازنة بينه وبين معيار او حالة « طبيعية » .

قد يكون من السائغ الحكم على وضع اجتماعي ، بارجاعه الى حالة سوية محددة في نظام آخر من الوقائع ، مثل البيولوجيا ؛ بيد أن هذا لا يمكن الخلط بينه وبين تحليل سوسيولوجي . فاذا قلنا أن العمل الرتيب او الحياة في مراكز المدن الكبيرة شيء غير انساني ، امكثنا أن نعرف بمسألة اجتماعية ؛ ولكننا نترك طبيعة هذه المسألة غير معينة . فالأخلاقية غالباً ماتكون أيضاً دفاعاً ضد تحليل سوسيولوجي يضع بالضرورة العلاقات الاجتماعية موضع الاتهام ، ولا سيما علاقات الطبقات وعلاقات السلطة .

٢ - يجب علينا ان نطرح بالقوة ذاتها علم اجتماع القصد. فالآراء تبدو افضل صياغة ، كلما وضعنا انفسنا بتركيز في داخل التنظيم الاجتماعي ، وكلما قلبنا بالتالي النظام العادي للتحليل . فالديموقراطية ليست تسجيلا للآراء في داخل نظام اجتماعي او مؤسسات سياسية ، ولا تدوينا لعادات اعتبرت مكتسبة . فهي تعتمد على قدرة اكبر عدد من المواطنين على العمل تبعا للعلاقات الاجتماعية ، حيث هم قائمون بالفعل ، وليس ابتداء من مجموعة من الموضوعات والمقولات والقواعد المعتمدة على انها مقررة خارج كل تدخل اجتماعي .

٣ - من السهل الغاء علم الاجتماع . ويكفي ان نبحث عن تفسير اجابات الفاعلين في مواقفهم المحددة بحدود مغايرة لحدود العلاقات الاجتماعية ، مثل الوضع في الزمان والمكان ، والظروف الاقتصادية ، وحالة التكنولوجيا ، والانتماء الديني ، الخ فالدخول الى علم الاجتماع يكون بالاعتراف بفئة من الوقائع التي لا يمكن دعوتها موضوعية او ذاتية ، والتي هي العلاقات الاجتماعية . ومجالات التحليل السوسيولوجي تتحدد بمقولات العلاقات الاجتماعية التي نميزها ، فالصلات الطبقيّة ، وضروب النفوذ السياسي ، والادوار التنظيمية والعلاقات ما بين الاجتماعية ، هي المقولات الرئيسية للعلاقات الاجتماعية .

والربط بين الموقف والسلوك لا يسهم في التحليل السوسيولوجي الا بقدر ما يمكن للموقف والسلوك ان يرتسما في نسيج العلاقات الاجتماعية .

٤ - ان الباتولوجيا الاجتماعية هي المجال الذي يفرض مبدأ التحليل هذا ، نفسه فيه ، باكبر قوة . انا نتكلم باستمرار على الانحراف او الهامشية ، على الجنون او الجريمة ، اي على عدم الانسجام مع قاعدة او عادة او فئة اجتماعية . وخلافا لذلك ، يجب علينا ان نحدد ضروب سلوك الازمة ، بانقطاع علاقة اجتماعية ، وبالتالي بتفكك منظومة اجتماعية . فضروب السلوك يمكن ربطها بعزلة الفاعل ، او تنافر المعايير والتوجيهات . ويمكن لها ان تستجيب لفقدان نفوذ الفاعل على القرارات التي تتعلق به ، ولاختناق الصلات الطبقيّة وراء السيطرة والضياع ؛ كما يمكن لها اخيرا ،

ان تستجيب الى التفاوتات الثقافية التي تحطم العلاقة القائمة بين المطامح والتوقعات .

هـ - والعلاقات الاجتماعية لا تكون مجابهاات وجهها لوجه الا في الحروب .
وليس هناك اي واقعة اجتماعية يمكن ان تفسرها تفسيراً تاماً بالمبادلات التي تنشأ بين الفاعلين او الاستراتيجيات ، او بين مقاصد كل منهم .

فالفاعل تحدده العلاقة؛ والعلاقة لا تقوم بين فاعلين وضعوا بالاستقلال عنها . وتحليل العلاقات الاجتماعية لا يمكنه اذن ، ان يتفصل عن القوانين للمنظومة ، واللجوء الى حاجات الفاعلين ، او ارادتهم ، او دلالتهم يتحدد الفاعلون بمنظومة السلطة الخاصة ، او منظومة التنضيد ومجموعة من المعايير . وفي المنظومة السياسية يتحدد الفاعلون بادوارهم في صياغة القرارات ؛ واما في المستوى الاعلى ، فتكون الطبقات الاجتماعية في صراع من اجل تملك العمل الذي يمارسه المجتمع على ذاته ، وعلى المعنى الذي يخلعه على ممارساته .

فمن المستحيل اذن ، فصل المنظومات عن الفاعلين . فاذا قمنا بهذا الفصل ، تعرضنا لخطر تفجير علم الاجتماع بين البحث عن القوانين الطبيعية للمنظومة ، واللجوء الى حاجات الفاعلين ، او ارادتهم ، او دلالتهم التاريخية . فهل يظل هناك علم اجتماع للمجتمعات الصناعية ، اذا فصلنا بين تحليل الرأسمالية وتحليل الحركة العمالية ؟

شرح الفكرة الثانية :

ا - يقوم التفسير العلمي دائماً ، على اقامة علاقات ، وحذف كل لجوء الى الماهيات او المقاصد . فكيف نحترم هذا المبدأ ، حينما يكون موضوع الدراسة هو السلوك الاجتماعي ، اي سلوك توجهه الاهداف والمعايير ؟ فمن اين يأتي « معنى » السلوك الاجتماعي ؟ فاذا استبعدنا كل لجوء الى الغائية ، سواء اتخذت اسم العناية الالهية او اسم معنى التاريخ ، وجب علينا ان نعترف بأن المجتمع هو بالضبط منظومة علاقات بين العناصر ، ولكنها

من النموذج خاص جدا . فالمجتمع لم ينظم حول مجموعة من القوانين وآليات المحافظة على التوازن الداخلي والخارجي ؛ او ان هذا النموذج من المنظومة لا يمثل بالاحرى ، الا مستوى من مستويات عمل المجتمع ، مستوى يكون استقلاله الذاتي اضعف كلما اقتربنا اكثر من المجتمعات التي تمتلك قدرة كبيرة على التغيير . فالمجتمعات الانسانية اديها في الواقع ، القدرة على تغيير معاييرها ؛ ونجربة التوازن الداخلي او الخارجي لا تؤدي دائما الى تدخل غايته رد السلوك الملاحظ الى سلوك منتظر ، يتوقعه المعيار ، وانما يمكن ان تؤدي الى تعلم ضروب سلوك جديدة .

واللغة البوسنيولوجية تدعو سياسة ما يدعوه علم النفس تعلمنا .

بيد ان وراء هذا التلاؤم مع التغير ، الذي يحل محل المعايير بالعقود ، والمواثيق ، قدرة للمجتمعات الانسانية على انتاج اتجاهاتها ، وعلى ان تصبح معيارية . انها تخضع ممارساتها لتدخل ارادي في ذاتها ، ادعوه تاريخية .

ان هذا التدخل يعتمد على شروط هي في وقت واحد ، تقنية واقتصادية وثقافية . فالمجتمع يعمل على ذاته أولا ، لانه لا يتطابق مع ذاته : فله قدرة رمزية ، وقدرة معرفة ؛ اي قدرة على تنظيم علاقته بمحيطه تبعا لهويته . فالمجتمع الانساني هو بالتأكيد ، جزء من الطبيعة ؛ بيد انه لا يندرج في نظام . فهو يعدل من هذا النظام ، ابتداء من عمله . ومن ناحية اخرى ، ان هذا البعد الذي يقيمه حيال ذاته ، يصبح عملا واقعا ؛ لان جزءا من الانتاج القابل للاستهلاك لم يستهلك . فقديروكم ووظف على نحو يوجه التنظيم الاقتصادي . واخيرا ، ان هذه القدرة على العمل على ذاته بالمعرفة والمراكمة ، هي ادراك للذات ، وهي موضوع تصور . وعلى هذا النحو ، يبدو « المعنى » الذي ادعوه نموذجا ثقافيا ؛ فالمجتمع يعمل على ذاته تبعا للصورة التي لديه عن هذه القدرة الخلاقة ؛ وتبعا لادراك هذه القدرة الخلاقة على انها ممارسة علمية او تقنية ، او على انها ماهية فوق اجتماعية ، خلافا لذلك ، تجد الممارسة الاجتماعية

نفسها ولديها معلومات قدمها لها النموذج النمو الاقتصادي : أو النموذج
التمالي ، خلافا لذلك .

٢ - أن انتاج المجتمع لذاته بذاته ، وتلاؤمه ، وتنظيمه ، هي المستويات
الثلاثة لقيام المجتمع بوظائفه . بيد أن هذه المستويات يتصل بعضها
ببعض . فالتاريخية تزاوّل سيطرتها على الممارسة ؛ ومنظومة العمل
التاريخية هي التي تفرض انموذجا ثقافيا ، ونمطا لتعبئة الموارد الاجتماعية ؛
ومبدا للتراتب ، وتحديد الحاجات ؛ أي المقولات التي توجه مجالات
الممارسة التي يحددها العمل ؛ مثل الانتاج والتنظيم والتوزيع والاستهلاك .

٣ - بيد أن منظومة العمل التاريخية ليست مجموعة اجتماعية
مشخصة ، كما أن نمط الانتاج ليس واحدا هو والمجتمع القومي .
فالامر يتعلق بمجموعة أكثر تجريدا . وبالمقابل : تتطابق المنظومة السياسية
بالضرورة مع جماعة مشخصة محددة بحدود ، وتؤخذ في داخلها القرارات
التي يمكن لتطبيقها وحده ، أن يلجأ لجوءا شرعيا الى استخدام القوة .
واذن ، فتلاؤم المجتمع مع التغير هو موضوع تحليل ينصب على مجموعة
معقدة . تقع في منتصف الطريق بين الانموذج السوسيولوجي والوحدة
التاريخية . والتنظيم هو وحدة محددة في الزمان وفي المكان ، سواء
اتعلق الامر بمشروع أم مدنية أم مجتمع قومي . أنه يتمتع بمعايير وجهاز
سلطة ؛ ولكنه لا يعمل الا في داخل منظومة سياسية وضمن قوانينها ؛
كما أن هذه المنظومة لا تعمل الا في داخل منظومة عمل تاريخية . فالتنظيم
اذن هو المحل الذي يمتزج فيه انتاج المجتمع وتلاؤمه وإدارته ، على
نحو متراتب .

٤ - وتراتب هذه المنظومات لا ينبغي بحال من الاحوال ، أن يختلط
بتراتب فئات الوقائع الاجتماعية ، كما لو كانت الوقائع الاقتصادية مثلا ،
توجه الوقائع السياسية ، التي تسيطر هي ذاتها على الايديولوجيات
أو الممارسات الثقافية . فانتاج المجتمع ذاته بذاته ليس واقعة اجتماعية
ولانتيجة فكرة أو قصد . وتاريخية المجتمع ليست منفصلة عن فعاليته ،
أي عما يمكننا أن ندعوه قوى الانتاج ؛ ولكنها تخلق أيضا معنى الفعالية

بالعرفة والمراكمة وتصور الابداعية . فالتاريخية عمل . وكذلك التنظيم الاجتماعي فهو تقنية ومعيار ، سلطة وتوازن ، في وقت واحد .

والاستقلال الذاتي للمنظومة السياسية والتنظيم الاجتماعي ، بالنسبة الى منظومة العمل التاريخي ، يرتبط اولا بحقيقة ان هاتين المنظومتين لا تتعلقان بالوحدات الواقعية ذاتها . فهو يظهر الاستقلال الذاتي لكل وحدة تاريخية ، بالنسبة الى مجموعة محددة سوسيولوجيا .

٥ - وعلم الاجتماع يحل كل منظومات العلاقات الاجتماعية ، التي يعمل المجتمع على ذاته من خلالها . انه لا يمكنه ان يتوحد مع مجموعة العلوم الاجتماعية . لان هذا العمل يمارس على طبيعة وبوسائل مادية . فالتاريخية تنطلق من فعالية اجتماعية وتعود اليها خالعة معنى عليها . انها تنتزع ذاتها منها ، وتفرض سيطرتها عليها ؛ فهي لا تخلقها . واذن : فمعرفة كل المجتمعات تتوزع بين علم الاجتماع وعلم الانسان : الذي هو العلم الطبيعي للحياة الاجتماعية ؛ ويدرك منظومات لا يتدخل فيها معنى السلوك .

شرح الفكرة الثالثة :

١ - ان مفهوم الطبقات الاجتماعية لا بد منه للدراسات التاريخية ؛ فهو ليس اداة تحليل سوسيولوجي . وهذا الدور ينتمي الى مفهوم الصلات الطبقيّة . فالأغراء يظل دائما كبيرا في ان نقرا التاريخ وكأنه ارتقاء الشعب ، او ارتقاء الطبقة العمالية ، التي تصبح على هذا النحو ، نوعا من الكائن « الطبيعي » يتخلص من الحيل والحواجز التي ترفعها الطبقات المسيطرة . والقاعل لا ينبغي له ان يتحدد الا بمكانه في العلاقة الاجتماعية ، وبالتالي في نمط من انماط عمل المجتمع على ذاته ؛ سواء اكان الامر يتعلق بالطبقة أم بأية فئة اخرى .

فالصلات الطبقيّة تحرك عمل انتاج المجتمع ذاته بذاته ؛ والطبقات هي فاعلة الصراع في التاريخية . بيد ان اللغة الدارجة تستخدم الطبقات بمعنى الفئات . واذن ، يجب علينا ان نميز :

— الانظمة أو على نحو افضل الفئات الاجتماعية المهنية المحددة بمكانها النسبي في تنظيم اجتماعي متميز ومتراتب ؛

— فئات المصالح المحددة بتأثيرها في منظومة التقرير ، وعلى نحو أوسع ، في الدولة . فحينما نتكلم على طبقات وسطى ، نشير في الاعم الأغلب الى فئات تتحدد في هذا المستوى ، وتمتلك نفوذا سياسيا معيناً . فالهن المنظمة والمديرون وبعض فئات المنتجين يدخلون في هذه الحالة ؛

— الطبقات الاجتماعية ذاتها . فمن المفهوم تماما ، ان الفرد الواحد أو الفئة الاجتماعية الواحدة ، يمكن ان تنتمي في وقت واحد ، الى فئة اجتماعية مهنية ؛ وإلى فئات اجتماعية ذات مصالح ، وإلى طبقة . بيد ان هذه الاوضاع تكون مهمة في كثير أو قليل ، بحسب الفئة الاجتماعية ، وبحسب الموقف موضوع النظر .

٢ — ان الصلات الطبقيّة لا تنفصل عن التاريخية ؛ لان تعارض الطبقات هو عامل البعد الذي يتخذهُ المجتمع حيال ذاته ، وفاعل الفعل الذي يمارسه على ذاته .

٣ — ان الصلات الطبقيّة تظل دائما محددة أولا ، بحدود اقتصادية . فالطبقة العليا هي الطبقة التي توجه التراكم ، والتي تقتطعه من الانتاج القابل للاستهلاك ، وبالتالي من جمهور المنتجين .

وسواء كان لها هي ذاتها دور مباشر في الانتاج ، أو تحددت بوظائفها الدينية أو العسكرية أو الدولية ، فهي ليست طبقة قائدة ، ان لم توجه التراكم ، وبالتالي نمط الانتاج .

بيد ان هذه الطبقة تأخذ على عاتقها التاريخية بأكملها ، ولا تأخذ التراكم فقط . واذن ، فهي تتحدد أيضا بأنموذج ثقافي ونمط معرفي تحاول تملكهما ، ولكنهما لا يرتدان الى ايديولوجيتها مطلقا .

فمن العبث وضع الوجوه الاقتصادية لطبقة من الطبقات ، في مقابل وجوها الاجتماعية الاقتصادية . فحقن الصلات الطبقيّة ليس اقتصاديا

ولا سياسيا ولا ثقافيا ؛ فهو حقل التاريخية ، وبالتالي حقل عمل معين - متجسد في وقت واحد في الفعالية الاقتصادية وموجه ثقافيا - من أعمال المجتمع على ذاته .

وينتج عن ذلك ، ان الطبقات المتصارعة تنتمي الى الحقل ذاته ، حقل التاريخية . والطبقة المسودة لا تعقب الطبقة السائدة ابدا . فهي تختفي او تصبح على الهامش معها . فالنضال التاريخي للطبقات لا يحل بقلب السيادة ، بل بتغير التاريخية .

٤ - واذن ، فالصلات الطبقيّة تشكل جدلا مزدوجا . والتاريخية : هي تكون معنى السلوك ، هي ما تجر الطبقة العليا المجتمع نحوه ، من حيث هي الطبقة القائدة . بيد ان المجتمع ليس هو الذي يعمل على ذاته ؛ فالمجتمع لا يمكن له ان يكون في وقت واحد ذاته وغير ذاته ، انتاجه لذاته واعادة انتاجه لذاته . والطبقة القائدة ليست اذن الوجدان الكلي للمجتمع ، بل فئة اجتماعية خاصة لها مصالح خاصة ؛ وتتحدد بالسيطرة التي تفرضها على مجموع المجتمع . والطبقة العليا ، بما هي الطبقة السائدة ، توحد بين التاريخية ومصلحتها ، فتشيؤها ، وتحول الانتاج بالتالي الى ميراث ، والعمل المجدد الى مصالح مكتسبة . فالطبقة السائدة تنزع على هذا النحو الى الذوبان في كتلة المصالح السائدة ، حيث تختلط الطبقات القديمة والجديدة وفاعلوها السياسيون وايدولوجيوهم ورجال الدولة فيهما .

اما الطبقة الشعبية فتتكون من جميع الذين لا يديرون تراكم جزء من انتاج عملهم ، او الذين هم على هذا النحو خاضعون لمقولات الممارسة الاجتماعية ، ولانماط من التقرير ، ولسيادة مباشرة ، تديرها الطبقة المضادة .

ولكن الطبقة الشعبية تحمي نفسها من هذه السيادة التي تتكلم باسم التاريخية ، والتي تمارس من اجل المصالح الخاصة ، بانطوائها بالمحافظة على صورها الخاصة في الحياة الاجتماعية والثقافية . وانطوائها

هذا هو انطواء على المحيط ، أو الجوار ، أو النسب ، أو اللغة ، أو العرق ، أو الجنس ، أو الجيل ، الخ ... بحسب المواقف .

ولكنها ترفض هذا التملك الخاص ، وتناضل في سبيل استعادة تملك التاريخية تملكا جماعيا .

والصلات الطبقيّة وعمل الطبقات لهما وجهان . فأوتوبيا الطبقة هي توحيد الطبقة مع التاريخية؛ وهي تحيل الخصم الى لا معنى . أما الإيديولوجيا فهي قصر التاريخية ؛ على الفاعل ؛ وبالتالي جعل الخصم مناهضا للتاريخية . ومبدأ للشر . فكل عمل من أعمال الطبقة هو صلة بالتاريخية والخصم في وقت واحد . والأوتوبيا تعطي مكانة ممتازة للصلة الاولى من هاتين الصلتين ؛ في حين ان الإيديولوجيا تذيب الصلة الاولى في الثانية .

٥ - ويؤدي الربط الكلي الذي يوحد بين التاريخية والطبقات الاجتماعية ، الى اطراح مفهوم القيمة ، على الاقل بالمعنى الذي خطه عليه التحليل السوسيولوجي في الاغلب . فالقيمة الاجتماعية هي مبدأ فصل بين ضروب السلوك التي حكم عليها بالصلاح ، وضروب السلوك التي حكم عليها بالاطلاح ، في جماعة معينة . واذن - فمن يضعون مفهوم القيمة في مركز التحليل يشنون تتابع الحركة التي تؤدي ، بالتمايز المتدرج ، بالقيم الثقافية الى المعايير الاجتماعية ، وبعدئذ الى الأدوار ، أي الى ضروب السلوك التي يتوقعها شركاء الفاعل منه توقعاً طبيعياً . بيد ان هذا التتابع يجب اطراحه . فالاتجاهات الثقافية لا تصبح معايير بالتمايز؛ فبين الاتجاهات والمعايير تتوضع صلات الطبقات بحيث ان المعايير تظهر سيادة احدى الطبقات أو هيمنتها المؤسسية أو سلطتها المنظمة ، في الوقت ذاته الذي تظهر فيه اتجاهات منظومة العمل التاريخي . فنحن لا نتكلم على قيم الا بقدر ما نبنى إيديولوجيا الطبقة السائدة ، التي توحد وجودها ومصالحتها مع التاريخية ، وتوحدهما بالتالي مع مجموع المجتمع .

٦ - ان الصلات الطبقيّة مفهوم ينتمي الى التحليل التزامني للمجتمع ، وإلى معرفة ما يدعى عادة بالبنية الاجتماعية . كذلك بالملاحظة

التاريخية لا تظهر مباشرة وجود طبقة عليا أو طبقة شعبية ، بل تظهر بالاحرى مجموعات محددة بالدور الذي تقوم به في سيرورة التغير الاجتماعي ، وبخاصة في سيرورة النمو ، أي سيرورة الانتقال من أنموذج من أنموذجات المجتمع الى آخر .

فلندع النخبة القائدة الفئة الاجتماعية التي تقود النمو ، والجماهير مجموع من يحملهم هذا النمو معه . ان هاتين الفئتين لا تختلطان أبدا مع الطبقات اختلافا تاما . ويكاد التطابق أن يكون تاما بينهما حينما يتكون أنموذج اجتماعي بعد استنفاد قوى الأنموذج الذي سبقه . وخلافا لذلك ، يكون البعد بينهما كبيرا ، حينما يفترض النمو قلب النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السابق ، الذي يقاوم تحويله . بيد أن النخبة القائدة ، التي يمكن أن تتكون حول أجزاء صغيرة من الطبقة القائدة القديمة . او الدولة ، او أحسد الأحزاب الشعبية الثورية ، فإنها تأخذ على عاتقها أيضا ، القيام بدور طبقة قائدة وسائدة في المجتمع الذي تعمل على نشوئه .

شرح الفكرة الرابعة :

١ - للصلات الطبفية مظهران ؛ لان كل طبقة تكون في وقت واحد ، متعارضة مع الاخرى . ومتجهة نحو منظومة عمل تاريخي .

وهذا يستبعد تصورين متطرفين وبسيطين الى حد بعيد : فبالنسبة الى التصور الاول - ان منظومة العمل التاريخي هي مجموع القيم التي تتنازع الفئات الاجتماعية المتعارضة مراقبتها ؛ وبالنسبة الى التصور الثاني ، ليس المجتمع الا مجموع الوسائل السياسية والايدولوجية التي تضمن الحفاظ على سيادة طبقة محددة بمصالحها الخاصة ، او بألياتها الاقتصادية وتضمن اعادة انتاجها .

ان التصور الاول يجبرنا على حذف مفهوم الطبقة ، وعلى اعتبار أن هناك حقلا ثقافيا محددا بالاستقلال عن الصلات القائمة بين الفاعلين الاجتماعيين ، ولا يمكن تفسيره الا بمستواه الخاص ، بمكانه في تطور

القيم ، في تاريخ الانسانية . فعلى هذا النحو ، انما اربك علم الاجتماع برسوم تخطيطية تطورية تصف الانتقال من الجماعة الى المجتمع ، ومن التضامن الالى الى انضمام العضوي ، ومن الثقافة الشعبية الى الثقافة المدنية ، ومن الخصوصية الى الكلية . ان مثل فلسفات التاريخ هذه ، المتمحورة حول وحدة حضارية دائما ، ليست الا عوائق في وجه التحليل .

وعلى العكس من ذلك ، اذا حددنا السيادة الاجتماعية والصلات الطبقية ، بحدود غير اجتماعية ، أي من دون اللجوء الى اتجاهات الفعل ، وجدنا انفسنا مجبرين على معارضة المصلحة الخاصة بحاجات الانسان الاساسية ، وبطبيعة انسانية تفلت افلاتا تاما ايضا ، من التحليل السوسيولوجي ، كما يفلت منه وجود الله . واكثر من ذلك ايضا ؛ اننا نمتنع كل تواصل بين دراسة منظومة محددة من دون الرجوع الى ضروب السلوك ، وبين دراسة ضروب سلوك محددة بالرجوع الى هذه الطبيعة .

٢ - ان منظومة الصلات الطبقية توجه ضروب سلوك الفاعلين الطبقيين ؛ ولكن هذه المنظومة ذاتها يجب ان تتحدد بانها منظومة عمل . فالصلات الطبقية هي اثار الصراع (لا التناقض) في التاريخية ، وفي اثاره انتاج المجتمع ذاته بذاته . بيد ان هذه الصلات الطبقية يهدمها باستمرار النظام السائد ، ويبقى الصراع دون انقطاع يكتبه التناقض .

فهل ترانا نتكلم على طبقة قائدة او سائدة ، اذا كانت الطبقات القائمة خصوما تناضل متساوية مثل مصارع وقزم ؟ لا . فاختيار الاسلحة يخص الطبقة العليا . فهي تمتلك المركبات والمدافع الرشاشة ، وترك لخصمها بلاط الشارع .

انه ما من طبقة عليا لا تمتلك هيمنة سياسية معينة ، وسلطة منظمية معينة ، أي ليست لديها قدرة معينة على تحديد قواعد اللعب ومعايير الجماعة . فضمن هذا الحد تتحطم الصراعات ، ويحل محل علاقة الخصومة - التعارض بين المنتمي والمستبعد . ويعلن التناقض : ان مثل هذا السلوك يهدد المجتمع ، وهو مرفوض ، ويجب كبحه ، وهو شائن .

— ان المهمة الاولى لعلم الاجتماع كانت دائما ، وستظل ابدا ، رفض هذه « الوضعية » في النظام الاجتماعي ، ورفض الفصل بين السوي والمرضي ، بين المشروع وغير المشروع . فعلم الاجتماع يجد وراء المقولات « التقنية » أو « الطبيعية » ، ضروبا من السياسة ، وضروبا من الاختيار والمصالح الاجتماعية . انه لا يقبل ابدا ، ان يتكلم احد الفاعلين باسم المجتمع ، من دون تحديد صلاته بالفاعلين الآخرين . بيد اننا نترك مجال علم الاجتماع ، وندخل الى مجال الايديولوجيا ، اذا قلنا ان الممارسة الاجتماعية ليست شيئا آخر غير ايديولوجية الطبقة السائدة .

فالممارسة الاجتماعية ليست اطلاقا قول فاعل ، كما انها ليست قول القيم . اولا ، لان الممارسة الاجتماعية تظل دائما ممارسة وحدة تاريخية ليس لها وحدة سوسيولوجية .

— وفي المقام الثاني ، لانها تمزج بين الصلات الطبقة والعلاقات السياسية والعلاقات التنظيمية التي لا يطابق بعضها بعضا ابدا ، الا اذا كانت جميعا ذائبة في دولة مجموعية ، لا يمكننا في مثل حالها ان نتكلم على طبقة سائدة .

— وفي المقام الثالث ، لان الطبقة المسودة لا تستكين الى الصمت ابدا . فالاقوال الرسمية ومؤرخو الملوك الرسميون بإمكانهم ان يمنعوا سماع صوتها . ولكن واجب عالم الاجتماع الاول ، وواجب المؤرخ الاول ، وواجب الاتنولوجي الاول ، هو اسماع صوت اولئك الذين لا يصلون الى وسائل الاعلام .

— وفي المقام الاخير ، وهذا هو الجوهرى ، لان صراع الطبقات لا يوجد الا لان هناك رهانا ، ولان الخصوم يتكلمون لغة واحدة ، وينتمون الى منظومة واحدة للعمل التاريخي . فالليبرالية والاشتراكية هما تمثيلان طبقيان . وبالتالي صراعان ، للتقدم ، الانموذج الثقافي للصنيع . والدولة والامة هما صورتان المتعارضتان للانموذج الثقافي للسيادة الخاصة بالمجتمعات التجارية . واليوم بالذات ، ان الذين ينادون بالاستهلاك . ومن ينبذونه

باسم ثورة ثقافية ضرورية ، يتجاوزون متوجهين وجهة واحدة ، ثقافة العصر الصناعي ، و يقيمون في مجتمع أصبحت الثقافة فيه مجالا للسيادة الاجتماعية ، ومكانا للرقص .

٣ - تتخذ الصلات الطبقيّة صوراً مختلفة ، بحسب ما يكون الدور القائد للطبقة العليا ، او دورها السائد اكثر بروزا ، وبحسب ما تكون الطبقة الشعبية اكثر دفاعية او اكثر معارضة . وكلما كانت الغلبة للشئائي قائد - معارض ، تعلق الصراع مباشرة بالتاريخية . وخلافا لذلك ، كلما كانت الغلبة للشئائي سائد - دفاعي ، كان صراع الطبقات مأخوذاً في نضال أكثر تعقيدا من أجل النظام القائم أو ضده ؛ وكانت إعادة انتاج هذا النظام انتاجا ذاتيا موضع اتهام أيضا ؛ في الحين الذي يتفكك فيه انتاج المجتمع في التصور وسلوك الفاعلين .

وكلما قام صراع الطبقات مباشرة في مستوى منظومة العمل التاريخي ، بدأ « عمليا » واقتصاديا ؛ ولكنه أمكن له أن يتحول أكثر أيضا الى مساومات .

واذا بدأ على الخصوص في مستوى محدد طبقة المنظومة القصدية ، المنظومة المؤسسية ، بدأ سياسيا أكثر ، واختلط بسهولة بسنوك القئات الاجتماعية ذات المصالح والتكتلات السياسية .

واذا لم يبدأ أخيرا ، الا في مستوى التنظيم الاجتماعي ، فانه يقوم برد فعل ضد المظهر « الوضعي » ، هذا التنظيم ، اذ ينتقل الى مستوى الايديولوجيا . ولكنه يمكن له ، أن يختلط بعدم التلاؤم .

ان صور العمل الطبقي هذه ، التي تنعكس في وجدانات الفاعلين ، لا تسمح ابدا لعالم الاجتماع بالاعتقاد ، بأن هناك مستويات اقتصادية وسياسية وايدولوجية للمجتمع . ينفصل بعضها عن بعض . بيد أن الصلات الطبقيّة شأنها شأن العلاقات السياسية ، يمكنها ان تبرز مباشرة ، او تبرز فقط من خلال مستوى أكثر « تشخيصا » للواقع الاجتماعي .

٤ - واذن : فلضروب السلوك الطبقي ، الذي تشكل الحركات التاريخية صورته الأكثر نوعية ، مظهران متكاملان ، فمن ناحية : هناك النضال ضد الطبقة المعارضة والرجوع الى الاتجاهات الاجتماعية والثقافية التي هي موضوع رهان هذا النضال . ومن ناحية أخرى ، هناك اقامة النظام الاجتماعي او رفضه . هذا النظام الذي لا يبدو انه عمل فاعل طبقي . وانما مجموعة من ضروب القسر التي تفرض على جميع الفاعلين ، والتي تحيل العمال على هذا النحو ، احالة اكثر كمالا ، الى التبعية والضياع .

وانا ادعو حركات اجتماعية ، اولى هاتين الصورتين من صور المعارضة : كما ادعو الثانية عملا نقديا . والحركة التاريخية لا يمكنها الفصل بينهما . فاذا كانت الحركة تعمل في وضع مغلق تماما ، فانها تصطدم كلية بسيادة الطبقة ، وبسد مؤسسي ، وبأزمة منظمية ، وبرواسب قديمة عامة ، ولا بد لعملها من ان يصبح غير محدد تماما ، بسبب قوة الرفض التي لا يمكنها الا ان تكون اداة تستخدمها طبقة جديدة او نخبة قائدة جديدة .

وخلافا لذلك ، اذا كان الصراع مفتوحا تماما ، فهذا يعني ان الطبقة القائدة لم تكن تمارس اية سيطرة على النظام الاجتماعي : وان الصراع بالتالي سيكون صراعا اضيفت عليه الصفة المؤسسية على نحو تام . ومثل هذا الوضع لا يمكن ان يطابق الا فقداننا تاما للتاريخية : والا مجتمعا يشغله التوزيع لا الانتاج ، مجتمعا مال الى التدهور والتحلل . فالحركات الاجتماعية تكون اكثر خطورة في المجتمعات الأكثر تناسفا ، أي في المجتمعات التي تدخل في منظومة العمل التاريخي ، محطمة المنظومات السابقة . اما اعمال النقد فلها خلافا لذلك ، دور مركزي بقدر ما يكون المجتمع اكثر تنافرا . وبقدر ما تخص السلطة فيه ، بازدياد ، كتلة من الطبقات السائدة ، سواء اكانت قومية ام اجنبية .

شرح الفكرة الخامسة :

١ - ليست تاريخية المجتمع مجموعة من التصورات ، ولا « مثالا أعلى » ؛ بل عمل المجتمع على ذاته . انها تعارّس سيطرة على الممارسات الاجتماعية : أولا ، على المؤسسات ، أي على آليات صياغة القرارات التي تعتبر مشروعة ؛ ثم على التنظيمات ، أي على وحدات انتاج السلع ، أو الخدمات ، التي تحدد أهدافها ومعاييرها ، وتراقب مبادلاتها مع المحيط ، وضروب توازنها الداخلي .

فالتاريخية تصبح معنى الممارسات ، بواسطة منظومة العمل التاريخي ؛ هذه المنظومة التي يسودها التعارض بين ما يوجه وما يكون موجها . وحتى المجتمع الذي يتمتع باكبر قدرة على العمل على ذاته ، ليس صانعا . فهو يلاقي « طبيعة » وبالتالي نظاما لا يخضع للارادة . وكلما احوال الانموذج الثقافي الى صورة فوق اجتماعية للابداعية ، ازداد ارتباطه أيضا بالبنى الاولى للجماعة . وكلما بدا هذا الانموذج عمل المعرفة العلمية على الممارسات : ازداد ارتباطه وتعارضه في وقت واحد ، مع مقاومة الوسائل الانسانية وغير الانسانية ، من تكنولوجيا ولغة وجسد ، ولا سيما الدماغ والمحيط .

فمنظومة العمل التاريخي تربط النظام والحركة برباط واحد . والانموذج الثقافي يجب ان يتحول وفقا لمبدأ المراتبة الاجتماعية ولتحديد الحاجات الثقافية .

واخيرا ، فهي في وقت واحد اجتماعية وثقافية ، وحقل صلات احدي الجماعات بشروط فعاليتها ، وحقل العلاقات القائمة بين اعضاء الجماعة .

ان ثنائيات المعارضة الثلاثة هذه : اتجاهات - موارد ، وحركة - نظام ، وثقافة - مجتمع ، تبرز فيما بينها من اجل صياغة منظومة العمل التاريخي ، التي تظهر توتراتها حقل العمل التاريخي ، وتأثير التاريخية على الممارسات التي تغلت منها في الوقت ذاته .

٢ - وعلى هذا النحو سواء نظرنا الى الاتجاهات الاجتماعية الثقافية ، ام الى الصلات الطبقيّة ، فان المجتمع لا تسوده منظومة من القيم ولا التناقضات ؛ بل يسوده عمله على ذاته ، عمل هو يعد بالنسبة الى الفعلية ، وتأثير على الممارسة ، وصراعات طبقية ، وليس حشدا جماعيا .

فالحياة الاجتماعية والسيادة الاجتماعية تنزعان الى فرض صورة لمجتمع توجهه الدولة او فئة اوليفارشية ، بالمبادئ او المصالح . ذاكم هو في الواقع النظام الاجتماعي ، الذي هو صورة « متاقلمة » للتنظيم الاجتماعي . انه يجب ان نستبعد هذا السراب الخادع ، وان نكشف انتاج المجتمع لذاته بذاته ، وعدم تطابقه مع عمله ، والتوترات الخاصة بمنظومة العمل التاريخي ، والجدل المزدوج للطبقات الاجتماعية . فالتحليل السوسيولوجي لا يمكنه ابدا ، حينما يتجاوز وصف النظام الاجتماعي وصفا محافظا ساذجا ، ان يمثل فاعلا او واقعة اجتماعية بنقطة . فليس الفاعل ولا الواقعة الاجتماعية من الممكن تفسيرهما الا بحركة مزدوجة ؛ هي تباعد التاريخية بالنسبة الى الفعلية ، وهبوطها من جديد نحو الممارسات التي توجهها .

٣ - فمما يثير الاغراء ، ان نعتقد ان مجتمعا « حديثا » تماما . قادرا على هدم الضامنين فوق الاجتماعيين للنظام ، وعلى تعرف الابداع على انه قدرته الذاتية على التحول وتحديد وضعه على انتاج عمله ، يمكنه ان يفلت من التحليل الذي ذكرناه ، ولا يعود يسوده توتر النظام والحركة . ولا يعود يسوده اطلاقا صراع الطبقات . اولا يصبح تنظيميا يدير علاقاته بمحيطه عمليا ، خطوة خطوة ، وهو يسعى الى تصفير تكاليفه ، وتحسين قراءاته تبعا لتعدد التأثيرات التي تمارس عليه ؟

ان هذا التصور يستعيد الايديولوجيا الليبرالية ، وهو يتوسع بها . وهو مثلها اداة الطبقة القائدة ، اكثر بكثير من كونه تحليل المجتمع . ففي اللحظة التي يتكون فيها النموذج جديد للمجتمع ، يكون من الطبيعي ان تصاغ اولا ، من جهة اولى ، ايديولوجية الطبقة القائدة ، ومن جهة اخرى ،

تمرد على الثقافة والصلات الاجتماعية التي أصبحت قديمة .
فالأيديولوجيا والتمرد يدعوان إلى الحداثة ، « وينسيان » وجود الصلات
الاجتماعية والتوترات الثقافية التي لا يمكن تخمينها بعد ، بوضوح كاف .

يبد أنه ما من شيء ينبغي له أن ينسينا ، أن كل مجتمع يعمل على
ذاته ، من أجل تحوله . هو مجتمع منقسم على ذاته . فنمو المجتمع
وتغيره لا يتحققان عمليا ، ولا بطريقة « مناسبة » . فالتاريخ شأنه شأن
تكون الشخصية ، يظل ينطوي دائما على مأساة . وقوة الأجهزة :
والتهديدات المجموعية ، ومجابهة العلم والقوة ، وظهور الحركات
الاجتماعية الجديدة ، لا بد لها جميعا أن تخلق القناعة بضرورة البحث
عن الصورة الجديدة لانتاج المجتمع ذاته بذاته .

ويجب علينا أن لا نستسلم للاوهام « الواقعة » خطأ ، أو هام صوره
يتبدى المجتمع فيها سوقا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، ولا للاتوبيا
التقهرية الانسانية تعود إلى الدخول إلى خدعة البيئة — المنظومة ،
وتتأمل فيها من جديد ، نظام الأشياء المقدس .

شرح الفكرة السادسة :

١ — يبدو أن الدولة تشخص المجتمع . فهي تقرر وتنظم وتدمج
وتنبذ . ولذلك فإن معرفة المجتمع تبدأ بالشك في سيادة الدولة والبحث
عن العلاقات الاجتماعية لكل الأنظمة التي يقوم عليها المجتمع ، والتي
تتدخل فيها الدولة . والدولة ليست مستوى من مستويات المجتمع ،
أو قطاعا من قطاعاته . فهي تحول المجتمع إلى فاعل تاريخي . ولهذا
فلا يمكنها أن تستحيل أبدا إلى منظومة علاقات اجتماعية ، ولا سيما
إلى منظومة سياسية . فالدولة ليس لها وجود إلا بقدر ما تربط بعملها
حقول التاريخ ومؤسسات المجتمع وتنظيمه . والعلاقات الوحيدة التي
تحدد فعالية الدولة تحديدا خالصا هي العلاقات ما بين الاجتماعية :
فالدولة هي التي تقوم بالحرب وتوجه الدبلوماسية . أنها ليست حداية
علاقة اجتماعية .

٢ - والطبقة القائدة في مجتمع متناسق ، أي مجتمع هدم ماضيه تماما ، يمكنها أن تفرض سيطرتها دون اللجوء إلى الدولة . فالدولة قد تذوي ، لا سيما إذا كانت المنظومة السياسية هي من الانفتاح بحيث تتيح اضفاء الصفة المؤسسية اضفاء واسعا على صراع الطبقات . ذاكم هو الحلم الليبرالي . واذن ، فالقول بأن الدولة هي أداة طبقة قائدة هو تعبير مختلط ويكاد يكون عديم الجدوى . فالدولة تعمل في حقل التاريخية ، على نحو لا تكون معه بالفعل ذات سيادة مطلقة ، وتكون خاضعة للطبقة القائدة . ولكنها ذات استقلال ذاتي ، لان الطبقة القائدة لا تشغل المسرح كله . أولا ، لان هذه الطبقة القائدة هي سائدة أيضا ، ومرتبطة بما هي كذلك بتراث الماضي ، وبالتالي مرتبطة أيضا بطبقات سائدة قديمة . فالاستبداد القيصري ليس أداة البرجوازية ، بل هو بالاحرى عامل دفاع عن الصور القديمة الخاصة بالسيادة الاجتماعية . فالطبقات القائدة القديمة يمكنها على عكس ذلك ، ان تصبح النخبة التي توجه التغير الاجتماعي ؛ فهي ما زالت تؤدي هنا دورا أساسيا للدولة . وثانيا لان الدولة يمكنها ان تكون عامل تدخل اجتماعي يتجاوز حدود المنظومة السياسية ، ويحشد القوى الشعبية أو يستخدمها . فالتأثير على الدولة يكون أكثر خطورة بالنسبة إلى الحركات الشعبية ، بقدر ما تصطدم أكثر بالنظام الاجتماعي المغلق والمتأزم في وقت واحد . وعندئذ ، تتكلم الحركة الشعبية على الاستيلاء على سلطة الدولة ، بدلا من ان تتكلم على قلب سيادة الطبقة . وكلما كانت الحركة الشعبية أقوى ، خلقت دولة أقوى قادرة حتى على سحق مجموعة منظومات العلاقات الاجتماعية بسلطتها . بالدولة تكون أقل قوة ، حينما تكون الطبقة القائدة قائمة على الهيمنة ؛ وهي أقوى بقدر ما ترتبط اما بالطبقات السائدة القديمة ، أو بالطبقات المعارضة .

٣ - والدولة تأخذ على عاتقها وظائف أخرى ، في مجتمعات معينة . ففي المجتمعات التجارية تكون خالقة نموذج ثقافي هو الحاكم المطلق ، أو الأمير الذي ينظم المبادلات والتوزيع ويدير الخزينة . وبعض البلدان المصنعة ، مثل فرنسا ، تجد مشقة كبيرة في التخلص من هذه الدولة المقدسة فوق

الاجتماعية ، التي لا تتطابق مع المجتمع الصناعي . واذن ، فالمجتمعات التجارية هي المجتمعات التي عرفت الدولة فيها ، بما هي مبدأ توحيد ، انتصارها ، والتي كان المستشارون القانونيون فيها أصحاب الامتيازات الكبرى بين المثقفين . بيد ان الحاكم المطلق لا يمكنه ابدا ان يختلط اختلاطا تاما بالدولة . فالحاكم المطلق هو فاعل المقدس ؛ والدولة هي موجهة الادارة .

اما في المجتمعات الاكثر تصنيعا ، فاننا نرى الدولة خلافا لذلك ، تصبح بازدياد الشرففة على ادارة التنظيمات والمشروعات الصناعية ، وحيثما على المستشفيات ومراكز البحث في كل مكان تقريبا ، وعلى الاجهزة العلمية العسكرية ، حيثما وجدت . فالدولة تعمل عمل الطبقة القائدة . بيد ان هذه الوظيفة حينما تصبح هي الغالبة ، فان الدولة تذوب في الواقع ، لصالح طبقة تكنوقراطية . وهذه الطبقة التكنوقراطية هي طبقة قائدة ، وليست صورة من صور الدولة . فالدولة لا يمكنها ان تقتصر على الحاكم المطلق في المجتمعات التجارية ، او على الطبقة التكنوقراطية في المجتمعات ما بعد الصناعية . فهناك في كل المجتمعات مجموعة من الروابط القائمة بين المنظومات التي تشكل المجتمع ، وبالتالي فاعل خطير للتغير الاجتماعي .

٤ .. وما من شيء ابعد عن الحركة الاجتماعية من الدولة ، من حيث هي فاعلة التغير الاجتماعي والعلاقات القصدية .

ونجد هذا التعارض في صورته المختلفة في كل انماذج المجتمعات . ان واضعي استراتيجيات الدولة يريدون ان يكونوا واقعيين ؛ فغايتهم هي الدفاع عن الدولة القومية بالنسبة الى الدول الاخرى ، والمحافظة على وحدتها وتكاملها ؛ وهذا قد يؤدي الى تحديثها او معارضة تحديثها ، خلافا لذلك . والحركة الاجتماعية تتكلم مباشرة باسم احدي الطبقات ، وفي داخل انموذج مجتمعي . وعملها لا تحدده جماعة اقليمية وعلاقاتها ما بين الاجتماعية . بل تحدده منظومة العمل التاريخي والصلات

الطبقية . ومع ذلك ، فالحركات الاجتماعية الشعبية والدولة القوية ، اذا هما تعارضا في التحليل السوسيولوجي ، فانهما تتجاوران في الممارسة التاريخية . فالحركة الاجتماعية التي تقوم فقط في « المجتمع المدني » تكون قابلة للاتصاف بالمؤسسية تماما ؛ ويكون الصراع قابلا للمساومة . وعلى عكس ذلك ، فالدولة ليست اكثر قوة قط ؛ الا حينما تخلق مجتمعا جديدا ؛ في حين ان الطبقة القائدة الجديدة لا يمكنها ان تكون بذاتها .

فمنذ الثورة الفرنسية ، كانت فكرة الامة هي التي تأتي فيها الحركة الشعبية والدولة ، فتمازجان ، او تتعارضان ، او تتعاقبان . فجنود « الثورة » أصبحوا جنود « الامبراطور » ، مع بقائهم جنود الامة . والحركات الاشتراكية تصبح « الدولة » الاشتراكية ، من دون ان تضعف ارادة الاستقلال والنمو القومي .

فالحركات الاجتماعية التي تحارب السيطرة الاجتماعية، تتطلع دائما الى ايجاد وحدة الجماعة وتطابق الفاعل الثوري ومجموع الشعب . انه لا يمكن لها ان تتحدد فقط بخصمها ؛ بل يجب عليها ان ترفع علما ينبغي للشعب ان يلتف حوله . فالمناضل الثوري قريب من النصر ، ومن التوسع ، ومن كبرياء الدولة الشعبية .

بيد ان المسافة بين الحركة الاجتماعية والدولة ، اذا كانت قصيرة غالبا في الزمان ، فهي دائما واسعة اجتماعيا ؛ وكثير من الثوار والمناضلين والمثقفين ابتلعتهم الفرجة التي تفصل بينهما . وهنا يجب على علم الاجتماع اكثر من اي مكان آخر ، ان يرفض الوضعية في الوصف وفي التصنيف . فالحركات الاجتماعية والدولة ليستا قطع لعبة يجب تركيبها . فهما لا تتحدان الا بحركتهما المزدوجة من الجذب والنبذ المتبادلين . فمد الحركات الاجتماعية هو الذي يغطي الدولة ؛ قبل ان يعود الجزر الى الكشف عن الصخور المحاطة بالفضلات . والحركة الاجتماعية شأنها شأن التاريخية ذاتها ، هي في وقت واحد ، نقد وتوجيه لعمل الدولة .

شرح الفكرة السابعة :

هناك ثلاث مقولات عامة لضروب السلوك الجماعي .

١ - ان ضروب سلوك التاريخية تتحدد بالتجديد او المحافظة .
فهي تبدع نمطا جديدا من المعرفة ، وصورا جديدة من التراكم ، وانموذجا جديدا من الثقافة ؛ او انها خلافا لذلك ، تدافع عن تراث ثقافي . وعلى هذا النحو ، فهي تقوم في مستوى منظومة العمل التاريخي ، او في مستوى الكشف عن صور جديدة للتنمية والمراتب الاجتماعية ، او تحديد الحاجات الثقافية . انها في مبدئها مستقلة عن ضروب السلوك الطبقي ، ولكنها غالبا ما تختلط بها . واردة التحديث يمكن ان ترتبط بدخول طبقة قائدة جديدة الى المسرح ، او خلافا لذلك ، بنضال القوى المعارضة ضد المحافظة على نظام اجتماعي تقليدي يقي على الصور القديمة للسيطرة الطبقية .

وكلما ازداد تسارع ايقاع التغيرات ، ازدادت خطورة اتهام السلطة .
فهذا الايقاع لا يمكنه ابدا ان يتوحد توحيدها تماما مع عمل طبقي . ويجب ان لا ندعو بالحركات الاجتماعية جميع الفعاليات الجماعية التي ترافق تغير التاريخية .

٢ - وضروب السلوك ما بين الاجتماعي لا توجد فقط في العلاقات بين الامة ، وانما توجد في كل مكان حيث لا يرتبط الفاعلون بالعلاقات القوة والمنافسة ، من دون ان ينتموا الى مجموع اجتماعي واحد . فالمنافسة بين المشروعات او الاضراب لهما وجوه ما بين اجتماعية ، ويمكن تحليلهما في حدود استراتيجيه ، مع ان مثل هذا التحليل قد يكون غير قادر على ادراك الوجوه الاساسية لضروب السلوك هذه ، التي تستخدم الصلات الطبقية .

٣ - وضروب السلوك الاجتماعي الخالص تتحدد بانتمائها الى منظومة الفاعلين ، التي يمكن ان تكون منظومة الطبقات الاجتماعية ، او منظومة القوى السياسية ، او منظومة الادوار التنظيمية .

وتتعلق الممارسات الاجتماعية ، بحسب جميع الامتزازات الممكنة :
ينظم من هذه الانموذجات الثلاثة لضروب السلوك . فضروب السلوك
المنظمية تتحدد بالنسبة الى المعايير والسلطة . وهي تقوم بردود افعالها
على الوضع المتعلق الفاعل ايجابا او سلبا . فتتازم اذا اصبحت منظومة
المعايير مشرشرة ، واصبحت تستعمل استعمالا جزافيا ، او تدوب في
معاملات غير ثابتة .

وضروب السلوك المؤسسية قد تتقبل او تنبذ نمط صياغة القرارات
الشرعية ، بحسب النفوذ الذي يتمتع به الفاعل ، او يأمل بالتمتع به على
هذه الصياغة .

وضروب السلوك الطبقي المنظمة هي الحركات الاجتماعية . فلا يمكن
ان توجد الا حركة اجتماعية للطبقة القائدة او الطبقة الشعبية ، في انموذج
مجتمعي معين ؛ بيد أن هذه الحركة تنحرف بصورة عامة ، لانها لا تبلغ
موضوعها الخاص ، الا من خلال مطالبات منتظمة وضغوط على المنظومة
السياسية .

فالحركة الاجتماعية التي تقوم كلية ومباشرة على مستوى الصلات
الطبقية لا يمكن ان تكون الا ايدولوجيا طبقية . انها لا تكون ولا تدوم الا اذا
الحقت بها المطالبات والضغوط ، مع تجاوزها لها . فليس هناك حركة
عمالية من دون مطالبات من اجل الاجور وشروط العمل ، ومن دون
ضغوط للتدخل في القرارات التي تؤثر في العمال .

٤ - ان الحركات الاجتماعية هي ضروب السلوك الجماعية الاكبر
خطورة . فكلما ازدادت قوة الضامين فوق الاجتماعيين للنظام الاجتماعي ،
ازدادت اعاقتهم عن الظهور ، ووجب البحث عنهم في ثقافة المسودين
المضادة . وهذه ايضا حال المجتمعات المستعمرة .

انها تتحدد دائما في وقت واحد بصلة مع الخصم ، وصلة مع منظومة
العمل التاريخي . فمستوى مشروعها هو درجة دمجها هاتين الصلتين
فيما بينهما .

ففي حقل التاريخية ، لا يمكن للحركة الاجتماعية ابدا ان تصبح متصفة بالمؤسسية تماما . فالصراع الطبقي الذي لم يصبح بعد رئيسيا في الوحدة التاريخية ، او الذي كف عن ان يكون كذلك ، لا يمكنه ان يولد حركة اجتماعية ذات مستوى مرتفع ، انه يؤدي الى الاوتوبيا الممتزجة بردود الافعال على الازمات الاجتماعية ، او الى ضغط مؤسسي ، او الى مجرد ذاتية طبقية . فما من فئة اجتماعية هي حاملة متميزة للحركات الاجتماعية ، في خلال التاريخ . فالحركات الاجتماعية لا يمكن فصلها عن الصلات الطبقيه واتجاهات منظومة العمل التاريخي .

٥ - وكما توجد ضروب سلوك ازمة منظمية ، توجد ضروب سلوك يمكن تفسيرها بانقطاع آليات التفكير او الصلات الطبقيه ، او باختلالها . ففي الاحوال جميعا ، تكون ضروب سلوك الازمة ، التي يمكن ان تؤدي الى تصرفات توصف بانها مرضية ، يسيطر عليها فقدان التواصل مع الخصم او المنافس ، وفقدان للتحديد الاجتماعي . انها تحول الاستبعاد او التهميش الاجتماعي الى مسائل « سيكولوجية » ، والى انطواء على ضروب من السلوك تعد منحرفة ، والى شعور بالذنب ، والى عدوانية ، دون موضوع نوعي . ان هذه الضروب من سلوك القطيعة مع المجتمع ، تتخذ اهمية متزايدة في المجتمعات المصنعة ، حيث تحند الطبقات تحندا مباشرا بصلاتها ، بدلا من ان تتحدد بصفاتها من حيث هي فئات اجتماعية واقعية وثابتة ، وحيث ان القرارات التي تؤثر في الفرد تتخذ في خلال مدة طويلة وبالوسائل التي تظلت من استعلاء الغالبية . انها تظهر صعوبة المناقشة في منظومات تقنية بيروقراطية ، والعوائق التي تحول دون العمل الطبقي في مجتمع ذي اجهزة وتغيرات .

٦ - والضياع ينتج عن التناقض القائم بين ضروب السلوك الخاصة بالفاعل من الطبقة الشعبية ، وضروب السلوك التي تفرضها عليه السيطرة الاجتماعية ، بين المشاركة الصراعية والمشاركة التابعة ويمكن لهذه التبعية ان تكون مباشرة ، مثل الخضوع لمصالح الفئة الاجتماعية المسيطرة ، او غير مباشرة ، مثل الخضوع لممارسات مؤسسية او منظمية تحجب بقناعها صلات الهيمنة او السلطة .

شرح الفكرة الثامنة :

١ - اذا تصورنا المجتمع تنظيمًا تتحكم به مجموعة من المعايير ،
فالتغير لا يمكن تفسيره الا من حيث هو تراكم انحرافات حافظ عليها
وقواها احسن تلاؤم مع المحيط ، أو العنف . فجميع القاعلين ،
ليسوا على الخصوص مجمعين على نحو يجعلهم يسهمون في اعادة
انتاج الحالة السابقة التي كان عليها المجتمع من قبل ،
فشخصيتهم الفردية ، وتاريخ حياتهم ، والظروف المحيطة بهم ، يمكنها
أن تؤدي ببعضهم ، الى خلق حدث ما ، وتعديل التنظيم الاجتماعي ،
وهذا يكون اسهل قلدر ما تكون ادوات المراقبة الاجتماعية اضعف واقل
توحيداً . وعندئذ ، يبدو التغير ذا اصل خارجي ، وبالمقابل ، يصبح غير
محدود ، لانه مامن شيء بإمكانه ان يثبت الحدود ، التي ينبغي للتغير
أن ينحصر ضمنها .

فالمنظومة السياسية تتغير بالتعلم متلازمة مع التعديلات التي تطرأ
على المحيط ، ومع تحولاته الداخلية ، جاهدة في رفع قدرتها على الدمج
الى حدها الاقصى . ان هذا التغير لا يمكن ان يقال عنه ، انه من اصل
خارجي ولا من اصل داخلي ، فهو محدود ، لان المنظومة السياسية تعمل
في داخل اتجاهات ثقافية ، وسيطرة طبقية ، لا يمكنهما ان تتغيرا في
جوهرهما بآليات التلاؤم .

ان حقلاً من حقول التاريخية يمكن ان يعرف تغيرات داخلية ، مثل
النمو الاقتصادي . انه من الممكن له أن يتوجه نحو التغير ، ضمن الحد
الذي يكون الصراع فيه بين الطبقة القائدة والطبقة المعارضة ، اقوى من
التعارض بين كتلة من الطبقات المسيطرة والطبقة الشعبية التي هي في
حالة الدفاع ، ولكنه لا يمكنه ان يتحول الى حقل آخر . فالتاريخ ينقطع
في هذا المستوى .

٢ - فكيف نفسر اذن النمو ، أي الانتقال من حقل من حقول
التاريخية الى الاخر ؟ ان هذا لا يمكن الا اذا نظرنا الى مجتمع مشخص ،

اي الا اذا نظرنا الى نتائج التفاوت التي تقوم بالضرورة ، بين مستويات العمل المختلفة . ويجب أن نضع ثلاث حالات رئيسية بعضها مقابل بعض .

ففي الحالة الاولى ، تصطدم قوى الانتاج الجديدة التي تكونت على هوامش المجتمع ، أو ادخلها الاجنبي ، بسد المنظومة المؤسسة ، أو بالازمة ، أو بتصلب التنظيم الاجتماعي ، أو بهيمنة الطبقات السائدة القديمة ، أو بجهاز الدولة القمعي . وعندئذ ، تكون الافعال الحرجة التي تقودها الطبقات الشعبية ، أو عناصر من الطبقات القائمة ذات الصلة بالدولة ، هي التي تقلب الحواجز التي تعارض التغير ، وتزيد من القدرة على التوظيف أو الحشد الشعبي ، وتنتج تغييراً قائماً على الإرادة . فالحركات التاريخية ذات القاعدة الشعبية يمكن أن تتخذ هنا صورة التحولات الثورية .

وفي الحالة الثانية التي توافق المجتمعات الأكثر تناسقاً ، حيث تكون قيمة الصور الاجتماعية القديمة اضعف ، يؤدي التحديث الداخلي الى اصلاحات مؤسسية وتجديدات ثقافية ، على نحو يمكن فيه أن يحدث الانتقال دون انقطاع . ومع ذلك ، فمن الصعب التفكير بأن مثل هذه السيرة يمكن أن تتحقق من دون صراع . فالحركات التاريخية تتحدد فيها مباشرة بالصراع الطبقي وبشروطه المؤسسية .

اما الحالة الثالثة فهي حالة المجتمعات غير المستقلة والمستعمرة . في مجتمعات يسودها تفكك القوى الاقتصادية القائمة والعلاقات الاجتماعية ؛ أي يسودها تعلق الحديث بالتقليدي ، وضعف الوحدة القومية . فالحركات الاجتماعية التي ينبغي لها أن تربط الشعور الطبقي والتحديث الثقافي والنضال من أجل الاستقلال القومي ، تتكون بصعوبة ، وتخضع لتدخل الدولة ، التي يمكن أن تمارس عملها اما لصالح تقوية الطبقة القائمة المرتبطة بالاجنبي ، أو لصالح دمج وحشد قومي اعظم كبراً .

٣ - فإذا حددنا مجتمعا يعمله ، لم يكن بإمكاننا أن نحلل التغيرات المنقطعة التي يتميز بها المجتمع ، سواء أكان هذا العمل يتخذ صورة عضوية أم آلية . فكل منظومة اجتماعية ، سواء أكانت تنظيما أم مؤسسة أو حقل تاريخية ، تتمتع بدخلة معينة ؛ ولا يمكنها نتيجة لذلك ، أن تتحول تحولا متواصلا خالصا . فغالبيتها الوقائع الاجتماعية يمكنها وهي منعزلة ، أن توضع على خطوط التطور ؛ فيمكن اتباع تزايد موارد الطاقة مثلما يمكن اتباع عدد المجندين ، أو عدد من يذهبون الى القداس . بيد أن هذه الوقائع ، معشلة على هذا النحو ، لا يمكن أبدا تفسيرها تفسيراً سوسيولوجيا . فهذه التفسير لا يصبح ممكنا الا حينما ندخل « الوقائع » من جديد ، في منظومات اجتماعية .

فمن غير المجدي أن نناقش النمو الاقتصادي . ومن الحكمة أن نتساءل عن حدود المجتمع الصناعي ، وعن صور ظهور مجتمع ما بعد الصناعة .

بيد أنه من باب الاستسلام الى ضروب سهولة التاريخ المقارن ، ان ننشئ أنموذجات كلية تتطابق مباشرة مع الوحدات التاريخية . فإذا انتم انشأتم مثل هذه الانموذجات ، وجدتم انفسكم مسجونين فيها . فيصبح التغير لا يمكن تفسيره .

وخلافا لذلك ، يمكن تفسيره ، منذ ان نتذكر ، أن أنموذجا ما لا يتغير ، وانما المجتمع هو الذي ينتقل من أنموذج الى آخر ؛ لان فيه دائما بعدا قائما بين البنية الاجتماعية والواقع التاريخي .

٤ - إن هذا الفصل بين التحليل التزميني والتحليل التزميني ، يتعارض مع شعور الفاعلين . فالحركات الشعبية تسعى الى مستقبل مختلف ؛ والدولة تريد أن تخلق مجتمعا جديدا ، والطبقة القائدة تعلن انها تقود المجتمع نحو الوفرة . والواقع ، أن الصلات الاجتماعية ، وضروب السلوك والايديولوجيات الاجتماعية ، تكون مجموعة مغلقة ، حينما نحددها بمستوى معين من مستويات الواقع الاجتماعي . فالصراع الطبقي والايديولوجيات

في المجتمع يموتان بموته . فكل شيء يتغير من مجتمع الى آخر : الاتجاهات الثقافية ، ومنظومة المعارف ، وآلية التراكم ، وصورة تنظيم العمل ، ومبدأ المراتبة ، وتحديد الحاجات ، والفاعلون ، وحقل الصلات الطبقية ورهانها .

فالفكر الاجتماعي يحاول في اكبر مدة ممكنة ، ان يصب الخمرة الجديدة ، في الجرار القديمة ؛ ولكن هذا الجهد يظل عديم الجدوى دائما ، وهو اليوم عديم الجدوى اكثر من أي وقت مضى ، في حين ان الاقتباعات تتراكم في جميع المجالات ، ولا بد لها ان تقنعنا ، بان ميلاد نموذج مجتمعي جديد يتحقق امام أعيننا .

هـ - ان النمو ، وهو انتقال من حقل من حقول التاريخية الى حقل آخر ، ينتج في وقت واحد ، عن عوامل « سلبية » - كالضعف في المراقبة الاجتماعية والسياسية والثقافية في النظام القديم ، و « انفتاح » المجتمع على مخطط جديد انفتاحا اقتصاديا او استراتيجيا - وعن عوامل « ايجابية » - لتكوين نخبة قائدة يمكن ان تكون طبقة اجتماعية قديمة او جديدة او قوة سياسية ، وحشد شعبي ، أي تعبر عن توقعات لا يمكن ارضاؤها في النظام الاجتماعي القديم . والاهمية النسبية لمزج هذه العوامل فيما بينها ، تتعلق بكل وجوه عمل المجتمع وظيفيا . انه يجب نبذ الفكرة القائلة بأن المجتمعات تتابع على خط تطور واحد ، ويمكن لها بالتالي ، ان تتحدد بالمكان الذي تحتله على محور التقليد - الحداثة .

وهذا لا يعني ، أنه ينبغي لنا ، أن نرفض كل معنى للتصورات التطورية فهنا كما هو الامر في كل مكان آخر ، يقوم الخطأ الاساسي على التوحيد بين مجموعة تاريخية ومستوى من مستويات التحليل السوسيولوجي ؛ وهو أمر يتعلق بفلسفات التاريخ . فبإمكاننا ان نحدد خط التطور اذا ما وضعنا بعض الظواهر الاجتماعية على سلم ذي مراتب . فمن المشروع ان نتكلم على تمايز كبير في كثير او قليل ، او على زيادة الانتاجية او الدخل

بالنسبة الى الفرد ، او على توسع المراقبة الاجتماعية ، او على المشاركة السياسية ، او على ضروب التواصل . بيد ان هذا لا يسمح لنا بان نرد جميع الظواهر الاجتماعية الى هذا الانموذج ، ولا بان ننظر الى ان التطور يحدث بالميل نحو تمايز ما ، وانتاجية ما ، ومشاركة متزايدة ما .

شرح الفكرة التاسعة :

١ - لا يمكن لعلم الاجتماع ابدا ، ان يتوحد هو والفاعل ، او ان يرى ان هذا الفاعل يحمل معنى عمله .

انه ينبغي له ان ينفي كل تصور ملحمي للتاريخ ، يجعل منه معركة النور ضد الظلام ، وصعود التطور الاجتماعي نحو نقطة نهائية . فما من فاعل تاريخي يتطابق تطابقا تاما ومباشرا مع احد عناصر التحليل .

٢ - ان الدولة وكل القابضين على السلطة هم الذين يسعون الى اقامة مثل هذه المطابقة بين الواقعية والمعيار . فهم يكافئون ويعاقبون ، ويقررون برامج فعالية ما ، ويوزعون الحقوق والواجبات .

فكلما ازداد تبني أعضاء المجتمع لمثل هذه المقولات ، قلت الفرص امام علم الاجتماع في النمو . فهو لا يمكنه ان يعيش في دولة مجموعية .

٣ - وعالم الاجتماع ليس قائما في مقابل واقع اجتماعي لا بد له من وصفه . فهو يلاحظ اولا ممارسات اجتماعية ، انشأتها فئات ترتبط في وقت واحد ، بمجال ثقافي وبصلة اجتماعية . بيد ان هذه الخطوة تصبح ايدولوجية خالصة ، منذ ان تتقبل قراءة ماوضع في النور ، وجعل مازل خافيا . فقراءة « النص » الاجتماعي ينبغي ان لا ينتهي الا الى تحليل نقدي يظهر ان النص لم يكتبه كاتب واحد ، وانه جملة مشروعات واجيال واصول مختلفة ، ويغطي باستمراره الظاهري توترات ثقافية وصراعات اجتماعية . فمن الصحيح ان علم الاجتماع يمكنه ان يرى في المجتمع جملة متماسكة من الممارسات ، غير انها توجهها سلطة او سيطرة ، ولا توجهها

وظائف أو قيم . والواقع ، أن المسافة بين هذين الموقفين المتعارضين في الظاهر ، هي مسافة قصيرة بما فيه الكفاية .

وموضوع التنضيد الاجتماعي يمكن أن ترافقه مفهومات محافظة أو رافضة ؛ ولكنه لا يصبح بذلك أقل محافظة من الناحية الأساسية . فمن المهم أن نعرف ما إذا كان عالم الاجتماع يشعر بأنه مرتبط بهذه القوة السياسية أو تلك ؛ بهذه الطبقة الاجتماعية أو تلك . فعلم الاجتماع المحافظ يتحدد بإثبات أن الممارسة الاجتماعية هي جملة متماسكة ومتكاملة .

٤ - ويعارض الفكر الليبرالي هذه النزعة أولا ؛ فهي تمنح امتيازاً المؤسسات بوصفها مستوى تحليل ؛ ولا سيما حينما تبدو أنها العامل الرئيسي في التغير الاجتماعي . وعلم الاجتماع الليبرالي أصلاحي أيضا . فمن مميزاته الكبيرة ، في المجتمعات التي تكون تغيراتها سريعة ، أنه يهتم بضرورة التقرير وبصياغة السياسات . وليس تقدما عقليا كبيرا ، أن يتساءل المرء عن كيفية إنتاج القرارات التي تشكل المدن ، بدلا من أن يتساءل عن وظائف المدن ؟ بيد أن النهج الذي نجد صورته الأكثر نضجا في علم الاجتماع السياسي ، والذي جدد تجديدًا عميقًا أيضا ، علم اجتماع المنظمات ، يطرح على نحو لا يمكن قبله ، أن المؤسسة تقرر تبعا للطلبات التي تأتي من المحيط الاجتماعي ، وبحسب مقاييس اختيار داخلية بالنسبة إليه ؛ مثل أضعاف التوترات ، والسعي وراء ضروب جديدة من التوازن والدمج الاجتماعي الخ . . وهذا إنما ينفي أن تكون الصلات الاجتماعية ، شأنها شأن اتجاهات منظومة العمل التاريخي ، تنفذ إلى المنظومة السياسية ، بتحديد الحدود ، وضمن حد كبير في كثير أو قليل ، بتحديد الاتجاهات العامة .

X

وفضلا عن ذلك ، أن مثل هذه المقاربة تميل إلى أن تتوحد مع متخذي القرارات ، لأن لهم استراتيجيات أكثر تعقيدا ، ولأنهم يساومون أكثر ، ولأن لديهم معلومات وقدرات أكبر على التواصل . وقد يصل بعضهم

غالباً الى النظر الى أن القادة ، مسلحين بأنموذجات التصنع والعارف التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، هم أولئك الذين يكونون لأنفسهم النظرة الأكثر نضجاً والأكثر صحة ، عن مسائل المجتمع وتطلعاته . ويكفي أن نعتقد بالشعور الذي يشعرون به حيال مسؤولياتهم ، وباهتمامهم بالخير المشترك . أن واجب عالم الاجتماع الأول هو — كما هو بديهي — أن لا يصدق ذلك ، لا حذراً من القادة ، إنما أطراحاً لتعابير ايدولوجية خالصة ، مثل : ضمير أو خير مشترك .

٥ — أما علم الاجتماع « النقدي » أو اليساري فهو علم الاجتماع الذي يبتعد أكثر ما يكون عن قول المجتمع والايديولوجيات ، في سبيل ادراك الصلات الاجتماعية ، وبالتالي ، في سبيل تحطيم وحدات الملاحظة التي تقدمها الممارسة الاجتماعية . فمن يبدأ بالالحاق على خصوصيات الوضع في هنغاريا أو الأرجنتين ، يدير ظهره لعلم الاجتماع النقدي ؛ لأن هذا العلم يعطي امتيازاً لتعطيل منظومة العمل التاريخي والصلات الطبقة ، اللتين لا يمكن تحديدهما في إطار اقليمي .

أنه مهدد باستمرار بأن لا يعارض ايدولوجيا الطبقة السائدة ، إلا من أجل التوحد مع الايدولوجيا المعادية ؛ الأمر الذي يهيئه لأن يصبح محافظاً ، في اليوم الذي تقلب فيه إحدى الطبقات ، أو إحدى النخبات ، خصومها .

بيد أنه ينبغي له مع ذلك ، أن يلقي بكل قواه لمحاربة ايدولوجيا الطبقة السائدة ، وعلى الخصوص ، لمحاربة الجهد الذي تبذله في سبيل حجب صلات السيطرة ، خلف قناع المقولات « الوضعية » والتقنية و « الطبيعية » . فعلم الاجتماع قراءة نقدية للممارسة الاجتماعية ؛ أنه لا يصف استهلاك المعايير والأدوار ؛ بل يحلل إنتاج الممارسات ، ابتداءً من الاتجاهات الثقافية والصلات الاجتماعية .

وعلم الاجتماع هذا لا يمكن أن يخلقه إلا أولئك الذي يتوحدون

توحدا قويا ، مع تاريخية المجتمع ، ومع اتجاهاته الثقافية الكبيرة ، في الوقت ذاته الذي يعارضون فيه طبيقته السائدة وسلطة الدولة لديه . على هذا النحو يجب ان يكون دور الجامعة ! ان تكون في وقت واحد ، في خدمة الخلق العلمي والنقد السياسي ، بدلا من ان تنقل التراث ، وان تجمعن الشبيبة .

٦ - ان كلا من هذه « المدارس » تتخلف ، ان لم تحدد موقعها بالضبط بالنسبة الى المدارس الاخرى ، كما ينبغي ان نتعرف كل مستوى من مستويات الواقع الاجتماعي في تبعيته التراتبية وفي استقلاله الذاتي . فعلم الاجتماع النقدي يهدم نفسه بنفسه ، اذا لم يعترف بالمسافة التي تفصل الصلات التطبيقية والقرارات السياسية والعمل المنظمي . انه يصبح عندئذ خلاف ذاته ، يصبح ايدولوجيا وضعت في خدمة نخبة قائمة جديدة ، وسلطة جديدة للدولة . بيد ان علم الاجتماع ليس بحاجة لمزيج معتدل جدا ، وانتقائي ، من المدارس المختلفة . فعلم اجتماع العمل وحده ، الذي لا يمكن الا ان يكون نقديا ، هو الذي يمكنه ان ينظم جملة الحقل السوسيولوجي . بيد ان دوره الرئيسي لا يمكن القيام به ، الا اذا اصبح نقديا لمستويات التحليل الاخرى ، فاصلا بين ما يخضع له ، وما له استقلاله الذاتي ، وما يحيل دائما الى التاريخ .

٧ - ان واجب علم الاجتماع الاول ، هو النظر الى ما هو خاف ، وقول ما سكت عنه ، واظهار عيب القول ، والمسافة التي تفصل بين الكلام والعمل .

٨ - وينبغي لعلم الاجتماع ان يمارس النقد حيال ذاته . فالمثقف ليس فوق المجتمع . انه يعبر عن البلاغة الاستاذية والجامعية ؛ وهو خالق للمعرفة . انه يسير بين هوتين : فهو اما يضع نفسه ، باسم الوضعية ، في خدمة النظام القائم ، او يسجن نفسه خلافا لذلك ، ضمن خداع مرايا ، خوفا من ان يقع في شرك النظام الاجتماعي . انه يعتقد بأنه

حر ، في حين أنه مسجون فقط في العالم ، من دون قسر ، ومن دون تقدم في البلاغة وفي إعادة الانتاج .

شرح الفكرة العاشرة :

ان علم الاجتماع لا يمكنه ان يسمع صوته ، الا حينما يضعف الصوتان اللذان يحاولان الطغيان على صوته .

١ - وقبل كل شيء ، صوت الايديولوجيا السائدة . فاذا كانت هذه الايديولوجيا هي التي تتكلمها الدولة ذاتها المرتبطة بالطبقة القائدة على نحو أصبح المجتمع معه كتلة واحدة ، او نتاج قول ، أصبح علم الاجتماع متفيا ومضطهدا ومرفوضا . وعندئذ ، لا يمكن لتحليل المجتمع ان يكون الا شرحا للتفسير الرسمي .

وكلما ازداد توجيه الدولة المباشر لعمل المجتمع ، تناقصت قدرة المجتمع على انتاج معرفته لذاته ، التي تبتعد عن ارادة الدولة . وفي المجتمعات الليبرالية ، اي تلك التي تكون فيها السيطرة الطبقية والادارة السياسية والسلطة المنظمة اكثر استقلالا ذاتيا بعضها عن بعض ، ما زال علم الاجتماع يصطدم بمقولات تفسيرية اخرى . فبعضهم « يخلعون الصفة الطبيعية » على النظام الاجتماعي ، المحدد فقط ب « حدائثه » او تمايزه « الداخلي » ؛ وبعضهم يلجؤون الى الماهيات ، في سبيل حجب الصلات الاجتماعية .

ان تقدم علم الاجتماع يفترض كقاعدة عامة ، في وقت واحد ، ازمة في النظام الاجتماعي ووجود الحركات الاجتماعية التي تهدر من تحت المؤسسات او من تحت فئات الممارسة الاجتماعية ، وتهدد بتفجيرها . فحينما لا تعود التفيرات التي ينتجها النظام الاجتماعي تتوصل الى ان تحلل ضروب السلوك الاجتماعي التي تبدو « متوحشة » ، وعندما يرفض الرقباء تدهور الاخلاق ودور المثقفين الضار ، وعندما يعلنون بثن تهديدات مميتة تثقل الحضارة ، وان مجتمعنا يرفض مبادئه الاساسية ،

عندئذٍ تشرق شمس علم الاجتماع . فعلم الاجتماع لا يمكنه أن يكون ملاحظة مبددة للأوهام في مجرى الشؤون الانسانية ، قائمة على « الحس السليم » ، ولا أداة دمج اجتماعي ؛ انه يصبح مرتبطا بكل الجهود التي تكشف من جديد ، ان المجتمع هو نتاج الاعمال والصلات الاجتماعية . فالفكر الاجتماعي يفسر التنظيم الاجتماعي والثقافي ، ويسعى الى فهم مقاصد الدولة ؛ في حين ان علم الاجتماع يفكك قولا وضعيا ، ويبتعد عن الراي ، ويسعى الى اكتشاف الصلات الاجتماعية وتحولاتها .

٢ - وبقدر ما يبقى التفكير في المجتمع سجين مقولات الممارسة الاجتماعية والثقافية ، فهو ينزع الى التوحيد مع الانموذج الثقافي والضامين فوق الاجتماعيين للنظام الاجتماعي ، والى ان يصبح فلسفة اجتماعية . فالفكر الاجتماعي ، بما هو بحث عن نظام العناية الالهية ، وعن القوانين الطبيعية للنظام الاجتماعي ، وعن معنى التاريخ ، يمجّد عالما من الخلق المنفصل عن الاعمال الانسانية التي يوجهها . بيد انه كما اننا لا نستطيع ان نزع اننا نتكلم على الناس ، حينما نكون لا نتكلم الا على الالهة ، يكون الفكر الاجتماعي ممزقا بالتناقض ؛ بين مبدا يوجه المجتمع وطبيعة انسانية تظل دونه . وقد عيش هذا التناقض في صورته لاكثر حداثة ، كما عيش صورة التقدم ، هذه الريح القوية التي هبت على الارض ، وصورة الحاجات الطبيعية الاساسية ، التي قاوم البشر بها الحركة التي يدفعها التطور ، وروح المشروع ، والفائدة ، والكشف . انه تناقض حاولت فلسفته الاجتماعية التجاوز الى ما وراء التاريخ ، او الى ما دونه ؛ الامر الذي جعل علم الاجتماع ، بكل الطرائق ، مستحيلا .

فعلم الاجتماع لا يمكنه ان يظهر الا حينما يكتشف المجتمع :

انه محدود ولا يشارك في نظام فوق اجتماعي ؛ فعلم الاجتماع لا يولد الا بعد موت الالهة ، ولا سيما موت آخرها ، اعني « الانسان » ؛

انه جزء من الطبيعة ، وليس المحل الذي يتلاقى فيه الروح والجسد ،

يتلاقى فيه العفو والخطيئة ؛ ويمكنه بالتالي أن يعبر كما تفسر المنظومة ؛
أن وجود المجتمع هو عمله ، أي قدرته على إنتاج اتجاهات ممارسته
الخاصة ؛ وأن مستقبله ليس الا نتيجة قرارات الحاضر ؛ اي نتيجة حقل
من حقول التاريخية - وهي اتجاهات ثقافية وصلات طبقية .

٣ - بيد أن ظهور مجتمعات من اتمودج جديد ، لا يخفي مخاطره
الفلسفة الاجتماعية . فالتفسير المسجون في القول الاجتماعي أصبح اكثر
خطرا مما كان من قبل ؛ لأن قدرة عمل المجتمع على ذاته لا تكف عن النمو ؛
وهذا يمكن أن يؤدي الى تكون دولة مجموعية تمنع الاشتغال بعلم
الاجتماع ، في اللحظة ذاتها التي يمكنه أن ينمو فيها .

فرفض الاعتراف بالمجتمع على انه شبكة من الاعمال والعلاقات
الاجتماعية ، يتخذ اشكالا جديدة . فمن جديد ، يوضع المبدأ فوق
الاجتماعي ، والنمو ، وضغط الطلب ، في مقابل طبيعة تفرض نظامها
على الاعمال الانسانية ، التي لا يمكنها أن تتحرك الا في داخل كوخها .

ان الجدة الوحيدة هي ان الشيطان هو الذي يخلق ، وان الملاك هو
الطبيعة ، في هذه المرة . ففي الاثناء التي نترك فيها انفسنا تهوّم من
هذه القصة الجديدة من قصص الجن ، تتشكل صور جديدة من السيطرة
والاستغلال ، ومن السلطة والايديولوجيا ، من دون أن يفكر أحد حتى
بتسميتها .

٤ - والمهمة الحاضرة لعلم الاجتماع هي اعادة المجتمعات الى معرفة
عملها . انها تشغل في المجتمع البرمج مكانا مركزيا ، شاتها شأن الاقتصاد
في المجتمع الصناعي ، او الفلسفة السياسية في المجتمعات التجارية .

المنظومات والمصراعات

مدخل :

ما الدور الذي تقوم به التكنولوجيا ؟ انها اما تبدو عالما مستقلا ذاتيا ، وجملة من ضروب القسر يتلاءم معها المجتمع من حيث هو ذات ، او يقاومها ، او يرزح تحت وطأتها ؛ واما تصبح هي ذاتها تعبيرا عن اراده غائية ؛ وفي هذه الحال ، لا يكون استخدام التكنولوجيا ونموها بالذات ، الا نتيجة الجملة المعقدة جدا ، من العناصر التي تسهم في تكوين هذه الإرادة ، وبالتالي في تكوين السياسة . وعلى هذا النحو ، يصور الناس بالتناوب تقدم التكنولوجيا على انه اما قوة ، اي مبدا مكون للواقع الاجتماعي ؛ وفي هذه الحال ، لا نعود نفهم تنوع صور التنظيم الاجتماعي التي تتطابق مع حالة معينة من حالات التكنولوجيا ؛ واما اداة تزداد نجوعا ، وضعت في خدمة المقاصد الاجتماعية ؛ ولا يعود لها عندئذ دور في التحليل الاجتماعي ، لانها لا تتعلق الا بالوسائل ، ولا يمكنها ان تحدد القرار ، وبالتالي التنظيم الاجتماعي .

انه لا يمكننا الا ان نطرح مثل هذه التناوبات . كذلك يجب علينا ان نطرح في الوقت ذاته ، الفروض المسبقة التي ادت الى نشوئها .

انها لا تبدو في الواقع ، الا لاننا نعد المجتمع جملة ، وربما كان من الواجب علينا ان نقول منظومة ، ان نقول منظومة تعمل . ونلاحظ عندئذ ، ان كل مجتمع يمتلك في وقت واحد ، تقنيات وقيما ؛ ويمكننا ان نفك رموز المجتمع ، بالانطلاق من التقنيات في سبيل الوصول الى القيم .

كما يمكننا بالقدر ذاته ، أن نسير في الاتجاه المعاكس . بيد أننا في كلتا الحالتين ، نصطدم بالتناقضات : فمن ناحية أولى ، لماذا يمكن للقيم أن تتعارض مع التقنيات ؟ ولماذا تتعارض الحكمة مع القوة ؟ وها نحن أولاء نجد أنفسنا محصورين في تعارض الروح والجسد . ومن ناحية أخرى ، لماذا تقاوم التقنيات القيم ؟ ولماذا لا يمكن للمجتمع أن يفعل ما يريد ؟ ولماذا تكون للتغيرات التقنية نتائج اجتماعية قسرية بما فيه الكفاية ، حتى تبدو القيم في الغالب وكأنها إيديولوجيات ؟

فإذا أردنا أن ندرك المجتمع على أنه منظومة ، وجدنا أنفسنا محالين بالضرورة من أحادية المطلق إلى مثنيته ؛ فالتقنية تحدد المجتمع ؛ ولكن المجتمع يحدد التقنية أيضا .

١ - تنوع المنظومات وتراتبها

التاريخية :

إن المجتمعات لا تتحدد بعمليها ، بل بقدرتها على التحول . ومنظومتها الاقتصادية لا تتحدد بالتوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، وإنما بعدم توازنهما ، وباقتطاع جزء من الإنتاج يرفع من الاستهلاك ، من أجل التراكم والتوظيف . فالتكنولوجيا وسيلة عمل ؛ وهي أيضا أداة لتحويل العمل ، وهذا التمييز لن يكف عن أن يقوى ، كلما أصبحت المجتمعات مجتمعات استهلاك أقل فأقل ، ومجتمعات توظيف وتنمية أكثر فأكثر ؛ وكلما شغلت خيرات التجهيز وخيرات رأس المال ، جانبا متزايدا في جملة الإنتاج .

فلندعُ بالتاريخية هذا الشغل على الشغل ، هذا العمل في تحويل المجتمع ذاته بذاته .

أنه من المستحيل تحديدها بالتكنولوجيا ، أي باستخدام الأدوات . فالامر يتعلق بعمل اجتماعي ينبغي تحديده اذن بمعناه واتجاهه ، وتحديد في الوقت ذاته بتقنياته .

وتتحدد هذه الابداعية بترابط ثلاثة مكونات لا اهمية بالتالي لترتيب تقديمها .

١ - نمط التراكم . ان هذا العنصر هو الذي يتحدد بسهولة أكبر ؛ لانه يمكن تحديده ابتداء من تحليل عام للفعالية الاقتصادية . فهناك متوالية من صور التراكم . فتراكم المكونات البسيطة للفعالية الاقتصادية يأتي اولاً . فالوحدة الاقتصادية تراكم حبوباً في اهراعاتها ، او تراكم قوة العمل في صورة اطفال او اهل ، او عبيد ، او تراكم الارض وادوات العمل .

وبعدئذ يأتي تراكم وسائل التبادل من عملات ومعادن ثمينة ، أي ادوات التوزيع . وبعد ذلك يأتي تراكم رأس المال بتنظيم العمل ، كما يتحقق في ورش العمل والمصانع والمعامل . واخيراً ، تراكم المجتمعات الأكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية ، القدرة على الخلق ، أي المعرفة العلمية والتكنولوجية .

وانموذج التراكم يحدد مباشرة انموذج الصلات الطبقيّة ، وهو موضوع سنعود اليه عودة عميقة ، فيما بعد .

٢ - ان هذه القدرة على المراكمة ، وبالتالي القدرة على الشغل ، لا يمكن فصلها عن النوع الانساني المزود بقدرة رمزية وبادراك وبتصور للابداعية . فحينما يقل الشغل على الشغل ، وتقتصر المراكمة على العناصر البسيطة للفعالية الاقتصادية ، وتصبح تاريخية المجتمع ضعيفة ، فالابداعية لا يمكن ادراكها وكأنها « عمية » ، وانما فقط وكأنها « نظرية » . ان مثل هذا المجتمع يطرح وجود نظام من الخلق يتصف بكونه فوق اجتماعي ، في الوقت ذاته الذي يوجه فيه النظام الاجتماعي . فالضامنون فوق الاجتماعيين للنظام الاجتماعي يضعفون كلما نمت الابداعية العملية . والعالم الديني ينحدر الى نظام سياسي ، ثم الى نظام اقتصادي ، قبل فرض ادراك عملي للابداعية ، يسعى النمو . ان ادراك هذه الابداعية ، الذي ادعوه انموذجاً ثقافياً ، ليس منظومة قيم

ولا ايديولوجيا . فهو يكون حقلًا ثقافيا ؛ ولا يحدد ضروب السلوك الصالح أو الطالح ، وبالتالي المعايير الاجتماعية .

فليس النمو في النموذج مجتمعنا اذا حالة الاشياء ، أي النموذج من العمل تحدده الوفرة وسرعة المبادلات ، ودرجة عالية من تقييم العمل وتمايز الادوار الاجتماعية ؛ بل هو النموذج ثقافي وجملة من الاهداف . وليس مجتمعنا اكثر قابلية للتحديد بعبارة مجرد العمل اكثر من أي مجتمع آخر له تاريخيته . فهو يتخلص من المسائل والصراعات المرتبطة بعمله على ذاته . واذا انا قدمت هذا الالتياب منذ البداية ، فمن اجل الاشارة الى الفكر الموجهة لهذا النوع من التفكير ، ومن اجل أن ابتعد دفعة واحدة ، عن كل نظرة وظيفية ، سواء ابدت هذه النظرة في صورها التقليدية ، التي ما زالت موسومة بالغائية ، أم بدت في صورها الاكثر حداثة .

٣ - وأخيرا ، فالتراكم والانموذج الثقافي لا يمكن فصلهما عن انموذج المعرفة ، أو اذا شئنا أن نستعيد تعبير س. موسكوفيتشي ، عن « حالة طبيعية » ، أي عن التكوين الثقافي في العلاقة بين الإنسان والمادة . فالمجتمع الانساني قادر على اقامة منظومة رمزية تقوم بين الاثارة والاستجابة ، وعلى استخدامها . ومن المحتمل أن لا يكون هناك أي انقطاع في هذا المجال ، بين عالم الحيوان وعالم الإنسان ؛ بيد أن من خصائص المجتمعات الانسانية ، أن هذه الفعالية الرمزية اكثر نموا بكثير واشد ارتباطا بفعالية تحول البيئة ، سواء أكان الامر متعلقا بالصيد أم الزراعة أم الصناعة .

فالخطوة ذات النزعة الآلية مرتبطة بتراكم وسائل التبادل ، وبالتالي أيضا ، بقوة النظام السياسي ، نظام المدينة أو الدولة ؛ في حين أن الخطوة ذات النزعة التاريخية تطابق تراكم رأس المال والانموذج الثقافي « الاقتصادي » . فتراكم الابداعية والانموذج الثقافي للنمو ، لا يمكن فصلهما عن حالة طبيعة يمكننا أن ندعوها منهجية . فالثقافة التي تمارس قدرة عمل على ذاتها غير محدودة مبدئيا ، لا يمكنها أن تتصور ذاتها وأن تحللها على نحو غير نحو ترابط عناصرها ، وبالتالي وكأنها

منظومة ، بدلا من أن تلجأ الى ماهيات أو الى قوى حيوية في تفسيراتها .

وابعاد التاريخية الثلاثة تحدد خصائص المجتمعات الانسانية : فلها القدرة على انتاج معناها . فاذا كانت منظومات ، ومجموعات من العناصر المترابطة ، فانها ليست محددة بمجموعة من القوانين أو بضرورات البقاء والتوازن .

فالمنظومات الاجتماعية ليست مغلقة بل مفتوحة ، انها لا تستعيد ذاتها ، ولكنها تتلاءم وتغلت من مبدأ انحطاط الطاقة الذي يتحكم بالمنظومات الفيزيائية ، وتتجاوز التنظيم ذي الانضباط الذاتي للمنظومات الحية ، وتكون لها قدرة تخليقية . والتعارض بين انغلاق المنظومة وقوة التحول ، اذا تصورناه في نمطه الحيوي ، كان لا بد له من أن يفسح مكانا امام نظرة تكاملية ، هي النظرة الى منظومة متنامية ، دفعت الى الامام بتغذيات راجعة ايجابية ، لا سلبية فقط .

ان هذا التصور ما زال غامضا الى حد بعيد ايضا . ومن يجهدون في تقديم نظرية عامة عن المنظومات ، يخلعون معنى يتزايد دقة على هذه الآليات التي تتجاوز تجديد الانتاج ، ويؤكدون انتاج المجتمع ذاته بذاته .

بيد انه يجب ايضا ، ان يتقدم التفكير ابتداء من التحليل السوسيولوجي ؛ فمن دون ذلك ، نتعرض لخطر تصور المجتمع وكأنه مفتوح تماما ، اي وكأنه سيروية تغير خالصة ، بتعمينا صورة السوق ، وبنسبانا كل ما يخلق غنى الحياة الاجتماعية وخصوبتها . انه يجب علينا ان لا نكلم على المجتمع عموما ؛ بل ان نميز بين مستويات مختلفة لسيره العملي . وعلى الخصوص ، يجب علينا ان لا ننسى ابدا ، وجود ما يمكننا أن ندعوه اما أنماط انتاج ، او منظومات عمل تاريخي ، وان ندخل من جديد مبدأ فوق اجتماعي للتغير والحركة ، في صورة مجتمع صاحب مشروع يتوحد مع نخبته القائدة .

وخلافاً لذلك ، لقد انتهينا الى التفكير بالمجتمع على انه تراتب منظومات . والمنظومة العليا هي منظومة التاريخية ، أي تحويل المجتمع ذاته بذاته . وهي لم تعد تدرك على انها اتجراف المجتمع نحو نظام متعال ، نظام إلهي ، أو نظام حاكم مطلق ، أو نظام « الإنسان » ؛ بل على انها جدل الانخراط والتجاوز ، جدل الطبيعة والثقافة . وفي الوقت ذاته ، فهي تبدو وكأنها منظومة اجتماعية تتحدد بصراع النخبة القائدة والمقودين ، أعني الطبقة الشعبية .

وجدل التاريخية هذا ، يتحكم بمستويات أخرى من الواقع الاجتماعي ، تؤلف منظومات ذات طبيعة أخرى ؛ مثل منظومة التقرير السياسي التي تحددها صلات النفوذ القائمة بين شركاء يسهمون في صياغة القرارات التي يمكن تطبيقها على وحدة اجتماعية مشخصة ؛ ومنظومة العمل المنظمي ، التي تتحدد بتفاعل بعض العناصر ، التي تكون حركاتها تابعاً بعضها لبعض . أن هذه المنظومات يتحكم عليها بساقلها ؛ ولكن كلا منها تتمتع أيضاً ببعض الاستقلال الذاتي . وما من شيء يسمح لنا بردها الى الوحدة ، وبإذابة التوازن والحركة ، والصراع والدمج ، في دينامية عامة ، تنهج بالمصالحة والتعلم ، دون حدود بنيوية . ويبدو لي أن السبب إذا في أننا لا نستطيع أن نتصور المجتمع على انه سرورة تعديلات تراكمية خالصة ، بل أن علينا أن نستبعد كل لجوء الى ما يفلت من التحليل في حدود المنظومة ، وكل لجوء الى الماهيات ، سواء اكانت هذه تدعى الله أم التغير . فلنجهد الآن أذن ، بوصف هذه المنظومات المتنوعة ، بادئين بمنظومة العمل المنظمي ؛ لأنها بحسب فرضيتنا التي بدأنا منها ، هي التي ينعكس عليها أيضاً ، عمل المنظومات العليا .

التنظيم :

لننظر على الفور الى المجتمعات ما بعد الصناعية ، داعين بهذا الاسم المجتمعات التي تحددت بتراكم انتاجيتها ، وبانموذجها الثقافي في النمو ، وبانموذجها النظومي في المعرفة ؛ والتي تتميز بالتالي ، من المجتمعات الصناعية المتميزة بتراكم رأس مالها ، وبالاعتراف بنظام اقتصادي

وبنموذج في المعرفة ذي نزعة تاريخية . فمن المجتمع الصناعي الى المجتمع ما بعد الصناعي يتسع مجال التنظيم . ففي نهاية القرن التاسع عشر ، بدأ الناس ينكلمون على تنظيم العمل والمصانع ، ثم دخل ما يدعى أحيانا بالتعقيل الى مجال ادارة المشروعات والمنشآت ذات الانواع المختلفة . ومنذ الحرب العالمية الثانية ، دخل الى مجال التقرير ؛ وقد قدم الامثلة الاولى عن هذا التقدم ، تطبيق البحث الاجرائي على المسائل العسكرية في بريطانيا والولايات المتحدة .

ويدل هذا التقدم في التعقيل ، على تحول عميق في صور الانتاج . فالعمل التقليدي يمكن عدّه انتاج طاقة ، اما بالمحرك الانساني ، او بالآلات التي تستخدم الموارد الطبيعية للطاقة ، استخداما مباشرا ، او بعد تحويلها . وعندئذ ، فالعامل يمتلك ما دعونه استقلالاً مهنيًا ذاتيا ، من جراء مراقبته لاستخدام قواه الجسدية ، ولمهارته ، ولحرفته . وهو في الوقت ذاته ، يخضع مباشرة الى سيطرة اجتماعية ، تتخذ صورة استغلال لقوة عمله ، صورة مباشرة على وجه التقريب .

وقد استخلص التحليل الماركسي استخلاصا واضحا طبيعة هذه الصلة . فرب العمل يستحوذ على قوة العامل ، بحجة انه يشتري عمله .

ولم يغير تقدم المكتنة من هذه العلاقة تغيرا أساسيا ؛ فقد عدل من صورة الاستغلال ، حلول « الإيقاعات الجهنمية » للمصانع التي تنتج انتاجا كبيرا ، محل أيام العمل الطويلة ؛ ولكنه لم يحول طبيعة العمل ذاتها . ويمكننا على الاكثر ، ان نتكلم على تحليل تدريجي للعمل المهني . لم يبلغ حده الاقصى في سلاسل الانتاج الكلاسيكي ، وانما في بعض الاعمال التي تسير سيرا آليا محضا ، والتي يقوم العامل فيها ، بدور « اغلاق ثقب الحركة الآلية » ، وفقا لتعبير جورج فريدمان .

بيد ان هذا الخط التطوري . وهذا التفكك لمنظومة العمل القديمة ، يغطيها بالتدريج تطور آخر يؤدي الى تصور الانتاج وكأنه مد من المعلومات ، بحسب بعض آفنية التواصل . فقد حل محل مفهوم المهنة

مفهوم الدور المهني . فلم يعد هناك من علاقة بين الطاقة المنقطة والانتاج المصنوع ، يمكن عزلها ؛ ومركز العمل يحدد مكانه في شبكة العلاقات . وهذا ما تبديه في داخل السياسات التي شرع بها ، طرائق تقويم العمل ، التي حلت محل سلالمة التأهيل القديمة ، أو أيضا ، رابطة الأجر بالمقاييس العامة لتسيير المشروع ، بدلا من رابطة الأجر بمردود الفرد أو الفئة . فهذه التحولات تمنع بالتدريج جميع النماذج الاعمال ، ولا سيما المهمات الإدارية .

والبيروقراطي يرى نفسه بدوره ، مجردا من استقلالة الذاتي ، أو « تقنياته » ، أو مهنته ، لكي يتحدد بمكانه في دائرة من الدارات .

وفي قمة التنظيم ، يتحدد المدير منظورا اليه في دوره المهني ، وعلى الخصوص منذ برنار ، وكأنه صانع التأزر في المجموعة ، بدلا من أن يتحدد بأنه من يأتي بمصدر للطاقة قوي على نحو خاص . وهذا التطور يؤدي الى نتيجتين رئيسيتين ، يمكن أن تبدوا متعارضتين في الوهلة الأولى .

١ - فقبل كل شيء ، أن مجموعة الانتاج التي تشكل شبكة اتصالات تصبح ، بوضوح متزايد ، منظومة يجب أن تدار على نحو كلي ، ويجب أن تكون مزودة بآليات ضبط ، تتيح المحافظة على كل انتاج خاص ، ضمن حدود تتلاءم مع عمل المجموعة وتوازنها ، على النحو ذاته ، الذي يجب فيه أن ينظم سيل السيارات عند أحد المنعطفات بطريقة يصبح معها متأزرا مع مجموعة السيارات السائرة في مجموعة مدنية ، أو مجموعة فرعية مدنية . فكلما ازداد هذا التأزر ، ازداد خطر تعرض كل مجموعة لكسب بعض التصلب . فيجب إذن ، أن يصبح التأزر أكبر ما يمكن ، وأن ينظر على نحو خاص ، الى المبادلات لا في داخل الوحدة موضوع النظر فقط ، بل بينها وبين محيطها أيضا . لقد ولي الزمان الذي كان بإمكان المنشأة فيه ، أن تنتج أولا ، وأن تباع ثانيا ، وقد أصبح التوزيع أداة لمعرفة السوق ، أقل مما هو وسيلة تأزر بين العرض والطلب .

فإذا أخذنا نتكلم اليوم على التنظيمات بازدياد ، فهذا من أجل الإشارة الى أنه ينبغي لها أن تعمل عمل منظومات ، وأن تستجيب للضرورات العامة للتوازن الداخلي والخارجي ، كائنة ما تكون طبيعتها الاقتصادية ، سواء أكان الأمر متعلقا بالمشروعات أم لم يكن .

من أجل هذا ، تلقى مفهوم الانضباط الذاتي ، الذي ادخله كنون في البيولوجيا ، حقلا للتطبيق يزداد اتساعا في مجال التنظيم الاجتماعي . والمنظومة الاجتماعية ، كما تصورها ت. بارسون ، هي تنظيم قادر في وقت واحد ، على التلاؤم مع محيطه ، وعلى إدارة توتراته الداخلية ؛ وبالتالي ، على المحافظة على انضباطه الذاتي .

فكلما زاد خضوع أحد التنظيمات ، لتغيرات بعض عناصر عمله ، أو عناصر محيطه ، ازداد ترابط أجزائه ، وازدادت آثار تعديل أحد العناصر على المجموعة وضوحا . وهذا يؤدي الى حذف تحديد « مهني » لمراكز العمل ، حذفاً أكمل ما يمكن ؛ ويؤدي نتيجة لذلك ، الى تصغير قدرات الدفاع أو قدرات التأثير ، لدى أعضاء التنظيم . ومن الضروري في الوقت ذاته تحديد الوظائف ، ليس بمضمون ثابت ، أو بعمليات معينة ، وإنما بحدود تغير ، تتيح تلاؤما جيدا . والواقع ، أن التغير المحلي ينبغي له أن يكون قادرا على أن يؤدي الى إعادة التلاؤم ، وإلى البحث عن التوازن في فترة محددة . ففن التنظيم يقوم قبل كل شيء ، على إقامة توافق جيد قدر الامكان ، بين طبيعة الاضطرابات وآليات إعادة التوازن . والعكس يحدث في المنظومة البيروقراطية ، حيث يؤثر الاضطراب المحلي في المجموعة ، بقدر ما يؤثر تحول عميق ، حتى أنه في حال فقدان كل تنخيل ، تعالج أصغر المسائل ، من السلطات ذاتها ، بقدر من العناية مساو للقدر الذي تعالج به أخطر المسائل . فتكامل إحدى المنظومات لا يعني إطلاقا تصلبها ؛ ولكنه لا يعني أكثر من ذلك ، استقلالا ذاتيا أكبر لعناصره .

واذن ، فالانضباط الذاتي لاحد التنظيمات ، هو من خصائص المنظومة المفتوحة ، في حين ان البيروقراطية هي منظومة مغلقة ، يحدث في داخلها ، انحطاط الطاقة ، وفقدان التنوع ، وابتعاد الحرارة التي اثارتها مباداة داخلية ، او تعديل للمحيط . وعلى الأرجح ، انه ليس هناك تنظيم غير بيروقراطي تماما ؛ لا ينطوي على بعض العطالة ؛ بيد انه لا بد ان يكون امرا جزافيا ، ان تصور عمل التنظيمات وظيفيا وكأنه تلاقٍ وحشي بين مباداة وبيروقراطية . فلنتقبل بدلا من ذلك ، ان هناك تحت النماذج التنظيمات الثلاث ، التي نجهد في تحديد ترابطها التراتبي ، منظومة اخرى اقرب الى المنظومات الطبيعية ، ولا يمكن الخلط بينها وبين احد التنظيمات الاكثر انفتاحا ، والاكثر قدرة على الانضباط الذاتي .

٢ - ان عمل المنظومة هو عمل يخضع لقرارات تثبت الاهداف . فالتوازن لا يمكن تحديده بالاستقلال عن المعايير التي حددتها هيئة المراقبة ، والتي يعمل التنظيم ابتداء منها بالتفذية الراجعة . فالتعقيل ينتهي الى ملاءمة جملة التنظيم لقرارات السلطة ، وليس الى خلق جملة عقلية مستقلة عن كل ارادة اجتماعية و « شفافة » . محيما يختفي الاستقلال المهني الذاتي ، تتحدد الفعاليات تحديدا ضيقا متزايدا ، بطبيعة الاهداف الاجتماعية التي هي وسائل تحقيقها . فكيف يمتزج هذا الارتباط بالتوازن الداخلي لمنظومة العمل ؟ يمكننا ان نقول ان ادارة التنظيم ليست شيئا آخر الا هيئة المراقبة والتوازن . بيد ان هذا الجواب يمكن ان يرضي بصعوبة . فهو لا يتفق مع الوضع الذي بدانا منه ، نعني ان النموذج مجتمعنا يسوده النموذج تراكم يعتمد بالضبط على التنظيمات الكبيرة . فالنمو يعني في وقت واحد التجديد والقوة ؛ ولا يعني التلاؤم فقط . وهذا يجبر القادة على ممارسة ضغوط دائمة على التنظيم ، وعلى وضعه في حالة عدم توازن ، في وقت واحد ، تبعا للمبادآت التي يجب اتخاذها ، والتي تفترض آجالا طويلة من اجل ان تجد مجموعة التنظيم نفسها في مستوى التغيرات الطارئة على جزء من نواتجها ؛ وتبعا لتراكم قوة تعطي التنظيم ، الذي هو أداة الطبقة القائدة

هنا ، القدرة على فرض مصالحه ، على « محيط » يمكن أن تحركه
الدعابة ، أو الاعلان ، أو تقنيات أخرى . وعلى العكس من ذلك ، ليس
من الممكن وصف التنظيم على أنه مجموعة مرنة بإطلاق ، شأنه شأن
القفاز في يد السلطة .

يجب إذن أن نتقبل أن التنظيم ليس مجموعة متكاملة ، بل يلاقيا
بين توازن منظمي خالص ، واسقاط تأثيرات السلطة على المستوى المنظمي .

فالمنظومة الاجتماعية هي بالتأكيد شبكة من الأدوار ، نظمت على
نحو تتطابق معه الأدوار وتوقع الأدوار ، وعلى نحو يتكلم معه الفاعلون
لغة واحدة .

بيد أن الملاحظات الأكثر كلاسيكية لعلم اجتماع التنظيمات ، وتعرف
التنظيم غير الشكلي قبل كل شيء ، قد أظهرت أظهارا كبيرا ، أن الواقع
لا يقتصر ، وهيهات أن يقتصر ، على اتفاق الأدوار هذا . فما من أحد
يقوم بدوره كاملا . فالعناصر الجوهرية في كل تنظيم لا يمكن تفسيرها
بلغة عمل شبكة من الوظائف أو من التوصلات . فضروب
القطيعة لا تتعلق فقط بالمحافظة على المخلفات القديمة أو على التوصلات
البيروقراطية . أنها تتعلق بممارسة السلطة ، في وقت واحد من حيث
أن السلطة هي تحمل أعباء النمو ، ومن حيث أنها استحوذت خاص
لأدوات النمو ومنتجاتها . أما أولئك الذين لا يقبضون على السلطة ،
فيتجرفون إذن في ضروب من السلوك الدفاعي (وفي ضروب من السلوك
الهجومى سوف نتكلم عليها فيما بعد) تمضي من الانسحاب إلى المقاومة
الفعالة ، وتهدم بدورها التوازن .

ولا ينبغي لنا أن نخلط بين التنظيم المحدد بوصفه وحدة انتاج أو
توزيع خيرات أو خدمات ، وواحد من مستوياته ، نعني مستوى
العمل المنظمي .

بيد أن تفكك المستويات المختلفة ، ولا سيما مستوى التنظيم ومستوى
السلطة ، هو الذي يؤدي إلى تقبل وجود منظومة عمل ، متجهة

نحو توازنها ومنظمة . ويجب علينا هنا أيضا ، أن نوضح نقطة جوهرية
تبتعد عن التصور الوظيفي .

أن توازن عناصر المجموعة ، وبالتالي تنسيق الفاعلين في التنظيم
- أي في مستوى العمل المنظمي - هو أمر تقني خالص . أنه
لا يتضمن إطلاقا أن تكون الأدوار حشدا اجتماعيا للمعايير ، التي لا بد
أن تصبح هي ذاتها تخصيصات من القيم . فتوازن التنظيم هو توازن
هيئة « طبيعية » لا اجتماعية . ومن يريدون أيضا تحليل هذا
العمل بلغة السلوك والاتجاهات ، ينتهون في الأعم الأغلب ، إلى العودة
إلى موضوع الإنسان الاقتصادي ؛ وهذا يتيح تحديد المبادلات الاجتماعية
وشروط توازنها ، تحديدا متناسقا . ويمكننا ضمن نظرة مخالفة بعض
الشيء ، أن نضع مكان فرضية اقتصادية خالصة ، هي موضوع المكافآت
المالية ، فرضيات أخرى ، مثل البحث عن قانون منظمي أحسن ، أو
عن أمن أكبر . وعلى كل حال ، أن مثل هذه التركيبات خطيرة أكثر منها
نافعة ، وتصطدم بتكذيبات التجربة . فالسلوك الاجتماعي لا يمكن أن
يقصر على ضروب السلوك في السوق ، مهما كانت الطريقة التي تتصور
بها السوق .

وتوازن المجموعة ليس بأي حاجة لأن يفهم بلغة سلوك الفاعلين فهو
لا يمكن تصوره أيضا ، إلا ضمن الحد الذي يوجد فيه « تجريد » قوي
« لشخصية » الفاعلين ، حيث تتحدد الأدوار بالنسبة إلى شروط توازن
المجموعة ، لا بلغة المعايير التي أضيفت عليها الصفة الداخلية . وهذا
لا يعني بداهة ، أن الفاعلين قد جردوا من شخصياتهم فعلا ؛ وإنما أن
هناك تفككا تاما من حيث المبدأ ، بين أدوارهم وتوقعاتهم . أن هذا التعكك
في المستوى المنظمي ، واقعة اجتماعية ذات أهمية وجدة كبيرتين .

والواقع ، أن كل منظومة اجتماعية تتمتع ببعض التوازن وبالآليات
التي تحافظ على هذا التوازن . فخصوصية تنظيمات المجتمع ما بعد
الصناعي ، أن يضمن هذه الآليات ، ترابط مركز التقرير والجهاز الذي

يمكن النظر اليه على انه جملة طبيعية ، اي على انه عضوية ، في حين أن التنظيم في المجتمعات السابقة كان يستخدم المعايير والقيم التي اضيفت عليها الصفة الداخلية . فكلما ازداد ضعف تاريخية المجتمع ، ازداد ضمان توازنه بهذه الآليات ، التي نجد ان مثالها المتطرف الذي حلله على الخصوص ليفي اشتراوس ، هو مثال تحريم غشيان المحارم ، الذي هو شرط المحافظة على جماعة متميزة ، لانه يفرض تبادل النساء وينظم هذا التبادل . وعلى النحو ذاته فالتوازن السكاني لأحد الشعوب في فترة طويلة ، كما يحلله ا. لوروالادوري مثلا ، ليس ظاهرة بيولوجية خالصة ، ولكنه يجند كل أنظمة السلوك ، وكل المعنفات الدينية للحساب الاقتصادي . والتوازن المنظمي في انموذج مجتمعا يصبح خلافا لذلك ، تقنيا بازدياد ، اي موجهها بازدياد ، بفضل مجموعة كبيرة من المعلومات ومعالجتها ، وبفضل معالجتها بوسائل سريعة جدا ، وبفضل اقامه حسابات من انموذج اقتصادي متري . ففروب سلوك عناصر التنظيم يتبع بعضها بعضا ؛ بيد أن هذا الحد يمكن أن يفهم هنا بمعناه الرياضي ، فلا يتضمن اي لجوء الى الفرضيات الوظيفية .

فلنكن اكثر وضوحا . ان تحليل التنظيم يصدر دائما في ثلاث مراحل . فقبل كل شيء ، يجب علينا أن نوحيد بين المنظومة ، وبالتالي بين ما هو خارجها ، أعني محيطها . ان هذا التوحيد يبدو حاصلا بذاته في الغالب ؛ لان المتخصص في الابحاث الاجرائية او في ادارة المنظومات ، يستدعيه للإشارة مركز التقرير الذي يكافئه على خدماته . فالتحليل يوضع دفعة واحدة في داخل المشروع او في داخل الوزارة ، او في داخل المستشفى ، الخ . . . ومع ذلك ، فاختيار وحدة الدراسة أمر أساسي ؛ لان المنظومة لا يمكن أن تتحدد بالاستقلال عن تقبل بعض الاهداف في البداية .

فليس أمرا عديم الاهمية ، ان نتخذ أحد المنشقيات وحدة تحليل : وان نحاول أن نحسن عمله ، أو ان نتخذ المنظومة الصحية وحدة لمثل هذا التحليل . فمن وجهة نظر المستشفى ، ان تكوين طلاب

الطب ، وتجديد تدريب الاطباء الممارسين . وعلاقات المريض بأسرته أو بمحيطه الاجتماعي ، كلها صعوبات أو اعباء ؛ وهي لا تتعلق بمنظومة اهدافه . فتحسين العمل الى الحد الاقصى يؤدي احتمالا ، الى اغلاق معين لمنظومة المستشفى . وخلافا لذلك ، اذا نظرنا الى المنظومة الصحية في مجموعها ، امكنا ان ننتهي الى ان نعطي كثيرا من الاهمية ، الى بعض الفعاليات المصابة باضطراب وظيفي من وجهة نظر المستشفى . وعلى النحو ذاته ، ان البحث الطبي وضروب العناية المستشفوية يمثلان وحدتين مختلفتين . فتحديد المنظومة ليس اذن تعرفا لمجموعة طبيعية . بل هو تركيب اجتماعي وثقافي ، يغطي الوجوه الاكثر اساسية ، للتاريخية والاتجاهات الثقافية الاجتماعية وصلات السيطرة في المجتمع .

وفي المقام الثاني ، يجب تحديد مكونات المنظومة ، اي العناصر التي يوجد بينها بعض العلاقات التي يبذل الجهد في حسابها . فالمكونات ليست هي ذاتها ايضا ، معطيات طبيعية . فاحدى المكونات لا يمكن تعرفها ، الا اذا كانت قوام مركز تثير . وبالتأكيد ، ان تحديد المكونات يتحدد جزئيا باختيار المجموعة . ولكنه عملية مستقلة ذاتيا ، ايضا . ولكي نستعيد مثال المستشفى ، فالعلاقات بين مصلحة الرعاية والمخير ، لا يمكن ان تكون واحدة ، اذا كان المسؤولون عن المخير ذوي تكوين مهني في البيولوجيا ، يختلف جامعيا عن التكوين الطبي ؛ أو اذا كان تكوين السريريين والبيولوجيين اكثر توحيدا ، خلافا لذلك . ودور عالم النفس يختلف بحسب ما يعد الطب العقلي اختصاصا طبيا ، أو يكون مهنة خاصة يتضمن التكوين فيها ، جانبها هاما من علم النفس .

فدراسة عمل المنظومة وظيفيا ، والعلاقات القائمة بين المكونات في داخل المجموعة ، هي دراسة محددة مسبقا اذن ، تحديدا مزدوجا . فليس بإمكاننا ان نتكلم على توازن تنظيم في ذاته ؛ وانما بإمكاننا فقط ، ان نتكلم على توازن تكيف بعض انقثات الاجتماعية . تبعا لاهداف سلطة من السلطات .

فوظيفية السلوك ليست اسهامه في استمرار المجموعة ، هذه الصيغة التي لا يمكن تطبيقها الا على المواقف الثابتة ، حيث يكون هدف تجديد الانتاج متغلبا على هدف التغير او النمو . فهذه الوظيفة ليست الا الاندماج الامثل في الاهداف ، من خلال تقسيم معين للعمل . انها ارادية التنظيمات التي تسمح بتحديد المنظومة التنظيمية بأنها مجموع العلاقات التي تتيح اكبر نجوع ، لشبكة من الوسائل الادوية . فالتوازن ليس الا التلاؤم المتبادل بين عناصر المجموعة ، التي تتحدد هي ذاتها بهدفها .

من اجل هذا ، يستبعد التحليل الاجرائي كل لجوء الى المطلقات من الانموذج التيلوري . كالتعقيل في ذاته ، او الطريقة الفضلى الوحيدة ، او تقليل التكاليف ، او التوازن الذي يؤدي الى توازن من شأنه تجديد المنظومة . كذلك فمن الخطر ان نعد ان ضروب السلوك يندمج بعضها في بعض ، بفضل اضافة الصفة الذاتية على المعايير التي تتيح .قائمة توازن بين الادوار وتوقعات الادوار .

وقبل ان نتابع ، يجب علينا اذن ، ان نبدد الاختلاطات التي تخفيها وراءها كلمة تنظيم . فالتنظيم هو قبل كل شيء ، هذه الوحدة المتمايزة والمتفاعلة مع المحيط الذي نتكلم عليه هنا . ولكنه أيضا الجملة الاكبر بكثير ، اي المجتمع الصغير ، حيث تتحكم بالعمل المنظمي منظومة تقرير ، خاضعة هي ذاتها لصلات طبقية ومنظومة عمل تاريخي . فادارة التنظيم هي نقطة اصطدام المنظومات العليا بالمنظومة التي دعوناها العمل المنظمي ونقطة تأثيرها فيها . فبالاختيار الايديولوجي الخالص ، نخلط غالبا بين هذه المستويات المختلفة من التحليل ، التي من المناسب خلافا لذلك . ان نذكر دائما بانفصالها ، ولا سيما بعلاقاتها المترتبة . فمفهوم التنظيم مفهوم ضروري ؛ لانه يتيح ادراك هذه العلاقات وهذا الانفصال الذي يصبح اكثر وضوحا ، بقدر ما تقترب اكثر من المجتمع ما بعد الصناعي .

التقرير :

لا يمكن للتنظيم أن يرتد من ناحية الى شبكة وظيفية من العلاقات ، ولا أن يرتد من ناحية اخرى ، الى مركز للسلطة والصراعات التي يعجز وجودها . وليس كافيا أيضا ، أن نضيف انه يجب أن تقوم بينهما على نحو وطيء في كثير أو قليل ، منظومة متوسطة ، حيث تدار التوترات القائمة بين هذين المستويين . ويجب الاعتراف باستقلال فائتي أكبر بكثير ، لما يمكننا أن ندعوه المنظومة السياسية للتنظيم ، أي لمجموعة الآليات التي تتكون بها القرارات التي تقوم فيما بعد بدور الاهداف في العمل المنظمي . فالتقرير لا يمكنه أن يختلط بالسلطة ولا بالعمل ، على الأقل في النموذج المجتمعات الذي ننظر فيه هنا . فبإمكاننا أن نتكلم على وجود منظومة سياسية ، حينما نلاحظ أن أكثرية من التفاعلين المتمتعين بدرجة معينة من النفوذ ، والقائمين ضمن حدود حدودها من قبل ثقافة معينة ومنظومة معينة من السيطرة الاجتماعية ، يتدخلون في صياغة القرارات في داخل بلد معين ، فتصبح فيه مشروعة وقابلة للتنفيذ . فإذا كانت بعض المشروعات مرتبطة فعلا بالسوق ، أصبح من الصعب علينا ، أن نتصور انه بإمكانها أن تصبح جزءا من المنظومة السياسية ، ما دامت لا يرتبط بعضها ببعض ، إلا بعلاقات منافسة يحكمها السوق . وعلى العكس من ذلك ، فإذا نظرنا الى تنظيم من الانموذج الإداري ، نتحكم به القواعد البيروقراطية ، ويطبق قرارات اتخذت خارجه ، فمن البدهة أن لا يكون بإمكانه أن ينتمي هو ذاته ، الى منظومة سياسية ، وأن يكون بإمكانه ، أن يمتلك بصعوبة ، منظومة سياسية داخلية .

إننا بإبتعادنا عن هذين الانموذجين الاقصيين للإدارة والمشروع التنافسيين الخالصين ، نجد أن التنظيمات الكبيرة تصبح بازدياد ، عناصر في المنظومة السياسية ، ونرى لزوما لذلك ، كيف تنمو المنظومات السياسية في قلبها .

وبكل بساطة ، فان المجتمعات التي تقوم التنظيمات الكبيرة فيها بدور رئيسي ، هي المجتمعات التي تكون فيها هذه التنظيمات منظومات فاعلين ، وقائمة في منظومات فاعلين ، وفي منظومات تقرير . وهناك حد يلخص هذا الوضع ، وهو التخطيط . فمركز التقرير لا يتحدد بصلاته بالسوق ، بل بمراكز تقرير اخرى ، سواء اكانت عامة أم خاصة .

ولكن ، اليس في هذا وجه جوهري من وجوه منظومات لتوازن التي حطناها في الصفحات السابقة ؟ افلا يدخل الفاعلون في علاقة من اجل المحافظة على التوازن ؟ لا . فمنظومة التقرير ليست من طبيعة واحدة هي والمنظومة التنظيمية . فهناك فارقان جوهريان يفصلان بينهما .

ففي المقام الاول ، اذا امكن لنا ان نتكلم على صلات التنظيم بمحيطه . فان هذا التعبير لا يعود له معنى بالنسبة الى منظومة التقرير . فبين الفاعلين مجموعة علاقات تشكل حقلا سياسيا . وليس بإمكاننا ان نقول ، ان العمل النقابي يشكل جزءا من محيط المشروع ؛ فهو عنصر من عناصر منظومته التقريرية . والدولة ذاتها ليست فقط معطى لا بد للمشروع ان يدخله في حسابه ؛ فثمة مساومات ذات صور كثيرة التنوع بين الدولة والمشروع او اي نموذج آخر من التنظيم العام او الخاص .

وفي المقام الثاني ، فتوازن المنظومة لا يندرج في اطار الاهداف التي قررتها الادارة . فالتقرير هو نتاج لعبة ضروب النفوذ . ان كل فاعل يساوم اذن الآخرين ؛ بيد انه ما من مبدأ يدمج الفاعلين ، الذين يبقى كل منهم لاعبا ، فيبرم العقود ، ويعقد المحادثات ، ويدخل في الخصومات . ولكنه لا يمكنه ابدا ، ان يتحدد تحددات تاما بالمكان الذي يشغله في الشبكة ؛ على الاقل ، ضمن الحد الذي يكون لمنظومة التقرير فيه ، استقلال ذاتي واقعي ، وليست سيرا من سيور نقل السيطرة الاجتماعية . ولهذا السبب ، فان تحليل منظومات الفاعلين هذه ، هو من طبيعة اخرى غير طبيعة المنظومات التنظيمية . فتفاعل الاستراتيجيات لا ينتهي الى التوازن ، بل الى تسويات ونتائج خاصة تدعى قرارات ، ولا تكون اطلاقا هدفا

قادرا على ضبط التفاعلات اللاحقة . فكل قرار ليس يشهد على التوازن القائم بين شروب النفوذ التي يمارسها اللاعبون بعضهم على بعض ، بل على التوافق القائم بين استراتيجيات ليست متخرطة اطلاقا ، الا جزئيا ، في المساومات الجارية . وتحليل المساومات أو الصراعات يلبث بالضرورة ، في مستوى التبادل ، مقررا المناطق التي تبرز فيها امكانيات الربح أو الخسارة ، بصور متنوعة .

ان مثل هذه المنظومة من التقرير اخذت تظهر بازدياد في داخل التنظيمات بالذات . اننا نجد من ناحية كثره في الاهداف والتقنيات ، أو الموارد المستخدمة . ومن ناحية اخرى . ضرورة القرارات ذات الاجال الطويلة المتزايدة ، وهما يمتزجان من اجل تنمية هذه المنظومات الداخلية للتقرير ؛ لان كل تنظيم بحاجة لاستقرار معين ، من اجل ضمان وجوده وصياغة برامجه .

وقد اظهرت دراسات حديثة كثيرة الى النور ، اهمية التسويات في كل تنظيم . والى اي حد تكون صورة منظومة الادوار المنسقة تنسيقا جيدا ، صناعية . فحينما درس ن. غروس دور مدير المدرسة ، وحل ا. اشتراوس الصلات بين فئات الاشخاص المتنوعة في أحد المستشفيات ، واصلين حبل الافكار الاعم التي قدمها ر. ترنر او و. غود على وجه الخصوص ، بينا ان الادوار تبني كما تبني الاختيارات المتخذة في داخل « تنوع » مجموعة من المجموعات ، وكما تبني نتيجة التسوية .

يبد أن منظومة القرارات ليست شبكة من الاستراتيجيات فقط . فهي لا توجد الا لأنها تخضع لمبدأي توحيد .

فاولا ، هي تدبر وحدة منتظمة ، وقراراتها يمكن تطبيقها على بلد معين . وبهذا المعنى ، لم يكن من الممكن عد منظومة الصلات الدولية منظومة سياسية ؛ حتى لو تابعت فيها انصراعات والمساومات . فقرارات المنظومة السياسية لها قوة تأسيسية ، وهي تخضع بالتالي

الى ضروب القسر الآلية من المنظومة المنظمة ، التي تفرض أداة «تقنية» ،
وتلجأ الى عناصر غير استراتيجية في التقرير .

وبعدئذ ، فمنظومة التقرير ليست مطلقة قط . فهي تقوم في مجتمع ،
لا في وحدة سياسية ، وانما في منظومة انتاج وقوى وصلات اجتماعية
للانتاج ، او بحسب التعبير الذي استخدمه أنا ذاتي ، في منظومة حفل
التاريخية ، التي تقدم الصلات الطبقية عنصرا جوهريا من عناصرها .
فالقرارات السياسية يمكن أن تندرج في سيرة من سيرة التغير
الاجتماعي ، قادرة على تحويل هذا التأطير : وتظل سيرة التغير
الاجتماعي في الوقت ذاته توجه دائما صلات الطبقات .

هذا التذكير نافع ؛ لأن نمو التنظيمات الكبيرة والتخطيط في كل
صوره ، يمكن ان يحملنا على التفكير ، بأن المجتمع يتحدد في اتجاهاته ،
نتائج اللعبة السياسية . وعندئذ تتوحد السلطة والنفوذ ، القرار
والسيطرة . البنية الاجتماعية وسيرة التغير .

والواقع ، ان منظومة التقرير تتمتع باستقلال ذاتي واقعي ، بالنسبة
الى منظومة العمل التاريخي ؛ وان لم يكن هذا الا لأنها ينبغي لها ايضا ،
ان تحسب حساب ضروب القسر المنظمي ، بيد ان الفاعلين يظلون فيها
دائما اكثر من ذواتهم ؛ فاستراتيجيتهم ليست الا جزءا من سلوكهم ،
حتى لو نظرنا اليها في جملتها ؛ لأن الكل لا يمكن المساومة عليه أبدا ؛
ولأن التسويات تتقرر ابتداء من بعض المصالح ، التي لا يمكن تحديدها
تحديدا تاما ، بالمكان المشغول في منظومة التقرير . لقد ولى الزمان الذي
كان فيه قادة المشروع محدودين في فعلهم ، بسلطة المساهمين ، أو
ممثليهم ؛ وقد اشار بيرل بحق منذ السنوات الثلاثين ، الى ان المشروع
كان قبل كل شيء ، وحدة سياسية ؛ ولكننا حتى لو تبعنا تحليل غالبريث ،
فان للمشروع مصالح - استمراره ونموه ، وبالتالي قوته - تتحكم بالعمل
لنظومة فاعليه ؛ كما يسود المجتمع الصناعي المتقدم نموذج نمو
والصراعات الطبقية التي تنظم من حوله .

وهذه المصالح العليا تتدخل مباشرة وبواسطة ايدولوجيا الفاعلين الذين يمثلونها ، في منظومات التقرير ، وتثير الاضطراب فيها ، كما رأينا انها تتداخل مع الدمج التنظيمي .

بيد ان هذا التذكير بهذه الضروب من القسر وبهذه التداخلات ، لا ينبغي له أن ينتهي الى الاقلال من قيمة أهمية منظومات التقرير السياسي ، واستقلالها الذاتي . فكلما ازداد تقدم « التعبئة » ، بالمعنى الذي أعطاه ر. دويتش و غ. جيرمني لهذه الكلمة ، ازدادت فعالية المبادلات ، وازداد تحول الفاعلين الى مراكز تقرير ونفوذ .

وغالبا ما أسيء تفسير نمو فئات الضغط او فئات المصالح . فهي تبدو وكأنها ضروب نفوذ تفسد اللعبة التي ندعوها باللعبة الديمقراطية والتي تتوحد مع التمثيل البرلماني .

ولكنه ينبغي لنا أن نعترف ، بأن أهميتها المتزايدة هي أكثر مما كانت بكثير ، علامة على الانتقال من السوق السياسي ، الى منظومة التقرير الاجتماعي السياسي . ويفقد التعارض القائم بين المصالح الخاصة والمجال العام ، كل معناه بالتدرج ، بقدر ما يتزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وتكف بالتالي عن أن تبدو على أنها مجال المبادئ والاقوال والخير العام ، لكي تصبح أولا - ولكن ليس فقط - محل المساومات القائمة بين القوى الاجتماعية . لقد كانت النقابات العمالية هي التي فجرت أولا ، النظام السياسي القديم ؛ ولكننا نرى فئات المصالح السياسية تتعدد في جميع المجتمعات الصناعية المتقدمة في صورها الأكثر تنوعا ، مثل الفئات المهنية أو الإقليمية ، وفئات الأجيال والأجناس ، الخ . . . فما يدعو علماء السياسة الشعب المعاصر سياسيا ، يميل الى تغطية جزء كبير من السكان ، في الوقت ذاته الذي تصبح فيه الصلات القائمة بين فئات المصالح ، أكثر تعقيدا .

لقد سيطرت على القرن التاسع عشر المسألة الاجتماعية ، أي المسألة العمالية ، وبالتالي ، الضغط الذي مورس كليا أو جزئيا ، من خارج

منظومة التقرير السياسي ، على هذه المنظومة . ان هذا الوضع ينتمي الى الماضي ، سواء اكانت المصالح العمالية مرتبطة مباشرة بالسلطة السياسية ، ام كانت تقوم خلافا لذلك على قوة معارضة اجتماعية .

فالمنظومة السياسية تتردد الى قسمة ثنائية ؛ وعدد الفاعلين يزداد في الوقت ذاته الذي تزداد فيه مرونة استراتيجياتهم ؛ وهذا لا يعني على الاطلاق ، ان صراع الطبقات قد امتصته شبكة ضروب النفوذ السياسي .

التاريخية والطبقات الاجتماعية :

يجب علينا في الواقع ، ان نذكر دائما بوجود انموذج ثالث للمنظومة يتطابق مع مستوى آخر من الواقع الاجتماعي ، ومختلف أيضا عن المستويين السابقين ، بقدر ما تختلف منظومة العمل المنظمي عن منظومة القرارات السياسية . فما يقوم فوق المنظومتين الاوليين ، ليس ارادة اجتماعية ، ولا شعورا مطلقا ، ولا البحث عن الخير العام ، ولا جملة من القيم والمعايير تحدد الاطار الاجتماعي والثقافي ، الذي يدخل فيه تقسيم متزايد للعمل ، وتمايز وانقسام اجتماعيان يتفاقمان ، ضرورة التسويات في المقام الاول ، وفي المقام الثاني ، ضروب قسر التوازنات المنظمية . فمثل هذا التصور يمزج على نحو غريب بين عناصر مأخوذة من مجتمعات مختلفة جدا . لاننا لا نصادف مثل وحدة الاتجاه هذه ، الا حينما تتجسد هذه الوحدة في حاكم مطلق يفرضها على المنظومة السياسية وعلى كل التنظيم الاجتماعي ؛ وهذا يمكن ان يكون الحال في التيقراطية او في الدولة الاستبدادية ؛ ولكن لا يمكن تصوره في مجتمع اصبحت انموذج نموه مجردا من دعم الضامين ما فوق الاجتماعيين ، حيث مات الله فيه .

انه ما من مجتمع يتحلى بالتاريخية يمكنه ان يتحدد بمنظومة من القيم . فالمركزية الاجتماعية الساذجة وحدها يمكنها ان تجعل معاصرنا

يعتقدون ، انهم يعيشون في مجتمع كلي يتعارض مع تجزيء المجتمعات
الاقل تقدما من الناحية الاقتصادية .

فكل مجموعة اجتماعية تتحلّى بالتاريخية ، اي كل مجتمع يتحلّى
بالقدرة على الخضوع لآ نموذج ثقافي ، توجهه منظومة للعمل التاريخي ،
يمكن تحديدها تحديدا أكثر ما يكون أولية ، بأنها منظومة من العلاقات
القائمة بين نظام ما وحركة ما ، ومنظومة من الاتجاهات والوسائل ،
ومنظومة من مبادئ العمل الثقافي ، ومنظومة من مبادئ التنظيم
الاجتماعي . فكل مجتمع ينسبط عليه الارتباط والتوتر في وجوده
وتجاوزه وجوده وانموذجه الثقافي والوارد التي يستخدمها . فمنظومة
العمل التاريخي هي سيطرة التاريخية على قيام المجتمع بوظائفه .
ومن هنا كانت توتراتها الداخلية : فهي تجاوز وتجسد في وقت واحد .
انها تفرض اتجاهات تحدد الحقل الاعم للممارسة الاجتماعية . وعناصرها
الاول هو انموذجها الثقافي ، انموذج الحركة الذي يرتبط به مبدأ
التراتب ، الذي يحول هذه الحركة الى نظام اجتماعي . وإلى هذه
المجموعة الفرعية من الاتجاهات ، تنضاف مجموعة فرعية من الموارد
وتعارض معها : فمن ناحية أولى ، يتجسد الانموذج الثقافي في صورة
تعبئة ، يكون تقسيم عملها الوجه الأكثر عملية ؛ ومن ناحية أخرى ،
ان الانموذج الثقافي والمراتبية يشيران حاجات تقاوم اتجاهاتها في الوقت
ذاته . فمنظومة العمل التاريخي لأي مجتمع لا يمكنها ان تقتصر على تنظيم
الموارد وصور التنظيم والحاجات ، حتى حينما يكون الامر متعلفا
بمجموعات تمارس على ذاتها عملا ضعيفا جدا . وعلى العكس من ذلك ،
ليست المجتمعات الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية ، سيدة ذاتها
تماما أبدا ؛ فهي تصادف دائما المقاومة « الطبيعية » لصور التنظيم
وللحاجات أيضا . من أجل هذا ، كانت جميع المجتمعات محيرة بين
اتجاهات متعارضة ، وليست موجهة بمجموعة مركزية من القيم .

فمجتمع ما بعد الصناعة يوجهه انموذج ثقافي كنا دعوانه النمو ،
ولكنه يوجهه أيضا ، انموذج « حاجات » يمكن ان ندعوه المتعة او البحث

عن الهوية . ان المقام هنا لا يسمح لنا بالتوسع بمثل هذا التحليل ؛ فليكننا اذن . ان نلجأ الى اللغة الاكثر شيوعا ، وان نذكر بان مجتمع انمو هذا هو ايضا مجتمع استهلاك ، وان هذا المجتمع المتجه نحو انتغير ، وبالتالي نحو روال الانظمة الموروثة ، يخلق ايضا منظومة مراتبه . وبالتالي منظومة عوائق اجتماعية من انموذج جديد ، عوائق قائمة على اساس التثقيف ، اكثر مما هي قائمة على اساس المحتد او حتى على اساس المال .

فمثل هذه المنظومة لا يمكن تصورهما وكأنها تتفاعل العلاقات بين فاعل ومحيطه ؛ ولا يمكن تصورهما اكثر من ذلك ، وكأنها مجموعة تسويات بين من يشاركون في القرارات ، ممارسين على شركائهم نفوذا معينا .

انها ليست منظومة فاعلين ، بل منظومة اتجاهات ، منظومة حددتها شبكة من التعارض قائمة بين هذه العناصر . فمنظومة العمل التاريخي ليست روح المجتمع ، بل الدراما التي يمثلها مع ذاته ، من جراء ان قدرة الانسان الرمزية ، تتيح له ان يعمل على ذاته ، وان يعمل على عمله وعلى وجوده .

ان مثل هذه المنظومة ليست مغلقة كالمنظومة الطبيعية ، ولا مفتوحة كالمنظومة التلاؤمية . فهي في وقت واحد مغلقة ومفتوحة ؛ مغلقة لانها تشكل جزئي تتحدد حدوده بانموذج ثقافي ، هو انموذج مراكمة واسودج معرفة ؛ ومفتوحة ، لانها دينامية ، لانها لا تنطوي على أي مبدأ توارن ؛ ولانه ما من هيئة مراقبة عليا تجمع على عناصرها او تدمجها في مجموعة من القيم .

ومن ناحية اخرى ، وعلى الخصوص ، فان هذه المنظومة من العمل !تاريخي ، لا يمكن فصلها ابدا عن المنظومة الطبيعية ؛ لارتباطها بالتراكم . فالتعارض بين العمل والعمل على العمل ، بين عمل منظومة الانتاج الاستهلاك والتراكم . تمكن ترجمته بالتعارض بين الطبقات الاجتماعية .

انها ليست جماعة يمكنها ان تنتزع ذاتها من ذاتها ، وان تحول ذاتها .
فالتراكم والانموذج الثقافي ، وهما سيطرة المجتمع على ذاته ، لا يمكنهما
مطلقا ان يدارا من مجموع المجتمع . فالأوتوبيا الأكثر ثباتا ، هي الرغبة
في التحكم بالهوية في التغير ؛ على نحو يصبح فيه الشيء ذاته هو غيره ،
من دون ان يكف عن ان يكون ذاته ، كما اراد ذلك مثلا الشعبون الروس ،
او كما تمناه انصار « النمو المتناسق » الملائكيون . فعودة المجتمع على
ذاته ، اي تاريخيته - لا يمكن تصورها من دون انقسام المجتمع على ذاته ،
وعلى نحو خاص ، من دون قدرة مركزة للتراكم .

فالطبقة العليا هي فاعل الانموذج الثقافي والتوظيف . انها الطبقة
القائدة بهذا الدور المحرك ، والطبقة المسيطرة من حيث انها توحد بين
هذه الاتجاهات العامة ومصالحها الخاصة ، وتفرض سيطرتها على
مجموع المجتمع . وفي مقابلها ، تقف الطبقة الدنيا في وقت واحد ، موقف
الدفاع ، من حيث انها تدافع عن مصالحها الخاصة في وجه السيطرة
التي تريد ان تكون عامة ؛ وموقف الهجوم ، لانها تلجأ بذلك الى الانموذج
الثقافي والتراكم وانموذج المعرفة ، في وجه المصالح الخاصة للطبقة
القائدة . وجملة هذه العلاقات تشكل جدلا مزدوجا للطبقات الاجتماعية .
فكل من الطبقات المتنافسة تعارض الاخرى ؛ ولكنها في الوقت ذاته ،
تلجأ في ذلك ، الى منظومة العمل التاريخي ، الذي هو رهان الصراع الاجتماعي .
ان هذه الاشارات ، تسمح لنا ، مهما كانت مختزلة ، بأن ندرك وجود
منظومة معقدة من الاتجاهات الاجتماعية والثقافية ، والعلاقات الطبقيّة ،
سندعوها حقل التاريخيّة .

فاذا فرضنا وجود مجموعة من القيم ، امكننا ان نقول انه ما من
انفصال بين نظام القيم ونظام السياسة ونظام التنظيم . فالمجتمع لا يد
ان يصبح وكأنه جماعة ، تتخصص القيم لديها في معايير ، وتتخصص
المعايير في ادوار . بيد ان مثل هذا المبدأ الاساسي في توجيه الثقافة
والمجتمع لا وجود له . ففي القمة ليست هناك طبقة مطلقة السيادة وانما
منظومة توترات قائمة بين عناصر منظومة العمل التاريخي والصراع

الطبقي . وهذا يسمح بأن نفهم في وقت واحد ، السيطرة التي تمارسها هذه المنظومة العليا ، على المنظومات الملحقمة ، والقدرة التي تتمتع بها هذه المنظومات ، على ممارسة عمل راجع على المستويات العليا .

وما يضع حقل التاريخفة في مقابل مستويات المجتمع الأخرى ، ينحصر في أنه ما من انفصال في هذا المستوى ، بين العناصر المتفاعلة ومبدأ وحدة المنظومة . فالتوازن في التنظيم لا يمكن تحديده إلا بالإضافة إلى أهداف محددة من الخارج . ووحدة منظومة القرارات السياسية لا يمكن إرجاعها إلى مصالحات بين الفاعلين ؛ وهي تأتي في وقت واحد ، من الحدود التي تفرضها في البداية المنظومة التاريخية ووجود وحدة سياسية ، في داخلها ينبغي أن تتخذ القرارات ، وأن يمكن تطبيقها .

وخلافا لذلك ، فالصلات بين الطبقات الاجتماعية ليس لها مبدأ وحدة آخر غير ذاتها ؛ إنها صلات مفتوحة لا تعرف حدودا مشخصة للحقل السياسي أو التنظيم . فالعلاقات بين السادة والاقنان تكون المجتمع السیادي ، الذي دعي خطأ بالمجتمع الاقطاعي في بعض الأحيان ؛ وهو وحدة لا يمكننا أن نخلط بينها وبين المملكة الانكليزية أو الفرنسية ، اللتين كانتا وحدتين سياسيتين ، أو مع عمل الاقتصاد الحكومي .

انه ما من شيء ، ولا من ارادة مطلقة تحفظ التوازن بين الطبقات . وبالمقابل ، فالصلات بين الطبقات ليست فقط صلات تفاعل أو حتى تأثير . بل هي صلات سيطرة ، وبالتالي صلات عدم توازن ، ولا يمكنها أن تتماوج من حول دولة «طبيعية» .

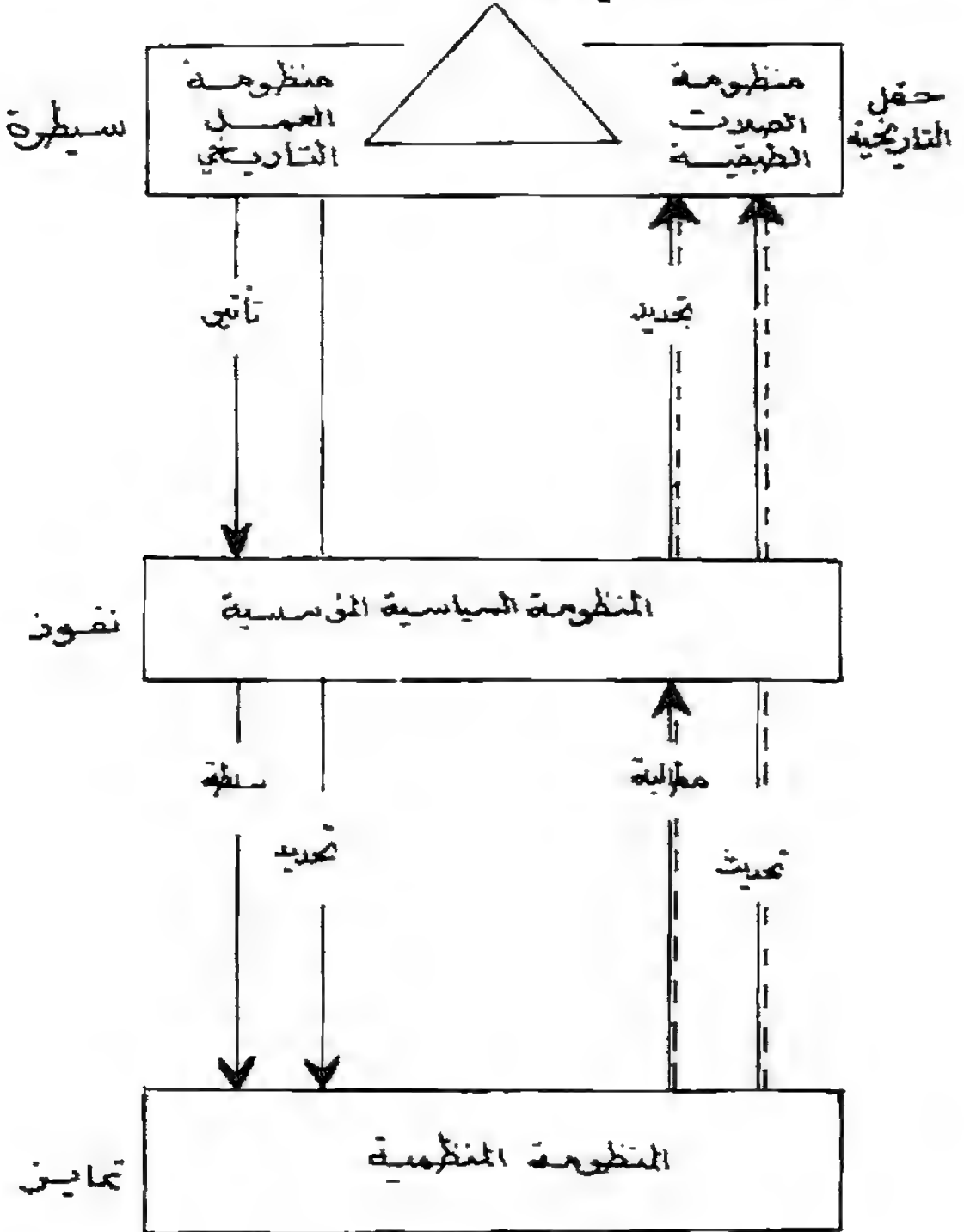
فالمنظومة الطبقيّة تختلف اختلافا خاصا عن المنظومات الأخرى ، من حيث انها تمتلك دينامية داخلية ، بل على نحو اصح ، تاريخيا طبيعيا . والواقع ، أن ظهور طبقة عليا ، مرتبطة بالنموذج ثقافي جديد ،

وبصورة تراكم جديدة ، وبأنموذج معرفة جديد ، يتميز بالضرورة ، كما أشار الى ذلك جورج لوكاتش ، بغلبة الدور القيادي لهذه الطبقة ، الذي يتوحد مع الانموذج الثقافي ، ولا يتوحد مع مجموع النظام الاجتماعي الذي تسوده الطبقات العليا القديمة ، أو يكون في حالة تحلل وازمة . فالطبقات الشعبية تتكون ، من حيث كونها فاعلين تاريخيين بصورة أبطأ ، لأن الطبقة العليا متقدمة عليها . فالطبقة الشعبية لا تعي ذاتها الا في مرحلة ثانية فقط ، من جراء تعميم الهيمنة التي تمارسها منظومة جديدة للعمل التاريخي وصلات الانتاج الجديدة . وأخيرا ، فالطبقة القائدة تصبح في المرحلة الأخيرة على الخصوص ، الطبقة المسيطرة ، ضمن الحدود التي تنمو فيها قوى انتاج جديدة ، وتؤدي شيئا فشيئا الى تحويل كفي لمنظومة العمل التاريخي . فهناك شباب وتضج وكهولة للطبقات الاجتماعية ولنظومة العمل التاريخي . بيد أن هذا التاريخ الطبيعي لا يمكن توحيده مع جملة تطور المجتمع؛ وسيروية التغير الاجتماعي تتعلق بما يجري في المستويات الأخرى من الواقع الاجتماعي ، في مستوى منظومة القرارات السياسية ، كما في مستوى التنظيم . اتنا نجد هنا من جديد ، الموضوع الذي طرحه ل . فان برتلانقي ، على الخصوص : فمنظومة المستوى الأعلى قابلة للنمو والتطور ؛ وهذا لا يؤدي اطلاقا الى العودة الى نظرة تطورية ؛ لأن هذا التاريخ الطبيعي هو تاريخ منظومة ، وليس تاريخ نمو متصل لبعض المتغيرات .

وخلافا لذلك ، فعلى مستوى التنظيم يتاح لنا الكلام على التطور . فالعمل الذي تمارسه عليه السلطة التي تحدد الاهداف ، يؤدي الى تعديلات ، وزيادة في الانتاجية ، وبكلمة واحدة ، يؤدي الى التحديث ، الذي وإن كان من الممكن تحليله في المستويات العليا ، بلغة الصلات الطبقيّة والنفوذ ، يمكن تحديده أيضا في مستوى التنظيم ذاته ، بلغة التقدم — أو التراجع عند الاقتضاء — وتقسيم العمل ، وتعديل العلاقات الاجتماعية ، مثلا بلغة تمايز الأدوار . وقد أشرنا من قبل ، الى أنه كان من الممكن أيضا ، في المستوى المتوسط ، أن نمضي من تطور انماط تصور المصالح ؛ بيد أن الاتصال والانفصال يتمازجان هنا تمازجا صميميا .

العلاقات بين المنظومات :

يبدو المجتمع على هذا النحو ، وكأنه تراتب منظومات ذات طبيعة مختلفة ، لا كأنه منظومة كلية تمتلك منظومة عامة للضبط . فكل منظومة تتمتع ببعض الاستقلال الذاتي ، في الوقت ذاته الذي تكون فيه موجهة بالمنظومات العليا ، وتمثل بالنسبة إليها ضربا من القسر . والرسم التخطيطي التالي يلخص هذه الأفكار :



طبيعة العلاقات الاجتماعية

فلنذكر باختصار ، أن حقل التاريخية هو في الواقع اسقاط الجدل
المزدوج للطبقات الاجتماعية ، على منظومة العمل التاريخي ؛ أنه في وقت
واحد ، منظومة فاعلين ومنظومة اتجاهات .

ان المنظومة السياسية ذات استقلال ذاتي ؛ لأنها تتحدد بجماعة
سياسية ، أي بوحدة اجتماعية مشخصة لا تطابق مباشرة منظومة
التاريخية : فالتكون الاجتماعي ليس نمط انتاج . بيد أنها خاضعة
للتاريخية ، أي خاضعة في وقت واحد لحدود منظومة عمل تاريخي ،
ولنمط سيطرة تمارسه الطبقة القائدة .

كذلك ، فالتنظيم - أو المجتمع المحلي أو القومي من حيث هو تنظيم -
يتمتع ببعض الاستقلال الذاتي ؛ الذي هو استقلال مجموعة ، اجزاؤها
مترابطة فيما بينها ، ولكنها خاضعة للسلطة . فالسلطة هي اسقاط
السيطرة الاجتماعية على هذه الوحدة المشخصة ، وهي توجه صلات
السلطة الخاصة . والتنظيم يخضع هو أيضا الى قرارات المنظومة
السياسية ، وهي قرارات تؤثر أيضا على السلطة الخاصة في التنظيم .

والى هذه الاشارات المختصرة ، يجب علينا ان نضيف على الأقل
موضوعا جوهريا ضروريا بخاصة من أجل البدء بنوع من التفكير حول
الصراعات أو حول التغير الاجتماعي . لأن الرسم التخطيطي الذي نظرنا
اليه منذ قليل رسم مغلق . فالمستويات المختلفة يؤثر بعضها في بعض ،
على نحو يبدو معه أن هناك توازنا كليا . ان هذا التوازن يوجد فعلا ،
وكل مجتمع يتمتع بوحدة معينة، ويكون منظومة من المنظومات، بدلا من أن
يكون فقط تقاطعا صنعيا لمجموعة من المنحنيات التي تصف تطور عدد
معين من المؤشرات أو المتغيرات . بيد أن هذا التوازن جزئي ، وعمل
المجتمع ينتج أيضا ظواهر تحول المجتمع ذاته .

والواقع ، ان الانتقال من منظومة ذات مستوى معين ، الى منظومة
ذات مستوى أدنى ، يؤدي في الوقت ذاته الى التجسيد السياسي
والمنظمي للتاريخية ، والى استبعاد جزء من مضمون المستويات الأعلى ؛
لأنه انتقال من منظومة أكثر انفتاحا ، الى منظومة أكثر اغلاقا ، ومن
الصلات الطبقيّة في مجموع مثل المجتمع الرأسمالي أو المجتمع السيادي،
الى صلات سلطة خاصة في تنظيم ما .

فالمنظومة السياسية تنتج قرارات مشروعة مثالها الكلاسيكي هو القانون . فالقانون يقوم على ثلاثة أركان بالنسبة الى الصلات الطبقية . انه يتعلق بها . فالثورة بإمكانها ان تصنع القوانين ؛ ولا يمكن صنع الثورة بالقوانين . وفي المقام الثاني ، فالقانون يمكنه ان يقوم بدور الاصلاحات ؛ فالظروف السياسية على وجه الدقة ، أعني لعبة الصلات السياسية ، يمكنها ان تعدل من حالة الصلات الطبقية ، ومن حفلها ، ومن طبيعتها . وفي المقام الثالث والآخر ، ان القانون يستبعد عددا معينا من ضروب السلوك . فهو يحد أو يمنع بعض صور السيطرة الاجتماعية ؛ انه يمنع على نحو أكثر ترددا وأكثر الزاما ، بعض صور معارضة الطبقة المسيطرة ، أو بعض ضروب السلوك المتنافرة مع اتجاهات منظومة العمل التاريخي .

فالانتقال من التاريخية الى السياسة ، أي تحول الاتجاهات الاجتماعية الثقافية ومصالح الطبقة الى قرارات سياسية ، وهو أحد معاني أضفاء المؤسسية ، له بمثابة نتاج فرعي خلق منطقة من اللامشروعية هاجمتها القوانين الجزائية كثيرا أو قليلا ، ولكنها لم تلغ قط . فالطبقة القائدة والطبقة الشعبية تتجاوزان دائما مجال القانون أو العقود الموقعة . وضروب السلوك غير الشرعية هذه ، هي إذن في وقت واحد ، اذا نظرنا اليها بالنسبة الى المنظومة السياسية ، ضروب سلوك منحرف ، وضروب سلوك ما فوق شرعي ، ضمن الحد الذي تستدعي فيه تأثير التاريخية على السلطة السياسية ، وضروب سلوك مجدد أخيرا ، لانه لا يمكنها ان تحيل تماما الى منظومة التاريخية موضوع النظر ، وتستبق حالة جديدة من التاريخية . وتتدخل الآليات ذاتها في المستوى المنظمي ، بوضوح أكبر بكثير أيضا . فالسلطة ليست فقط ما يراقب تنظيما ويديره ويبعث الحركة فيه . انها تبطل السلوك - اذا شئنا استخدام كلمة الطب العقلي - لنناقض - وتكبته .

فالسلوك يمكن ان يعد انحرافا من قبل التنظيم : فالعامل الذي يغيب . والذي يرتكب الاخطاء . والذي يقطع سيل الاتصالات ، هو منحرف منظمي . بيد ان سلوكا من هذا النوع ، يمكن ان ينعكس تأثيره

ايضا ، على المنظومات ذات المستويات الاعلى ، التي يجب ان تتلاءم معه بطريق الاصلاح . واخيرا وعلى الخصوص ، يمكن لهذه الضروب من السلوك التي حكم عليها بالبطلان ان تصبح قوى في تحويل المجتمع تعارض مراقبته الاجتماعية وسلطته . فالكبح العمالي مثلا ، يمكنه ان يخلق قوة سياسية غير شرعية ، ويمكنه ان يصبح قاعدة لحركة اجتماعية ليست فقط تعبيرا عن صراع الطبقات في مجتمع معين ، بل عنصر تكوين لمجتمع جديد . وعلى النحو ذاته ، ان التاجر او الصانع الذي لا يحترم قواعد التنظيم التعاوني ، يمكن ان يصبح عاملا في تكوين الرأسمالية .

فالمنظومة التي كونتها جملة المنظومات الجزئية ، ليست منظومة مغلقة ولا متمص ولا تراقب جميع ضروب السلوك التي تنتجها . انها تخلق ايضا المنوع الذي يتحول اما الى انحراف ، او الى تغير اجتماعي . فكل سلوك باطل ومنوع ، هو في وقت واحد ينبوع انحراف واصلاحات وتحول وحشي ، اي ينبوع معارضة .

ان كل مجتمع يكبت ، وما كبت يمكن ان يرقى الى معارضة الصلاص الطبقي ، وبالتالي الى استدعاء حالة جديدة من التاريخية . وهذا طلب للتغير هو في وقت واحد ، تقدمي وتقهقري ، متجه نحو مستقبل غير محدد نسبيا ، او نحو ماضر عيد تركيبه . وموازة لذلك ، ان اتجاهات المجتمع التي تشكل منظومة عمله التاريخي ، تتحول الى فعالية تراقبها السلطة . وهذه السلطة تسمى الى ان تزداد قوة ، وبالتالي الى ان تنمي الفعالية التي تفذيها . ومن هنا كلن تقدم قوى الانتاج ، معبرا عنه بحدود ايجابية من الانتاجية ومن تقسيم العمل . فليست هناك اية منظومة توازن او دمج ، تقوم بين هذه السلطة وهذه القوى من الانتاج . فقوى الانتاج تتقدم كليا ، في حين ان السلطة مرتبطة بالمنظومة العليا ، منظومة الطبقات الاجتماعية والعمل التاريخي .

وعلى هذا النحو ، يجد المجتمع نفسه وقد تجوز في وقت واحد من اعلى - بنيد القمع - ومن اسفل - بتقدم قوى الانتاج . وضمن الحد الذي تعود فيه هاتان القوتان الى الاجتماع معا ، بآليات متنوعة ، يقوم

فيها « المثقفون » بدور جوهري . يتحقق افتتاح اجتماعي ، بالقطيعة أو بالتطور .

اننا لم نقدم هنا هذه الاشارات السريعة الى مسألة التغير الاجتماعي ، الا لكي نبرز انفصال التحليل التزامني للمجتمع عن تحليله الزمني ، والاولية التي ينبغي الاعتراف بها للاول منهما .

وهذا ينتهي الى عدم الرضى عن التحليل الذي يوحد بين المنظومة والسيروية ، ويمثل المجتمع وكأنه حركة لا تنقطع . فالمبادلات والتسويات لا تكون نسيج المجتمع التلاؤمي ؛ لانها تقوم هي ذاتها في داخل انموذج من المجتمع ، وداخل انموذج معرفة ، وداخل انموذج ثقافي وداخل انموذج تراكم . ويمكننا ان نبين كيف تتعلق ضروب سلوك الفاعلين في وقت واحد ، بالتزامني والتزميني ، حيث يظل الحاضر والمستقبل ممطين صهوة الماضي دون انقطاع . بيد ان فائدة مثل هذه الملاحظة لا تتيح لنا على الاطلاق ، ان نبقي في ذلك ، عند نظرة ترى في المجتمع سوقا اجتماعيا ، ومكان تلاؤمات وتسويات وتغيرات مستمرة ؛ اذ يجب علينا ، خلافا لذلك ، ان نمضي دائما من اطر المجتمع البنيوية ، التي تحدد حقلا ثقافيا او صلات طبقية ، في سبيل فهم عمل الوحدات الاجتماعية المشخصة .

والواقع ، فمما يدعو الى الاغراء ، ان نقلل من شأن دور الاطر البنيوية ، في المجتمعات التي يحدد فيها انفتاح التنظيم الاجتماعي ومنظومات التمثيل السياسي ، تطورا متدرجا للمجتمع ، ولا يحددان انقطاعات . وخلافا لذلك ، فازمة التنظيم الاجتماعي وانغلاق المؤسسات ، في بعض المجتمعات الاخرى ، يدفعان الى تصور التغير الاجتماعي ، وكأنه انتقال من مجتمع فجرته تناقضاته ، الى آخر . وفي كلتا الخالتين ، تزيغ دراسة التغير الاجتماعي تزيغا خطيرا . ففي الحالة الاولى ، يجهل المجتمع المفتوح حدوده البنيوية ؛ وفي الحالة الثانية ، يجهل المجتمع المغلق ان التغير ينتج ايضا من داخل المجتمع . والسؤال الرئيسي المطروح على كل تحليل للتغير الاجتماعي ، ينحصر في فهم الكيفية التي يمكن فيها

للتغير ، أن يكون في وقت واحد اتصالا وانفصالا ؛ والكيفية التي يمكن فيها للمستقبل أن يتكون في الحاضر ، وهو بنفيه .

فتصور المجتمع وكأنه مركز تقرير ، يفترض بالضرورة ، أن وجهه نظر البنية تخضع لوجهة نظر الضرورة ؛ وأن تحليل التغير يوجه تحليل العمل . ولأنني أقوم باختيار معاكس ، يبدو لي من الضرورة بمكان ، أن أفجر وحدة المنظومة الاجتماعية . أن التمييز بين المنظومات المختلفة وراثتها في المجموع الاجتماعي ، هما وحدهما اللذان يسمحان بأن لا نكون سجناء السكونية التي حكم بها التحليل الوظيفي ، وبأن لا نرد المجتمع أكثر من ذلك ، إلى حركته .

أولا تبدو وحدة المنظومة في الواقع ، حينما ننظر من وجهة نظر المقرر ، أي وجهة نظر السلطة ؟ أن وجهة النظر هذه هي مركز تأثير المنظومتين العليين ، منظومة العمل التاريخي ومنظومة القرارات السياسية ، على التنظيم . فالحقل الثقافي والصلات الطبقية والتسويات السياسية هي بالنسبة إلى « رب العمل » - الفردي أو الجماعي - ضروب من القسر . والمحيط يمثل نموذجا آخر من ضروب القسر . وضروب القسر هذه أو تلك هي أنموذجات مختلفة ؛ لأن الأولى تحمل في ذاتها عدم التوازن ؛ ولأن الثانية تفرض التوازن . ومن هنا كان الوجه المزدوج لرب العمل . فهو في وقت واحد مجدد ومراكم موارد ومدير أعمال ، أي من يدير ضروب التوازن غير الثابتة مع المحيط .

فإذا نظرنا أذن من وجهة نظره ، بدأ لنا عمل التنظيم وكأنه ارتباط بين استباق استراتيجي وتلاؤم إجرائي . ومتخصصو التنظيم يلحون باستمرار على هذين الدورين المرتبطين والمختلفين من أدوار الإدارة .

وعلى هذا النحو ، يمكننا ونحن نلاحظ الوحدات المنظمة المشخصة فقط ، أن نرد مجموعة المستويات العليا للتحليل ، إلى دفع نيجر نثروبي ، وعلى نحو أبسط ، إلى دينامية تنظيم . وعندئذ فمن السهل علينا أن

نرى أن كل شيء يجري في مستوى البحث عن الوسائل الأكثر نجوعا في بلوغ الأهداف ؛ إذ أن هذه الأهداف تتحدد على نحو نفسي في كثير أو قليل ؛ مثل المبادأة ، وإرادة الانتفاع أو القوة ، أو أي نحو آخر ، ولكنها دائما بمثابة قوة تطوير تعمل في سلسلة من التفاعلات بين التنظيم والمحيط . ومثل هذا التصور يمكن أن يناسب فهم الإجراءات المتحققة ، لا إدراك معناها . لأنه ليس صحيحا أن يكون بالإمكان وصف الوضع وصفا تاما بلغة التفاعل بين الفاعل ومحيطه . فضمن الحد الذي يمارس فيه أحد المشروعات أو النموذج آخر من التنظيم ، نوعا من السلطة ، فما ندعوه محيطهما هو أيضا الحقل الاجتماعي الذي حددته سلطته وأقامته .

ويتحطل مفهوم المحيط منذ أن نبدا بامتحاته : فهو سوق ؛ وهو أيضا منظومة تقرير ؛ وهو أيضا حقل للسيطرة .

واذن ، ففي اللحظة التي نعتقد فيها أننا نحدد تفاعلا ما ، نحذف وقائع النفوذ والسيطرة ؛ وهذا أمر جزائي بقدر ما لو منحنا امتيازاً نقصره على هذا أو ذاك من مستويات التحليل الأخرى ، وما لو نظرنا مثلا ، إلى إرادة مركزية على أنها توجه المجتمع توجيهها تسلطيا ، من دون أن يقاوم مخططها شيء .

وقد أبرزت دراسة التنظيمات الكبيرة إبرازاً حسناً إلى التور ، قصور التحليل الموجه توجيهها كليا بلغة التفاعل مع المحيط . لأن المشروع الكبير يحدد السوق بقدر ما يكون متحددا به ؛ وتصاغ سياسته بشبكة من المساومات والاتفاقات ، التي تسمح له ببرمجة مستقبله . واذن ، فمن المفارقات أن نمثل المجتمع بسوق المبادلات ، في الحين الذي تجعل فيه سيطرة الأجهزة الكبيرة ، التصور الليبرالي للمجتمع ، تصورا باليا .

ومن الضرورة بمكان ، أن ندلي بملاحظة أخيرة ، قبل تطبيق هذه المفاهيم ، على دراسة الصراعات الاجتماعية ؛ في المجتمعات الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية .

فمن خصائص المجتمعات التي يمكننا أن نلعوها مؤقتا ما بعد

الصناعية ، ايجاد تمايز أكثر وضوحا ؛ بين المنظومات والآليات الاجتماعية المختلفة ، التي أوردناها منذ قليل . فإذا كان النموذج الثقافي من نموذج اللوغوس بدلا من أن يكون من النموذج البراكسيس ، وكان مضمونه هو الدين بدلا من العلم والنمو ، كانت المنظومة السياسية شأنها شأن التنظيمات ، متميزة من التاريخية تمايزا ضعيفا . فالتاريخية تبدو في الحد الأقصى وكأنها منظومة غرير ، وكأنها تنظيم ما ، في حالة المجتمع التيوقراطي . من أجل هذا فقد استعمل علم اجتماع الماضي ، مفهوم المؤسسة ، استعمالا شائعا إلى حد بعيد ، وهو استعمال لا يمكن قبوله اليوم . لأنهم كانوا يفهمون بالمؤسسة تنظيمات خلقها القانون أو نظمها ، وكانت مكلفة بممارسة وظيفة اجتماعية مشروعة وذات قيمة . فالمؤسسات الدينية أو المدرسية تبدو على هذا النحو ، وكأنها تحقيق للقيم الثقافية . وكذلك هو شأن الجيش ، بقدر ما يعد المجتمع ذاته مقدسا .

ويجب علينا هنا ، أن نتقبل فكرة التطور الاجتماعي ، التي تنزع إلى ايجاد تمايز بين هذه المستويات ، وتنزع بالتالي إلى هدم ما ندعوه مؤسسات . فالكثير من الاعتراضات في زماننا ، ليست حركات اجتماعية ، بل بالاحرى ضروبا من الهجوم على المؤسسات ذات النموذج القديم . ويجب أن نستخدم هذه الكلمة الآن ، بمعنى أكثر ضيقا ، يطابق بالاحرى المعجمة السياسية ، في سبيل الدلالة على أجهزة اتخاذ القرارات المشروعة . من أجل هذا ، فأننا اتكلم دون تمييز على منظومة سياسية أو مؤسسية ؛ الأمر الذي يمكن أن يزعج أولئك الذين يبقون متعلقين ، بحكم العادة ، الاستعمال الذي يستعمل به علم الاجتماع الوظيفي مفهوم المؤسسة .

بيد أن اضافة الاستقلال الذاتي على المنظومة السياسية والتنظيمات ، يرافقه في الوقت ذاته نمو للسيطرة والسلطة اللتين تمارسهما القوى القائدة ، التي تحرك على نحو أكثر كمالات ، تنظيمات أصبحت أجهزة تقنية للجماعات ، لا منظومات اجتماعية ثقافية لها . فتقدم التقنية يرتبط ارتباطا وثيقا باتساع المراقبة الاجتماعية وبالجهاز المركزي للجماعة ،

الذين تؤلف التربية والدعاوة عناصر جوهرية فيهما . فالاجتمع ذو المستوى التقني المرتفع ، يمكنه وحده ان يكون مجموعيا . لقد كانت سلطة فرعون المطلقة محدودة جدا بمنظومات القراية ، والطقوس والتنظيم الاجتماعي للقرى ؛ على حين ان الهدف غير الشخصي للنمو الاقتصادي يؤدي الى معالجة اكثر عمقا ، انضروب السلوك ، والعلاقات الاجتماعية ، والصور الشخصية .

٢ - اتوبيات التوحيد

يشغل مفهوم المنظومة منذ وقت طويل ، مكانة هامة في تشييد التحليل السوسبيولوجي . وينبغي لنا فقط ، ان نعرف بان التقدم في هذا المجال كان ابطا بكثير مما كان في غالبية المجالات الاخرى . فالانموذجات القديمة للمعرفة تقاوم بقوة اكبر في علم الاجتماع ؛ لان هذا العلم يدرس ضروب سلوك متجهة توجها معياريا ، بحسب تحديد قبيح ؛ ولان كل جهد من اجل استخلاص موضوع علم الاجتماع الخاص ، اي العلاقات الاجتماعية ، يصطدم بمقاومة التحليل ذي النزعة الذاتية الذي يتجلى في وقت واحد ، بالبحث عن ايديوغرافيات المقاصد ، وباللجوء الى اقانيم الذاتية المتنوعة او العناية الإلهية ، او الطبيعة البشرية . وفشلا عن ذلك ، فقد شهد علم الاجتماع في تاريخه القصير ، تقريبا في وقت واحد ، نمو أنموذج من المعرفة الميكانيكية ، تشكل السلوكية تعبيرا من اهم تعبيراتها ، ونمو أنموذج من المعرفة ذات النزعة التاريخية انتصرت بانتصار التطورية الاسبنسرية ، ونجدها لدى بارسونس ؛ في الحين الذي كان يقوم في موازاة ذلك ، تحليل له لغة المنظومات ، رسمت مراحل الهامة ، أعمال ماركس ، ثم أعمال دوركهايم واخلافه الوظيفيين ، في صور متعارضة .

ولكن ، بقدر ما هو من الوضعية ، ان يتخذ علم الاجتماع مكانا في أنموذج المعرفة الذي هو أنموذج عصره ، يكون من الواجب مقاومة النزعة التي تؤدي كل مرة ، الى تصور المجتمع على غرار الظواهر الطبيعية التي هي في مركز الانشاء العلمي . ان مثل هذه الارجاعية لا تفضي الا الى

تفجير العلم الاجتماعي - واثارة عودة مذهب الذاتية بالقوة . فعلى هذا النحو ، رافق انتصار التاريخية منذ كونت وفي الصور الاكثر تنوعا ، تعالئة جديدة انتهى التطور التاريخي من اجلها ، الى ما بعد التاريخ الذي لا يمكن تحديده من دون اللجوء الى مفهوم « الانسان » ، الذي اعاد الماهية من جديد ؛ وافسد التحليل العلمي . والامر هو على هذا النحو في هذه الايام ، ضمن الحد الذي تتصور فيه المجتمع وكأنه منظومة ، بدلا من تعرفه ، كما حاولنا ان نفعل ، على انه تراتب منظومات ذات طبائع مختلفة .

فكل انشاء لانموذج « طبيعي » للانسان او للمجتمع يمثل اولاً ، نوعاً من الهجوم على التفسير المثالي . انه يزبل الماهيات التي يلجأ اليها علم اجتماع ما زال يختلط مع مفهوم المعاش . فهو اذن الاداة الرئيسية في تقدم علم الاجتماع . ولكن ، بقدر ما هو جوهري ان نحترم القاعدة الذهبية الدوركيمية - لا تفسر الاجتماعي بغير الاجتماعي - وان نحدد بالتالي الواقعة الاجتماعية بالعلاقات التي تكون فيها ، لا بشعور الفاعل ، يمكن للتعرف الضروري للصفات الخاصة بالمنظومات الانسانية ، ان ترافق ، وحي ترافق بالفعل : تفكك التحليل السوسيولوجي المنقسم بين اللجوء الى التفسير العقلي المحاكي لصورة التفسير الذي يلائم انموذجات اخرى من المنظومات الطبيعية ، وبين استدعاء البواقى التي تدخل من جديد ، ادخالاً غير شرعي ، ماهيات او مفهومات غير عقلية ، تنتسب الى المذهب الحيوي قليلاً او كثيراً . ان تفجير التحليل السوسيولوجي هذا ، ليس عيباً يمكن تصحيحه بقوة عقلية اكبر . فهو مرتبط بطبيعة التاريخية ذاتها ، مرتبط في وقت واحد ، بطبيعة منظومة العمل التاريخي ، والطبقات الاجتماعية . فحقل التجربة الثقافية الذي اشادته التاريخية ، أصبح اليوم في سيطرة التوتر القائم بين الانموذج الثقافي المتجه نحو النمو والدفاع عن الهوية . ولهذا فان التحليل الاجتماعي ما فتئ دائماً يتقاذفه هذان القطبان ، قطب التفاؤل الارادي لتنمية العقلية ، وقطب الاضطراب او القلق اللذين يعبران عن مقاومة الاشخاص والفئات الاجتماعية ، لا للتقدم ، بل للسيطرة الاجتماعية التي

نستحوذ على هذا التقدم . ان الطبقة القائدة هي « تحديثية » ، وهي عقلانية شأنها شأن البرجوازية الصاعدة في زمن فولتر أو الموسوعيين . وفي الوقت ذاته ، انه لا يمكنها أن تطبع مصالحها الخاصة بخاتم المعقولة والكلية ، الا باخراجها من جديد ، صورة للانسان أو صورة « للحياة الداخلية » تحميها ضد « البرابرة » . أما الطبقة الشعبية من جانبها ، فهي مرتبطة دفاعيا ، بالوجود ؛ مرتبطة بوحدة الفئة الاجتماعية وبوحدة الشخص ، بقدر ما هي مرتبطة بعوالم التعبير والخيالي ؛ ولكنها تلجأ الى العلم وماديته أيضا ، في سبيل تحطيم الاقتعة الايدولوجية للسيطرة التي تمارسها الطبقة القائدة . والاتوبيات الطبيعية المعاصرة تمزج هذه الاتجاهات الثقافية والاجتماعية على انحاء مختلفة ؛ ولكنها فيما هو جوهري ، تظل قريبة على الخصوص ، من الطبقة القائدة ، اذ تمجد في وقت واحد ، ومعقولة عملياتها والدور الخلاق لمقرر التنظيم ولقائده . وعلى العموم ، فهذه الاتوبيات تنهج نهج ارجاع المجموع الاجتماعي الى مستوى من مستوياته . وهناك اتوبيات أخرى أجود صياغة تسعى الى دمج جميع المستويات في وحدة أوسع منها . وكل هذه العمليات الارجاعية ترافقها العودة من جديد الى مبادئ تفسير خارجية بالنسبة الى المنظومات التي اعيد تشييدها . وأريد أن ابين ذلك ، بالنظر بالتتابع ، الى أنموذجات مختلفة من الاتوبيات الخاصة بالمجتمعات ما بعد الصناعية .

الاتوبيا التنظيمية :

ان الصورة الأكثر طوبائية هي الصورة التي تصور المجتمع وكأنه جهاز تقني خالص ، قادر على استعادة توازنه ، في سبيل التلاؤم مع كل التعديلات الطارئة في واحد من اجزائه ايا كان . وعندئذ ، يمكن تصور مجتمع من دون سلطة ، يستطيع فيه كل فرد أو كل فئة اجتماعية ، ان تتصرف طبقا لحاجاتها أو طبقا لرغباتها . فالمعالجة الاعلامية يمكنها ان تتلقى كل هذه الطلبات ، وتحسب امتزاجاتها الممكنة ، على نحو يحسن من عمل المجموع وظيفيا . فممارسة السلطة الاتوقراطية كان

يرافقها اعلام ضعيف ، ولم تكن تحصل الا على مردود ضعيف الى حد بعيد ، من الجهاز الاجتماعي . وانتصار الناطمة الآلية هو أيضا انتصار الديمقراطية ، لأنه لم يعد عليها ، وقد قامت في مستوى الوسائل وحده ؛ أن تخضع الى ارادة خاصة ، وأمكن لها أن تحقق تراكيب أكثر تعقيدا وأكثر تغيرا ، وأن تقدم الى كل فرد عددا من الامكانيات اكبر بكثير . فكلما ازدادت الوسائل تعقيدا ، أصبح من غير المجدي بازدياد ، وضع منظومة ثابتة من الغايات . أو نيس التنظيم الكبير الحديث يتحدد بالتغير . أو لم يكتشف بازدياد أنه ما من طريق واحد هو الاحسن ؛ وإنما هناك خلافا لذلك ، عدد كبير من السبل تفضي الى النقطة ذاتها ؟ وأكثر من ذلك أيضا ، أفلا ينبغي أن تتحدد النقطة التي يجب بلوغها بالحد الأقصى من الحرية والمبادأة والرضى ، بالنسبة الى كل عنصر من عناصر المجموع ؟ فكلما ازدادت المعلومات عن السوق ، أصبح كل فاعل بازدياد قادرا على تحديد أهدافه الخاصة . أن اللامركزية يمكن دفعها بالتدريج حتى حدها النهائي ؛ في سبيل الانتهاء الى الفوضى الوضعية ، التي تزيد من الاتصالات داخل المنظومة ، وبالتالي من كمية المعلومات المعالجة ، وبالتالي من نجوع المجموع وابداعيته . تلکم على سبيل المثال ، الصورة التي رسمها ن. شوقر عن المدينة السبريائية .

والشعور الاعم الذي يغطيه مثل هذه الاوتوبيا : هو أننا اذا تصورنا كليا المجتمع وكأنه منظومة من المبادلات والتوازنات ، تخلصنا أخيرا من ضروب قسر التراكم ، وبالتالي من ضروب قسر السلطة . وهذا ما يحدد مجتمع الاستهلاك المتجه نحو توازنه ، لا نحو نموه . ويمكن لمثل هذا المجتمع بازدياد ، أن يستبدل بالقسر التسلطي الممارس باسم التوظيف ، تقدما متصلا لامكانيات العمل والتعبير لكل فرد ؛ ما دامت وسائل العمل التكنولوجي للمجتمع قد وضعت في خدمة السعادة ، وليس اطلاقا في خدمة التدمير الخلاق أو الخلق المدمر ، الذي هو الصناعة .

هذه الاوتوبيا امتداد لاوتوبيا القرن التاسع عشر . فالتقدم الصناعي والوفرة قد يتيحان استبدال ادارة الاشياء بحكم الرجال . والمجتمع ثم

يعد له من هدف آخر غير نشر الإبداعية ، وخلق التآزر بين التجديدات
والرغبات ، بدلا من أن يفرض الجزاءات ، وأن يلجأ الى تركيز القدرة
على التوظيف والمبادأة ، الذي يخلق السلطة المطلقة ، وليس الا صورة
بدائية لتنظيم التغير .

وما يستجيب احسن استجابة الى مثل هذه الاوتوبيا ، هو الاوتوبيا
المعكوسة ، التي هي قائمة بقدر ما السابقة مفرحة . أو ليس هذا التفتح
الحر لكل فرد هو الاندماج المطلق للجميع ، الذي ربما لم يصبح في خدمة
سيد على الإطلاق ، بل في خدمة المنظومة ذاتها ، وقد تحولت الى تنظيم
مجموعي ؛ فالانظمة المجموعية كانت دائما تطالب في الواقع ، بالقدرة على
اتاحة الفرصة لمشاركة كل فرد ؛ ولكن ، بعد التأكد من أن هذه المبادأة
الحرية محددة تحديدا مسبقا بتجمعين دفع الى حده الآخر ، وباستبعاد
المواطنين السيئين أو غير الانقياء .

ان هذا الانموذج الاجتماعي ذا النزعة انطبيعية ترافقه دائما ارادية
متطرفة واقامة للسلطة المطلقة . فالاحلام التي رافقت فكرة اللامركزية
الشرورية للقرارات في التنظيمات الكبيرة ، لم تقاوم التذكير الذي قدمته
التنظيمات ، بأن اللامركزية تتضمن مراتبة واندماجا أكبر مما عرف حتى
الآن . فسلطة الاجهزة لا يمكن أن تختفي من تلقاء ذاتها ؛ انه من الممكن
لها أن تهاجم أو تعارض باسم التسيير الذاتي ؛ ولا تتحول طبعيا ،
باسم نجوع متزايد ، الى تسيير ذاتي . وعلى نحو أشد بساطة أيضا ،
فمن المستحيل علينا أن نعتقد ، أن مجتمعنا بلغ حده الأقصى من العمل
الممكن على ذاته . انه ما كاد يباشر العمل على المنظومات الحية ، وهو
يكشف أن باستطاعته أن يعمل على الانسان وعلى المنظومات الاجتماعية .
وقد أدت هذه التقوية غير المحددة لقدرته على العمل على ذاته ، بالضرورة ،
الى تقوية السلطة واجهزتها ، على الرغم من أنها أثارت صورة جديدة
من المعارضة . فعلم التنظيمات وظيفيا لا يؤدي بذاته من « الناحية
انتقنية » ، الى المجموعية أو الفوضوية . انه يفرض فقط ، صورا جديده
من الصراعات الاجتماعية .

أوتوبيا التخطيط :

وهذا ما يحيلنا الى أوتوبيا معاكسة للسابقة .

فهنا لم بعد ينظر الى المجتمع على انه منظومة متوازنة ، بل على انه خلافا لذلك ، أداة طيعة في خدمة الارادة .

فأحسن مجتمع ممكن هو المجتمع الذي يضع وسائله الناجعة في خدمة النجوع ، أي في خدمة النمو ، في خدمة التنمية .

فكل تنظيم كبير ، عام أو خاص ، ينبغي له أن يخطط قراراته ، وأن يبرمج استراتيجياته . فبإمكانه أن يصبح سيد مستقبله ، أي أن يمارس على مستقبله أكبر سيطرة ممكنة ، باسم قيمه .

بيد أن هذه القيم لا يمكن أن تكون اختيارات اخلاقية خالصة قد تصبح بعدئذٍ متعددة . فالمجتمع الذي يتمتع بوسائل مرنة وموجهة نحو أهداف متعددة ومتغيرة ومتناقضة ، لن يكون عندئذٍ وحدة . وسيكون شبيهاً بمحطة البث التلفزيوني يستخدم كل فرد منها القنوات الجاهزة في آن واحد ، في سبيل بث برنامجه الخاص ؛ وهذا ليس له معنى الا اذا كان كل فاعل يشكل بداته دائرة مغلقة بائة ومستقبله ، وتلكم روبنسونيه من نوع جديد .

فلكي نتجنب كل تشويش ، يجب علينا اذن ، ان نتقبل ان تكون قيم المنظومة الاجتماعية : على الاقل بالنسبة الى ما هو جوهري ، جملة متناسقة أكيدة من المشاركة الواسعة . وتلكم فرضية وظيفية تنطبق اسوا انطباق على المجتمعات المتمايزة ، المتغيرة والتقنية ، التي نجد فيها الادوات الحديثة في التسيير .

نمن يلحون على الدور المركزي للتخطيط ، يكونون في بعض الاحيان متسلطين ، وفي بعض الاحيان ليبراليين ، وفقاً لتقبلهم استقلالاً ذاتياً كبيراً في كثير أو قليل . للمؤسسات السياسية ، في داخل نمط من

السيطرة الاجتماعية . بيد أن هذه السيطرة موجودة . ويمكنها أن تتطور إلى الحد الذي يكون بإمكان الطبقة القائدة ، أن تغير بالتدريج من طبيعتها ، بتأثير التغيرات التنظيمية والمؤسسية ؛ بيد أنه ما من مجتمع توظيف من دون طبقة قائدة ، على الرغم من أن اختلافات واسعة يمكن أن تفصل الطبقات القائدة للمجتمعات المختلفة . وسيطرتها ليست مفروضة فقط ؛ بل هي تعتمد على وسائل المراقبة الاجتماعية والتجمع ، ويفوقها الضياع الذي ينشأ المشاركة التابعة ويفجر المعارضة . فإذا قلنا أن المجتمع يختار مستقبله ، غنينا أنه يمنح الأولوية لاختيارات مطابقة لمصالح الطبقة القائدة . المنفتحة أو المغلقة في كثير أو قليل ، والخاضعة لضروب القسر المؤسسي في كثير أو قليل . إن هذه الطبقة هي التي تحدد الاختيارات الأساسية ، باسم التقدم العام وباسم مصالحها الخاصة ، في وقت واحد .

فالجهورية لا يديرها العلماء مطلقا ؛ بل إن هؤلاء أكثر من المواطنين الآخرين أيضا ، موزعون بين أدوارهم من حيث هم مساعدون فنيون للطبقة القائدة ، وبين معارضتهم للسلطة باسم انموذج من المعرفة ، وباسم انموذج ثقافي تستولي عليهما هذه السلطة .

اللاتوبيا السياسية :

إن اختلاط كل من هاتين اللاتوبيين المتطرفين يؤدي إلى اهتمام أكبر بصورة ثالثة من صور المجتمع ؛ تتميز على الأقل بأنها تريد أن تتجاوز تناقض الصورتين اللاتوبيين . وهذه الصورة تقصر المجتمع على منظومته السياسية . فهي من ناحية تجعلنا نلاحظ ، أن تنظيم ما يكون أقل توحيدا وهرمية بقدر ما يعالج عددا أكبر من المعلومات ، وبقدر ما يكون عليه أن يتلاءم مع محيط أكثر تغيرا . وخلافا لأحدى الصور غير الدقيقة إلى حد بعيد ، في الواقع ، تشير هذه الصورة إلى أن كل تنظيم كبير هو تجمع مراكز تقرير ونفوذ خاصة ، يتغير وضعها النسبي باستمرار ، حتى أنه يصبح من العبث وضع رسوم تنظيمية ، وخطوط توجيه ثابتة ، وتحديد باطني للوظائف . كما كان يريد ذلك ، اللانموذج الذي وضعه فيبر

للبيروقراطية . فبدلاً من ان يكون التنظيم تحقيقاً للقرارات المتخذة خارجة ، كما هو الحال في احدى الإدارات ؛ يصبح من المستحيل التمييز بين تنظيم ومنظومة تقرير .

وبحسب علم الاجتماع « السياسي » هذا ، لا يعود للمجتمع المحدد بتغيره ، من مكان بالنسبة الى المطلق ، ولا سيما في صورة المبادئ والقيم . فالمجتمع لا يتوجه اليوم ، نحو نموذج مثالي ، أو نحو ما يتجاوزه ، بل نحو مستقبل ، أي نحو تغيره الذاتي الذي لا يمكن تحديده على نحو آخر ، غير التعديلات المستمرة في منظومة التقرير والنفوذ للفاعلين المختلفين .

فوسائل معالجة المعلومات تسمح بتحديد المتغيرات ، ولكنها تسمح أيضاً بتحطيم أوهام المعقولة المطلقة ، وازيادة القدرة الاستراتيجية لعدد اكبر من الفاعلين .

وكان لهذا التصور الفضل الاكبر في انه بين فائدة الاستقلال الذاتي لمنظومات التقرير في المجتمعات الأكثر تعقيداً من الناحية الاقتصادية ، وعلى الخصوص ، طبيعة اجراءات التخطيط . فاللجوء الى التقنيات الايقونومترية والى تشييد الانموذجات السياسية الاقتصادية ليس منفصلاً عن نمو المساومات والاستشارات والتويات . ففي داخل تنظيم كبير بالذات ، تكون صورة رب العمل الذي يتخذ في نهاية الامر ، القرارات الاساسية ، خاطئة في جزء كبير منها ، كما اشار الى ذلك غالبريث . فالقرار ينتج من خلال سلسلة من المساومات ؛ وهو يعبر عن :
نة منظومة من ضروب النفوذ ، ليست صلبة ولا ثابتة .

ولكن ، لقد قيل ذلك من قبل : اذا لم ننظر الا الى مجال القرارات ، نسينا ان المصالح العليا تحده وتحدده تحديداً مسبقاً ، في جزء كبير منه . وغالبريث نفسه يذكرنا بالضبط بحدود عملية التقرير ، ملحا على ان المقررين هم مشاركون في بنية تقنية لها متطلباتها الخاصة ، وهما

السلطة والنمو ، أي القوة ؛ وهذا يدل على نمط جديد من أنماط السيطرة الاجتماعية .

ان هذه السيطرة تعبر عن ذاتها ايضا ، بصورة السلطة في التنظيمات؛ وهي سلطة تعبر عن ذاتها في سلطة خاصة لا تدوب أبدا في تفاعل صروب التفوذ ؛ بل ان الامر على خلاف ذلك تماما ؛ فسعة نفوذ الفاعل ، وامكانيات استراتيجيته تحددنها قبل كل شيء ، سلطته الخاصة ، وبالتالي مشاركته في السلطة (العامة) .

واخيرا ، فعمل المقررين تحده ايضا صروب قسر التوازن المنظمي ، التي تنحو باستمرار نحو اضعاف نفوذ من يرون انفسهم ، وهم يقومون بمهمة تنفيذية ، يتعارضون باستمرار مع متطلبات المجموع ، ومع ضرورة المشاركة في العمل المشترك .

انه ما من قطاع من قطاعات البحث السوسولوجي عرف حديثا فعالية تمكن موازنتها بفعالية دراسة القرارات ، وهذا لحسن الحظ ؛ لان مجالات من الحياة الاجتماعية ما زالت تزداد اتساعا ، أصبحت موضوع القرارات ؛ ولان اللجوء الى توازنات السوق أصبح قبولها يقل من حيث هي مبدءا سياسيا . فاتساع برامج البحث او التسليح والتخطيط المدني ، وضرورة تنظيم التعليم للاستجابة الى حاجات ذات مواصفات جديدة وتكوين جديد ، قد ضاعفا من أجهزة التقرير ؛ وأن إحدى الصفات الأكثر بدها للمجتمع ما بعد انصناعي ، هو صفته بأنه « مجتمع لجان » . وقد بينت دراسات شهيرة الاستقلال الذاتي الواقعي لمنظومات التقرير هذه ، وما اشد الخطر في أن يخلط المرء قليلا بين السيطرة الكمونية للطبقة القائدة ، ونفوذها الفعلي في اتخاذ قرار خاص .

بيد انه لخطأ أكبر ايضا ، ان نعتقد ان الاختيارات التي يقوم بها المجتمع ، هي نتيجة مساومات وقرارات مكشوفة تماما . فالواقعة الجوهرية هي أن غالبية الاختيارات الكبيرة لا تناقش ، وهي حتى ضمن حد واسع لا تقرر . فهل بإمكاننا أن نقول أن الشكل الحالي لنويوروك

أو لو س انجلس قد تقرر ؟ وأن المكان الذي تشغله السيارة في مجتمعنا ، وطبيعة الصلات القائمة بين التعليم والبحث ، بل حتى بعض الحروب التي تقرر كانت نتيجة مواجهة وتسويات ؟ أن قوة الطبقة القائدة لا تأتي من انها تفرض قراراتها ؛ وإنما من أن مصالحها تحدد القرارات تحديدًا مسبقًا أو تتجنبها . فكون الطبقة القائدة لم تعد تختبئ وراء السوق ، وانها قائمة في التنظيمات الكبيرة ، لا يغير شيئًا من هذه الحقيقة . فمن حيث هي طبقة قائدة ، هي تحلل وتحسب وتناقش . ومن حيث هي طبقة ميطرة ، يعدل وجدانها وايدولوجيتها من تنظيم المجتمع . وهذا لا يمنع المنظومات السياسية من أن تكون غالبًا ، ذات استقلال ذاتي واقعي ؛ بيد أنه كلما كنا بصدد طبقة قائدة صاعدة ، نضع أفضاء المؤسسة على الاختيارات والصراعات ، وأصبح التاريخ أقل من أي شيء آخر ، مصنوعًا من القرارات .

الأيديولوجية التكنوقراطية :

لقد كانت صور المجتمع الثلاث التي أتينا على ذكرها ، جزئية الى حد يجعلها أكثر أهمية بالنسبة الى تاريخ الأفكار ، منها بالنسبة الى معرفة الممارسة الاجتماعية . فحينما يعترف أحد الفاعلين بوجود مستويات بينها التحليل الذي قمت به ، وبوجود استقلال ذاتي لها ، إنما يستطيع فقط أن يوجه عمل المجتمع توجيهًا واقعيًا .

وبتعبير آخر ، أن الطبقة الاجتماعية ، وهي قاعل تاريخي جوهري ، تضع نصب عينيها دائمًا أنموذجًا معينًا لدمج هذه المستويات المختلفة .

وهنا يتخذ تحليل غالبريث كل أهميته ؛ لأنه يبرز بوضوح كبير . ايديولوجية التنظيمات الكبيرة ، التي يمكن لنا أن نتساءل عما اذا كانت لا تتوحد فيها . فالمنظومة الصناعية التي يتكلم عليها ، تتحدد في وقت واحد ، وكأنها جملة من الاتجاهات ، وأنموذج من السيوارة السياسية . ومنظومة عمل ، يواكب بعضها بعضًا إطلاقًا ، ويقوى بعضها بعضًا بالتبادل . فهدف كل منظومة هو نموها الذاتي ، وهو أيضا هدف كل تنظيم كبير . منظور اليه وكأنه منظومة صناعية صغيرة .

والمساومات السياسية تنحصر وظيفتها في اقامة اتفاقات تخلق نوعا من امكان التوقع ضروريا للبرمجة ؛ وليس توازن التنظيم الا شرط استمراره ، وشرط قدرته على التلاؤم مع تغيرات المحيط . فالمنظومة الصناعية شبيهة بمركب يحافظ على توازنه فوق سطح البحر المائج ، فيخلق التآزر في عمل النوتية ، ويجهد في اتباع طريقه بأسرع ما يمكن ، وبأكبر اقتصاد ممكن .

تلكم هي النظرة التكنوقراطية التي يكون التنظيم مفهومها المركزي . ونجاح هذه الكلمة ينطوي على شيء من الإيحاء . فهو يتحدد بتوحيد معناها الإيجابي ومعناها السلبي : فالتنظيم هو في وقت واحد هيئة ومشروع ، ارادة وتوازن . ورمزه هو الناظمة الآلية التي تستجيب لبعض الاهداف ، وتستخدم بعض البرامج ، وتظهر بنية المجموع . فوحدة المنظومة هي وحدة مشخصة ، وحدة عمل وظيفي . والمجتمع ينبغي له ان يكون على صورة مشروع كبير ، يدار كما يدار مشروع جنرال موزون ، غير المركزي ، الحساس بتغيرات الطلب . وسياسته تصاغ في وقت واحد ، بفضل اتفاقات ضمنية او صريحة بين اقلية احتكارية ، ويفضل مساومات تجرى مع النقابات ، التي يجب عليها ان تتيح توقع كلفة اليد العاملة في خلال مدة طويلة نسبيا ، ويفضل روابط مع الدولة التي تأخذ على عاتقها ، بعض التوظيفات ذات الاجل الطويل جدا ، والتي تكون مردوديتها صفرا او تنطوي على مجازفة كبيرة .

وفي نهاية التحليل ، ان عمل المنظومة الصناعية وظيفيا يتدرج في منظومة معينة من القيم ، وهي تعبر يسمع عدم تماسكه بكل التفسيرات ، وله مع ذلك معنى دقيق : فالمجتمع الحديث يعلن انه توجهه منظومة من القيم ، ضمن الحد الذي تكون فيه منظومة تقريره السياسي يراقبها نمط من السيطرة الاجتماعية مراقبة قوية ، في اطار المؤسسات العائدة للدولة .

ان هذه المراقبة ، وبالتالي هذا الدمج ، يمكنهما ان يتخذا الصور الأكثر تنوعا ، التي تتطابق مع ما ندعوه الانظمة السياسية : فهي ليبرالية

حينما تكون المنظومة السياسية مفتوحة ومتمايزة من منظومة السيطرة الاجتماعية ، وقادرة على التأثير فيها ؛ وهي استبدادية ، حينما تكون المنظومة السياسية ضيقة وقليلة التمايز وقليلة الاتصاف بالمؤسسية ، وخاضعة مباشرة لجهاز السيطرة الاجتماعية .

ومهما كانت الفوارق - الرحيبة - التي تفصل بين أنظمة المجتمعات السياسية ، فان جميع المجتمعات التي تحافظ على خضوع المنظومة السياسية خضوعا واضحا للسيطرة الاجتماعية الموحدة ، تتصور المجتمع وكأنه تنظيم ، أي وكأنه في وقت واحد ، منظومة متكاملة تتطلب عناصرها المترابطة ، البحث عن توازن ، وكأنه تحقيق للإرادة الاجتماعية.

ويميل غير القادة باستمرار ، الى معارضة هذا النموذج المسيطر بنموذج مضاد ، بأوتوبيا مضادة ، متكامل مثله ، وان يكن على نحو مخالف . فاذا وحدت الطبقة القائدة نظرتها الى المجتمع حول فكرة التنظيم ؛ فهذا لأن التراكم يحدث في التنظيمات الكبيرة ؛ وذاك هو تحديد التكنوقراطية ذاته . فالموارد الضرورية للتوظيف وبالتالي للتنمية التكنولوجية والاقتصادية، يقدمها، بالنسبة الى ما هو جوهري، أما التمويل الذاتي ، أو القروض العامة ، ولا سيما في مجالات الحد الأقصى من الاستهلاك، تلك التي يكون البحث فيها عن القوة العسكرية والاقتصادية، هو الذي يوجه التراكم على نحو أكثر مباشرة . وخلافا لذلك ، ان من هم خاضعون لهذه الأجهزة ، في وقت واحد في أدوار انتاجهم وفي أدوار استهلاكهم . ينزعون الى إعادة تكوين صورة عن المجتمع تعتمد على الإرادة الاجتماعية ، ارادة تلك أدوات التنمية ومنتجاتها من جديد . وتقترب دائما في كثير أو قليل ، من النموذج الاول للمشروع الذي وسنناه : صورة المجتمع المتوازن ، الهيئة ذات الانضباط الذاتي ، مجتمع الأخوة الذي حل محل مجتمع الآباء والأبناء ؛ المجتمع الاسبرطي لا الاثيني . وفقا لتعابير نورمان بروان ؛ والذي يمكن أيضا أن نصفه بأنه مجتمع فوضوي ، بقدر ما يمكن أن نصفه بأنه جماعة Gemeinschaft مندمجة اندماجا صارما ، أي مجموعية في حدها الأقصى .

وقد يكون من الملائم لنا هنا ، أن نحدد تحديدا أوضح ، ما هي مراكز السلطة التي ندعوها التنظيمات الكبيرة ؛ وأن نتساءل بخاصة ، ما اذا كانت الاوتوبيات الاولى المختلفة التي ميزنا بينها ، لا تتطابق مع انماذجات مختلفة من التنظيمات ؛ وذلك قبل أن نفحص عن طبيعة المطالب والصراعات الاجتماعية في المجتمع الصناعي . اننا لا نستطيع هنا ، الا ان نقدم بعض الافكار البسيطة التي قد تستحق فحصا اكثر تعمقا بكثير .

لنعرّف أولا ، انه من المقبول الكلام عموما عن التنظيمات الكبيرة . فكل انموذج رئيسي من انماذجات المجتمع ، وبالتالي كل انموذج ثقافي او انموذج للطبقة القائدة ، يمتلك انماذجا خاصا من أجهزة الادارة والسيطرة . فالكنيسة ، او على نحو اوسع ، التنظيم القائم على القيم الدينية والطائفية ، هي الجهاز القائد للمجتمعات ، التي يكون انماذجها الثقافي « عمليا » اقل ما يكون . ففي الغرب ، كانت الكنيسة الكاثوليكية تمثل تنظيما كبيرا مركزيا ومتنوعا في وقت واحد ، وله مكاتبه الدراسية ، وخدماته الانتاجية ، وآلياته في المراقبة الاجتماعية ، وطرائقه في الجمعة . والعالم التجاري الذي كان ايضا ، عالم تكوين الدولة ، كانت له الجيوش وجهاز الدولة بمثابة تنظيمات رئيسية . والمجتمع الصناعي ، في صورته السائدة ، الرأسمالية ، كانت له المصارف والمنطقة التجارية جهازا رئيسيا . وفي المجتمع ما بعد الصناعي ، قامت بهذا الدور التنظيمات الكبيرة التي تنتج السلع والخدمات ، والتي هي في وقت واحد ، شبكات تواصلات ومراكز تقرير وقواعد سيطرة . بيد أننا نجد في داخل هذه الفئة انعامة من التنظيمات فوارق خطيرة .

وتتركز بعض التنظيمات على بعض القيم ، على صورة ارادية للانسان والمجتمع . وتلكم هي على الاخص ، حال الاحزاب التي تقبض على السلطة ، حينما تكون حاملة لمشروع خلق مجتمع جديد ، وتنفلد بعمق الى عمل قطاعات الحياة الاجتماعية المتنوعة والى تأزرها .

وهناك تنظيمات أخرى هي على الخصوص تنظيمات تجارية . انها ايضا تلك التي تكون سيطرتها هي الاكثر « سياسية » ، والتي تبدو للمسودين دولا حقيقية اكثر ما يكون . ان هذه المشروعات التجارية الكبيرة يمكنها ان تمتلك مراكز رفيعة للتفنيد ؛ وغالبا ما يكون لها وظائف صناعية وما بعد صناعية ؛ ولكنها على الخصوص مراكز سيطرة مالية وتجارية . وينتمي الى هذا الانموذج مجموعات من المحلات الكبيرة ؛ ولكن ينتمي اليها ايضا ، بعض التكتلات . وحتى بعض المشروعات البترولية ، مهما كانت الاهمية النسبية الواقعية لفعاليتها التجارية والمالية . انها تحمل بامتياز أولى الاوتوبيات الاولى التي ميزناها ، اي الاوتوبيا المنظمة . انها ايضا تلك التي تبقى اكثر من غيرها قاعلي طبقة عليا ، من حيث هي طبقة مهيمنة اكثر مما هي طبقة قائمة . ولهذا ، ترتبط اوتوبيا الجهاز التقني الخالص الذي يتلاءم مع طلبات السوق ، ويتطابق مع الحاجات ، ويتتبع تنوع الاستهلاك ، اكبر ارتباط مباشر ، بمهمة معالجة الطلب . فالتجار يعارضون معارضة مزدوجة الصناعيين والتكنوقراطيين ، أولا ، لانهم ليسوا مجددين تقنيين ، ويتعلقون فعلا بالسوق ، بدلا من ان يخلقوا اسواقا باختراع منتجات جديدة ؛ وثانيا ، لانهم اكثر المهتمين مباشرة ، بالمحافظة على نظام اجتماعي يسمح لهم بتنظيم السوق تبعا للموارد المتاحة ، وبالتالي تبعا لتجديد انتاج ضروب التفاوت الاجتماعي .

ان التنظيمات الصناعية الكبيرة تدير مجموعات انتاج تعتمد خصوصا على الانتفاع بيد عاملة منتجة ، وطرائق تنظيم للعمل ، ترفع من مستوى الانتاجية . وهي تتحدد خصوصا باستراتيجيتها ؛ انها مراكز تقرير تسعى الى اقامة الاتفاقات الثابتة نسبيا ، مع مشروعات أخرى ، ومع النقابات ، ومع السلطات العامة .

واخيرا ، ان التنظيمات ما بعد الصناعية الكبيرة ، تلك التي يتعلق نموها خصوصا بالقدرة على الخلق التقني وادارة المنظومات المعقدة في التواصل ، تكون في وقت واحد ، اكثر « انطوائية » واكثر ارتباطا

مباشرا بالدولة ، اي بالجهاز المركزي لادارة منظومة الانتاج . انها تحمل
بامتياز ثاني الاوتوبيات التي ميزناها ، اوتوبيا التخطيط ، ولكنها تحمل
ايضا الايديولوجيا التكنوقراطية الاكثر اضعاء للمجموعية ، لانها قائمة
في قلب المنظومة ما بعد الصناعية .

على هذا النحو ، نجد في داخل الطبقة القائدة التي تكونها التنظيمات
الكبيرة ، فوارق خطيرة تتميز في وقت واحد ، بسياسة المشروعات ،
وطبيعة التعارضات التي تثيرها سيطرتها . فاذا لم ننظر الا الى
عملها الداخلي ، ولا سيما الى الاستعمال الذي تستعمل به الوسائل
الحديثة للمعالجة الاعلامية ، امكننا ان نقول . ان التنظيمات «التجارية»
الكبيرة تهتم قبل كل شيء ، بانموذجات التوازن . انها تتحدد بالنسبة
الى المحيط ، ولها ايضا ادارة اكثر مركزية ، وهي هيئة مركزية مكللة
بالمحافظة على التوازنات بين المشروع والسوق . وخلافا لذلك .
فالتنظيمات ما بعد الصناعية الخالصة هي اقرب ما تكون من انموذج
البنية التقنية . فتكامل التنظيم واستمراره ونموه هي غايات اخيرة ،
والسلطة فيه هي سلطة التنظيم ذاته اكثر مما هي سلطة رئيس الجوقة .
وهذا يتيح تطلب المزيد من التكامل والمزيد من اللامركزية في وقت واحد .
ان هذه التنظيمات يمكنها اقل من سواها ، ان تعد نفسها وكأنها صناديق
سود . فآليات تحويل المدخلات الى مخرجات هي التي تهتمها في الاكثر .
فما من حدود مرسومة بوضوح بين هذه الانموذجات المتنوعة ، وكثير من
المشروعات الكبيرة تشارك في عدد منها . ومع ذلك ، فان لها ضروبا شتى
من المنطق تتجلى في صور مختلفة ، بالسيطرة على المجتمع ، وبانماط
مختلفة من الادارة .

الصراعات الاجتماعية في المجتمع ما بعد الصناعي

المطالب المهنية :

في المجتمع الذي تسيطر عليه التنظيمات الكبيرة ، يجب علينا أن ننظر أولا ، الى طبيعة المطالب الاجتماعية ، أي الى الطلبات التي تتجلى في مستوى التنظيم الاجتماعي ذاته . قد يبدو منطقيا أن ننهج نهجا معاكسا ، وأن نسأل أولا ، عن طبيعة الطبقات الاجتماعية والصراعات الأساسية ، التي تتكون من أجل مراقبة منظومة العمل التاريخي ، لصالح نمط من السيطرة الاجتماعية أو ضده . فتراتب المنظومات الاجتماعية يفرض في الواقع ، الاعتراف بأن هذه الصراعات هي التي توجه المطالب أو الضغوط التي تتجلى في مستوى التنظيمات ، أو في مستوى المنظومة السياسية . ولكننا إذا اهتممنا خصوصا بتكون الصراعات والحركات الاجتماعية ، كان من المقبول أيضا ، وحتى أكثر نفعا ، أن نبدأ التحليل من أسفل ، متبعين في هذا ، الواقع التاريخي الذي تمكن ملاحظته . والواقع . ان الطبقة الشعبية لا تخرج مسنحة كل التسليح من اخمص منظومة جديدة من العمل التاريخي . فالطبقة العليا تظل في المقدمة في تكونها بالنسبة الى الطبقة الشعبية ؛ لأن الطئنة الشعبية هي في موقف الدفاع في جزء كبير منها ؛ ولأنها خاضعة للضباع ، أي خاضعة لمشاركة تابعة تقودها الى الانحناء للدور الذي تعترف لها به الطئعة القائدة ، والذي تعلمها

اياه . وعلى نحو ابط ، ان الحركة الاجتماعية للطبقة الشعبية ، تظل خاضعة دائما ، في كثير او قليل ، الى توتر بين المطالب الجديدة وايدولوجيا او لغة تتأنيان عن تفسير مجتمع سابق . فاذا قاربنا اذن ، ضروب سلوك الطبقة الشعبية ، منطلقين من تعبيراتها الاكثر تنظيما والاكثر صياغة من الناحية الايدولوجية ، تعرضنا تعرضا قويا للتخلي عن الفريسة الجديدة ، في سبيل عمل قديم .

اما الواقعة التي تفرض نفسها على الملاحظة ، حينما نلاحظ ضروب السلوك في التنظيمات الكبيرة ، والتي تظهر طبيعتها ، كما سبق تحليلها في الفصل السابق ، فهي تفكك الدور المنظمي والمطالب الشخصية .

فعمل العمال ، ومن باب اولى ، صور العمل السابقة ، كانت على الاقل ، حتى ادخال تنظيم العمل ، تجربة مهنية واجتماعية في وقت واحد ، وقاعدة لثقافة مهنية حقيقية . فتركز العمال في مدن الشركات ، او في المدن او الاحياء او الضواحي المتناسقة اجتماعيا بما فيه الكفاية ، وضعف منظورات الحركة الاجتماعية في اطار صناعة كان يمثل العمال فيها الغالبية الساحقة من المأجورين وكان يفترض التغير في الوضع الاجتماعي في الاعم الاغلب ان يتوصلوا الى ملكيتها ، وعبء الفقر او الشقاء ، وفقدان السلع الاستهلاكية المصنعة والتي في متناول عدد كبير ، كل هذا كان يقوي من هذه العزلة ، التي وصفها ر . هوغرت على الخصوص ، وصفا رائعا في كتابه **منافع مبادئ القراءة والكتابة** (لندن ، ١٩٥٧) ، الذي ترجم الى الفرنسية بعنوان **ثقافة الفقير** (طبعة مينوي) .

ان المطلب يعبر عن نفسه اولا ، بالدفاع عن الشروط الاولية للمعيشة . وما وراءها ، بطلب الاستقلال الذاتي . وذاكم دفاع عن فئة العمل والحياة ، ضد السيطرة التي يمارسها سوق العمل ، أي تمارسها السلطة الرأسمالية والسلطة الخاصة التي تثقل مباشرة الانتاج بععبء الاستقلال والمنفعة . وفضلا عن ذلك ، فالمطلب العمالي يتخذ صورتين رئيسيتين تختلطان على انحاء مختلفة ، ويمكن الرمز اليهما بالنسبة الى فرنسا ، باسمي لويس بلان وبرودون . اما الاول فيطالب قبل كل شيء ،

بحق العمل . وتدخل الدولة ضد المنظومة الرأسمالية التي تؤدي الى
الازمات والبطالة ؛ في حين ان الثاني بنى الملكية باسم العمل ، ويدعو الى
تنظيم ذاتي للمنتجين . قادر على خلق حضارة عمل .

وقد ادى الى تفجير هذا النموذج من عمل العمال ، اتساع تنظيم
العمل ابتداء من القرن التاسع عشر ، وظهور سلاسل من الانتاج ،
ومضاعفة العمال المتخصصين (انصاف المهرة) المحددين بمكانتهم في
سلسلة من المهمات المتأخرة والمدارة ادارة سلطوية . فالبحث عن
الاستقلال الذاتي يحافظ على نفسه بصعوبة متزايدة ، في صورة تنظيم
عديم الشكل ؛ ولكنه بخلي مكانه لمطالب ذات نزعة « اقتصادية » .
وصفها عدد من الكتاب . والعامل ، حينما يعاني من هذا العمل غير
الموصوف على انه قسر ، يسعى الى الحصول على تعويضات نقدية .
فالعمل المسلسل في الصناعة الكبيرة الحديثة ، غالبا ما يتيح نيل مكافآت
اعلى ، يعاينها العمال وكأنها تعويض غير كاف وغير عادل عن استغلال اكثر
شدة . وفي الوقت نفسه ، يتوجه المطلب العمالي ضد تنظيم العمل ، وعلى
الخصوص ، ضد الإيقاعات ، وبالتالي ضد السيطرة الرأسمالية التي تبقى
قائمة على اساس استغلال اليد العاملة المنتجة مباشرة . وذاك هو وضع
الانتقال من العمل الى التنظيم الكبير . فالمطلب ينتج سلفا نحو خارج العمل ،
نحو الاستهلاك ، منفصلا عن الدفاع عن الاستقلال الذاتي المهني المختفي ؛
ولكنه ما زال بعد متجها في الوقت ذاته ، ضد السلطة التي تتجلى مباشرة
في مستوى الفعالية المهنية ، ومستوى مركز العمل ، ومستوى تنظيم
المصنع . وقد بينت في مكان آخر (**الشعور العمالي** ، باريس ، طبعة
سوي ، ١٩٦٦) ، ان الشعور الطبقي العمالي انما يبلغ في هذا الموقف
اوجهه ، لا لدى هؤلاء العمال المتخصصين ، الذين يرتدون الى الاقتصادية (١) ،
بل لدى العمال المؤهلين ، لا سيما في قطاعات الادوات والصيانة ، الذين

(١) حركة قامت في قلب الحزب الاشتراكي الروسي مطلع القرن العشرين وعارضت
الماركسية الثورية مؤكدة ان الطبقة العمالية ينبغي ان تقتصر على قيادة المعركة
الاقتصادية . - م -

يشاركون في هذا الصراع ضد التعقيل الرأسمالي للعمل ، مع الاعتماد الكلي على استقلال ذاتي عمالي ، لم يختفِ بالنسبة اليهم .

ان التنظيم الحديث الكبير نموذج انتاج تحل المعلومات محل الطاقة فيه بازدياد ، وتعلق الانتاجية فيه بازدياد ، بالقدرة على انتاج المعلومات واشاعتها ومراقبتها . فرباط العمل بالانتاج يصبح غير مباشر بازدياد . وفي الوقت نفسه ، يصبح الفارق التقليدي بين العامل والمستخدم غائما . وتكون فئة اجتماعية كبيرة يمكن تسميتها بفئة الاجرائيين . والفعالية المهنية تتحدد بازدياد ، على انها المكان المشغول في شبكة من التواصلات . ان هذا التدمير للاشكال القديمة للمهن والوظائف وقئات العمل ، يؤدي الى تفكك المطالب . فهذه المطالب لم تعد تتكون من أجل الدفاع عن العمل والعمال ، بل من أجل الاستهلاك من جهة ، ومن أجل الدفاع عن نظام شخصي ، وفي عدد متزايد من الحالات ، من أجل ضمانات المهن او حتى من أجل اضعاف طابع المهنة ، من جهة اخرى .

ان غالبية المطالب العمالية الملاحظة اليوم ، في فرنسا مثلا ، تنظم بوضوح حول هذين الموضوعين ، حينما تتجاوز مطلب الاجور البسيط : فمن ناحية نجد مطالب تطلب الاقلال من حياة العمل ، واختزال المدة الاسبوعية للعمل ، وخفض سن التقاعد ، الخ ... ومن الاخرى ، نجد العمال يناضلون ضد التوحيد بين الانسان ومركزه في العمل ، ويطالبون على الخصوص اما بالغاء تقويم العمل ، او بالحفاظ على الاجور في حالة النقل الى مركز اقل اجرا . وقد عبر بعضهم عن الفكرة بوضوح ايضا ، بأن عاملا متخصصا ينبغي أن يكون له خط ، فيترقى من فئته كلما ازداد قدمه ، بدلا من أن يرى نفسه وقد ارتد بمضي العمر ، الى مراكز اقل اجرا .

وهذه الاتجاهات هي أكثر بروزا ايضا ، في الفعاليات التي هي أبعد عن العمل الصناعي الخالص : فالتقنيون والمستخدمون والباحثون او الممرضات او الاطباء والمعلمون ، وكل من ينتمون الى التنظيمات الحديثة في انتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها ، يشاركون وظيفيا في شبكة من

التواصلات ، ويطلبون في الوقت ذاته ، نظاما شخصيا ، وخطا يضمن لهم الدفاع ضد سيطرة التنظيم .

في التنظيم الكبير ، يكون العمل فعالية تتضمن اندماجا في جملة من الادوار ، وليس اطلاقا الانتماء الى فئات اجتماعية ، الى فرق عمل . فالتواصلات المهنية تستخدم لغات تمايز بازدياد عن لغة العلاقات ما بين الاشخاص . واذن ، فهذا الاندماج الوظيفي يصحبه نوع من الانسحاب . فنهاية يوم العمل تشير الى قطيعة يزيد من حدتها ايضا ، الابتعاد عن مكان العمل وعن مكان السكن . لقد اخذت تتناقص الاحياء التي تختلط فيها الحياة في العمل مع الحياة خارج العمل ؛ وتترك المهجرات اليومية المناطق خالية ، حيث تتركز المراكز الكبيرة للانتاج التقني البيروقراطي . وقد الح على هذا التفكك الحاحا شديدا ، غولدثورب ولوكوود ومساعدوهما ؛ حينما درسوا عمال الصناعات الحديثة من ذوي الاجور المرتفعة نسبيا ، في انكلترا . وقيل ذلك بكثير ، وبنبرة مختلفة ، الح اندريو ولينيوك . عندما درسوا العامل المعاصر ، على المسافة المتزايدة بين دور العامل منتجا ودوره مستهلكا .

ولم يؤدِ هذا الى اي فارق بالنسبة الى الوضع المنظمي ؛ ولكنه ادى ، ولنكرر ذلك ، الى تفكك الاندماج الوظيفي ، وتفكك مطالب المهنة والطلبات الاجرية الخالصة ، التي يوجهها الاهتمام بنوع الحياة خارج العمل .

ان ما يطلبه اجراء التنظيم الكبير من هذا التنظيم ، - في هذا المستوى الذي لا يمكن ان يتوحد على الاطلاق - ولنذكر بذلك ، هو جملة وضعهم الاجتماعي - اما هو الضمانات اكثر مما هو الاستقلال الذاتي .

فالموضوع التقليدي للمراقبة العمالية ، الذي يدور حول العمل المهني والفرقة والمصنع ، وبالتالي حول الاستقلال الذاتي ونوعية دائرة المنتجين ، لم يبق امامه سوى ان يمحي بالتدريج . وسنرى انه سيعود الى الظهور في مكان آخر ، في صورة اخرى ؛ ولكنه لم يعد من الممكن تصوره

في المستوى الذي كان يقوم فيه في الماضي . فصور الترابطية القديمة ثم تمد تجذب اليها من كانوا يعملون في تنظيمات معقدة ، حيث اختفى الاستقلال الذاتي المهني .

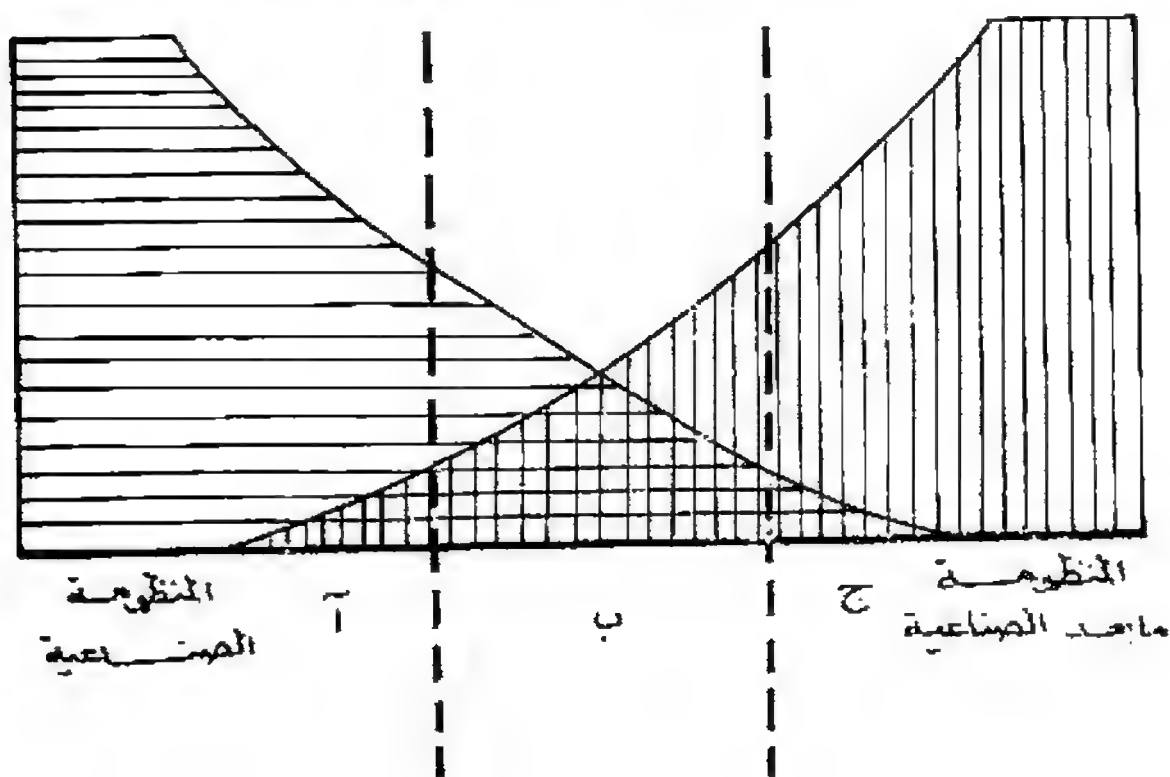
ولكن البحث عن الضمانات في هذا المستوى بالذات ، هو بالتأكيد مطلب يتعارض مع الاندماج الوظيفي ، ويسعى الى حماية الفرد أو الفئة الاجتماعية ، ضد التغيرات المهنية ، وضد الملاءمات المستمرة مع التغيرات ذات الاصل الداخلي أو الخارجي . وقد خصصت النقابات جزءاً هاماً من فعاليتها للدفاع عن هذه الضمانات ؛ وهذا يمكن أن يمضي الى حد اقامة ادارة مختلطة لشروط الاستخدام وشروط العمل . بيد أنه ما من شيء يسمح لنا بالاعتقاد بأن هناك في التنظيمات الحديثة الكبيرة ، مبدأ تكوين حركة اجتماعية في مستوى التجربة المهنية ذاتها . ولأن عالم العمل لم يعد نوعاً من الجماعة ، بل أصبح شبكة من العلاقات الوظيفية التي يمكن عدها بمثابة هيئة تحافظ على نوازنها في مستوى التغيرات التي لا تنقطع ، لم يعد العامل يتحدد ، في طلبات شخصية وجماعية وفي العمل ، بوصفه عاملاً ، وإنما أصبح يتحدد تجاه العمل بوصفه مستهلكاً أو بوصفه مهنيًا . ان هذين الاتجاهين من المطالب ، ليس أحدهما منقطع الصلة بالآخر ؛ ولكنهما لا يتوحدان من أجل وضع طبقة العمال في مقابل طبقة ارباب العمل . انهما لا يندمجان الا في مستوى اداتي جدا ، هو مستوى الدفاع عن الاجور ؛ فارتفاعها مراد باسم تحول الحاجات ، أو باسم تنظيم خط مهني يمنح العمال مستقبلاً يمكن توقعه ، وهو في تقدم . ان مثل هذه المطالب قد تكون قوية ، ويمكن أن تؤدي الى أعمال جماعية منظمة تنظيمياً قوياً ، بل هي من اللجاجة بحيث ، تتجاوز التنظيمات النقابية ؛ ولكنها لا تبدو وكأنها تحمل في ذاتها ، جذور شعور طبقي .

لقد عودنا المجتمع الصناعي ، ان ننظر الى الصراع حول الاجور ، وكأنه مؤشر للحركة العمالية . اما اليوم فخلافاً لذلك ، يمكن لمطلب الاجور ، ان يبلغ قدراً من القوة ، وحتى حداً قصياً من العنف ، من دون ان يكون بالإمكان ، ان ننتج باطمئنان أنه يدل على شعور طبقي ، أعني

على شعور بصراع عام يضع العمال في مقابل سادة الانتاج ، ويتهم
اختيارات المجتمع الاساسية .

فكلما ازداد توحد العامل مع عمله ، ومع دوره في الانتاج ، ازداد
اندماجه في التنظيم ؛ وهذا يمكن أن يؤدي به الى نقد المكان النسبي الذي
يشغله فيه ، والى السعي الى بلوغ المنافع ، او الى التخفيف من الاعباء ؛
ولكنه يبعده عن الشعور الطيقي ؛ لأن هذا الشعور يفترض دائما الاعتراف
بمصالح اجتماعية هي مختلفة ومتعارضة في طبيعتها ، كما هي مصالح
المولى والعبد ، ومصالح القن والسيد ، ومصالح العامل ورب العمل .
فالمستخدم والتقني والمرضة لديهم مطالب كثيرة يجب الدفاع عنها ؛
ولكنهم ينتمون الى تنظيم ، الى منظومة ادوار مهنية ، بدلا من أن يمثلوا
العمل الذي يشتريه رأس المال ، في سوق العمل ، الذي هو المشروع .

ان الانتقال من الوضع القديم الى الوضع الجديد لم يحسم دائما .
فالكثيرون من العمال يستخدمون في تنظيمات كبيرة هي أيضا مشروعات
كلاسيكية ، يتعلق النمو فيها قبل كل شيء ، باستغلال اليد العاملة ،
وبالسيطرة التي يمارسها رأس المال على العمل . ويجب أن نذكر هنا
بالرسم التخطيطي الذي لخصت به فيما مضى ، تطور العمل الصناعي .
فبدلا من الإشارة الى تعاقب الاطوار او المراحل في هذا التطور ، ينبغي



لنا أن نقرض وجود منظومتين من العمل ، ويبيئهما طور انتقالي يشارك في المنظومتين على نحو متناقض . ففي الحين الذي كان فيه الكثيرون من الملاحظين يسعون الى تحديد الطبيعة الخاصة لعمل العمال المتخصصين في الصناعة الكبيرة ، كان هذا الرسم التخطيطي يذكر بأن هذا العمل له وجهان ؛ لانه صورة لتفكك المنظومة القديمة ، ومرحلة في تكوين المنظومة الجديدة . فعمل العمال في الصناعة الكبيرة الحديثة يحتل الطور المركزي الذي دعونه ب ، في تطور ينتقل من منظومة العمل القديمة الى منظومة العمل الجديد . اما الطور السابق فهو الطور الذي تكون فيه المنظومة القديمة هي السائدة في حين ان الطور اللاحق هو الطور الذي تكون فيه المنظومة الجديدة هي الغالبة . واذن ، فلا بد ان يكون من الخطأ تركيز التحليل على النموذج عمل ليست له وحدة خاصة . نحننا نريد ان نتصدي للمنظومة ما بعد الصناعية ، يجب علينا ان نفضل النظر الى استنظيمات التي يعالج انتاجها باوضح ما يكون ، بعض المعلومات ، والتي يصبح العامل فيها اقل ما يكون ينبوع طاقة وقدرة على العمل . ومن الصعب علينا ، ان لا نعترف في هذه التنظيمات ، بانحطاط الشعور العمالي ، بل باختفائه ، هذا الشعور الذي تحيلنا مطالبه مباشرة الى حقوق العمل المتعارضة مع سلطه رأس المال .

سيعترض بعضهم بأن هناك دائما بعدا كبيرا قائما بين المطالب المهنية التي تتعلق بتحسين الاجور وشروط العمل ، وبين الصراع الاجتماعي المنظم حول معارضة السلطة القائدة والدعوة الى انموذج مضاد للمجتمع . بيد أن هذا البعد لا يفسر كل شيء . ففي المنظومة الصناعية للانتاج ، نجد عددا من العوائق كانت تحول دون تكوين شعور طبقي متجه نحو العمل . بيد أن تصور العمال انفسهم لشرط العمل ، كان نظم تنظيمي واضح حول الاعتراف بصراع قائم على الاستغلال — حتى في الاوساط التي كان فيها العمل الجماعي ضعيفا او عاجزا .

وفي ضروب الاقتصاد الاكثر تقدما ، تصبح قدرة عمل الاجراء اكبر ؛ لان الثقبات اقوى ، ويمكنها ان تعتمد على بعض ضروب الدفاع الشرعية ؛

ولأن العمال أنفسهم تكون لديهم المعلومات والقدرة الاقتصادية على مقاومة أكبر . واذن ، فالبعد بين الشعور والعمل ربما كان أضعف مما كان .
بيد أن الصراعات الاجتماعية قد بدلت مكاتها ؛ لأن طبيعة السيطرة الاجتماعية قد تحولت .

إن النمو الاجتماعي وارتفاع الأسعار الواقعية لم تعد تسمح بالتفكير بأن الأجور قد ثبتت في مستوى المعيشة ؛ وإذا أحصينا الأسر التي تعيش في شروط من الفاقة المدقعة ، وجدنا أن العمال والمستخدمين في التنظيمات الكبيرة لم يعودوا يشكلون الأساس فيها .

فأجراء التنظيمات الكبيرة يشاركون في قوة من يستخدمونهم ، وهم يسهمون في بعض الأحيان ، في تسبب تضخم تكون بعض الفئات الاجتماعية من ضحاياه . وقد ذهب بعض الشراح إلى حد التوسع توسعا كبيرا ، بحكم لينين على الأرستقراطية العمالية ، وأرادوا أن يبينوا أن مجموع التنظيمات الكبيرة ، بما يشمل من الإجراءات ، يستفيد من صور الاستغلال الجديدة ، التي تمارس على حساب البلاد المسيطر عليها ؛ وقطاعات واسعة من المجتمعات المسيطرة هي ذاتها . ومنهما تكن الأهمية الواقعية لهذه الحقيقة ، فالجوهرى يكمن في أن فائدة التنظيمات الكبيرة أو قوتها ، لا تنفي ارتفاعا سريعا في مستوى حياة أجراءها . من أجل هذا ، فقد كانت النقابات التي تريد أن تقود عملا من أعمال المعارضة ، تنقاد طبيعيا ، ليس فقط إلى خلق أهمية متزايدة على المطالب الكيفية للإجراء في عملهم ، بل تنقاد خصوصا إلى الاهتمام المتزايد مباشرة بالمسائل العامة للتنظيم الاجتماعي : فالحياة المدنية والتجهيزات الجماعية والتربية والمجتمع أصبحت هي المسائل التي تتجلى فيها ، بأكبر وضوح ، السيطرة التي تمارسها الطبقة القائدة على المجتمع . فمطالب الأجور الخالصة لا تؤدي إلى نقد عام للمجتمع ، إلا في قطاعات الإزمة ؛ بيد أن الإزمات يمكنها غالبا ، أن تعد وكأنها نتيجة نمو غير كافٍ ، كما يمكن أن تعد تعبيرا عن التناقضات الجديدة . والواقع ، فمطالب الأجور تكون من ناحية أخرى على الخصوص ، أشد قوة في القطاعات المتقدمة ، مما هي في القطاعات المتخلفة ؛ ولا تسهم في التخفيف من ضروب التفاوت .

واني لا اتردد في القول ، ان التحليل الذي يستمر في اعطاء دور استثنائي للطبقة العاملة ، في تحليل الاوضاع الاجتماعية والصراعات الاجتماعية الجديدة ، هو تحليل ما زال متأخرا بالنسبة الى الواقع الملاحظ في المجتمعات الصناعية المتقدمة .

انه ما من أحد يدعي باننا نشهد اختفاء الطبقة العاملة ، كما نشهد في كثير من المجتمعات اختفاء طبقة الفلاحين . بيد أن غالبية المناقشات الدائرة حول هذا الموضوع ، تعاني من التباس مزدوج . ففي المقام الاول ، من الممكن الاعتراف بوجود جمهور من العمال ، جمهور يشكل فئة اجتماعية مهنية تتجاوز بكثير ثلث الشعب الفعال ، من دون تقبل أن نرى في العمال قطب الصراعات المسيطرة في المجتمع . منذ قرن خلا ، كان الفلاحون يشكلون غالبية الشعب الفعال في أوروبا الغربية ؛ ومع ذلك ، فقد كان اقتصاد هذه المنطقة يسيطر عليه سلفا ، النمو الرأسمالي ، وبالتالي « المسألة العمالية » التي كانت تدعى أيضا ، بشيء ينطوي على كثير من الدلالة ، « المسألة الاجتماعية » ، في سبيل توكيد أهميتها المركزية . انه ما من قانون تاريخي يتوخى أن يظل العمال دائما وفي كل مكان ، الفاعلين الاساسيين في التاريخ ، لقد كانت هناك فئات اجتماعية أخرى قبلهم ؛ فلماذا لا تكون هناك فئات اجتماعية بعدهم ؟

وفي المقام الثاني ، وعلى نحو أبسط ، تظل تصنيفاتنا المهنية والاجتماعية في الاعم الاغلب ، متأخرة بالنسبة الى الواقع الاجتماعي . فالتمييز بين العمال والمستخدمين أخذ يتناقص وضوحا . بيد أن الأهمية الممنوحة خصوصا للطبقة العاملة ، يأتي جزء منها من التمييز غير الموفق الذي أقيم بين قطاعات أولية وأخرى ثانوية ، وأخرى ثالثة . وقد بينت الدراسات الاقتصادية بيانا حسنا ، ضعف هذه الفئات ؛ وهذا ينتهي الى القيام برد فعل حيال الأهمية الممنوحة للقطاع الثالث ، هذا الكشكول المختلط بالاشياء المختلفة ؛ وينتهي بنتيجة لذلك ، الى الحفاظ على الدور المركزي للقطاع الصناعي في الإنتاج . ومن كل ما سبق ، يمكننا أن نستنتج بسهولة ، بأنني لا أريد أن أقول اطلاقا ، أن الطبقة

العاملة تفقد من أهميتها لصالح التجار أو مستخدمي التجارة ، أو فئات اجتماعية مماثلة . ان قسما جيدا من القطاع الثالث ينتمي الى نمط الانتاج التجاري ، وقسما آخر منه ينتمي الى نمط الانتاج الصناعي . فاذا اردنا ان نتكلم على قطاع ثالثي ، وجب ان نفهم بذلك ، مجموع التنظيمات التي تنحصر قوة انتاجها الرئيسية في معالجة المعلومات ، والتي ترتبط فائدتها او قوتها بالقدرة على التخطيط ، وبالسيطرة التي تمارسها على الطلب الاجتماعي .

ولا استنتج من ذلك ، ان عمال هذه التنظيمات ، سواء اكانوا عمالا ام مستخدميهم او فنيين في كل مهنة ، يكونون فئة اجتماعية مهنية وجهت الى ان تقوم بدور مركزي في الصراعات الاجتماعية ؛ وانما ان الصراعات تحددها طبيعة السيطرة التي تمارسها هذه الصور الجديدة من السلطة . لان الصراعات الاجتماعية لا تتكون دائما في جهاز الانتاج ؛ على الرغم من ان طبيعة السلطة الاقتصادية هي التي تحددها دائما . فمنبع هذه الصراعات الاجتماعية الرئيسية لم يعد صادرا فقط عن وضع العمل . ومطالب الاجور ليست فيه ضعيفة مع ذلك ؛ فمن الممكن لها ايضا ان تصبح اقوى ؛ ولكنها لم تعد نقطة البدء الرئيسية في الاعتراض الشامل .

ولنذكر مع ذلك ، مرة اخرى ايضا ، ان هذه التوكيدات لا تنصب الا على اتجاهات نمو المجتمع ، وعلى خصائص المجتمع ما بعد الصناعي الذي هو في طور التكوين ؛ وان من غير المعقول ان نعد انها ، اي هذه التوكيدات ، تنطلق الى وصف الحالة الراهنة للمجتمعات الرأسمالية ؛ لا سيما حينما يكون الامر متعلقا بمجتمعات مثل فرنسا او ايطاليا . ان هذه التحفظات الجوهرية سنستعيدها فيما بعد ؛ وكان من الملائم ان نقدمها منذ الآن ، في سبيل تجنب اساءات فهم لا تجدي .

النقائية :

تدافع النقابات في الاعم الاغلب عن هذه المطالب وتأخذها على عاتقها . وليس هذا الاثبات من البداهة بقدر ما يبدو . وغالبا ما لوحظ ، ان

نمو التنظيمات الكبيرة ، وبالتالي نمو المستخدمين الذين يشاركون فيها بعدد يتزايد بسرعة ، يرافقه ضياع نسبي أو حتى مطلق في المشاركة النقابية . والأرقام الأميركية تعبر عن ذلك تعبيرا بليغا على الخصوص ؛ لأن اضعاف النقابية في هذا البلد ، على المستخدمين ، ضعيف جدا . انه يمكننا إذن ، أن نتخيل مجتمعا ما بعد صناعي ، لا بد فيه للنقابية ، وقد توحدت في جوهرها مع طبقة العمال ، أن تحتل مكانا مشرفا على الانحلال ؛ في الحين الذي تنمو فيه بعض الجمعيات المهنية ، محدودة بالمطالب التي حددناها ، ومهتمة في وقت واحد برفع الأجور وتحديد الخط المهني ؛ ولكنها غير مهتمة بتدخل أساسي جدا في إدارة المجتمع .

ان مثل هذه النزعات موجودة بكل تأكيد ؛ ولكنها تبدو اقل أهمية بكثير من النزعة المعاكسة التي تقود الى نمو التنظيمات المهنية التي تتدخل في مستوى القرارات المتخذة من التنظيمات الكبيرة ، ومن المنظومة الصناعية في مجموعها .

فالتنظيم يصوغ سياسات ذات أجل طويل ؛ فهي بحاجة إذن ، الى امكانية التوقع ايضا ، أكثر من الاستقرار . ويمكننا أن نعتقد ، أن فعاليات تقنية عالية ، يمكنها ان تكون اقل اكترائا نسبيا بالمائل التي يطرحها الاجراء ؛ من صناعات تعتمد على اليد العاملة . بيد أن هذا الاستدلال خاطيء من جهتين . فمن ناحية ، يصبح سلوك الاجراء في الواقع هاما بازدياد ؛ لأن توقف العمل يجمد جهاز الانتاج التقني الذي تزايد كلفته ؛ ومن ناحية أخرى ، فالكثير من التنظيمات التي تعد من أكثرها حداثة تتكون من مشروعات تعتمد على العمل البدوي ؛ وهذه حال الإدارات العامة أو الخاصة الكبيرة ، ومخابر المستشفيات والجامعات ومراكز البحث فيهما . ففي كل الأحوال ، يكون لطلب الاجر نتائج هامة ، ويمكن أن يشير الاضطراب في مخططات التنظيم . من أجل هذا ، ترى التنظيمات النقابية تزايدا في أهميتها ، على الأقل هناك حيث نجد منظومة تقرير مستقلة ذاتيا ، في مستوى التنظيم .

ويتعدل تدخل التنظيمات النقابية في مجالين ، على الخصوص .

انها في المقام الاول ، تسمى الى الحصول على توقع لتقدم الاجور وشروط العمل ، بالنسبة الى تقدم الانتاج او الفوائد . وهي تسمى في الوقت ذاته الى أن تؤثر في أرفع مستوى ممكن ، مستوى الفئات لاقصادية والشركات المتعددة القوميات ، والمجموع القومي ؛ وهذا يخلع عليها اهمية سياسية متزايدة . فالنقابات لا يمكنها أن تكون ذات وضع دفاعي خالص ؛ فهي تتحمل « المسؤوليات » ، وحتى اذا هي رفضت كقاعدة عامة ، سياسة دخول تبدو لها وكأنها شرطة اجور ، فهي تهتم بالدراسات الاقتصادية ، وتتحدد بالنسبة الى خطر التضخم ، وتتدخل في صياغة سياسات اقتصادية وسياسات تخطيط .

وفي المقام الثاني ، تعبر النقابات عن طلبات وتنظمها ، طلبات لا تخص مكانهم في التنظيم فحسب ، بل تخص مكانهم اكثر فأكثر في المجتمع . انها لا تمثل فقط مصالح اعضاء التنظيم ؛ بل هي تمثلها نلقاء التنظيم ، وتناضل خصوصا ضد السيطرة التي يمارسها على حياة العمال خارج اوقات عملهم .

انها تأخذ على عاتقها أيضا ، القيام بدور سياسي ، بالمعنى الكلاسيكي للكلمة ، شأنها شأن النواب الذين يشاركون في صياغة القوانين ، ويدافعون في الوقت ذاته ، ضدها ، عن قطاع جغرافي أو مهني . وعلى هذا النحو ، يبدو وضع العمل النقابي ملتبسا ، اذا نظرنا اليه في هذا المستوى « السياسي » . اننا لا نستطيع أن ننظر الى النقابة وكأنها عنصر من عناصر منظومة تقرير منظمية ؛ كما لو كانت تمثل مصلحة أو جزءا من مشروع . بيد انها عنصر من عناصر عمل منظومة الانتاج . فارتفاع الاجور يمكن أن يكون عامل تضخم ؛ فيكون عندئذ خاضعا لضغوط قوية من جانب المشروعات والدولة ؛ ويمكنه أيضا ، أن يرفع الانتاج بتزايد الطلب الداخلي . واذن ، فالعمل النقابي ليس داخليا ولا خارجيا . في عمل هذه المنظومة وظيفيا . انه عنصر هام في تفاعل المؤسسات الاقتصادية . ان هذه الملاحظات كلها تحدد على منتصف الطريق بين نقابية الدمج ونقابية المعارضة ، مادعونه نقابية المراقبة .

ومع ذلك ، فان علينا ان نوضح حالا ان هذا التحليل لا ينظر الا الى مستوى من مستويات العمل النقابي . فالاستقلال الذاتي المتزايد لمستويات عمل المجتمع وظيفيا ، يبين ان المطالب كما حددت في المستوى المنظمي ، يمكن ان تكون اقل خضوعا لمراقبة السياسة النقابية بقدر ما يمكن لفئات مهنية ان تقوم بأعمال محلية على نحو مستقل ذاتيا في كثير او قليل . ومن ناحية اخرى ، سنرى ان العمل النقابي يشارك في الحركات الاجتماعية التي تقوم مباشرة بما فيه الكفاية في مستوى الصلات الطبقية .

بيد ان الاهمية المتزايدة للتنظيمات الكبيرة ، تعطي اولا اهمية متزايدة للنقابية بما هي فاعل سياسي ، اي بما هي مشاركة في منظومة التقرير ولها بعض النفوذ .

فاذا تقبلنا ان السيطرة الاجتماعية في المجتمع الذي يتكون تحت ابصارنا ، تمارسها الاجهزة الكبيرة للانتاج والتوزيع والاستهلاك ، كان من المستحيل ان نقيم الصراعات الاساسية للمجتمع في داخل هذه التنظيمات . وهذا وضع يختلف اختلافا تاما عن وضع المجتمع الصناعي ، حيث يقوم التناقض الرئيسي بين رأس المال والعمل ، وبالتالي في المشروع ، في محل العمل .

ان هذه المشاركة الصراعية ، مشاركة النقابات في التقرير ، مهددة دائما بأن تنحط الى مستوى الدمج . وقد كان تقدم الدمج ملحوظا منذ موضوع الديمقراطية الاقتصادية ، حتى موضوع اصفاء الديمقراطية على الاقتصاد في جمهورية فيمار ، ثم حتى موضوع الانتاجية التي جذبت في السنوات الخمسين ، النقابات البلجيكية وبعض قطاعات الاقلية في النقابية الفرنسية او الإيطالية . بيد ان المحافظة على الاهداف القديمة للحركة العمالية ، وان ضعفت ، قد قامت برد فعل ضد هذه النزعة . فموضوع الادارة المشتركة في المانيا ، وموضوع التأمينات في فرنسا دعما مقاومة الدمج ، على الرغم من انهما كانا بالنسبة الى العمال انفسهم مبهمين ، وربما لهذا السبب بالذات ، ممهدي السبيل لتعمير المواقف ،

والبحث عن مشاركة في الصراع ذات النموذج جديد ؛ ذلك أن نفوذ النقابات لا يمكن أن يكون واقعيًا ، إلا حينما تمضي هذه النقابات بعيدا ما فوق النقابية ذات الاهداف المتعلقة بالاجور تعلقا خالصا ، وحينما تدافع عن اهداف اقتصادية واجتماعية تمارس ضغطا واقعيا على مصالح ارباب العمل ، وتبدا سيرورة تطوير اجتماعي .

فارتفاع الاجور الواقعية قد حدد التقدم التكنولوجي وسيلة لارباب العمل ، لكي يحافظوا على توزيع الدخل الاجتماعي الملائم لهم . وقد صاغ س. فورتادو بوضوح كبير ، هذه الآلية ، فقال : « واذن ، فكل شيء يجري . كما لو ان التناقص الطبقي في منظومة ما ، ملكية خيرات الانتاج فيها في ايدي اقلية وهي مع ما تقوم به هذه الاقلية من مراقبة التقدم التقنيائي وتوجيهه، اتاح المحافظة على معدلات الادخار والتوظيف، الامر الذي يضمن ثبات التوزيع الوظيفي للدخل الاجتماعي ، متيحاً الفرصة في الوقت ذاته الارضاء المطالب الرئيسية لرفع مستوى حياة الطبقة الاجيرة . » (الولايات المتحدة وتخطف اميركا اللاتينية ، ١٩٧٠ ، ص ١٨ - ١٩) .

ان العمل النقابي يدفع الاقتصاد في دورة النمو العزلونية . فهو لا يندرج في داخل ادارة ارباب العمل ؛ انه مستقل عنها ، على الرغم من انه يشكل معها آلية نمو عامة .

تلكم هي طبيعة اعضاء المؤسسة على ضروب الصراع ، التي ليس اعضاءها ليروقرراطية على العمل النقابي خلافاً لذلك ، الا مظهرا ثانويا ، او انه بالاحرى السقطة التي ترافق الانتقال من حركة اجتماعية الى فئة ذات مصالح .

اننا نشهد نتيجة لذلك ، انقلابا في الصلات بين العمل النقابي والعمل السياسي ، مستخدمين الكلمة الاخيرة بمعناها العادي . ومهما تكن الفوارق بين البلدان الصناعية ، التي ذكر بها . يتسورنو حديثا ، فان

العمل السياسي يبدو في المجتمعات الصناعية وكأنه أكثر شمولاً ، في حين أن العمل النقابي هو أكثر نوعية ، أنه تعبير مباشر عن حركة طبقية . فإذا كانت المنظومة السياسية مفتوحة وقادرة على إدخال إصلاحات اقتصادية واجتماعية ، توجه العمل السياسي نحو تكتلات ضخمة قادرة على كسب أغلبية برلمانية ؛ وإذا كانت المؤسسات السياسية مغلقة خلافاً لذلك ، تجاوز العمل السياسي العمالي النقابية ، معطياً إياها قوة تنظيم وقوة تحليل ثوري .

واليوم ، تنضوي النقابية بازدياد ، في منظومة القرارات السياسية؛ في حين تتشكل حركات اجتماعية تقوم ، كما كان الأمر في بداية الحركة العمالية ، ما وراء المؤسسات والمطالب ، وتتخذ لها قبل كل شيء عملاً هو إظهار الصراعات الطبقية الجديدة . بهذا المعنى يجب علينا أن نتكلم على أضواء المؤسسة على الصراعات الصناعية التي تتقدم بسرعة أكبر بقدر تقدم الاقتصاد .

وإذا بدأ في الغالب أن النقابات تحل في كثير من المجالات محل الأحزاب السياسية ، فهذا يعني في وقت واحد ، أن مستوى تدخل النقابات يرتفع ، وأنها لا تقتصر على المطالبة فقط ، وإنما تقدم برنامجاً إجمالياً للإدارة أو لتحويل الاقتصاد والتنظيم الاجتماعي ؛ ويعني من ناحية أخرى ، أن هذا التدخل يقوم بازدياد ضمن حدود العمل السياسي، وأنه لا يمكنه بالتالي ، أن يعدّ وكأنه قوة معارضة مباشرة للسيطرة الاجتماعية . وسنرى فيما بعد ، أن هناك أوضاعاً متوسطة يمكن للنقابية فيها أن تصبح حليف الحركات الاجتماعية الجديدة أو حتى وسيلة نقلها ؛ بيد أن هذه الأوضاع الأكثر تعقيداً لا يمكن فهمها إلا إذا قبلنا الحدود الراهنة للعمل النقابي .

وبوضوح أكبر أيضاً ، لنقل أنه ما من سبب يدعو إلى التفكير بأن الطبقة العاملة هي عامل تاريخي جوهري في حركات المعارضة في المجتمع الذي يتكون . وهناك تشبيه يخطر طبيعياً على الذهن . لقد أثار عصر الرأسمالية التجارية حركات اجتماعية ذات قاعدة مدنية ، منذ

اليومى والاظافر الزرقاء حتى غير المتسولين بل حتى جزء لا بأس به من رجال الكمونة . فالصناع والتجار الصغار وعمال المصانع ثاروا ضد التجار الكبار والملاك والدائنين الخ . . . وبنمو الصناعة الرأسمالية الكبيرة في القرن التاسع عشر ، ضعفت هذه الحركات وتفككت شيئا فشيئا ؛ ففي فرنسا مثلا ، رأينا منذ حزيران ١٨ حتى الكمونة ، ثم حتى النقابية الثورية وحتى تشكل الحزب الشيوعي ، حركة عمالية خالصة تنمو في أهميتها . وفي موازاة ذلك ، أصبحت الفئات الاجتماعية التي كفت عن أن تكون حاملة الحركة الاجتماعية ، فواعل هامة في المنظومة السياسية ؛ وقد أعطتهم الراديكالية أو الديموقراطية الاشتراكية في فرنسا ، تعبيرا سياسيا في الغالب . اليس الامر هو على هذا النحو اليوم ؟ ان النقابية قد كفت عن ان تكون الفاعل الرئيسي في الحركات الاجتماعية ، ولكنها أصبحت في مقابل ذلك ، عنصرا هاما في منظومة التقرير السياسي الذي لم يعد مقره البرلمان ، بل بدلا منه مجموعة من المداولات والمساومات تحدد بها السياسة الاقتصادية والاجتماعية .

ان مثل هذا التطور اثار بعض التيارات المضادة « الجوهرية » التي بإمكانها ان تقوم بدور هام باتحادها مع حركات اجتماعية جديدة ، ولا سيما في الاوضاع الانتقالية التي سوف نتكلم عليها من جديد . بيد ان فعاليتها يجب ان لا تنسينا الخط العام للتطور ، الذي هو اوضح ظهورا في المجتمعات التي تقوم فيها التنظيمات الكبيرة والصور الأكثر حداثة في الاقتصاد ، بدور هام ؛ مثل الولايات المتحدة أو ألمانيا الفيدرالية أو اليابان .

ان مثل هذه التيارات تريد ان ترد الحركة العمالية الى نضاليتها الثورية . فنتخذ في الغالب صورة ايدولوجية ، ولكنها ذات واقع أهم . فالعامل الخاضع للصور الكلاسيكية لاستغلال العمل ، يمتلك شعورا بالصراع لم تعد تحمله نظرة مضادة للمجتمع ، بل يحمله شعور بالدونية ، وبأنه يخضع لشروط عمل مضى زمانها وتزايد في مضيه ؛ في الحين الذي تنمو فيه تنظيمات من أنموذج آخر ، حيث يقوم الاهتمام بإيقاعات العمل المنتج مباشرة و « تعقيله » بدور أقل .

هذه الذاتية الطبقية يرافقها شعور بالحрман الخاص الشديد ، لا تؤدي الى تكون حركات اجتماعية واسعة نظمها شعور طبقي ، وانما تؤدي الى تمردات يمكن ان تكون لها نتائج كبيرة لتسريع اختفاء الوجوه الاكثر وحشية لسيطرة الرأسمالية الصناعية ، تمردات تعبر عنها اندفاعات عنيفة تقوم بها القاعدة العمالية ، مما يبدو انه يناقض النزعة الى اضعاف المؤسسة على الصراعات الصناعية ، ولا سيما حينما يرافق هذه الاندفاعات العنيفة مطالب تتعلق مباشرة بالاجور .

وخلافا لذلك ، يميل العمل النقابي الى ان يصبح مراقبا بدقة اكثر فأكثر .

وقد اشر بهذا الصدد في الغالب ، الى الانتقال من الاضرابات « التعبيرية » الى الاضرابات « الادوية » . فاحدى الوظائف الجوهرية للاضرابات ، كانت تتعلق ، في حالة الصراع المفتوح ، بتنمية الشعور الطبقي ، الشعور بالصلات الطبقية وبالاستغلال . اما الاضرابات الحديثة في المشروعات الحديثة الكبيرة فلم تكن لها هذه الدلالة . وفي المقابل ، يمكن ان يكون لها بصورة شعورية واردة قوية تضمنات ونتائج سياسية ؛ وهذه مجرد ملاحظة يجب ان تمنعنا من استنتاج ان التحليلات السابقة تدل على ان العمل النقابي فقد اهميته . ان مثل هذه النتيجة لا بد ان تكون خاطئة تماما . اذ يجب ان نتكلم بدلا من ذلك ، على انتقال الحركة النقابية وتنامي تأثيرها ، في عدد كبير من الحالات على الاقل . هذا التأثير اسند دورا متناميا للقادة النقابيين القائمين على نحو يكاد يكون مستمرا جدا دائما ، على راس تنظيماتهم ، والذين يعرفون كيف يصوغون الاستراتيجيات ، ويوجهون المساومات ، ويديرون الاضرابات . بيد ان الوسط النقابي لم يعد يحرك بشدة الاهواء التي تميز الحركة الاجتماعية . ان تحقيقا اجري في فرنسا على الشباب منذ عدد من السنين قد بين ان شبيبة هذا البلد كانت ترى من الطبيعي لها ان تشارك في الحياة النقابية ، او ان تكون على الاقل أعضاء في النقابة ، من دون ان يبدو هذا الانتماء لها التزاما . ويعتمد هذا العمل النقابي في الاعم الغلب ، على

شعور غالبا ما يكون حادا ، بالتناقضات الطبقية الخاصة بالمجتمع الصناعي في صورته الرأسمالية . ان هذا الشعور هو مع ذلك ، أقل عمقا في التنظيمات الاقرب من المجتمعات ما بعد الصناعية .
بيد ان هذا الشعور له أسباب تجعله أبعد عمقا .

واذن ، ان دورا هاما للنقابة في التنظيمات الجديدة ، يقوم على النضال في سبيل إلغاء صور السيطرة القديمة ، التي تركت أثرها في طبيعة السلطة الخاصة والصلات الانسانية ، في اطلاقية لم تجد علة وجودها في صور الانتاج الجديدة ، وانما وجدتها في الميراث الاجتماعي والثقافي . فتحول مركز الانتاج الكبير لا يؤدي آليا الى تحول مواز في صور تنظيم العمل والسلطة الخاصة . فالتقابات امامها ضروب من النضال الطويل ، في سبيل جعل نفوذها يدخل الى المستوى الاكثر بداءة ، المستوى الذي يمس العامل في حياته اليومية ما أكثر مباشرة .

الدفاع والمعارضة :

ما وراء المطالبة التنظيمية والضغط « السياسي » اين تقف معارضة نمط السيطرة الاجتماعية في المجتمع ما بعد الصناعي ؟

من الصعب الاجابة عن هذا السؤال ، اولا لان هذا النموذج من المجتمعات يبدأ بالظهور فقط ، ولانه من المعتاد ان تبرز الطبقة الشعبية بصورة ابطأ من بروز نخبة السلطة . ومن الصعب الاجابة ايضا ، لسبب اكثر دواما . فالنمط الجديد من السيطرة الاجتماعية اكثر شمولاً ، من جراء ان مجتمعا متجها نحو نموه ، يكون اكمل انخراطا في التغير الاجتماعي ، وأن التنظيمات الكبيرة لم تعد توجه فقط مجال الانتاج ، بل اصبحت توجه ايضا مجال الاستهلاك . فجهاز السيطرة الاجتماعية يمارس سيطرته على كل وجوه الحياة الاجتماعية ، حتى ان المقاومات التي تعارضه تبدو في قطاعات مختلفة من المجتمع ، وتجد من المشقة في اتحادها فيما بينها ، اكثر مما كان الامر في المجتمعات السابقة ، حيث كان مكان السيطرة اكثر ضيقا .

وعلى الرغم من هاتين الصعوبتين ، يمكننا أن نباشر تحليلًا يعتمد
بصدد هذا النوع من المجتمعات ، كما يعتمد بصدد كل مجتمع آخر .
على فكرة أن كل حركة اجتماعية شعبية لها وجهان ؛ كما أشرنا إلى ذلك
من قبل . فمن ناحية ، هناك عمل دفاعي يعتمد على كل ما بإمكانه أن
يقاوم سيطرة الطبقة القائدة ؛ ومن الأخرى ، هناك المعارضة . اننا نتكلم
بكل معنى الكلمة على مجتمع الجماهير . وبسرعة متزايدة يمتد مجال
المراقبة الاجتماعية ، فيشمل جملة المجتمع ، مضيقًا من المجال الذي
تحكمه « البنى الأولية » . لقد صدرت القواعد والمعايير على ما كان يعد
سابقًا حياة خاصة ، أو حياة محلية ، أو أسرة ، أو جماعة . وقد
اكتسبت القواعد بازدياد الصفة الداخلية ؛ فهي لا ترسم الحدود التي
يبدأ الممنوع ما بعدها ؛ بل ترسم الأهداف المرغوب فيها ، والتي ينبغي
للفاعل أن يتقدم نحوها ، على الرغم من تعدد الرسائل المتنافرة ، وفقدان
المعالم على الطريق .

فما ندعوه إنتاجًا أصبح على نحو متناقض ممكن الانفصال عن التربية،
وعن الاعلام ، وعن المعالجة الصحية ، وعن الاتصالات من كل نوع .
والفكرة القائلة بأن هناك نواة مركزية للحياة الاجتماعية ، هي الاقتصادي
الذي هو محل العمل المنتج ، لم يعد لها من معنى في مجتمع اخذ يعبئه
تغيره ونموه بازدياد تعبئة كاملة .

ومن هنا كانت التحولات العميقة ، التي ما زالت مجهولة ، في
السيطرة الاجتماعية وادوات المراقبة الاجتماعية . في القرن الماضي كان
التعليم وسيلة تزود الجهاز الصناعي أو الإداري بالعمال النافعين . واليوم
أصبح التعليم تربية ؛ انه يتجاوز المدرسة ، ويصبح دمجًا في فئات
اجتماعية ، في جماعات ؛ وعلى هذا النحو ، يصبح غير « محدث » ،
وانما يصبح خاضعًا للمصالح السائدة خضوعًا أكثر مباشرة . والعلوم
الاجتماعية بدأت تتدخل في عمل التكوين والملازمة ، وبدأت نتيجة لذلك
في اكتشاف دورها السياسي .

ويتحقق هذا التوسع في المراقبة الاجتماعية ، في داخل ايدولوجيا ليبرالية تحملها الطبقة القائدة الجديدة . وكما كانت البرجوازية المنتصرة تحمل موضوع الحرية السياسية ضد كل من يقف معارضا حركات الرساميل والناس والافكار ، اخذت النخبة التكنوقراطية تدعو الى موضوع التكوين في الحياة الجنسية وفي الحياة المهنية ، في سبيل مد رواق سيطرتها .

وقد اعاقمت سرعة هذه الانقلابات وعمقها ، ظهور الحركات الاجتماعية . وعلى النحو ذاته ، اعاق التهجير واضفاء البروليتارية في بداية العصر الصناعي ، تكون الحركة العمالية . فالتحديث والسيطرة ومد رواق المراقبات الاجتماعية بدت ممتزجة فيما بينها ، بفضل انتصار الاونوب التكنوقراطية التي توحد المنظومة الجديدة للعمل التاريخي مع سلطة واختلاط الحركة الاجتماعية الناشئة ومقاومة المراقبة الاجتماعية ، والشعور المنتشر بأن المرء « مأخوذ في الشرك » ، والرفض غير المدروس « للقيام باللعبة » . ففي وسط الطريق ، بين اوتوبيات التوازن التي تعارض التغير ، والحركات الاجتماعية الجديدة التي ما زالت الايام حبلى بها ، نجد الرفض العدمي الذي يسود الساحة ، او الذي يمثل بدلا من ذلك : المقاومة الاكثر فعالية ، في حركة المشاركة الواسعة ، التي تجر الطبقة القائدة بها مجموع المجتمع .

١ - في المجتمع المتطور توجه الطبقة القائدة تغير المجتمع تبعاً لمصالحها . ومتأومة سيطرتها تعتمد اذن على ما يتعارض مع التغير الاجتماعي . وكل حركة اجتماعية تتخذ سنداً لها المعطى والوجود ، تعتمد عليهما في معارضة ادارة يديرها الخصم . بيد ان اتساع التغيرات اليوم ، والقدرة التي تمتلكها التنظيمات الكبيرة في معالجة الطلب ، وتوجيه « الحاجات » ، جعلت قوى المقاومة لا يمكن الا ان تكون مطلقة ، اي غير اجتماعية في حدودها القصوى . فما يقاوم السيد هو جماعة الفلاحين ؛ وما يقاوم رب العمل هو العمل ؛ وما يقاوم جهاز السيطرة الاجتماعية هو من ناحية اكثر بدائية الكائن البيولوجي و « الوضع الطبيعي » ، ولكنهما يدركان بوصفهما قوة معارضة اجتماعية .

فأين ترتفع المعارضة اليوم بأشد ما يكون العنف ؟ في فئات عرقية او قومية ؛ في فئات الاعمار او الجنس . ففي كل مكان نجد حاملا بيولوجيا معيناً . وعلى نحو أكثر انتشاراً ، فإن المجتمعات الأكثر غنى متهمة بتدمير البيئة الطبيعية ، باستهلاك كمية من الاوكسجين اكبر من الكمية التي تنتجها ؛ وفي المدن الكبيرة ، يصبح التعب ، وهو واقعة بيولوجية اجتماعية ، موضوعاً من موضوعات المعارضة .

ان العودة الى ما دعاه س . موسكوفيتشي المسألة الطبيعية ، ربما كان انزلاقاً نحو اوتوبيا التوازن ، وهي ملجأ ضد التغيرات المتزايدة في سرعتها وعمقها . وهي اوتوبيا مناضلة الى حد بعيد ، او هي خلافاً لذلك ، قد خففت في صورة متجددة من الدعوة الى دولة الرفاه ؛ ولكنها تشجع دائماً عن السعي وراء الصراعات الطبقيّة الجديدة . وفي المقابل ، فهي تتخذ كل أهميتها ، اذا ما تعرفنا فيها السعي وراء مقاومة اخيرة للسلطة ، التي تتعرض لخطر تدمير ذاتها ، اذا اعتقدت انها لا حدود لها . فالدعوة الى الطبيعة تحمل في ذاتها قوة معارضة لن تتوصل موضوعات البيئة او كيفية الحياة الى حلها . انه احتجاج الانسان الجسد على الروح التي تتكشف عن كبرياء القوة . ويعارض التغير الاجتماعي الموجه الدفاع عن الهوية ؛ وحيثما تنبذ الحياة اليومية لانها خضعت للتلاعب ، يلجأ الفرد او الفئة الاجتماعية الى الخيالي والتعبيري والعقائري والجنوني ، الى ما يفلت — على الاقل جزئياً — من الضغوط الاجتماعية .

فما تدعوه القوى السائدة في احد المجتمعات « مسألة اجتماعية » هو مجال من مجالات الحياة الاجتماعية يفلت من المعايير السائدة ، ويبدو وكأنه بالتالي فاضح . فالمسألة الاجتماعية هي المكان الافتراضي للحركة الاجتماعية ، ولكنها لا تتجلى كاملة اطلاقاً في حركة اجتماعية ، لان ضروب السلوك التي تتجلى فيها لا يمكنها ان تمضي من تلقاء ذاتها الى ما هو أبعد من الانسحاب والرفض ، وتسجن نفسها في الائم او العدوانية . ان مكان الفراغ ، مكان الصمت ، هو الذي يفسره الناس « العاديون » على انه نقص او هامشية او انحراف ؛ ولكنه ايضا اتهام عديم الصياغة ، وصراع

لا شكل له ، لان البدا الدفاعي لا يرتبط بمبدأ الهجوم المعاكس . فمعنى المسألة الاجتماعية لا يمكن ان يظهر ، الا حينما تكتشف السيطرة التي تمارس على المجتمع ، وحينما يرفع القناع عن تماسك منظومة القيم ولا شخصيتها ، وحينما يعترف بالمسألة الاجتماعية وكأنها نتاج قمع ونتاج تضييع .

لا يجب اطلاقا ان نتساءل في مجتمع تكون السيطرة فيه بالقوة تماما ، عن الفئة الاجتماعية الخاصة ، او عن الدور الاجتماعي ، الذي يمكن ان يأخذ المعارضة على عاتقه . فالمعارضة ، او رفض السيطرة على الاقل ، يبدو من كل جانب ، ويستولي من الجوانب كلها على سلوك الغالبية منا . وفي مقابل الجمهور الكبير من الجهاز التقني البيروقراطي تتضاعف المعارضات والمعدوانات وضروب الرقض . بيد انها تكون ذات قوة اكبر ، بقدر ما تتجسد في جماعة .

ويجهد جهاز السيطرة في التقليل من هذه المعارضات بطريقتين : بالدمج وبالقمع . فمن ناحية ، انه يقيم وكالات لرد الاعتبار ، ويعتمد على الخصوص ، على قوة الدمج الكبيرة لاجهزة الدعاوة والصحافة ووسائلهما ، او يعتمد بالدرجة الثانية على وسائل المعالجة النفسية الاجتماعية للمنحرفين ، باسم برامج مخصصة لتحسين « العلاقات الانسانية » . والعلوم الانسانية لا يحق لها ان تنصرف كما لو لم تكن داخلية في مجال النافع ، وبالتالي في مجال المسؤولية السياسية . ومن ناحية اخرى ، فهو يضاعف من امكنة العزل ، ومن « المحتاطات » حيث تحفظ الشعوب المسودة والاقليات العرقية و « الهامشيون » والجانحون والمجانين ، تحت المراقبة .

بيد ان هؤلاء يهربون دائما ، ويجرون في الطرقات ، ويجوبون الريف ، وياوون الى سلاسل الجبال . ومما يثير الاغراء ، ان نعتقد ، انه في مجال العمل والانتاج فقط ، في « مجتمعات الاستهلاك » ، حيث تعالج الحاجات ، انما يمكن تكوين المعارضة ، وعادات التفكير الموروثة من القرن الماضي تميل

بنا طبيعيا الى الاعتقاد بذلك . ولكن ، كيف نرضى بهذه الفكرة ؟ أولا : ان المعالجة والدمج يمارسان ايضا ، في التنظيمات الكبيرة ، ممارسة اكثر مباشرة مما هو في الخارج . ولا سيما ان هذه الفكرة تنسى او تبخس قدر واقعة ان كل حركة اجتماعية لابد لها ان تعتمد على ما هو غريب عن جهاز السيطرة . هذه الغرابة كانت غرابة العمل تلقاء رأس المال ، وهي اليوم غرابة الهوية في مقابل التغير .

ومن الصفات المميزة ، ان تبدو المسائل الاجتماعية اكثر ارتباطا بالمدينة منها بالمشروع . ومع ذلك فان هذه الملاحظة ملتبسة . لان المدينة هي المكان المميز للمسائل والحركات الاجتماعية ، لافي المجتمع ما بعد الصناعي ، بل في المجتمع ما قبل الصناعي ، المجتمع التجاري . فالمدينة ينبغي ان لا ينظر اليها اليوم ، على انها وسط للانتاج والمبادلة ، وانما على انها صورة التنظيم الاجتماعي بالذات ؛ وقد كان هنري لوفيفر محقا في الحاحه على الافتحاء الذي قاد من المدينة الى الاوربانية عابرا ما فوق العصر الصناعي . فالاوربانية هي المجال الاجتماعي الذي يسوده تركيز الاجهزة وقدرتها على معالجة الحياة اليومية . فاذا كان المشروع الراسمالي هو موطن الاستغلال ، كان المجتمع الاورباني محلا للضياح ولقصر الشعب على اعماله وحاجاته والعلاقات التي تحددها مصالح التكنوقراطية السائدة .

بيد ان هذه الحركات الدفاعية ليس لها قوة غير قوة النفي والرفض . فهي منذ ان تريد ان تخلع على نفسها مضمونا ايجابيا ، وان تعيد تنظيم الفئات الاجتماعية والجماعات والمجتمعات ، تفقد كل قوتها ولا تكون الا هامشية ، بل انها تندمج في ما كانت تريد الهرب منه .

وعلى النحو ذاته ، فالحركات التي كانت تكتفي بالاعتماد على العمل من حيث هو قوة معارضة للرأسمالية ، لم تستطع الا ان تلجأ الى التعاونيات او جماعات العمل التي ليست ذات وزن في نمو المجتمع الصناعي .

ففي بعض الاحيان اذن ، تتكون من جديد في ايامنا هذه جماعات دفاعية ، وجودها يشهد بقوة الرفض ، هم ، ايضا امكنة لابداع تحولات ثقافية ، بيد ان وزنها يظل مهما .

ففي اوقات اخرى ، توصلت بعض هذه الجماعات الى المساومة مع السلطة المركزية ، والى ان ترى نفسها وقد اعترف لها ببعض الاستقلال الذاتي وبعض التفوذ .

وفي اوقات اخرى اخيرا ، أصبح اللجأ متعة واستهلاكاً . والدعوة الى الطبيعة أصبحت سعيا وراء التوازن ؛ وهذه الاسطورة هي أكثر الاساطير براءة ؛ لأنها تنسى مائل السلطة .

٢ - وتعارض مع الانسحاب والرفض ، الاعمال الصادرة من داخل جهاز التراكم ضد السيطرة التي يمارسها . ذاكم هو المعنى الذي خلطته بعض البلدان ، وعلى الخصوص فرنسا ، على العمل الذي وجهه عدد معين من الملاكات والفنيين والعمال ضد سلطة ارباب العمل . وقد قدم س. مالبه على الخصوص ، فرضية عن طبقة عمالية جديدة ؛ وقد بدأ ان مطالب ايار - حزيران ١٩٦٨ التي دفعت الى ابعاد حد في المشروعات الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية ، قد ايدت هذه الفرضية .

وكما قال غالبريث ، ان التقدم التكنولوجي في التنظيمات الكبيرة ، وهو عامل جوهري من عوامل النمو ، ليس مع ذلك الهدف الرئيسي . فالمشروع الكبير ، كائنا ما كان ، ليس خادما للتقنياء ؛ فهو يمتلكها لكي يبنى قوته عليها . وقلما يهم ان تعرف ما اذا كانت هذه القوة هي تناسخ الفائدة الرأسمالية ، او كانت من طبيعة اخرى . المهم هو ان للمشروع اهدافا ، وليس مجرد فاعل العقلية والتحديث .

بيد ان جميع اعضاء التنظيم ليسوا بيروقراطيين . ان بعضهم تقنيائيون . فكلما كان العمال المؤهلون يتحددون بهمهم ، وليس

بمجرد خضوعهم لسلطة رب العمل ، يتحدد هؤلاء التقنيائيون بمهنتهم في الوقت ذاته الذي يتحددون فيه ، بانتمائهم الى البنية التقنية . واذن ، فهم قادرون على اللجوء في ذلك الى مبداء خارجي ، في سبيل معارضة تملك التقنياء والمعلومات من قبل البنية التقنية . انهم يدخلون المعركة اذن ، من اجل ضبط المعلومات ضبطا جماعيا ، شأنهم في ذلك شأن الصحفيين الذين يجدون تنظيما لهم ، في سبيل الدفاع عن حقوق الصحافة ضد سلطة المال .

ولكن ، لان البنية التقنية هي الاداة بامتياز للسيطرة الحديثة ، فان معركتهم تتخذ مدى عاما . فارادة الادارة العمالية قد تحددت طويلا بمستوى المركز او الطريق او المصنع . واليوم فقط ، لان المشروع لم يعد خاضعا للسوق ، وانما اصبح السوق يخضع له ؛ ولانه ما من نظام غير شخصي يخيم على مراكز التقرير في المنظومة الصناعية ، يمكن للتضال ضد التملك الخاص لوسائل النمو ، ان يرتفع الى مستوى التنظيم الكبير ، ومستوى المنظومة الصناعية ذاتها .

ومع ذلك ، يجب علينا ان نرسم حدود مثل هذه الملاحظات .

اولا ، ان الحركة التي قام بها الفنيون والمهنيون لا تبدو عامة ؛ وهي ايضا محدودة بما فيه الكفاية . وقد بينت التحقيقات الدقيقة التي اجريت عن اضرابات ايار - حزيران ١٩٦٨ في فرنسا ، ان من بين الملاكات التي شاركت في الاضراب ، كبار هيئة اركان المشروعات الذين شعروا بانهم مسحوقون بين ارباب العمل والقوى العمالية ، ففضلوا الانطواء على مصالحهم الخاصة ، والتجمع خارج المصانع بالذات . ومن السهل علينا ان نرى ، ان « انزعاج الملاكات » يمكن تحليله في جوهره ، من دون اللجوء الى فكرة الصراع الطبقي . فتركز مراكز التقرير ومضاعفة الملاكات ، بعيد غالبية هؤلاء عن التقارير ، ويضعهم في موقف غير مريح .

وفي عدد من الامثلة التي يحتج بها في سبيل بيان موضوع الطبقة العمالية الجديدة ، نلاحظ ايضا ، أن الامر يتعلق بمشروعات تمر في ازمة ، يكون فيها رب العمل القديم عاجزا عن مواجهة المسائل المالية والمنظمية التي ادت اليها نمو تقنيائي واقتصادي سريع في المؤسسة ، فيغرق في صعوبات لا يمكن التغلب عليها . وعندئذ نرى تشكل ردود افعال مماثلة لتلك التي يقوم بها بعض المهندسين الاميركيين في الازمة الكبيرة . وهي اللجوء الى التقنياء لمواجهة التمويل . فما ان يقوم رب عمل جديد اكثر حداثة ، وتكاتف النمو التقنيائي اسس مالية رأسمالية ارسخ مكاتفة ناجحة ، حتى تفقد حركة المعارضة من قوتها وتكف عن جذب الانتباه اليها .

وعلى نحو اعم ، فمن الصعب تصور أن عددا كبيرا من الملاكات او من المهن، المندمجة اندماجا اقوى من الاخرى في البنية التقنية وقراراتها ، يمكنه أن يتحدد في مقابلها بدلا من أن يتحدد فيها .

ان هذه الاعتراضات جميعا لها وزنها الكبير ؛ ويبدو أن الاهتمام بالطبقة العمالية الجديدة قد اختفى تقريبا في الفترة الحاضرة ، حيث ابرزت مطالب عمالية حادة ، في عدد من البلاد الاوربية ، عمالا غير مؤهلين ، اكثر مما ابرزت اشخاصا ذوي مستوى فني عال . ومع ذلك ، فهي تتقدم بنا الى رسم حدود فكرة ما ، اكثر مما تتقدم بنا الى نبذها . فقد رأينا في ايار - حزيران ١٩٦٨ قبة تدفع الى حد بعيد جدا ، مطالب التسيير الذاتي . فالامر يتعلق بملاكات شابة ، تعمل في الاعم الاغلب بمهمات بعيدة عن الانتاج الخالص ، وكانت سريعة التأثير بالطلاب ، الذين كانت اعمارهم وتكوينهم تتقارب منها .

وقد عبرت معارضة التنظيمات الكبيرة عن ذاتها ، بقوة اكبر ايضا ، في الجامعات ، بين أولئك الذين عرفوا اكثر فاكثرا ، انهم قد تدرؤا لاعمال تقنية بيروقراطية ؛ ولكنهم ما زالوا بعد في محيط مفاير تماما ،

هو محيط الجامعة . وكانوا هم أيضا متأثرين بهذا الرفض البيولوجي الاجتماعي للشبيبة الذي ذكرناه سابقا .

ان النخبة المعادية للتكنوقراطية لا يمكنها ان تكون وحدها حركة اجتماعية . فالملاكات وحتى المهنيون هم في الاعم الاغلب مهتمون بالدفاع عن مستواهم وسلطتهم . بل امتيازاتهم . بيد ان عددا هاما من الخبراء ، في مراكز البحث والمستشفيات والجامعات ، يرفضون التوحيد بين المعرفة واستخدامها الاجتماعي . ان دورهم خطير ، لانه ينتزع الحركات الدفاعية من انحابها ، ويسهم في دفع الهجوم المضاد ، وبالتالي في خلق صورة على مشروع مضاد من مشروعات المجتمع . وهم لا يقومون بهذا الدور الا ضمن الحد الذي يتمكنون فيه ، من اللجوء الى المعرفة والعلم والتقنياء ضد الاجهزة . انه لا يمكننا ان نخلط بينهم وبين طبقة عمالية جديدة ، يمثلها بالاحرى الفنيون ؛ لان معارضتهم لرب العمل لم تعد توجه باسم قوة الانتاج الداخلي للمشروع ، اي العمل المنتج ، بل باسم المعرفة التي ليست في جوهرها من نتاج اجهزة الانتاج ، بل من انتاج التنظيمات الخاصة ، والتي قواعد عملها مختلفة جدا . واذن ، فهؤلاء المهنيون المعادون للجهاز يمكن ان يبدوا هامشين .

ولكنه ينبغي لنا ان نتذكر ، ان رواد الحركة العمالية كانوا " هامشين " في الغالب ايضا ؛ فقد كانوا نادرا ما يوجدون في مشروعات كبيرة ؛ وكانوا قريبين جدا ايضا ، من وسط بروليتاري ، كان يهب معارضتهم سند رفضه وتمرده .

وكما ان رفض مجتمع الاستهلاك لا ينتج بذاته حركة اجتماعية ، كذلك لا يمكن خلق هذه الحركة الاجتماعية ، لمجرد معارضة الخبراء . فالعنصران المعارضان للبنية التقنية ينبغي ان يلتقيا ، من اجل نشوء حركة اجتماعية . وقد حدث هذا اللقاء سابقا في الجامعات ، وقد ظهرت نتائجه في كثير من المنظمات الكبيرة . والمشروعات الطليعية ، ومراكز البحث ، والمستشفيات ، الخ ...

فالحركة الاجتماعية لا يمكنها ان تتكون تكونا تاما في داخل التنظيمات الكبيرة . فهذه مراكز تقرير ، ويمكنها بالتالي ان ترى الضغوط « الياية » بجابه بعضها بعضا . فلا يمكن لاي حركة اجتماعية ان تتخذ لها مكانا الا في مستوى منظومة الانتاج ، في مستوى جهاز السيطرة الاجتماعية . من اجل هذا ، فقد توحدت حركات المعارضة الاجتماعية ، في البلدان الرأسمالية ، التي نجد فيها جهاز السيطرة هذا ، الذي يمتد الى جزء كبير من العالم ، الذي ندعوه على نحو مختلط ، بالعالم الثالث او البلدان المتخلفة ، نقول توحدت هذه الحركات الثورية في البلدان المسيطر عليها ، وقد كانت هذه الاممية التي وجدت واحدا من اقوى تقاليد الحركة العمالية . قبل ان يتوحد الاتجاه الاقوى في هذه الحركة مع الاستراتيجية الاممية للاتحاد السوفياتي ، هي الاجابة الطبيعية على اضاء الاممية على الرأسمالية .

ان على اي حركة اجتماعية جديدة بوصفها دفاعا ضد سيطره ما زالت تتسع بازدياد . بل واحتجاجا باسم المعرفة على الاجهزة التي تملكها ، ان تنطلع ايضا الى جملة اتجاهات منظومة العمل التاريخي وان تقترح بالتالي تفسيرا صراعيا للانموذج الثقافي . وقد تحدد هذا الانموذج الثقافي في المجتمع ما بعد الصناعي على انه النمو . فالطبقة القائدة تفسر الانموذج الثقافي وكأنه قوة الاجهزة الاقتصادية السياسية . والحركة الشعبية لا يمكنها ان تقوم الا على المستوى ذاته ؛ وان تعارض هذا التفسير للنمو ، بفرضية التحديد الذاتي او التسيير الذاتي . وبامكان العدد الاكبر من الناس ان يختاروا سياسة اقتصادية واجتماعية ، وان يتصوروا برنامجا للمستقبل ، وان يراقبوه . فمن المستحيل تحديد الحركة الاجتماعية في المجتمع ما بعد الصناعي ، باهداف اقتصادية خالصة . ان القول : لكل بحسب حاجاته ، لا يمكن ان يكون له اي معنى اليوم ؛ فمثل هذه العبارة تفترض في وقت واحد ، ان الحاجات محدودة ، وان الموارد المتاحة تفيض عنها ؛ وهذان الباثان تنبذهما ثقافتنا . اننا نعيش في عالم موارده محدودة والحاجات فيه غير محدودة . انه لم يعد في مقدورنا ان نحلم بالوفرة ، ونحن

محاصرون بالندرة . ينبغي لنا في عالمنا المحدود ، أن نقوم باختيارات ، وأن نعترف بأن رهان الصراعات الاجتماعية هو سياسي خالص ، وعلى نحو أدق ، هو اختيار لمستقبل جماعي ، اختيار لنمط ادارة التغير . وإذا وجب علينا ، أن نبتعد عن تحديد اقتصادي خالص لأهداف الحركة الاجتماعية ، وعن دعوة ميتافيزيقية خالصة الى الحاجات الأساسية ضد المبادلة ، وجب علينا أيضا ، أن نحاط من الخلط بين رهان الصراع والاوتوبيات المضادة ، التي تنمو في قلب الازمة . فمن الطبيعي أن يكون الراي في المرحلة الانتقالية الحالية ، اكثر احساسا بالازمة ، منه بالصراع: فنحن نتكلم على تفكك اورباني وغزو بالسيارات ، واستئصال ، وازمة اضعاف المجتمعية ؛ كما أننا نحارب كل قديم وكل تصلب .

ان هذه الموضوعات هامة جميعا ، وهي تكاد مع ذلك تضلنا ، اذا قادتنا الى الفكرة المختلطة عن ازمة حضارية ، والعمياء عن ظهور صور جديدة من السيطرة الاجتماعية . انه يجب علينا اذن ، أن نبحث منذ الآن ، في فجر مجتمع جديد ، عن مكان الصراعات الاجتماعية وتفاعلها .

في القرن التاسع عشر ، لجأت الحركة العمالية الى الدولة ، ضد الرأسمالية الخاصة . واليوم ، ونحن نتكلم على رأسمالية احتكارية للدولة او للتكنوقراطية ، لا بد لنا من الاعتراف بأن ارتباط الدولة بمراكز التقرير الاقتصادي ارتباط وثيق . فكيف ندعو اذن الى مراقبة مركزية للنمو الاقتصادي ، من دون تقوية جهاز السيطرة الاجتماعية ؟ وحتى في البلدان التي تغذت فيها الحركة العمالية بتقليد يعقوبي اقدم ، لا يمكن للمعارضة ان تلتفت الا نحو تفجر السلطة المركزية . وفي هذا الالتفات ، يجب أن نرى معنى الكشف الراهن من جديد عن كومونة باريس . فالحركة العمالية في نهاية القرن التاسع عشر ، قد انتقدت انتقادا قاسيا انعدام التنظيم السياسي لديها و « المركزية الديموقراطية » ، على الرغم من انها تمجد الانتفاضة الثورية . فما بدا في ذلك الحين ضعفا ، أخذ يبدو اليوم وكأنه رسالة نبوية ، وكأنه نضال ضروري ضد الجهاز المركز . فبهذا

السبيل فقط ، يمكن للدعوة الدفاعية الى الهوية وللنضال الهجومي ضد تملك النمو من الاجهزة القائدة ، أن يجتمعا .

فالتنظيمات المسيرة ذاتيا لا يمكنها أن تقوم الا في اطار تحويل الدولة والصلات الطبقية . فاذا قام التسيير الذاتي في مستوى العمل ، من دون المساس بمنظومة التقرير ، تحول الى حرفية مثبتة . وعلى النحو ذاته ، ان تسيير التنظيمات تسييرا ذاتيا لا يمكنه اذا تخيلناه خارج تحول الصلات الطبقية ، ان يفضي الا الى اضعاف البيروقراطية . اوليست الجامعة الليبرالية مثالا على التنظيم الذي يديره على الاقل اشخاصه الدائمون ، أي المدرسون ؟ ولكن ، اما ان تكون - والحالة هذه - خاضعة للطبقة القائدة ، واما ان تحبس نفسها في عالم بيروقراطي للقول .

فاذا تصورنا التسيير الذاتي فكرة ما ، او صورة تنظيم اجتماعي ، وجدنا انفسنا مسوقين بسرعة في طريق الاختلاط او في طريق التناقض . وفي الاعم الاغلب ، لا يكون هذا الموضوع الا اسما خلع على الاوتوبيا التي تحلم بالتوازن في مجتمع متغير ، والتي تبني التنظيم الاقتصادي من جديد ، ناسية الانتاج ودور التراكم والتوظيف فقط . ان مثل هذه الافكار ، وهي مهمة من اجل الفلسفة الاجتماعية ، لا يمكن تقبلها بالنسبة الى علم الاجتماع الذي تناقض مسيرته الاساسية . فالتسيير الذاتي ينبغي ان لا نتصوره وكأنه فكرة ما ، وانما وكأنه هدف في صراع . انه ينبغي له اذن ، أن يحيلنا مباشرة قدر الامكان ، الى التوتر ما بين اتجاهين ؛ لان الحركة الاجتماعية تحارب خصما ، وتتطلع الى انموذج ثقافي .

ان التسيير الذاتي يرتبط بالتخطيط ويقوم معارضا له ، في وقت واحد معا . فليس بإمكاننا أن نتصور تسييرا ذاتيا للتنظيمات ، الا ضمن اطار تخطيط ديموقراطي . وهذا هو الوجه « الالبياتي » للتسيير الذاتي . بيد ان التسيير الذاتي ينبغي له في الوقت ذاته ، ان يكون قدرة مقاومة

أحدى الجماعات لسلطة الأجهزة . يجب أن يدير المجتمع التعليم العام ، وهو يقاوم الأجهزة الجامعية ؛ وأن يدير الصحة العامة ، وهو يقاوم الأجهزة المستشفوية ؛ وأن يدير المواصلات المدنية ، وهو يعارض سلطة السيارة ؛ الخ ... فمعارضة التسيير الذاتي بالنمو تكون نوعاً من المناقشة العالمية . والمألة الواقعية تنحصر في توجيه العلاقات ما بين اتجاهي التسيير الذاتي ، المترابطين بالضرورة ، والمتعارضين دائماً ؛ وهما : التخطيط الديمقراطي ، ومطلب الكومونة .

فالحركة الاجتماعية تحمل معها دائماً سلطة جديدة ؛ ولكنها لا تكون فاعلة إلا لأنها تعارض السلطة القائمة . واذن ، فموضوع التسيير الذاتي يخضع دائماً لموضوع المعارضة . ومعناه الشخص لا يمكن إلا أن يمهّد لتحويل منظومة التقرير في التنظيمات ، وإلا أن يفتح الباب لسلطة مضادة . ولأن السيطرة يمكن أن تصبح كلية بازدياد ، في المجتمعات ما بعد الصناعية ، تميل الحركات الاجتماعية إلى أن تصبح قوى معارضة دائمة ، مهدمة في بعض الأحيان ، وموضوعة تحت المراقبة في بعض الأحيان ، وقادرة على زعزعة النظام السائد في بعض الأحيان .

وعلى هذا النحو ، يبدو التسيير الذاتي مطلباً جديداً بجدة عميقة ، وأكثر حيوية ، بقدر ما يكون التقليد المركز أقوى ، وبقدر ما يكون دور الدولة في التسيير الاقتصادي أكثر مباشرة . فهو يواجه عدداً من أنماط الملكية الاجتماعية ، التي أصبحت ممكنة ومرغوبة فيها ، بفعل عدم ملائمة التسيير المركزي للاقتصاد الحديث ، على الأقل ، حينما يراد تثبيت الحريات الفردية والاجتماعية وتنميتها . أنه يعني إذن قبل كل شيء ، أن الطلبات الاجتماعية لا ينبغي أن تخضع لجهاز الإدارة الاقتصادي ؛ وأن تقدم الإبداعية والتعبير ، ومثلها تساوي الفرص والغاء نتائج إضفاء الهامشية والحرمان التي خلقها مركز السلطة ، ينبغي أن تكون الأهداف الاجتماعية التي لا بد للاقتصاد من أن ينظم تبعاً لها . واذن ، فالامر يتعلق بالاثبات الأساسي بالنسبة إلى كل حركة معارضة ، بأن كل مجتمع

ينبغي له أن يراقب اقتصاده ، لا العكس . لقد مر زمان كانت الحركات الاجتماعية الشعبية تضع الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية في مقابل الديمقراطية المؤسسية الخالصة ، التي أصبحت خط دفاع البرجوازية . لقد كان هذا التمييز يرسم بالتأكيد ، الانتقال من المجتمع التجاري الى المجتمع الرأسمالي . وقد أصبح من الطبيعي اليوم ، أن يحدث انقلاب جديد في أنموذج جديد من المجتمعات ، وأن ترفض حدود الديمقراطية الاقتصادية وفسادها الممكن ، هذه الديمقراطية التي يمكنها أن تخلق جهازا سياسيا اقتصاديا مجموعيا في كثير أو قليل ؛ وأن تطلب حرية ثقافية وبالتالي سياسية ، قادرة على تدمير سيطرة التنظيمات الكبيرة على الطلب وعلى التنظيمات الاجتماعية .

انموذجات اوضاع المطلب :

ان ضروب السلوك الاجتماعي المعارض ، التي تثير الصراعات باضطدامها بالسلطة في التنظيمات ، تمزج دائما ما بين مستويات التدخل المختلفة ، التي أتينا على التمييز بينها . فالمعارضة التي تنصب بصورة كلية على نمط السيطرة الاجتماعية ، من دون أن تمر بالمستويات الملحقة بمنظومات التقرير والعمل المنظمي ، ليست الا معارضة ايدولوجية . ان دورها بالتأكيد كبير ويحرك المثقفين ؛ بيد انها لا تستطيع بمفردها ، أن تثير حركة اجتماعية ، وهي تجهل الوضع المهني للعمال ، وقدرتهم على التأثير الجماعي . وعلى العكس من ذلك ، ان المطالب المنظمة الخالصة ، مهما تكن حادة ، لا يمكن الا أن تكون خاصة ، أو أن تغضي الى ازمة بدلا من أن تغضي الى صراع .

فكيف تحدث هذه الامتزاجات ؟ لنسح على نحو أبسط ، الى إقامة تيولوجية اوضاع ، تدخل في حسابها حالة الجماعة ، منظورا اليها في مستوياتها الثلاثة . ان ثلاثة متغيرات ، أو فئات من المتغيرات ، يجب الاحتفاظ بها ، وسنعرضها في صورة مبسطة الى اقصى حدود التبسيط .

ان التنظيم في المقام الاول ، هو في كثير أو قليل ، مستودع الانموذج

الثقاي للنمو . فهو مجدد من الناحية التقنية في كثير أو قليل . فالمستشفى ومركز البحث والمشروع « الطليعي » هي مجددة أكثر بكثير من مشروع كلاسيكي يوفر انتاجا بالجملة للخيرات أو الخدمات التي تنطور ببطء ، أو تلجا قليلا الى ابداعات جديدة .

والتنظيم في المقام الثاني ، يمتلك منظومة تقرير ، أو يندمج في منظومة تقرير اضيفت عليها المؤسسة اعضاء أكثر ، بقدر ما تكون برامج الفعالية على نحو أكثر ، نتاج التقارير التي اتخذها عدد معين من الفاعلين ، استطاعوا أن يمارسوا نفوذا معينا .

وفي المقام الأخير ، أن وضع الفاعلين منظورا اليهم في التنظيم ، يكون ثابتا أو غير ثابت في كثير أو قليل . أنه ثابت في وقت واحد ، اذا كانت درجة اعضاء المهنة مرتفعة ، واذا كان استمرار التجربة المهنية كبيرا . وهو غير ثابت ، اذا كان الامر يتعلق بيد عامطة غير مؤهلة ، جنحت من اجل قدرتها المباشرة على اعطاء مردود ، واذا كانت في تغير ثقافي سريع ، وكانت خاضعة لمصادفات ظروف صاعدة وهابطة مثل أسنان المتشار .

فاذا مزجنا بين هذه القسمات المزدوجة الثلاث : بنينا تبولوجية بسيطة تسمع لنا باقامة صور مختلفة لضروب السلوك الجماعي للعمال الذين لهم علاقة في التنظيمات .

| الاهداف المؤسسية + | | الاهداف المؤسسية - | |
|--------------------|------------------|--------------------|------------|
| الوضع التنظيمي | | الوضع التنظيمي | |
| ثابت | غير ثابت | ثابت | غير ثابت |
| الابداعية | الاهداف المؤسسية | معارضة التمييز | المعارضة |
| + | على الصراع ١ | اللاتي ٣ | التورية ٤ |
| الابداعية | الاهداف الخط | الدفاع | التمرد - |
| الحرفي ٥ | في الصراع ٦ | الحرفي ٧ | الانسحاب ٨ |

تعبّر هذه اللائحة عن فكرة أن المعارضة لا تبدو بشكلها الاقوى ، لافي الوضع الذي تتراكم فيه عناصر المشاركة في الدور القائد للتنظيمات

الكبيرة . ولا في الوضع الذي عمل التنظيم فيه وظيفيا بفعالية في أي من المستويات الثلاثة، مستوى التاريخية، ومستوى منظومة التقرير، ومستوى التنظيم الخالص . فالمعارضة تبدو حينما يقوم صراع مركزي ؛ وهذا يفترض وجود مركز للسيطرة . وهذا لا يعني ، ان القطيعة لا يمكنها ان تحدث في مكان آخر ، او بفعل قوى أخرى ؛ وانما يعني فقط ان الحركة الاجتماعية لا تشكل الا في هذا الوضع ، وحينما يخلق سد مؤسسي وازمة او عدم ثبات في مستوى العمل المنظمي ، مشكلات ومطالب وضغوطا تأخذها الحركة الاجتماعية على عاتقها ، في المستوى الاعلى .

فاذا وقفنا على هذه القمة ، رأينا انها تفصل بين منحدرين . فمن ناحية ، نجد الاوضاع التي لا يمكن للمطالب فيها ان تجد لها اتجاهها عاما . تلكم حالة النموذج ٨ ، ولكنها أيضا حالة الانموذجين ٧ و ٦ .

ومن الناحية الاخرى، تشكل معارضة ذات اتجاه عام؛ ولكن قاعدتها تجد نفسها انها تعامل على نحو يتطابق في كثير او قليل ، مع المستويات الدنيا . وهذا ما يحدث في الانموذج ١ وحتى في الانموذج ٢ .

اما الانموذج ٥ فهو نموذج الاندماج المشحون اكيدا بالتوترات ؛ ولكنه في ابعد نقطة عن تشكل الحركة الاجتماعية .

ان الحركة الاجتماعية قائمة دائما في الحالتين ٣ و ٤ . فاذا لم يؤد الدور المنتج للتنظيم الا الى تقوية السلطة وجهازها ، في غيبة اضعاف المؤسسة على ضروب الصراع ، وغيبة الثبات المنظمي ، لم يتمكن العمال الا ان يسعوا الى تفجير هذه السلطة . وخلافا لذلك ، يمكن للحركة الاجتماعية ان تتخذ صورة تنادي اكثر بالتسيير الذاتي ، ضمن الحد الذي يكون فيه بعض الثبات المنظمي ، ويكون العمال محددين تحديدا قويا بقوة الانتاج التي يحملونها .

ومن محاذير هذا التحليل ، انه محدود في اطار التنظيمات ؛ ولكنه يمكن له بداهة ، ان ينتقل الى مستوى اعم ، هو مستوى المجتمع المحلي او القومي ، متصورا على انه تنظيم .

تحفظات ونتائج :

١ - تتعرض هذه التحليلات الى خطر فهمها فهما سيئا . اوليس من البديهي على الخصوص ، ان يبدو الدور الذي اعزوه الى النقابية العمالية وقد كذبت التجربة الحديثة لبلدين مثل فرنسا وايطاليا ، اللذين عرف اولهما في ايار - حزيران ٦٨ اكبر اضراب في تاريخه ، وعرف ثانيهما في خريف ٦٩ ومنذ ذلك الحين ، هيجانا عماليا ضخما وراى هذا وذاك النقابات تظهر وكأنها قوى محركة لكل حركة سياسية واجتماعية كبيرة ممكنة ؟

من الطبيعي في الواقع ، للحركة العمالية التي ظلت وقتا طويلا ضعيفة ومنقسمة في المجتمعات التي كانت في سبيلها الى تطور صناعي سريع ، ولا سيما في اثناء الحرب الباردة ، ان تقوم بدور اساسي في الصراع ضد التخلف الاقتصادي ، ضد الدور السائد للطبقات القائمة القديمة ، ضد التأخر في اضعاف المؤسسة على ضروب الصراع الصناعي . واكثر من ذلك ايضا ، فهذه الحركات العمالية تستمد قوتها وصراعتها من حقيقة ان الطبقة العاملة قد تحملت النصيب الرئيسي من الجهد القومي في النمو الاقتصادي ؛ في حين ان فئات اخرى قد حصلت بفضل اعتماداتها السياسية ، على فوائد كبيرة من النمو الاقتصادي ، بدفاعها عن امتيازاتها ، او باندفاعها في مضاربات لا رادع لها . ومن الطبيعي ايضا ، ان تقوم الحركات الاجتماعية الجديدة تحت إمرة الحركة العمالية ومطالبها وايدولوجيتها ، في ايطاليا اكثر منها في فرنسا .

فالقوى النقابية تمثل في هذين البلدين العامل الرئيسي في التطور وفي تقوية المعارضة السياسية والاجتماعية ؛ ويمكنها ان تصبح الملاط لـ « جبهات شعبية » جديدة .

والرابطة بين مسائل قديمة وحديثة يمكن ان تصبح اكثر صميمية ايضا . فتنامي التصنيع ينتهي بالعمال المهاجرين الى الاصطدام بجملة المجتمع الصناعي ، وبالسيطرة الرأسمالية التي لا تتجلى فقط في العمل ،

بل أيضا في المدينة ، وفي الهجرة ذاتها . التي هي دلالة على التراكم المركز في بعض المراكز السائدة . وكما هو الامر في فرنسا وإيطاليا ، في سنوات الستين ، فقد خلقت هذه الشمولية في الصراع ، في وضع كانت فيه قسوة المساومة العمالية ضعيفة ، حقلًا ملائمًا لعمل الفئات الاجتماعية المناضلة ، التي تجدد العمل العمالي .

ان قوة الحركة العمالية تأتي من أن محرك النمو الاقتصادي ما زال المشروع الرأسمالي الكلاسيكي الكبير ، أكثر من التنظيم الكبير . والسيارة بسلاسل صنعها وتركيبها هي الرمز المثار على ذلك . بيد ان هذه الصناعة - والحالة هذه - انما هي صناعة كلاسيكية ما زالت تعتمد على استخدام يد عاملة غفيرة للإنتاج المباشر ، خاضعة لضروب الإيقاع ، والسلطة الرادعة ، والعمل التكراري غير المؤهل .

ولكن مهما تكن خطورة هذه الأوضاع ، من وجهة نظر تاريخ هذه المجتمعات السياسية ، فهي لا تشكل اعتراضات على تحليل أعم .

فتختلف هذين البلدين النسبي ، ومجيء موجات جديدة من المهاجرين الى الصناعة والى المراكز المدنية الكبيرة ، يفسران بالتأكيد قوة الحركة العمالية في إيطاليا وفرنسا . ولكن ، يجب علينا خصوصا ، ان نميز بين نموذجين من المسائل : فمن ناحية ، هناك المسائل التي تتعلق بالصلوات الطبقية والحركات الاجتماعية ، وهي الوحيدة التي نتكلم عليها هنا ؛ ومن الاخرى ، هناك أنماط التغير الاجتماعي ، أي حالة عمل المؤسسات والتنظيم الاجتماعي وظيفيا وقبل كل شيء ، حالة عمل الدولة ، التي يمتد عملها فيشمل مستويات الواقع الاجتماعي الثلاثة .

وفيما يتعلق بفرنسا ، فقد فقدت الدولة ، بعد ان كانت الاداة الرئيسية في النمو الاقتصادي ، هذا الدور جزئيا ، بسبب تكون فئة اجتماعية تقود المشروعات الرأسمالية الكبيرة ، فئة قادرة على الاخذ بزمام المبادرة ، وراغبة فيه ، لان الدولة ، وهذا هو احد الاسباب ، عاجزة عن تطوير ذاتها . ولكن الدولة هي - والحالة هذه - في وقت

واحد ، السليلة السلطوية والشكلية للسلطة الموناركية القديمة ، واداة الطبقات السائدة ، القديمة على الاقل بقدر بما هي جديدة . وبالتالي الضامنة لضروب التفاوت الاجتماعي ، وهي أخيرا ، محل الانحطاط البيروقراطي لبعض القوى الاجتماعية ، التي كانت في الماضي « تقدمية » ولا سيما الانحطاط البيروقراطي لنقابة الموظفين . والامر لا يتعلق هنا بمقاربة تحليلات غريبة على موضوعنا ؛ ولكنه يتعلق فقط بتحديد الفارق في الطبيعة ، الذي يقوم بين ازمة مؤسسية وصراع طبقي . ان سيرورة التغير الاجتماعي تتوجه بتفاعلهما ؛ ولكننا لا يمكن لنا ان نخلط اضطرابا يرتبط بتخلف المؤسسات وانموذجات السلطة واجراءات التقرير ، مع صراعات تطرح السيطرة الاجتماعية ذاتها على بساط البحث . فالازمة الاجتماعية تمنح قدرة « سياسية » قوية جدا ، للحركات الاجتماعية الجديدة في فرنسا وايطاليا ؛ في الوقت ذاته الذي تمنع فيه حالة المجتمع هذه الحركات من ان تكون لها قوة كبيرة خاصة . ومن هنا كان تقدم الاضطراب السياسي على الحركات الاجتماعية الخالصة .

ان هذه الملاحظات ينبغي لها على الاقل ، ان تذكرنا بأنه لا يمكننا ابدا ، ان نوحّد بين المسائل الخالصة التي نعالجها هنا ، مهما تكن خطورتها ، وجملّة سيرورة التغير الاجتماعي .

والبرهان على ذلك ، هو ان الحركة العمالية في فرنسا وايطاليا لا تبدو لي ، على الرغم من حالة الوضع السياسي التي اشرنا اليها ، بأنها تغلت من النزعة العامة الى اضعاف المؤسسة على الصراعات الصناعية . فالاضرابات والعمل العمالي في جملته ينتهيان فيهما خصوصا ، الى جعل القدرة على المطالبة والمساومة النقابيتين ، تتقدم . والمشروعات التي كانت تحمي نفسها من المطالبة والمساومة النقابيتين بطريق القمع والابوية وانظمة الدولة ، او المحافظة ، ينبغي لها ان تنفتح وان تتقبل القوة النقابية . فاندفاع المطالب الاجرية ينبغي ان يقضي الى منح عاملى الصناعة الكبيرة ، الاجور المرتفعة التي كسبوها من قبل ، في المجتمعات الصناعية الاكثر تقدما .

لا سيما ان الحركة النقابية يمكن ان تصبح حاملة لضروب جديدة من المعارضة ، بارتباطها بالحركات التي تكوّن الشبيبة العاملة والطلابية عاملها الاكثر فعالية .

بيد ان هذه الوقائع ذات الاهمية الكبيرة على كل حال ، والتي يمكن ان تكون حاسمة سياسيا ، لا تثبت اطلاقا اننا لا نشهد تحولا في طبيعة الحركات الاجتماعية ، وفي الوقت ذاته ، تحولا في طبيعة نمط الانتاج . ففي غضون القرن التاسع عشر كله تقريبا ، وربما فيما بعد ايضا ، تقولبت الحركة العمالية الفرنسية في اللغة وصور العمل اللتين خلقتهما الثورة الفرنسية . واليوم بالذات ، نجد في المجتمعات الانتقالية ، ان الحركات الجديدة التي ما تزال ناقصة التكوين ، وتعزقها الاتجاهات الضعيفة الاندماج ، تكتسب وحدتها ووعيها ، باستخدامها اللغة والتحليلات وصور العمل التي خلقتها الحركة العمالية .

بيد اننا لا نجد وحدة حقيقية بين التجربة التاريخية الماضية . والتجربة التي تشكل تحت ابصارنا . وحتى حينما تتجلى الحركات الاجتماعية الجديدة في المشروعات ، فهي لا تستمد علة وجودها من وعي الطبقة العاملة .

ولكنه من الممكن لتحالف الحركات الاجتماعية القديمة والحديثة ان يكون دائما . فالاستقلال الذاتي لمستويات الواقع الاجتماعي ، التاريخية ومنظومة التقرير السياسي والعمل المنظمي ، يمكنه وينبغي له مبدئيا ان يقود موازاة لذلك ، الى استقلال ذاتي نسبي - وايضا الى مرآبة - تتصف به المطالب التي تتعارض مع التنظيمات ، والمعارضة السياسية في مراكز التقرير ، والحركة الاجتماعية الموجهة مباشرة ضد السيطرة الاجتماعية .

فحركات المعارضة في المجتمعات الصناعية قد مزجت مستويين للعمل : الحزب السياسي والنقابة . وقوى المعارضة الجديدة يبدو ان عليها ان تمزج ثلاث مستويات تدخل : مطلب الاستهلاك ، وارادة النفوذ السياسي في المنظومة الصناعية ، ومعارضة التكنوقراطية . ويمكننا ان نتساءل من

الشروط الاجتماعية التي تنزع الى صهر هذه المستويات الثلاثة ، او التمييز بينها ، خلافا لذلك . ومن المحتمل ، انه ضمن الحد الذي تكون فيه المنظومة الاقتصادية في ازمة ، وحيث يكون تفاعل المؤسسات معطلا في التنظيمات وفي الدولة ، ان تتاح للانصهار اكبر فرصة في الحدوث ، وان يؤدي على هذا النحو ، الى قوة ثورية . وخلافا لذلك ، يبدو ان الغلبة في معظم بلدان الرأسمالية المتقدمة هي للتمايز في ايامنا هذه ؛ وهذا التمايز هو الذي يفسر قوة المعارضة الوحشية في بلد مثل الولايات المتحدة ، حيث اصبحت مسائل السيطرة اكثر المسائل ضغطا ؛ على حين ان المسائل المؤسسية وعمل التنظيم الاقتصادي وظيفيا يفومان على مستوى لا تبدو الازمات والتوقيفات فيه ، ذات خطورة رئيسية في الفترة الحالية .

اما في فرنسا وفي ايطاليا ، فالوضع ملائم لحدوث انصهار جزئي على الاقل ، يكفي لكيلا يبدو فيهما البعد الذي يبرز في الولايات المتحدة او اليابان بين الحركات الاجتماعية القديمة والحديثة . فالضغط النقابي ما زالت اتجاهات الحركة العمالية تحببه بما فيه الكفاية ، لكي يتهم اتهاما اكثر مباشرة ، السيطرة الاجتماعية التي اتحدت فيها القوى القائدة القديمة والحديثة ، في كنف الدولة اتحادا وثيقا .

٢ - ان هذا التحليل للصراعات الاجتماعية يريد ان يكون تقليديا وجديدا في وقت واحد .

انه تقليدي ، لانه يحافظ على الدور الرئيسي للصراعات الطبقية . فهذه الصراعات لن تختفي الا حينما يختفى التراكم ، وحينما تجعل مجتمعاتنا التوازن غاية اخيرة لها ، وليس اطلاقا النمو او قوة الحكام المطلقين او عبادة اله متعال . ربما كان مثل هذا الوضع يرسم خطوطه : نشات السكان وتوازن المبادلات مع العناصر الاخرى للمنظومة البيئية الارضية ربما سيكونان الهدفين الاخيرين لمجتمع الوفرة ، المهدد بالاختناق او الانحطاط او الانفجار .

بيد انه من الممكن الاعتقاد خلافا لذلك ، بأن عهد النمو لم ينتقض على بدئه زمن طويل . فالمجاعات الاخيرة في اوربا الغربية لا تبتعد عنا الا ببعض عشرات السنين . والكوليرا كانت ما تزال تفرع ابواب باريس منذ قرن . اننا نعتقد اننا في اوج تأثيرنا في بيئتنا المادية ؛ ولكننا لم نعمل بعد الا قليلا ، على مجال الحياة ، واقل من ذلك ايضا ، على الشخصية والجماعات البشرية . فكيف يمكننا ان نحلم بالتوازن ، في الحين الذي يزداد فيه البعد سريعا ، بين ربع العالم الغني وثلاثة ارباعه الفقراء ؟ في الحين الذي لم يستهلك المجتمع فيه قط ، نصيبا من انتاجه ، اضعف مما تستهلكه المجتمعات الصناعية اليوم ، والذي تزداد فيه نفقات التوظيف العلمي والعسكري اسرع من اي قطاع من قطاعات الاقتصاد ؟

ان مجتمعاتنا الاستهلاكية مجتمعات توظيف ؛ لقد رصدت للبحث عن التوازن ؛ ولكنها منخرطة بازدياد في متابعة الابداعية .

فنمو أجهزة الانتاج والتوزيع الكبيرة ، او نمو أجهزة الدولة ، او نمو حركات التعبئة الشعبية ، يزيد من قدرة عمل المجتمعات على ذاتها ، ويزيد في الوقت ذاته ايضا ، من قوة مراكز التراكم والتقرير ، التي تكون الطبقة القائدة .

فكيف تقدم في هذه الشروط ، عن المجتمع صورة منظومة قيم تعدل من الانضباط الذاتي لمنظومة العلاقات الاجتماعية ، وتوفر التوازن بين اعضاء المؤسسة على المعايير واضفاء المجتمعية على الفاعلين ؟

ان الواقعة الاولى هي النمو . بيد ان المجتمع ليس منظومة متنامية اكثر منه منظومة متوازنة . انه احكام منظومة النمو ومنظومة العمل المحافظ على توازنها ومستوى متوسط ، هو مستوى المنظومة السياسية التي تضمن الانتقال من منظومة الى اخرى . فالنمو لا يمكن عزله عن فقدان التوازن ، وبالتالي عن التراكم والسيطرة .

اما اولئك الذين يمثلون المجتمع على انه تنظيم توجهه منظومة قيم ، و « مشروع » جماعي قادته هم المفوضون ، فينسبون بارادتهم او بغير

ارادتهم ، ان هذا المشروع يبقى دائما رهان صراع يضع طبقة قائمة في مقابل طبقة شعبية ، وهما طبقتان ليستا بحاجة ، لا هذه ولا تلك ، الى ان تكونا فئتين واقميتين او قوتين سياسيتين موحدين ، من اجل ان تكونا الفاعلين الرئيسيين لتاريخية المجتمع .

ولكن ، اذا اراد هذا التحليل ان يكون تقليديا ، من حيث انه يرفض صورة مجتمع يسمى الى توازنات اساسية ، ويستمر في اعطاء مكان مركزي لمسائل الانتاج والصلات الطبقية ؛ فهو جديد ايضا ، كما هو جديد كل من نمط التراكم ، والانموذج الثقافي وانموذج المعرفة السائدين ، في المجتمعات الاكثر تقدما من الناحية الاقتصادية .

ان المجتمع ما بعد الصناعي يراكم المعرفة اكثر من اي مجتمع آخر ؛ اي انه يراكم الابداعية ؛ فهو لا يتجه نحو عبادة الالهة ولا نحو عبادة الحكام المطلقين ، او قوانين الاقتصاد ، وانما نحو عبادة النمو . انه يبني تجربته بلغة المنظومة ، وليس اطلاقا بلغة القوى الحيوية ، لغة العلاقات الميكانيكية ، او لغة المشاركة الرمزية .

ان مسائله وفاعليه يتغيرون ؛ وبقدر ما هو ضروري ان تكتشف في هذا الشكل الاجتماعي الجديد ، عناصر كل مجتمع له تاريخيته ، بل حتى بنيته ، يمثل هذا القدر ، يجب الاعتراف بجدة مضمونه وتنظيمه وصراعاته . يجب ايضا ان نبحث من جديد ، عن الكيفية التي يتطور بها تمايز مستويات المجتمع المختلفة ، في وقت واحد ، من انموذج مجتمع الى آخر ، ووفقا لانموذج التغير الاجتماعي ، على نحو يضع الصراعات المركزية ، بالنسبة الى التأثيرات التي تمارس على منظومة التقرير وبالنسبة الى المطالب المقدمة الى التنظيمات .

فهذه الارادة في المحافظة على خط تحليل سوسيولوجي قديم سلفا ، وفي الوقت ذاته ، في تجديد مضمونه وحتى اثباتاته الاكثر اساسية تضع علم الاجتماع في وضع غير مريح بين قوى المعارضة الاجتماعية ، التي

يذكر بعضها بالدور المركزي للعمل والصلات الطبقية ؛ ولكنه يبقى سجين اتجاهات اجتماعية وثقافية تمت الى بدايات التصنيع ؛ في الحين الذي تكون فيه قوى المعارضة الاخرى ، اشد حساسية بالموضوعات الجديدة ؛ ولكنها تخلط جملة الازمة الافتجائية بالآليات المركزية التي لا تدر بها ابدا . وربما كان دور عالم الاجتماع ينحصر في المساعدة على تجاوز مثل هذا التعارض ، بمساعدته المجتمعات ما بعد الصناعية - حينما يعيش فيها - على الكشف عن رهان الطبقات المتصارعة ، وصور السلطة الجديدة .

فدراسة التغيرات الاجتماعية والثقافية لا يمكن القيام بها بلغة التطور ، كما لو كان التغير متصلا ؛ وانما يجب ان تعتمد على مبدأ الانفصال ، وعلى مبدأ وجود مجموعات اجتماعية مكونة . ولان المجتمع الجديد هو في دور التكوين فقط ، فاننا نجد ما يفرينا بمتابعة مسيرة معاكسة تبدو اكثر بساطة ، وبالاعتقاد بسير دراسة تراكمية تماما ، وبرسم منحنيات صاعدة او هابطة لمؤشرات التغير . اننا باتباعنا هذا السبيل ، نبتعد عن المسيرة المكونة لتجربتنا ، تلك التي تحدد احد العناصر ، بالمكان الذي يشغله في احدى المنظومات .

والواقع ، اذا امكن للتحليل ان يظهر مسائل جديدة ، او ان يجدد موقعها ، فضرور السلوك الاجتماعي ، ولا سيما الصراعات الاجتماعية المركزية ، هي التي تظهر لنا ضرورة اقامة منظومات صلات اجتماعية ، بدلا من وصف عالم اجتماعي ادوي خالص ، لن يكون الا مجموعة من الاجهزة موضوعة في خدمة السلطة ، ومتوحدة مع حركة الاشياء الطبيعية .

فاذا اوضح علم الاجتماع العمل الاجتماعي والسياسي ، كان هذا العمل موضعاً له ايضا .

الهوية الاجتماعية والحركات الاجتماعية

بين السماء والجحيم :

ان علم الاجتماع عدو الانا . فالوعي الذي يعي الفاعل الفردي أو الجماعي به ذاته ، لا يقدم معنى وضعه ولا علة ضروب سلوكه . وقد بين دور كهائم في دراسته عن الانتحار وفي كتاباته المنهجية ، ان دراسة التصورات يجب ان تستبعد كل لجوء الى الذاتية ، في سبيل معالجة الوقائع الاجتماعية وكأنها اشياء . وقد قام ماركس قبل ذلك ايضا ، بالتفاته مماثلة ، عندما نقد مقولات الفكر الاقتصادي ، وبالتالي وعي الفاعلين الاقتصاديين ، ونزع الاقنعة الايديولوجية ، وبحث من جديد ، عن قوانين عمل المنظومة الاقتصادية وظيفيا . وقد كان بيان فرويد اكثر سطوعا ايضا . فمن يتجاسر من بعده ، على النظر الى الانا وكأنه مبدا منظم للتجربة ، جاعلا من نظام الشعور شيئا سائدا على قوضى الاحساسات ؟

وحيطه عالم الاجتماع هي اليوم اشد مما كانت دائما : فالهوية الاجتماعية ليست سوى اضافة الداخلية على القيم ، وهذه لا يمكن فصلها عن الايديولوجيا السائدة للمجتمع . فالعامل البدوي سواء اكان شابا ام كهلا ، عضو اقلية عرقية ام مجتمع مسود يمكنه ان يشعر بأنه هامشي ، وان يعترف بأنه يشغل مكانة دنيا على سلم الدخول

أو مستويات المهنة أو التربية أو النفوذ الخ . . . فماذا يعني هذا الشعور غير الاعتراف بنظام قائم ، وإخفاء أسس هذا النظام وصلات السيطرة أو السلطة أو الاستغلال ؟ إن هذا النظام لا يمكن التعبير عنه بسلام تنفيذ ، إلا ضمن الحد الذي يكون فيه مغطى بجهاز مراقبة اجتماعية تخضع عليه طابع القواعد المؤسسية . فطرائق أعضاء المجتمعية تكمل عمل المؤسسات ؛ فهي تعلم الفاعل أن يتلاءم مع المجتمع ، وأن يتعرف مكانه فيه ، وأن يفهم قواعد العمل فيه ، في سبيل الانتفاع بها أحسن انتفاع ممكن . لقد كان في العصر الوسيط نوع من اللاهوت يعلم كل فرد واجبه حيال الدولة ، ووظيفته في الهيئة الاجتماعية : لقد كان يقوم على هذا النحو ، بدور قريب جدا من الدور الذي غالبا ما تقبله اليوم العلوم الاجتماعية ، التي أصبحت بحسب كلمة جاك لاكان ، تقنيات تجبيرية . وخلافا لذلك ، لقد اضحى الموضوع الرئيسي لعلم الاجتماع ، هو نقد أوهام الهوية ، معترفا أولا بفقدان الهوية وحتى بفقدان الشعور في ضروب السلوك الاجتماعي .

فكلما تحدد الفاعل بممارساته وعلاقاته الاجتماعية ، لاحقه الشعور بالحرمان والتبعية وفقدان التواصل والجزائي والسلطة .

فالهوية تفرض من الخارج . وهي لا تقول لي من أكون ، ولا معنى ما أقوم به ؛ بل تقول لي من يجب أن أكون ، وضروب السلوك المنتظرة مني ، تحت طائلة الجزاء . فالهوية لا يمكن أن تكون غير الخضوع إلى السلطة ، خضوع تابع ، غير مستقل ومضيق .

ففي المجتمع ذي التحولات البطيئة ، كان الفاعل يتحدد بانتمائه إلى جماعات ، وبأدواره الاجتماعية ، في الوقت ذاته الذي كان هذا الشعور بالهوية يلغم فيه ، بالتذكير العائم بالتناقض ، في صورة الأفكار المسيحية مثلا عن السقوط والخطيئة والغداء ، مثلا .

أما في المجتمع ذي التحولات السريعة مثل مجتمعنا ، حيث يفقد التراث الاجتماعي من أهميته بسرعة متزايدة ؛ وفي المجتمع المحدد بمستقبله أكثر مما هو محدد بماضيه ، المحدد بتغيره أكثر مما هو محدد

بقواعده ؛ فان الهوية الاجتماعية تفقد من مضمونها بازدياد . فقبل قيام علم الاجتماع بكثير ، اظهر الفن ما دعاه فيبر بزوال هالة السحر عن العالم الحديث . انه لم يكف عن تدمير الشعور بالهوية الذي كان سائدا في العصر الكلاسيكي ، وعن محو النظرة ، وعن رفض الاشخاص والطباع ووهم الزمان والمكان واستمرارهما . لقد اصبح « مجردا » ، وابتعد عن « الانسانية » . فالبحت عن الهوية لم يستطع الا ان يعحي امام مراقبة التغير ؛ ولم يعد ينبغي للتفكير ان يتوجه الى ما هية الانسان ، وانما الى صور عمله .

ولكن ، يجب ان لا ننظر بسرعة كبيرة الى سمات مجتمعنا الخاصة . فبدلا من ان نطلق من الانا الفردي او الجماعي ، يجب ان نعترف في البداية ، بالتعارض القائم بين العمل الذي يكون به المجتمع حقل ممارساته الذاتية وهو يتزع نفسه من استعادة ذاته ، ومقاومة الموارد التي يعبثها هذا العمل ، والتي لها قوانين تنظيمها . فكل مجتمع تقوده بعض الاتجاهات ويخضع لضروب قسر « طبيعي » في وقت واحد ، ابتداء من اللحظة التي يراكم او يوظف فيها ، والتي يكون ملتزما فيها بصنع تطوره الخاص ، ويمثل ما ادعوه تاريخية معينة .

فمن ناحية ، يكون المجتمع لنفسه في الواقع ، صورة عن ابداعيته التي تتعلق بمقدرته على التحول . وحينما تكون هذه القدرة ضعيفة ، لا يمكن للابداعية ان تدرك الا بالتجريد ، لا يمكن ان تدرك الا وكأنها فكرة او مبدا فوق اجتماعي ، يدعى غالبا الله او المطلق ؛ وحينما تكون هذه القدرة قوية ، تدرك الابداعية ادراكا مخصا ، وتسمى تقدما او علما او نموا . بيد ان المجتمع هو ايضا استخدام الموارد التي لها قوانين عمل ، شأنها شأن كل عنصر طبيعي . ففي المجتمعات ذات التحولات البطيئة ، تمت بنى من المبادلة تسود التنظيم الاجتماعي ، بنى تسمح لنا الانثروبولوجيا بالكشف عنها اليوم . وفي المجتمعات الحديثة ، اخذت انموذجات النمو على عاتقها التنظيم الاجتماعي ؛ ولكن هذا التنظيم يصادف ايضا مقاومة البيئة المنظومة التي يشكل المجتمع الانساني جزءا

منها ، ومقاومة اللاشعور ، ومقاومة الجنسية ، ومقاومة الخيالي .

وعلى هذا النحو ، يتحدد كل مجتمع بتوتره بين عمله في تجاوز ذاته ، وقوانين الوجود الطبيعي . فكل مجتمع شبيه بواجهة الكاتدرائية . انه يقوم بين إله الجلالة ولغة الجحيم .

واليوم ، كما كان الامر بالامس ، يسعى الشعور الاجتماعي الى الافلات من جدل العمل هذا ، والانطواء في وحدة التجربة المندمجة وهويتها .

فمن جهة ، عدت التاريخية قطب النور ، ما يهب الشكل والحركة « للموارد الاولية » .

ان صورة المجتمع العلمي تعقب اليوم انموذج المجتمع التيوقراطي وسيادة العقل ؛ محققة اختيارات محدودة وعقلية ، في سبيل تحسين منافعه ، وبناء احسن العوالم الممكنة . وعندئذ ، فان البحث عن الهوية يصبح بحثا عن استراتيجيات مفتوحة ومعقدة ، بحثا عن تلاؤم تدريجي مع التغير . انها لرؤية ليبرالية وتفاوضية : فالفاعل يتحدد بفرص تقدمه ، وبتحسن منافعه ، ويتنوع اختياراته . انه عالم من دون ظلال ، وبيت من زجاج ، تحل فيه الحسابات والمخاطر ، الناشئة عن تطبيق العلوم على النمو ، محل تجديد انتاج منظومات التبادل القديمة .

ومن جهة أخرى ، فان تفجر التعبير والخيال والشعر هو الذي يسعى الى الغاء الانموذج الاجتماعي المعارض ، بتجديد خلق الجماعات الاولية ، والعودة الى التوازنات الطبيعية او تحرير الرغبة .

فلنحاول ان لا نوحّد صورتَي المجتمع هاتين ، مع الفاعلين الخاصين ؛ ولنحاول اقل من ذلك ايضا ، ان لا نوحدهما مع الطبقات الاجتماعية المعارضة . فارتباطهما وتعارضهما هما من صنع مجتمعنا كله ، فهما تحددان حقله الثقافي ، والموضوعات التي يمزجها كل الفاعلين على هذا النحو أو ذاك ، في عملهم . ولهذا فان الفاعل الذي يتوحد توحيّدا كلياً مع هذه الصورة أو تلك ، لا يعود يمكن تحديده ، بمكانة في المجتمع . وسواء

اكان لاعبا ام حالما ، فهو لن يكون الا تجريدا اجتماعيا خارج علاقات الانتاج ، وخارج العمل السياسي والتنظيم الاجتماعي . فالهوية الاجتماعية لا يمكن ان تكون الا العمل الذي يمزج بين جانبي الفعالية الاجتماعية ، اعني الانموذج الثقافي وقوانين « الطبيعة الانسانية » .

الصراع :

انا ههنا ابعد ما تكون عن الشعور بالهوية ، وعن صورة الانسان وعن الاخلاق . انا بعيدون عن الاخلاق بقدر بعدنا عن الدين : بعيدون عن التلاؤم بقدر بعدنا عن الكشف التحليلي .
فبدلا من ان ننطلق من النظام القائم ، وقيمه ومعايير وتحديده للانظمة والادوار ، انطلقنا من جدل العمل التاريخي ، ومن انفتاحه الذي يتعارض مع اندماج النظام الاجتماعي .

وليس هذا في سبيل رفض البحث عن الانا وعن الشعور بالهوية الاجتماعية ، بل خلافا لذلك ، في سبيل فهم تكوينه وحدوده .

فتوين الهوية الاجتماعية ليس ممكنا ، الا اذا لم يعد النظام الاجتماعي يبدو للفاعل على انه منظومة غير شخصية ، وانما على انه صنع الناس واسقاط الصلات الاجتماعية ، صنع واسقاط يصوغ المجتمع بهما سيطرة التاريخية على الممارسات الاجتماعية .

بيد ان الفاعلين لا يعيشون في مجتمع مندمج بالقيم . فواقع ان المجتمع لا يتطابق مع تنظيمه ، ويعيش في وقت واحد ، دورة الانتاج والاستهلاك وجهد الادخار والمراكمة والتوظيف ، انما يعني مباشرة ، ان المجتمع باكماله ليس هو الذي يحقق في مجموعه انموذجا ثقافيا ، وانما ان هذا الانموذج الثقافي ، شأنه شأن المراكمة ذاتها ، تستخدمه طبقة قائمة تحددت طبيعتها بطبيعة الانموذج الثقافي وطبيعة المراكمة . ان هذه الطبقة القائمة تجر المجتمع نحو انموذج نموه ، وتوحد ايضا مصالحه

الخاصة مع هذا الانموذج الثقافي ، وتبذل جهدها في مراقبة جملة عمل المجتمع وظيفيا ، وبالتالي في الانتفاع لصالحها بالموارد الاجتماعية .

فالطبقة القائدة التي تدير أجهزة الإنتاج والنمو الكبيرة - العامة او الخاصة - تعالج في مجتمعنا أيضا ، الخيالي بالاستهلاك ، الذي هو استجابة « للحاجات » وموجه في وقت واحد .

ان هذه الطبقة القائدة لا تشعر بهويتها الاجتماعية ، ولا يمكن لها ان تشعر مباشرة بها . انها في نظر ذاتها خادمة في وقت واحد ، لطلب الجمهور وللماكنات التي يقدمها العلم . انها اداة تقدم الانتاج والاستهلاك للذين يستجيبان للحاجات ببساطة .

وفي العشرين سنة الاخيرة ، في الحين الذي لم تتكون فيه حركات المعارضة ، او لم تكن تستطيع ان تتجلى ، كانت المجتمعات الصناعية المتقدمة تسيطر عليها هذه الايديولوجيا القائلة بلا شخصية الطبقات القائدة . لقد كانت المسالة دائما مسالة النزعات الاجتماعية وصور التغير ، مثل : النمو والتحديث والتمايز والبحث والتوظيفات ؛ وكان يبدو ان مسائل مجتمع الوفرة هي التضخم وجيوب الركود او مقاومات التغير . فالطبقة القائدة لا يمكن لها ان تكتسب شعورها بذاتها الا من حيث هو استجابة للمعارضة الشعبية . وهذا ما نلاحظه اليوم في الولايات المتحدة واليابان واوروبا الغربية : فالقادة الاقتصاديون السياسيون يشعرون انهم محاصرون بالازمة المدنية والتلوث وتمرد ما يحب الناس ان يدعوه الاقليات . والطبقات الشعبية يمكنها خلافا لذلك ، ان تشعر بهويتها لا بفعل ما تملكه ، بل بفعل ما هي محرومة منه ؛ لانها لا تستطيع ان تتوحد مع احدى حركات المجتمع الطبيعية ، هذا المجتمع الذي تفصلها عنه السيطرة التي تمارسها الطبقات المسيطرة عليها .

فمن لا تتوافر لهم ادارة النمو الاقتصادي والاجتماعي يستجيبون للسيطرة في وقت واحد ، بالدفاع عن وجودهم الاجتماعي والثقافي ، وجودهم الفردي والجماعي ، وبالمطالبة بمراقبة الجماعة بأكملها ليرورة التغير .

وذاكم جهد مزدوج يجمع بين الدعوة الى تجاوز الوضع الحاضر ، والدفاع عن المكتسب ؛ ويعتمد على الماضي في سبيل التحكم بالمستقبل . ويقول المسيطرون دائما لمن يخضعون لهم ، انه يجب عليهم أن يأخذوا بالحدائق ، وان يعايشوا زمانهم . فاذا فعل هؤلاء ذلك ، فقدوا هويتهم واصبحوا ضائعين ، بالمعنى الدقيق الذي يجب علينا أن نخلعه على هذه الكلمة . والضياع هو مكابدة التناقض بين مشاركة تابعة تتطابق مع مصالح الطبقة القائمة ، ومشاركة مستقلة وبالتالي معارضة . فالشعور بالهوية ليس مطلقا شعورا بالحاضر ؛ فهو من اختراع التاريخ ، وتعبئة للموارد المتاحة ، تعبئة لما نحب في الاعم الاغلب أن ندعوه الثقافة التقليدية ، من أجل معاودة مراقبة المستقبل . فما من شيء على جانب من الأهمية أكثر من هذا الجدل بين الماضي والمستقبل ؛ وأكثر من هذه الحركة المنكسرة التي توحد بين التقليد والتجديد بالتمرد والصراع والامل . لقد انخرط العامل الصانع في المعركة من أجل مراقبة التصنيع ، وهو يدافع عن مهنته وعمله . وكما قال فانون وبيرك ، لقد قامت الممارك القومية من أجل الاستقلال والتنمية ، بالاعتماد على الاكواخ الثقافية والاجتماعية التي كانت أقل مدوى بالاستعمار .

لقد كان هذا التوتر من القوة الى حد جعل رابطة الماضي بالمستقبل تنقطع في الغالب . ولكن ، في كل مرة كان يحدث هذا الانقطاع ، كانت كل من هذه الاتجاهات المتعارضة التي كان ينبغي لها ببساطتها ذاتها ، أن تتيح شعورا سهلا بالهوية ، تفضي الى تفكك الهوية : فالانطواء على الجماعة يفضي الى الهامشية والتمزقات الداخلية ؛ والثقة بالمستقبل تنتهي الى الاندماج الاصلاحي . فالهوية لا تتولد فقط من الشعور بالتناقضات ، بل تتولد أيضا من البحث عن مراقبة التغير الاجتماعي . وشعور الطبقة العاملة قد قدمته الحركة العمالية : انه صراع مع الرأسمالية ؛ ولكنه لا يتفصل عن الدفاع عن المهنة والاستخدام من ناحية ، وعن ارادة التقدم الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى .

فخارج الصراع الاجتماعي ، ليس هناك الا الضياع ووهم الهوية .

والبحث عن الهوية ليس سلوكا فكريا ، ليس الكشف عن الاحداثيات الاجتماعية ، وعن الانظمة والادوار المتخذة ؛ انه ولادة حركة اجتماعية .

الصراعات الاجتماعية الجديدة :

ان هذه الرابطة الجوهرية ، رابطة الهوية والصراع ، وولادة الهوية بالصراع ، ليسا من خصائص مجتمعا ، بل من خصائص كل المجتمعات ذات التاريخية ، حيث نجد بالتالي علاقات السيطرة .

فما هي اذن الصور الخاصة التي يتخذها الصراع الاجتماعي والفاعلون التاريخيون في انموذج مجتمعا ؟

حينما يكون تحول المجتمع بطيئا ، ويكون التراكم محدودا ، ويكون الانموذج الثقافي مجردا اكثر منه شخصا ، تدير الطبقة المسيطرة من ناحية ، عملية تحقيق مجال أعلى للمجتمع ، مجال محدود ونوعي نسبيا ، وتبسط من ناحية أخرى سيطرتها على التنظيم الاجتماعي ، الذي ليس تحقيقا لانموذج نمو ؛ ولكنه « تقليدي » خلافا لذلك . فعلى سبيل المثال ، يوجه المجتمع نظام سياسي او ديني ؛ في الوقت ذاته الذي تكون فيه الحياة الريفية التي يسيطر عليها ملاك الارض والرجال ، منظمة على نحو مستقل ذاتيا ، نسبيا . فعلاقات القرابة والعادات والاساطير وتربية الاطفال تشكل مجموعا اجتماعيا وثقافيا مستمرا ، تسيطر عليه ، كما هو بديهي ، الطبقة القائمة ؛ ولكنه لا يتحدد باختياراتها وتدخلاتها .

والطبقات الاجتماعية تكون حينئذٍ ، جماعات واقعية أضفيت عليها المؤسسية ؛ ويكون المجتمع منقسما الى قسمين ؛ فهناك مشنوية العمل والفراغ ، ومشنوية السيد والعبد .

وتختفي هذه المشنوية بالتدرج . فالطبقة العليا لا تعود تسود في مجال خاص ، سواء اكان دينيا أم سياسيا أم اقتصاديا ؛ انها تدير سرورة من التحولات الاجتماعية تزداد شمولا .

فمنذ عصر الرأسمالية الليبرالية حتى أيامنا هذه ، أخذنا نشهد اختفاء الاستقلال الذاتي للعمل ، المتزايد في تسارعه . وعلم الاجتماع الصناعي قد حل تحليلا جيدا هذا الانتقال من منظومة العمل القائم على أساس مثوية العمل ورأس المال ، ورأس المال يسيطر على العمل ، ولكنه يترك له استقلاله الذاتي المهني ، الى منظومة جديدة أكثر اندماجا بكثير ، ويدل عليها مفهوم التنظيم .

ورأس المال ما زال مرتبطا بالادارة بازدياد منذ بدايات الثورة الصناعية ، ولكن على الاخص ، منذ بداية هذا القرن ، منذ ان أخذت تتعاقب بسرعة متزايدة طرائق تنظيم العمل ، التي أخذت تحول اليوم ، بعد ان قلبت صور الفعالية البدوية وتنظيم المعامل ، منظومة الاتصال ومعالجة المعلومات ، وتحول أخيرا آليات التقرير .

وفي موازاة ذلك ، لقد أصبحت عوامل النمو الاقتصادي متزايدة العدد ؛ وهي تأتي بالتدرج من كل قطاعات الحياة الاجتماعية . لقد انقضى العهد الذي كان يمكن فيه ارجاعها الى رأس المال أو الى العمل ، وبالتالي الى كميات اقتصادية خالصة . فدور البحث والتقدم التقني والتنظيمات الكبيرة ، يطلع أهمية متزايدة على تكوين العوامل وترتيبها وحركيتها ، وعلى القدرة على التقرير والبرمجة ، وعلى المواقف حيال الاستهلاك أو الادخار ، وعلى محددات العلاقات بين الادخار والتوظيف ، الخ . . .

لقد كانت السيطرة الاجتماعية تمارس على نحو واضح وحاسم ، على جزء محدود من التجربة الاجتماعية . كذلك كانت التربية تفرض ضروب قسرو زواجر ؛ ولكنها كانت تقوم أيضا أكثر من ذلك ، على الاعتراف بالبنى الاجتماعية والتعبيرات الثقافية الخاصة بجماعة خاصة . وقد أصبحت السيطرة الاجتماعية اليوم ، أكثر شهولا وأكثر انتشارا في وقت واحد ؛ كما أصبحت التربية أقل قسرا ، ولكنها تنطلق الى تعديل جملة السلوك تبعا لاهداف التغير الاجتماعي وصورة . فمجتمع الوفرة هو أولا مجتمع قادر على عمل معمم في تحويله ذاته . انه ليس اطلاقا

مجتمع استهلاك ، على الرغم من أنه يستهلك أكثر بكثير من المجتمعات السابقة . انه على خلاف ذلك ، مجتمع توظيف ، لان قسم الانتاج المسحوب من الاستهلاك لصالح المراكمة والتوظيف ، اكبر منه في المجتمع الزراعي او التجاري .

والقفزة من مجتمع الندرة الى مجتمع الوفرة ، تؤدي الى قلب صلات السيطرة . فهدور الملكية يتناقص ، كلما ضعف الانفصال المادي بين دورة الانتاج - الاستهلاك وآليات التراكم . ان العمل على المحيط ، في سيطرة السلطة التي توجه التغير في جملة الحياة الاجتماعية ، هو الذي اصبح المحل المركزي للصلات والصراعات الاجتماعية .

وتتخذ السيطرة الاجتماعية ثلاث صور جديدة على الخصوص . ففي المقام الاول ، تمارس التنظيمات الكبيرة على أعضائها ، ضغوطا متزايدة ، بغية دمجهم في المشروع . لا لان التراتب أكثر تصلبا وعلاقات السلطة أكثر وحشية ؛ فالعكس هو الصحيح . بل لان هذه التنظيمات التي هي منظومات تواصل معقدة ، ينبغي أن لا تعمل على كمية العمل المقدم فقط ، بل على المواقف حيال المشروع ، وعلى العلاقات الاجتماعية ، أيضا . ان ضروب القهر ينبغي ان تكون أصبحت داخلية . فيجب على كل عضو أن تصبح لديه « روح البيت » . وفي المقام الثاني ، تتجاوز هذه السيطرة مجال الانتاج ، وتمتد الى مجالات المعلومات والاستهلاك ، بطريق وسائل الاعلام أو مروجو الدعاوة . وأخيرا ، ان الدور المتزايد للدولة ولقوتها ولامكاناتها الاستراتيجية ، تقوي من الإمبريالية ، ومن ارادة السيطرة لمراكز السلطة العالمية ، على المناطق المتخلفة ، او الداخلة في إحدى مناطق النفوذ .

وهذه الموضوعات الثلاثة حاضرة في كل الحركات الاجتماعية الكبيرة المعاصرة ، التي لا تتحدد فقط بالصراع الاقتصادي ، وانما تتحدد أكثر أيضا بمعارضتها للسيطرة السياسية والاجتماعية والثقافية .

فحينما تصبح هذه السيطرة مركزية ويوجهها تنظيم سياسي ، يمكن لها أن تصبح مجموعية . ولكن ، سواء أكانت مجموعية أم لا ، فإن درجة التعبئة الاجتماعية ، وحقل عمل المجتمع على ذاته ، لا يكفان عن التقدم ؛ وعلى نحو واضح جدا ، فقد تحول هنا التغير الكمي من قبل ، الى تغير كيفي ؛ وهذا يسمح لنا بالنظر الى مجتمعنا ، مهما يكن الاسم الذي ندعوه به ، وكأنه يختلف في طبيعته عن مجتمع بدايات التصنيع .

فما كان يبدو مركزيا في المجتمعات الاقل نموا من الناحية الاقتصادية، هو اقتطاع جزء من الموارد لغايات غير اقتصادية ؛ ولكنهم دينية أو سياسية بدلا من ذلك . فم منذ بداية التحولات الصناعية ، وعلى نحو أوضح بكثير ، في عصرنا ، كان تدمير البنى الجماعية وحتى تدمير المحيط الطبيعي ، هو الذي صاحب على نحو أكثر وضوحا ، العمل الاقتصادي الذي كانت الطبقة المسيطرة توجهه .

ومنذ تكوين البلد الاسود والبروليتاريا الصناعية والمدينة في انكلترا في القرن التاسع عشر ، لم تكف قدرة عمل المجتمع على ذاته ، عن الازدياد ؛ وهذا وسع حقل الصراعات الاجتماعية وحولها في وقت واحد .

والمطالبة لم تعد تستطيع ان تتحدد تحديدا كافيا ، بالصراع ضد البطالة والاجور المنخفضة ولا معقولة المنظومة الاقتصادية الموسومة بالازمات وسيطرة رأس المال المالي أو الملكية العائلية .

وفي المجتمعات الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية ، حملت المطالبة حملة أوسع ، على منظومة التنظيم الاجتماعي ، أي حملت في وقت واحد ، على مراكمة السلطة بطريق الأجهزة ، وعلى المعالجة المتزايدة لكل قطاعات الفعالية الاجتماعية .

ولكن ، سواء أكانت المطالبة دفاعية فقط ، أم كانت هجومية في الوقت ذاته ، فهي تهاجم نمطا من التقرير والإدارة ، تهاجم سلوك الفاعلين الاجتماعيين ، أكثر مما تهاجم « القوانين الاقتصادية » . فالصراعات

الاجتماعية هي سياسة أكثر منها اقتصادية ، وهي تتصدى للإدارة مباشرة . وهذا التغير يندرك الآن في الحالات التي تحتفظ بالحركة العمالية فيها بدور لها في الحركة الاجتماعية ، ولكنها تسمى إلى التحول ، كما في إيطاليا أو في فرنسا . فموضوع التسيير الذاتي كان في المركز من اضطرابات أيار - حزيران ١٩٦٨ في فرنسا ، في القطاعات الأكثر حداثة من الفعالية الاقتصادية . وعلى نحو أكثر بروزا أيضا ، نبذ الطلاب في الجامعات ، منظومة السلطة ، التي وضعتهم أمام المعرفة وكأنما هم أمام نظام قائم ، بدلا من أن تضعهم في المعرفة من حيث هي فعالية خلاقة .

وهناك وجه جوهري آخر لهذه التحولات ، يربط ارتباطا وثيقا بالوجه السابق ، وهو قلب العلاقات بين الاكثرية و الاقلية . فالطبقات المسيطرة كانت دائما نخبات ضيقة ترأب اختيار عناصرها وتحد منها ، وتتعارض مع الجماهير ؛ حتى إن الحركات الشعبية الأكثر خطورة كانت تلجأ دائما إلى الشعب وإلى الأمة وإلى الغالبية ، ضد النخبات والامتيازات . وقد رفضت الحركات الاشتراكية على الدوام الخمسين أو مئتي أسرة التي كانت تدير هذا البلد أو ذاك ؛ وقد عبرت حكيم منديفيل أو سان سيمون تعبيرا حسنا عن هذا اللجوء إلى العمال ضد الاقلية القائدة للمتعتلين والمنتفعين . واليوم ، يجب علينا أن نعرف في استطالة تحليلات غابريث ، أن التنظيمات ذاتها ، وليست النخبة القائدة فقط ، هي التي تشكل القوى القائدة . فما قيل عن القدرة المتزايدة التي يمتلكها مجتمعنا في العمل على ذاته ، يؤدي إلى نتيجة مباشرة ، وهي أن يدمج في عمل القيادة قسم من السكان يزداد كبرا ، في مجال الاستهلاك ، في وقت واحد . فهناك قسم متزايد من أشخاص التنظيمات الكبيرة ، مثل المربين أو المستهلكين فقط ، يشارك في صنع النمو الاقتصادي والتحويل الاجتماعي . والدعوة الديمقراطية القديمة إلى الجماهير والغالبية لم تعد إلا دعوة دمج لمجموع من يشاركون مشاركة التابع في مجتمع الوفرة .

لقد كانت قوى المعارضة تتحدد في وقت واحد ، قبل التحولات

التقنية والاقتصادية للمجتمعات الأكثر تطورا ، بكونها تشكل الاغلبية وبوحدة تحديدها (عمال اجراء خاضعون للرأسماليين او اتباع للامير) .
واليوم تبدو هذه القوى مجموعة اقلية تناضل ضد سلطان السيطرة ،
في قطاعات المجتمع الأكثر تنوعا . ويكون هذا الاختلاف في العناصر أكبر ،
بقدر ما تعتمد قوى المعارضة ، في مقابل التغير الموجه ، على صفات
اجتماعية وثقافية ليست مرتبطة مباشرة بدور الانتاج ، مثل : السن
والجنس والعرق والدين الخ ...

فمن الصحيح ان هذا التشتت يعوضه الطابع المتزايد الانتشار
للسيطرة الاجتماعية ، حتى ان عمل هذه الاقلية يمكنه ان يتلاقى ضد
منظومة السيطرة ، وان يكون من ناحية اخرى متحررا من التجزئات
الاجتماعية والثقافية ، اكثر بكثير من عمل « الجماهير الشعبية » في
الماضي .

ومع ذلك ، فان الصراعات الاجتماعية ، وبالتالي الشعور بالهوية
الاجتماعية ، اليوم ، تبدو وكأنها في وقت واحد ، اكثر تعميقا واكثر
تشتتا ، واكثر جزئية مما كانت في العصر السابق .

ولكنه من الخطا ان نثبت ، كما فعل برزبنسكي ، ان الحركات
الاجتماعية اليوم لا تحشد الا جماهير غير منظمة ، تقوم بردود افعال
عاطفية ، وهي حساسة على الخصوص لدعوة قادة ذوي نفعة لدنية .
فالتعبئة لا تكون خطيرة الا حينما تحرك فئات اجتماعية واقعية ، يرتبط
اعضاؤها بعضهم ببعض ، بتجربة اجتماعية مشتركة ، كما هو شأن
المعسكرات واحياء الفيتو والمصانع الكبيرة ، التي هي مكان ضروب العصيان ،
ويؤثر يقظة الوعي . فالحركات ليست نتيجة التفكك الناتج عن التغيرات
المتزايدة السرعة ، بل تعبيرا عن الصراعات التي تثور فيها الفئات الاجتماعية
على تجربة مشخصة للسيطرة .

ان كل فئة اجتماعية معارضة تنزع ولا سيما في بداية الصراع ، الى
ان تقوم برد فعل ضد السيطرة وضد سلطان مجتمع الجماهير ، متخذة

متاريسها في الدفاع عن نوعيتها . ولكن مثل هذا الموقف لا يفضي . كما قلنا ، الا الى التدمير الذاتي ؛ لان التطور الاجتماعي قد فكك من قبل تفكيكا واسعا ، الاستقلال الذاتي للتجزئات الاجتماعية والثقافية .

وفي موقف القطيعة ، نرى ايضا الى جانب هذا الاثبات للتجربة الجماعية عدوانية قوية تظهر حيال النظام السائد . وعلى النحو ذاته ، فقد نمت في بداية الحركة العمالية ، المحاولات الجماعية او التعاونية منذ اوين والسيسمونيين ، جنبا الى جنب هي والعمل العنيف الذي كانت الثورات الشعبية والاضرابات الثورية فاعلة له .

ونلاحظ اليوم مشنوية العمل ذاتها في الجامعات ، مثل عمل العنف الذي قام به التسنفاكوريون ، وعمل عنف حركة ٢٢ آذار والمحاولات الجماعية . ان النموذجي العمل يرتبطان دائما في كثير او قليل ؛ فالحركة الاجتماعية الحقيقية لا تتكون الا حينما يكون هذا الارتباط قويا . ولكنه من الممكن لها ايضا ، ان تحرف وان تضيق في ضروب من السلوك المدمر لذاته ، مثل تخريب الجامعات او المشروعات . وهذه دلائل على اخفاق الحركة . وجانبها المقابل هو انتشار ضروب سلوك الضياع ، اي انتشار المشاركة النابعة في النظام السائد .

فضروب سلوك المعارضة لا تبدو ابدا وكلتها اثبات مباشر للهوية . فهي تتمزق بين الدفاع والهجوم المضاد . وهي منقسمة دائما ايضا ؛ بين جماهير مضیعة ونخبة مضادة . فمن ناحية نجد نخبة مطالبة مكونة من عمال مؤهلين يدافعون عن مهنتهم وعملهم وتقليدهم ، ولكنها تقوم ايضا بدور مركزي بما فيه الكفاية في منظومة الانتاج ، من اجل اللجوء الى النموذج ثقافي ضد القادة الرأسماليين . ومن الاخرى ، نجد المحرومين الذين يعانون من اصفاء البروليتارية ، ولا يمكنهم الا ان يدافعوا عن اجرهم ، وان يقيموا القطيعة مع المنظومة التي ليس لهم عليها غير القليل من التأثير .

فالارستقراطية العمالية كانت في وقت واحد : محرصة الحركة العمالية وقاعدة الاصلاح . وقد خلع المحرومون على الحركة العمالية

قوتها ؛ ولكنهم لم يقوموا بدور حاسم في تنظيمها ونموها السياسي والايديولوجي .

فالهوية العمالية ليست اذن معطى بسيطا ؛ فهي لم تتكون الا بارتباط وجهي الحركة العمالية وتوترهما .

ان هذا التذكير بالتاريخ يسمح لنا بمقاربة السؤال الذي يطرح اليوم : اين وكيف يمكن ان يظهر مثل هذا الارتباط بين نخبة مطالبة ومحرومين ؟ اين يمكن ان تتكون حركة اجتماعية يخلق ابتداء منها الشعور بالهوية الاجتماعية ، وهو دائما ممزق ومتوتر ؟

يبدو ان ملاحظة الوقائع المعاصرة ، تبين ان الجامعة هي على الاقل ، احد الامكنة المتميزة التي تتكون فيها مثل هذه الحركة الاجتماعية .

انها مكان نخبة مطالبة ؛ اذ ان العلم والتقنيات اصبحا اليوم قوة انتاج جوهرية ، لان الجامعة تنظيم كبير لم يعد على هامش التنظيم الاقتصادي والاختيارات السياسية ، منذ ان صار العلم في اصل التقدم التكنولوجي السريع . وهذه الموضوعات لم تظهر اولا في اعلانات حركات الطلاب ، بل في نشرة العلماء الذريين ، وعلى نحو اعم ، في الاوساط العلمية ، التي لم يكن بإمكانها ان تتظاهر بجهل النتائج السياسية والاقتصادية والعسكرية لمكتشفاتها . وقد كانت حساسية هذا الموضوع كبيرة في اليابان ؛ اذ في هذا البلد انما دخل انقسم الاكبر من المؤهلين الى المشروعات الكبيرة . وقد كانت كبيرة في اقسام العلوم الاجتماعية في كل البلاد ؛ لان هذه العلوم ، التي ما زالت بنيتها العلمية ضعيفة نسبيا ، اكثر ارتباطا بالتدخل بكثير ، مما كانت قبل قليل ؛ وهي تقوم في الغالب بدور اداة سيطرة اجتماعية ووسيلة نقل الايديولوجيا المسيطرة .

ولا تتكون هذه النخبات المطالبة في الجامعات فقط ؛ بل انها تتكون تكونا متزايدا في تنظيمات الانتاج الكبيرة ، حيث نجد عددا كبيرا من المهنيين والخبراء الذين يمتلكون من الخبرة أكثر مما يمتلكون من السلطة ،

والذين يتمتعون على هذا النحو ، باستقلال ذاتي مهني يميزهم من الملاكات ومن البيروقراطيين الذين يتحددون بازدياد بمكانهم في تراتب السلطة .

هذه النخبة الطلابية هي التي تقذف بالحركة الاجتماعية الجديدة . ولكنها ايضا ، شأنها شأن الارستقراطية العمالية القديمة ، هشة وعرضة اما للدفاع التعاوني أو للاوهام الاخلاقية . أو على نحو أكثر بساطة ، للضغوط الشخصية للنجاح والخط المهني .

ولكن أين هم المحرومون في الجامعة ؟ يدهي أن الغالبية الكبيرة من الطلاب ليست محرومة ، وأنه من الصعب أيضا أن نضعهم ، نظرا الى وضعهم المؤقت جدا وتبعيتهم الاقتصادية ، على سلم الدخول أو على أي سلم تنضيد آخر .

ومع ذلك ، ففي بعض البلاد ، كما هو الامر في فرنسا ، خلق التفاوت القائم بين النمو السريع في اعداد الطلاب ، وبين التحول البطيء جدا في تنظيم الدراسات ، مسألة جديدة في الاستخدام ؛ فالكثيرون من الطلاب يتلقون مؤهلاتهم التي لا تتطابق الا مع حاجات التعليم ذاته (ولكنها تظل تتجاوز كثيرا حاجات تجديد الهيئة التدريسية) ، والتي لا تستجيب لأنموذجات أخرى من الطلبات .

بيد أننا نلمس سلفا في هذا ، أنموذجا آخر من التحليل ، ونضع موضع الاتهام دور التنظيم الجامعي ، بدلا من أن نضع مكان الطلاب في منظومة الانتاج ، هذا الموضع من الاتهام .

فإذا قاربنا موضوع الشبيبة عموما ، كان من المفارقة أن نرى فيها فئة اجتماعية محرومة . فالمجتمع المتغير بسرعة يعطي خلافا لذلك ، قيمة الى الشبيبة ، على حساب الخبرة . فالمحرومون في مجتمعنا هم بالتأكيد في جهة الكهول أكثر مما هم بين الشباب .

ان هذا الوضع يمنعنا من أن نرى في الجامعة ، الشروط الكافية لميلاد حركة اجتماعية كاملة . فالنخبة المطالبة التي نجدها فيها ، ينبغي

لها ان تخرج من الجامعة ، لتلاقي الفئات الاجتماعية المحرومة ، القادرة على منع حركة من الحركات الاجتماعية حساسة قوية فعالة شناقضات المجتمع .

ففي البلدان الاقل تصنيعا ، مثل ايطاليا او فرنسا ، يلجأ الطلاب قبل كل شيء ، الى الطبقة العاملة ، التي ما زالت على الرغم من تقدم المساومات والقوانين الاجتماعية . خاضعة في المشروع ، لسيطرة اوتوقراطية الى حد بعيد ، وما زالت تنظيماتها النقابية يحركها فكر ثوري .

والواقع ، ان ربط هذا القصد الثوري الذي يحركه الطلاب من جديد ، بالضغط النقابي من اجل جعل سلطة رب العمل تتراجع ، والوصول الى مساومات حقيقية ، هو الذي يفسر الانتقال في هذين البلدين ، من هيجان الطلاب الى حركات الاضراب الواسعة ، مثل حركة ايار - حزيران ١٩٦٨ في فرنسا ، او الخريف الساخن في ايطاليا . ففي هذا البلد الاخير ، قويت الحركة بعنف ردود الافعال التي قام بها شعب من العمال ذو اصل ريفي ، يحتفظ على هذا النحو بعدوانيته التي اظهرها من قبل في تورين في ايام النظام الجديد ، صبيحة الحرب العالمية الاولى .

والحركة العمالية ليست ثورية في ذاتها في الوقت الحاضر . بيد ان هناك ضمائر ثورية في الطبقة العاملة : فالتغير الاجتماعي السريع يرتبط في الواقع ، في وقت واحد ، بسببية الشركات التجارية التي تجعل من تورين تفريسا ، هدية شركات تقوم فيها صور قديمة من السيطرة السياسية والثقافية . لقد اصطدمت موجة التغيرات الاقتصادية بحواجز النظام الاجتماعي ، الذي قواه دور الكنيسة في حالة ايطاليا ، وقواه دور الدولة في فرنسا .

وفي الحالتين ، كان العمال الشباب هم الذين شاركوا مشاركة اكثر فعالية في ضروب الصراع الاجتماعي ، لانهم كانوا جزئيا اكثر حداثة ،

ولأنهم كانوا في الوقت ذاته ، أكثر حساسية بالحواجز المهنية التي اصطدموا بها .

أما في الولايات المتحدة ، فإن هذه الحواجز المهنية أقل ارتفاعا ، وسيطرة الدولة أو الكنيسة على الحياة الاجتماعية لا تحظى بالأهمية ذاتها . ومع ذلك ، فإن حركات المحرومين في هذا البلد ، هي أكثر خطورة وأكثر عنفا وأكثر استقلالاً مما هي في البلدان الأوروبية .

وهذا لأنه إذا كانت المجتمعات الأوروبية تعتمد على أجهزة السيطرة ، فإن أميركا تسودها قيم ، ضرب من الاخلاق ، أخلاق مجتمع بني على الضمير الصالح للرواد والمتطهرين والوجهاء . ولما كان مجتمع الجماهير قد توصل في هذا البلد الى أعلى درجاته في النمو ، فقد كان التناقض فيه أيضا أقوى بين القيم الاخلاقية والاجتماعية « للمواطنين الصالحين » . وبين اندفاع « البرابرة » المنتزعين من هويتهم الاجتماعية التقليدية . والمدفوعين في تيار التغير ، والمنتبذين من المجتمع المسيطر في الوقت ذاته . إن هؤلاء المحرومين ، ولا سيما السود منهم ، لا يتصرفون عموما كما يتصرف شعب أو أمة ، وإنما خلافا لذلك ، كما يتصرف أولئك الذين لم تعد هويتهم غير شعورهم بنبل الدلالة وبالغنف الذي يعارضهم به المجتمع المسيطر . إنهم بروليتاريون ، لا بالمعنى الاقتصادي المباشر ، بل لأنهم في وقت واحد ، مجذوبون ومنتبذون ، مستخدمون وغير معترف بهم .

وفي كل الأحوال ، تنحصر المسألة الرئيسية في تكوين حركة اجتماعية ، في التقاء النخبة المطالبة بالبروليتاريين . إن كل شيء تقريبا ، يضع هاتين الفئتين الاجتماعيتين أحدهما في مقابل الأخرى ، وهما اللتان تتعارض مصالحهما في الغالب ، في داخل النظام الاجتماعي القائم . إن لقاءهما إذن لا يمكن أن يحدث إلا بتأثير من بعض الضغوط ، بتأثير من أزمة اقتصادية أو سياسية أو عسكرية .

وفي مجتمعنا الذي يجره النمو الاقتصادي والتغيرات الاجتماعية منذ
عشرين سنة ، لم يكن بإمكان مثل هذه القوى الموحدة للحركة الاجتماعية،
ان تقوم الا بصعوبة في داخل البلدان الاسعد حظا ، على الرغم من ثبات
الظرف العمالي القاسي جدا في الغالب ، في أوروبا ، من الناحيتين
الاقتصادية والاجتماعية . لقد كانت حرب فيتنام ، وهي الضربة التي
اوقف بها الشعب والحزب الانتصارية الاميركية ، هي التي افضت الى
جملة من ردود الافعال النقدية ضد المنظومة المسيطرة . فقد زعزعت
هذه الحرب شيئا فشيئا من نزعة التوحيد التطابقي مع احد المجتمعات
وقيمه . لقد وجد المجتمع الاميركي والمجتمعات المماثلة في أوروبا الغربية
على نحو غير مباشر ، انفسها أمام صورة لها كانت تأتيها من الخارج ،
وكانت تناقض الايديولوجيا القومية .

لقد ظهر القول الذي يحفظه المجتمع عن ذاته ، في عدد قليل من
السنوات ، ساذجا او خادعا . فكل حركة اجتماعية تفترض ان اللعبة
لم تعد تلعب ، وان هذه اللعبة مرفوضة بوصفها غشا ، وأن ثمة رفضا
بان يتحدد المرء بالمكان الذي يشغله في المنظومة ، وان موقع المرء هو في
خارج هذه المنظومة وضدها .

فلكي يصبح الفرد او الفئة الاجتماعية ، فاعلا في تاريخ مجتمعه ،
لا بد له اولا ، من أن يكف عن تقبل الهوية التي تغلماها عليه المنظومة
الاجتماعية . انه لا ينشأ على العمل التاريخي وعلى الهوية الجديدة ،
الا اذا نبذ انظمته وادواره .

الوعي السياسي :

ان الانخراط في الصراعات الاجتماعية يخلق شعورا بالهوية
الاجتماعية . بيد ان هذا الشعور ليس بسيطا ولا مندمجا . فكل خصم
من الخصوم يعمل في عدة اتجاهات في وقت واحد : فالطبقة القائمة
مجددة ورجعية في وقت واحد ؛ والطبقة المسودة محافظة وتقدمية في

وقت واحد . انها تخضع أيضا ، في شعورها ذاته ، للضياغ ؛ اي للمشاركة التابعة كما تحددها لها الطبقة السائدة . اما هذه الطبقة فتهرب من جهتها ، من شعورها بذاتها بتوحيدها مع التقدم والمقولية والصلحة العامة .

واذن ، فليس في مستوى الصلات الطبقيّة يمكن ان يظهر التوحد الاجتماعي البسيط ، « الشعوري » والمنظم . وجدل الصلات الاجتماعية يتجلى بتمزق الشعور . والانتقال الى شعور « وضعي » لا يمكن ان يحدث الا حينما يتحدد الفاعل بالنسبة الى مبدأ وحدة ، وبالنسبة الى تعبير السلطة ، وبالنسبة الى الدولة .

ان الصراع الاجتماعي يتخذ قابلية رؤية اكبر ؛ ووضع الخصوم وطبيعتهم يصبحان معروفين بسهولة ، حينما يقفون في المعركة من اجل السلطة السياسية . فلا بد من التصويت للابيض أو الاحمر ؛ ولا بد من اختيار جهة من جهتي المتراس ؛ اذ يجب دعم هذا الجانب أو ذاك في النزاع القضائي .

ان الرهان المشخص تماما ، أي القدرة على توجيه جزء من الحياة الجماعية أو كلها ، وبالاختصار ، ان الصلة بالسلطة هي التي تكون على نحو متين هوية الفاعلين التاريخيين . بيد ان التحليل لا يمكن ان يتوقف هنا . فالمشاركة في العمل السياسي تفضي الى تفككه ، مهما كانت الصورة التي يتبدى بها ، شأنه في ذلك شأن تشكل الهوية الاجتماعية . واذا كان الامر يتعلق بمشاركة في المؤسسات السياسية ، نزع الخصوم الاجتماعيون الى الاندماج في تشكيلات سياسية يتحدد بعضها بالنسبة الى بعض ، في الوقت ذاته الذي تتنوع فيه داخليا ، لكي تصبح أكثر كشافا . وان مثالا متطرفا يكفي للتذكير بهذه الملاحظات المعروفة جيدا : فقليل من البلدان ، كالأوروغواي ، بلغ في الماضي ، أعلى درجة من دمج القوى الاجتماعية في منظومة التمثيل السياسي ؛ فمن لم يكن من حزب بلانكو كان من حزب كولورادو ، ونادرة جدا كانت الاتحادات والنوادي والنقابات التي لم يكن

من الممكن توحيدها مباشرة بهذا الحزب أو ذاك . وفي الوقت ذاته ، أصبح كل فرد ذا نزعة تركيبيه بحيث أن قانون الانتخاب كان يدعو الناخبين ، معترفا رسميا بهذا الوضع ، الى التصويت لهذه « القضية » أو تلك . وفيما بعد تقسم القضيتان المقاعد بحسب ما يحصل عليها الحزب بأكمله . ولهذا تعتد التعارض القائم بين الحزبين ، الذي كان يدل على تعارض المجتمع الريفي والمجتمع المدني ، حتى أن الهوية السياسية لم يعد لها مضمون واضح ، ولم تعد تسمح بتوقع ضروب السلوك الاجتماعي التي يسلكها أعضاء هذا الحزب أو ذاك ، أو ناخبيهما .

فهل يجب أن نرى الشرط الملائم لتبلر الهوية السياسية والاجتماعية ، في الوضع المقابل ، وضع عدم المشاركة في المؤسسات السياسية ، وضع الحركات الثورية التي تعارض قواعد اللعب ، دون أن تكفي بمعارضاً مجرى اللعبة ؟ نعم ، بمعنى من المعاني ؛ وأنه لاوضع بالتأكيد ، أن يكون المرء من حزب توپا مارو من أن يكون من حزب كولورادو ، إذا ما عدنا من جديد الى مثال الاورغواي ؛ لأن مقاطعة المنظومة المؤسسية يستثير شعورا بالهوية ، بطريق القمع والتطويق .

ولكن هذا الشعور الحاد بالهوية ، من ناحية ، لا يبلغ ، بديها ، إلا عددا صغيرا ، حتى لو كانت له قدرة كبيرة على الانتشار والتأثير ؛ ويخضع العمل السياسي المناهض للمؤسسات ، والمحبوس في توكيد ذاته ، من ناحية أخرى ، لضغوط العزلة والقمع ، ولصعوبة اشتقاق استراتيجية مبادئ ، وللتوتر الدائم القائم بين خلوص الغايات ونجوع الوسائل . فهو تضعفه باستمرار ضروب الصراع التي تقوم بين أجنحة الحزب الواحد أو التنظيمات المتخصصة ، والهرطقات المذهبية والانقسامات التنظيمية ، بحيث أن مضمون الانتماء الى أحد التكتلات لن يكون واضحا ولو كان الشعور بهذا الانتماء قويا جدا ، لأن بعض الفرقاء الخصوم يستندون الى مبادئ واحدة وأهداف متجاوزة ؛ وهذا يفضي في الحد الأقصى ، الى الرجوع الى التنظيم ذاته ، بدلا من الرجوع الى وضع اجتماعي ما ، كما هو الامر في حالة البولشفيك ، الذين يرتلون بتنظيمات الجماهير ، حينما لا يراقبونها مباشرة .

وعلى هذا النحو ، نجد الهوية الاجتماعية تهددها في وقت واحد ، المشاركة في عمل موجه ضد الدولة ، وبالتالي تسودها استراتيجية وتكتيك متغيران ، والأشخاص إلى وظيفة تتحدد بمكانها في منظومة التمثيل السياسي . فالعمل السياسي لا يبلور الشعور الاجتماعي ؛ بل بطوره .

وفي الغالب ، تمر الحركة الاجتماعية في وجودها السياسي ، بثلاثة أطوار متعاقبة : طور القطيعة المناهضة للمؤسسات ، وطور المجابهة السياسية ، وطور النفوذ المؤسسي . والنقطة المثلى للالتقاء بين الهوية الاجتماعية والهوية السياسية نجدها في الطور المركزي ، في الطور الذي تعمل فيه القوة الاجتماعية من خارج المنظومة السياسية ، ومن داخلها ، في وقت واحد معا . وقد كانت هذه هي الحالة في زمن نمو الأحزاب العمالية نموا كبيرا في أوروبا الغربية ، في بداية القرن العشرين . ولكن ، ما صورة الشعور السياسي الذي نجده اليوم لدى القوى الاجتماعية ؟ ان بعض هذه القوى هي في سبيلها الى الاندماج في اللعبة السياسية ؛ وبعضها الآخر ما زال في قطيعة تامة مناهضة للمؤسسية . فما من حركة اجتماعية تحتل مركز المسرح السياسي .

والحركة العمالية كفت بوضوح ، في غالبية المجتمعات الصناعية المتقدمة ، عن خلق شعور بالهوية السياسية . والأحزاب السياسية ليست تشكيلات اجتماعية متناسقة ، وقد أصبحت المسافة الفاصلة بين النقابية والعمل السياسي الخالص كبيرة اليوم ، حتى في البلدان التي يحكمها حزب اشتراكي . والسؤال لا يطرح في الأنظمة الشيوعية قطعا ، حيث لا نجد أية حركة عمالية مستقلة عن جهاز السلطة . فكما أشرت من قبل ، تحتفظ الحركة العمالية بأهميتها السياسية في فرنسا وإيطاليا فقط . ومن ناحية أخرى ، لقد ظهرت القطيعة بين منظومة التقرير السياسي والاندفاع المناهض للمؤسسية الذي تقوم به الحركات الاجتماعية التي هي في دور التشكل . ففي العالم الغربي نجد معارضة خارج البرلمان ؛ وفي البلدان الشيوعية يظهر نوع من الاحتجاج أيضا ، أقام القطيعة بينه وبين الجهاز السائد . وهذا عمل

طوبائي وعنيف في وقت واحد . انه طوبائي ؛ لانه ما دام لا يملك اي تأثير على المؤسسات والقرارات السياسية ؛ فهو لا يمكنه الا ان يعارض حالة المجتمع الحاضرة ، بحالة ممكنة او متمناه ، تدرك دفعة واحدة وكأنها نموذج كامل للمجتمع ، وتوضع لا كما يوضع حد للحدال والمساومات ، بل وكأنها تحقيق مباشر وكامل لاهداف الحركة . وهذه الاوتوبيات يمكن ان ندعوها اوتوبيات جماعية جديدة . انها ليست جماعات عمل ، مثل تلك التي حلم بعضهم بها ، او اسمها ، في القرن التاسع عشر ؛ وموقعها اكثر ما يكون ، في امتداد افكار فورييه واوتوبياته النفسية السوسيولوجية .

ويبدو ان هذه الجماعات « الطبيعية » تتعارض تعارضا تاما مع الجماعات المناضلة ، المحددة بمعارضتها للعالم الخارجي وتعبئة كل الطاقات ، من اجل الدفاع عن استقلال جماعي او قومي او شبه قومي . بيد ان هذين النموذجين ليسا متعارضين في الواقع فيما بينهما ؛ ومن السهل الانتقال من روسو الى سان جوست .

ان الحركة الاجتماعية الناشئة ، التي هي في حالة من التعارض خارج المؤسسي ، لا يمكنها مع ذلك ان تحصر نفسها في الاوتوبيا او العنف . فالنواة الطوبائية تظل محاطة دائما بهالة من الارتباطات . فعلى هذا النحو ، كانت الحركة العمالية في بداياتها في فرنسا ، تحركها شيع الاشتراكية الطوبائية ، وتجربها الحركة الجمهورية ، في وقت واحد معا . وفي نهاية القرن التاسع عشر ، ظللنا نجد مثنوية معادلة بين النقابية الفوضوية من ناحية ، و « الممكنية » في كل ضروبها من ناحية اخرى ، تفضي الى الاعتماد على قوى سياسية تبدو ملائمة او على الاقل ليبرالية ، على الرغم من كونها غريبة عن الاهداف الخاصة بالحركة العمالية .

واليوم بالذات ، تنفتح الاقليات المناضلة احيانا ، على سياسة « جبهة » ، سياسة تحالف مع القوى السياسية التقدمية ، كما رأينا ذلك في الولايات المتحدة في زمن حملات ا. ماكارثي ور. كندي ، ا. الحملات من اجل تأجيل الديون في حرب فيتنام .

فالعلاقات القائمة بين صور العمل المتنوعة هذه ، تتعلق بحالة المنظومة السياسية قبل كل شيء . فإذا كانت صلبة ، ولم تقم المسائل المعالجة والفاعلون السياسيون الذين يدبرونها ، إلا بالتعبير عن حالة سابقة من حالات المجتمع ، تعرضت المسافة القائمة بين الأوتوبيا و « الجبهات » . إلى أن تصبح كبيرة جدا .

وتزداد المسافة كبيرا كلما بدت الاختيارات السياسية المتاحة أكثر اختصارا وأقل ملاءمة . وإذا كانت المنظومة السياسية أكثر انفتاحا . كما في كثير من البلدان الغربية ، أمكن للحركة الاجتماعية خلافا لذلك ، أن تحظى بتمثيل سياسي أكثر مباشرة . ولكن ، إذا كانت ما تزال سيئة التكوين ، نبذت إلى المحيط ، إلى ما وراء حدود العمل السياسي المتسعة جدا . وكلما كان النظام السياسي ليبراليا ، لجأت الحركات الاجتماعية إلى العنف .

فبين الحركة العمالية التي تتحول إلى قوة مؤسسية والحركات الجديدة التي لم تبلغ بعد الشعور الطبقي الموحد ، تصبح المنظومة السياسية فعالة وغير ذات علاقة تقريبا بالحركات الاجتماعية ، في وقت واحد : أنه يسودها الدفاع عن المصالح المحلية من جهة ، ودور السلطة المتمركزة الاقتصادية والعسكرية ، من جهة أخرى . فهي في كثير من البلدان ما دون حقل الصراعات الاجتماعية ، وما فوقه ، في وقت واحد .

الهوية الاجتماعية والتنظيم :

رأينا أن الهوية الاجتماعية لا يمكن أن تنشأ إلا من الانخراط في الصراعات التي تتشكل حول مراقبة الجهات المجتمع العامة . بيد أن شعور الفاعلين لا يمكنه في هذا المستوى إلا أن يعيش جدلاً مفتوحاً وتقطعه التمزقات ما بين الدفاع والهجوم ، ما بين الماضي والمستقبل . فالرجوع إلى المنظومة السياسية وسلطة الدولة هو الذي يبلور هذا الشعور بالهوية الاجتماعية . بيد أن الهوية الاجتماعية لم تصبح بعد

اثباتا ولا تحديدا بسيطين للذات . انها ما زالت مبشرة بين ضروب سلوك متكاملة ولكنها متعارضة .

يجب اذن القيام بخطوة اخرى ، والحلول في التنظيمات الاجتماعية ذاتها ، في المدينة والمصنع والمدرسة والمستشفى والمكتب ، حيث نجد سلطة وسلطة خاصة ظاهرتين ، ونجد صور ادارة وانماط جزاء ، في سبيل أن يتطور مشروع الفاعل على نحو اكمل أيضا ، وأن يتخذ صورة اثبات او صورة نفي .

فالتنظيم يحشد الموارد الاجتماعية ؛ فهو عامل تعمير اجتماعي . انه لا يستمر في البقاء ولا ينمو الا اذا حمل معه تقنينا ، وتقسيما أحسن للعمل ، ومنظومة تواصل أكثر نجوعا ، الخ ... وذاكم جانب العمل والتقني . بيد أنه أيضا يدار ويوجه تبعا لبعض المبادئ وبعض ضروب القسر التي تشكل معايير ، والتي ينحصر دورها في توفير الاندماج الاجتماعي والثقافي .

ان هذين الوجهين من وجوه التنظيم يتعلق احدهما بالآخر ؛ ولكنهما متعارضان أيضا . فالجامعة مثلا لها فعالية عملية ، لأنها تخلق معارف جديدة وتنشرها . فهي بهذا المعنى منفتحة ومرنة وقادرة على المنافسة . ولكنها في الوقت ذاته تقدم التربية وتجمع الطلاب على تصور للثقافة مرتبطة بالسلطة التي تمارس في المجتمع .

وقد يحدث أن يكون هذان الوجهان مرتبطين ارتباطا وثيقا ، وبخاصة حينما تكون الطبقة المسيطرة في طور صعودها . فقد يحدث أيضا ، أن تغلب الوظيفة العملية على الوظيفة الايديولوجية ؛ وهذه هي ، على الخصوص ، حال التنظيمات الخاضعة لضروب القسر التقني أو الاقتصادي القاسية جدا ، وفي حالات أخرى ، تغلب الوظيفة الايديولوجية ، خلافا لذلك ، على الوظيفة العملية ، وتظهر سلطان الطبقة القائدة القديمة ، او سلطان الفئات الاجتماعية المتجهة نحو الدمج الاجتماعي أكثر منها نحو التغير ؛ وهذا مختلف بما فيه الكفاية .

ان ضروب السلوك الجماعي تتخذ صوراً مخالفة ، بحسب الطريقة التي يقوم التنظيم بها بوظيفته العملية ووظيفته الايديولوجية . فتلخص هذه الفوارق في اللائحة التالية :

| الوظيفة العملية | | |
|-----------------|--------------|-----------------------------|
| - | + | |
| نيل تفكك | معارضة نفسية | الوظيفة + الايديولوجية - |

ان مواجهة التنظيم الذي يقوم بوظيفته العملية ووظيفته الايديولوجية في وقت واحد ، تؤدي الى المعارضة ، والى اثبات الفاعل ، من حيث هو مشارك في التغير الاجتماعي ، وتجاوبه منظومة المراقبة الاجتماعية والثقافية . ففي هذا الوضع انما تتشكل الحركات الاجتماعية « الوضعية » . وفي موازاة ذلك ، ان تقبل الدور الايديولوجي للتنظيم : شأنه شأن تقبل دوره العملي ، يحدد هوية الطبقة القائدة . فاذا اتعدمت الوظيفة العملية خلافاً لذلك ، جزئياً أو كلياً ، لم يعد الفاعل ينتظر من التنظيم ان يوفر له المشاركة الاجتماعية . فاذا الجامعة لم تخلق معارف او لم تعلم تقنيات ، والصناعة لم توفر الاستخدام الكامل ، واذا تقدم التمدين على التصنيع ، تكونت ردود افعال نيل موجهة مباشرة ضد منظومة القيم السائدة المتهمه بعدم التجوع .

فالفعالية الاقتصادية لا تظهر مطلقاً الا وكاتها حفاظاً على التراث ، او تركيزاً للثروات ، او تأمل . فقد رفضت الجامعة بما هي برج عاجي وجد من أجل الرفاه العقلي لتخبة من الاساتذة . ولم تعد المدينة الا محلاً لاضغاء البروليتارية .

وقوة الحركة الاجتماعية لا يمكنها ان تعتمد حينئذٍ الا على سلبيتها . وهذا التعارض بين النموذجين من ضروب السلوك الجماعي يعبر عن نفسه في صورة تنظيمهما . ففي الحالة الاولى ، يتعلق الامر بحركة

جماهير تعتمد على تلقائية اعضائها ، الذين يتحدون بمشاركة مشتركة في أحد قطاعات الفعالية وبيع المطالب . أما في الحالة الثانية ، فإن الهامشية أو الاستبعاد يؤديان الى تشتيت الاعضاء ، الذين يدخل بعضهم في خصومة ضد بعض ، من أجل الافادة من الامكانيات غير الكافية ، التي تتيحها المنظومة . وحينئذ ، تتوقف الحركة على عمل الطلائع من الانموذج البولشفيكي ، المكونة تكوينا قويا .

أما الحالتان الأخريان فيمكن استدعاؤهما بسرعة أكبر . فالمزج بين وظيفة عملية قوية ووظيفة ايديولوجية ضعيفة ، يطابق مجتمعا « منفتحا » ، قادرا على المنافسة القوية ، ووحشيا أيضا ، ولكن التبلرات الايديولوجية تقوم فيه بدور ضعيف . فالمجتمع يبدو وكأنه سوق يسعى كل فرد فيه ، الى الحصول على ارباح ، وكأنها ثمن لسلوكه البرغماتيفي الوحشي أحيانا ، والموجه دائما نحو أهداف مشخصة الى حد بعيد .

وأخيرا ، تطابق حالة التفكك وضع أولئك الذين لم يندمجوا في حياة المجتمع العملية ، كالعاطلين عن العمل الواقعيين أو المحتملين ؛ في الحين الذي يكون فيه هذا المجتمع من جراء تغيراته ، في حالة من الفوضى . وهذه هي الحال التي يدل عليها مفهوم الهامشية .

انه ما من وضع قومي يتطابق مطابقة تامة مع إحدى هذه الحالات ، حتى في أحد قطاعات الفاعلية الخاصة . بيد أن دراسة امتزاجات هذه الحالات هي التي تفسر لنا صورها الخاصة .

وعلى هذا النحو ، انما نلاحظ في فرنسا ، ظواهر تفكك ونبتد ومعارضة ، في وقت واحد ، في الجامعة . وحركة ايار تدل على سلطان المعارضة على النبتد والتفكك . بيد أن المعارضة سرعان ما تفككت منذ الخريف ؛ وهذا خلغ زيادة من الاهمية على حركات النبتد ، التي كانت تثيرها شيع ايديولوجية ، منزلة نسبيا في قطاع يتفكك تفككا تاما .

أما الجامعات الاميركية فقد عرفت خلافا لذلك ، حركة معارضة طويلة ، كانت تتحرر من النفعية الاختيارية ، معتمدة على ضروب من

سلوك التفكك ، ومجاوزه لها ، في وقت واحد ، تاركة أهمية قليلة لردود افعال النبذ ، نظرا لصلابة الجهاز الجامعي وديناميته العملية . وفي مقابل ذلك ، عرف المجتمع الاميركي ردود افعال نبذ حادة في قطاعات اخرى . لانه في وقت واحد ، مجتمع جماهير ، حيث نجد أن درجة التعبئة ، بالمعنى الذي يخلعه لك. دويتش على هذه الكلمة ، أعلى منها في أي مكان آخر ؛ ومجتمع قائم على أساس من قيم الجماعات المنتمجة ، ونباذ للفئات الخارجية الى خارجه ، بالتمييز العنصري . وقد جعل هذا الوضع متفجرا على الخصوص ، تسرب السود الى الاقتصاد الصناعي والمدني في الشمال تسربا ترافقه البطالة والتأهيل السيء والتمييز العنصري السكاني .

وعلى هذا النحو ، اننا حينما ننتقل من المستوى الاول للتحليل ، مستوى الوضع التاريخي العام ، الى ملاحظة الاطر الشخصية للحياة الاجتماعية ، لا ننتقل من الجدل الى الهوية ، بل ننتقل بدلا من ذلك ، الى المجابهة المباشرة بين الاثبات والنفي . فكل حركة اجتماعية تظل دائما ، في وقت واحد ، دعوة الى الحقوق التي تمنحها المشاركة في التغير ، وشعور بالحرمان من السلطة وبلاستبعاد منها . انها تتكلم في وقت واحد ، باسم العمل وباسم الاستقلال .

ومن الطبيعي ، ما دام النظام السائد لا يتكلم الا على دمج ومشاركة وتقدم جماعي ، أن تنشأ حركات المعارضة أولا ، من الرفض ، وأن تنشأ أكثر أيضا ، من رفض الاستغلال والضياع . فاذا صح انها لا تقف عند هذا ، ولا يمكنها أن تقوم من دون أن تتضمن فيها المطالبات «الوضعية» ، فان هذه المطالبات ليست قابلة للعزل عن الشعور الحاد بعدم الهوية قط . ففي قلب مجتمعات الوفرة ، انما اتشق الشعور الصالح السائد ، والهوية الزائفة للغالبية الصامتة ، بصيحة انعدام الهوية .

فالقضية لا تفضي الى المجابهة الا ببطء ، ولكنها تمهد لها ؛ كما تفضي المجابهة بدورها ، اما الى الالتجاء واما الى المساومة .

الهوية والتغير :

يكاد يكون كل ما قلناه ، من الممكن النظر اليه ، وكأنه فحوص لسؤال يطرح في كل مكان ؛ وهو : ما دور الشبيبة ؟ ذلك ان الشبيبة تقوم في مركز الجدال الاجتماعي في مجتمع يتحدد بتغيره ومستقبله ، اكثر مما يتحدد بترائه . ففي الحين الذي يصبح الكهول فيه معزولين ، وفي الاعم الاغلب منسين ، وفي الغالب غارقين في البؤس والعجز ، يكون الشباب مميزين ومطالبين في وقت واحد . ومن ازدواج هذا الوضع يجب علينا ان نمضي . اوليت هذه الفئة الانتقالية هي الفئة التي يمكن ان يتكون فيها الشعور بالهوية اليوم احسن ما يكون ؟

فليس كافيا ان نقول ، ان الشبيبة في وضع غير نظامي ، منفصلة عن الاسرة والمدرسة ، ومقيمة مدة طويلة متزايدة في الوسط الجامعي ، الذي يؤخر الآونة التي يجب فيها ان تؤخذ ادوار البالغين على عواتقهم . ان مثل هذا التحليل ليس خاليا من النفع ؛ فبإمكانه ان يفسر أزمة الجمعنة ، ولكنه لا يمكنه بطبيعته ان يفسر نشأة الاتجاهات الجماعية . انه يشير الى حيث يكون اللامعنى ، لا الى حيث يكون المعنى الجديد للاوضاع وضروب السلوك .

والواقع ، اذا امكن الكلام على حركة للشبيبة ، فهذا لان هذه انموذجات من ردود الافعال ، اختلطت في هذه الفئة الاجتماعية ، وقوى بعضها بعضا احيانا . فالولا يأتي التجديد ، ونبد الطرائق القديمة في التفكير والشعور ، والانجذاب نحو اللغات الجديدة للاستهلاك او التواصل . وقد نمت هذه التجديدات خصوصا في اوساط الشبيبة المفضلة ، الشبيبة التي حفظها المجتمع من البؤس وحتى من ضروب قسر العمل المبكر ، وفي اوساط الشبيبة الجامعية وشبيبة المدن الكبيرة . ولكنه قد يكون من الخطأ ان لا نرى في ذلك الا ضروب سلوك ذوي الامتيازات ؛ اذ ان هذه الشبيبة تحمل معها ضروبا من السلوك وتعبيرات ثقافية تشكل جزءا لا يتجزأ من الحقل الثقافي للمجتمع كله . انها تعارض

ما دعاه كان ثقافة « المدرك الحسي » . برواقية الاجيال المتجهة نحو العمل والادخار والقاعدة .

وتأتي بعدئذ المعارضة ؛ لان الشبيبة الجامعية تتكون بصورة متزايدة من مهنيين يجب ان يعملوا لصالح الاجهزة . وبينهم يقوم من يعارضون تملك السلطة الاجتماعية والسياسية للمعرفة .

واخيرا فان ازمة جيل يواجه انماط تكوين تقليدية في عالم متحرك ، وتفجر الجماعات والطقوس ، وانفتاح المجال ، كل هذا يخلق جاهزية لم يسبق لها مثيل ، وظهور توفيقات ثقافية شبيهة بالتي ظهرت في الامبراطورية الرومانية ، والسعي من أجل جماعات جديدة .

واستياء الشبيبة العام هذا ، اقل بروزا في البلدان التي تنجسد السلطة فيها ، في الدولة أو الكنيسة ، في البيروقراطية أو المدرسة ، منها في البلدان التي تكون السلطة فيها أكثر « اخلاقية » ، والتي تكون الدعوات فيها الى القيم الثقافية والاختيارات الشخصية المسؤولة أكثر دواما .

وشيئا فشيئا تنفصل العناصر المختلطة . فالنقد الاجتماعي يصبح صراعا يفرض ضرورات العمل المنظم ، ويشعر بفداحة ثقل القمع ؛ والتجديد الثقافي يحرز من النجاح حدا أكبر من ان « يسترجعه » مجتمع الاستهلاك بسهولة . فضروب سلوك الانسحاب أو الهرب ، لا تقلت وقد انعزلت عن ضروب السلوك الاخرى ، من الانحطاط بالانحراف .

ويبدو لي ، اننا وصلنا الى اللحظة التي ينبغي فيها لغني البدايات اما ان تضيق واما ان تتطور ، والتي يكاد فيها كل عنصر من العناصر التي تشارك في هيجان الشبيبة ان يفقد قوته بانعزاله . فالتجديد يصبح بسهولة نوعا من حياة ارسقراطية جديدة ، او نوعا من حياة مجتمع مقهى واسع ؛ فالتمرد الاجتماعي يمكن ان يتحول الى عنف ؛ والازمة يمكن ان تضيق في الهرب .

بيد انه يمكن لهذه العناصر ان تمتزج أيضا ؛ والدفاع عن الذات يمكن ان يتحد مع الصراع ضد الخصم ، ومع صورة مجتمع جديد . عندئذ ، تكون حركة اجتماعية . انها ليست بالضرورة مندمجة وشعورية ومنظمة ؛ بل يمكنها ان تصبح عاملا في ضروب الصراع والتحول الاجتماعي . بيد ان مثل هذه الحركة لا يمكن ان تظهر ، الا بمجاوزتها حدود الشبيبة . انها تتكون ضمن الحد الذي يرتبط فيه الانسحاب الثقافي والتمرد الاجتماعي ، أحدهما بالآخر ، ويتجاوزان نفسيهما بالتحاد . فهذا الاتحاد يمكنه ان يتقدم بانطلاقه من هذا القطب او ذاك .

فالانسحاب الثقافي يقضي الى الدفاع عن الجماعة التي تتهم المنظومة السياسية المسؤولة عن التنظيم الاجتماعي . وعلى هذا النحو ، انما تصبح الدعوة الى الجماعة بحسب سبيل معتاد في الولايات المتحدة ، دفاعا عن المحيط ، ومعارضة لسلطة الاجهزة الكبيرة .

وبالانطلاق من القطب الآخر ، ينصب التمرد الاجتماعي على القرارات السياسية الاعم ، وعلى الامبريالية قبل كل شيء ، ويعود فيهيبط من ذلك ، الى نقد المؤسسات الخاصة والتعبئة الثقافية .

وهذه الحركة المزدوجة لا تختلف عن التي تكونت بها الحركة العمالية التي انطلقت ، في وقت واحد ، من رفض الازمات والبطالة ، ومن الدفاع عن المهنة والجماعة المهنية . ان حقل الصلات والصراعات الاجتماعية هو الذي تحول . فهي لم يعد بإمكانها ان تتحدد بوضع العمل ، وبأدوار الإنتاج المحددة تحديدا دقيقا .

وقد اتسعت كلما كانت تتسع تعبئة الموارد الاجتماعية من مجتمع كان ينمي قهرته على العمل على ذاته بسرعة . وهذا أفضى الى قلب حقيقي لجبهات الصراع . فقد كانت البروليتاريا تتكلم باسم العمل ضد لا عمل الطبقات القائمة ، او ضد ميراث ضروب التفاوت الاجتماعي . ففي اثناء المرحلة الكبيرة لنمو ما بعد الحرب ، كانت الطبقة القائمة دائما

هي التي تتكلم على ضرورات النمو والانتاج والمعنوية التقنية أو الاقتصادية . وكانت حركات المعارضة تلجأ أولا ، الى الدفاع عن الوجود ضد العمل ، مع احتمال المضي الى ما وراء هذه المطالبات الاولى ، برفض تناقضات المنظومة القائمة وجرائمها . والجسد نفسه أصبح موضوع رهان الصراعات الاجتماعية . فهو لانه لم يعد رمزيا ، ولانه لم يعد يدل على الجماعة الاصلية ، أمكن له ان لا يكون الا علامة على المستوى الاقتصادي ، وصورة ساطعة تخرص على الشراء ؛ لقد أمكن له ان يكون أيضا ، حاملا لما يفلت من السلطة ، حاملا للتواصل ما بين الاشخاص وللذة . وهذا التباس الجسد الذي لا يمكنه ان يلتزم بجملته من الاوضاع الاجتماعية والثقافية ، وهو وجه الشباب المزدوج ، وتعارض الاستهلاك والمتعة .

وقد يبدو من الصعب اليوم ، ان نكتشف المعنى العام للصراعات الاجتماعية ، ونحن امام لوحاتها المفككة هذه . بيد ان الوقت ما زال قريبا جدا ، قبل الاضطرابات الكبيرة في بركلي وطوكيو وبرلين وننتر ، حيث كان الدين يلجؤون الى الضرورة الدائمة للتساؤل عن الصراعات والحركات الاجتماعية ، يبدو وكأنهم يتكلمون في الفراغ ، او يخضعون للتقديم . وانه من المستحيل اليوم ان نرى في المسائل الاجتماعية الجديدة ، مجرد امتداد لحركات الفترة السابقة ، بقدر ما هو مستحيل ان نتقبل فكرة ان التغيرات الجارية لا ترافقها الا التوترات والاختلالات والازمات . فهذه التغيرات ليست حاملة لمعنى طبيعي لا يهتم بالعمل السياسي . فهي رهان الصراعات الاجتماعية التي وهي تجتاز اليوم طفولتها ، لم تبلغ بعد الكمال الذي سيعطيها النضج اياه .

بيد اننا انما يجب علينا الآن ان نسبرها ، الآن ايضا حيث أصبحت الرهانات هي الاكثر وضوحا ، والالتزامات هي الاكثر مأسوية ، قبل ان تأتي تحولات النفوذ والعمل المنظم والمساومات ، فتفرض نفسها على هوى التمرد .

الهوية والمسؤولية :

ان تجديد الحركات الاجتماعية ، واتهام الانموذج الثقافي للمجتمع الصناعي ، وتحولات الطبقة القائدة ، وكثيرا مثلها من التغيرات البنيوية ، تمتزج فيما بينها ، من أجل اظهار أنموذج جديد للمجتمع ، يتحدد وكأنه منظومة تقنية واجتماعية في وقت واحد ، ليست موجهة بمبادئ أو قوى ، بل بنتائج الصلات الاجتماعية والآلات السياسية .

فالتمييز التقليدي بين مخطط الاحداث ، مخطط الطبقات القائدة والسلطة السياسية ، وبين مخطط البنى الاجتماعية والثقافية ، مخطط الجماعات المحلية ومنظومات القرابة وطرائق زراعة الاراضي وتثقيف الانظمة الدينية : هو تمييز حل محله بازدياد ، دمج العدد الاكبر في الاستهلاك وانتاج الجملة ، أي الدمج الذي توجهه سلطة مركزية تدير ادارة مباشرة قطاعا من قطاعات الفعالية الاجتماعية ، وتوجهه المشاركة في الآليات السياسية مشاركة تزداد اتساعا ، والتعرض الى التغيرات التي تعاني أو تصنع .

وبدلا من الثاني : سيطرة (نظام فوق اجتماعي) وهوية ثقافية ، يقوم الثاني : منظومة وصراع . فالفاعل لم يعد يتحدد بمكانه وأعماله في إحدى الجماعات ، بل بالتوترات والصراعات الثقافية والصلات الاجتماعية التي يديرها ، ولكنه يتحدد أيضا ، بتمرده على السيطرة التي تتسع بازدياد ، وتكتسي بمظهر المعقولية و « الطبيعية » .

فإذا كان هذا هو الفاعل الاجتماعي ، أفلا يعتمد علم الاجتماع عن الطريق الذي يجب عليه أن يتبعه ، حينما قصره على نظامه ودوره ؟

فبدلا من الموازنة بين المواقف أو ضروب السلوك الاقتصادي لمن هم أكثر وأقل غنى ، للملاكات والعمال (وهي عملية لا تكف عن أن تكون سطحية ، لما يعتقد به بعضهم أحيانا ، من نفع الكلام بصدها على طبقات اجتماعية) ، يجب علينا أن نبتعد أولا ، عن الفاعل ، وأن ندرك الصلات

الاجتماعية ، وبالتالي منظومات توجيه المجتمع وملائمته وتنظيمه ، قبل ان نكشف في مستوى الفاعل ، عن التوترات والصراعات الخاصة بمنظومة لا تكتفي بتجديد انتاج ذاتها ، وانما تتغير وتكون قادرة على خلق مجال تجربتها الخاص ، ومبادئ اختيارها .

هذا الانتزاع من الوضعية هو من الصعوبة بقدر ما تغير هذه الوضعية من صورتها باستمرار . فاذا نردفنا في النظر الى ان المجتمع هو تجسيد للقيم او للحاجات الطبيعية ، افلا يصبح من المفري لنا ، ان نرى في النظام الاجتماعي استخداما للايديولوجيا السائدة ؟ ولكن ، كيف لا نرى انه لا يمكن التمييز بين هاتين الصياغتين ، فيما وراء الفوارق القائمة بين اتجاهاتهما السياسية ، وان كلا منهما تقضي الى اخفاء موضوع علم الاجتماع : وهو فهم تحديد النظام الاجتماعي والتغيرات الاجتماعية ، بالعمل الذي يمارسه المجتمع على ذاته ، وبالصراعات الطبقة التي يتخذ هذا العمل صورته من خلالها ؟ .

فما علم الاجتماع بحاجة اليه اليوم أكثر من غيره ، هو تحديد موضوعه من جديد ، لا تحديد أفكاره ، وانما تحديد الموضوع الذي يكونه ، والصورة السوسيولوجية للفاعل الاجتماعي . فهذا التفكير في الهوية خطوة تمهيدية لا بد منها للبحث عن صور جديدة لعمل علم الاجتماع .

أوان علم الاجتماع

قبل علم الاجتماع :

علم الاجتماع فكرة جديدة . وهي جديدة الى حد انها ما زالت تزعج أولئك الذين يتمنون أن لا يروا فيها الا تناسخا جديدا للفكر الاجتماعي . انها جديدة الى حد انها ما زالت تعرف أيضا الام الجهد الذي تخلصت به من الازمة التي تضرب القول السابق على علم الاجتماع الذي قيل عن المجتمع . ذلك انه لم يكن بالامكان لعلم الاجتماع أن يوجد ، ما دامت المجتمعات التي لا تتعرف ذاتها على انها نتاج عملها على ذاتها ، لم تظهر بعد . فقبل ذلك ، كان الانموذج الثقافي للمجتمعات ، أي صورتها عن الابنوعية ، يخضعها الى ضامين للنظام الاجتماعي فوق اجتماعيين ؛ وكان على الوقائع الاجتماعية أن تتوضع بنظام آخر للوقائع ، نظام يحمل معنى . أما ضروب السلوك الاجتماعي فقد أمكن النظر اليها على انها موسومة بالسقوط وبالفداء . وقد تحددت ضروب السلوك في انموذج آخر للمجتمع ، بعلاقتها بالقانون ، قانون الامير او قانون الشعب . وفي وقت أكثر قربا منا ، وضعت ضروب السلوك في التطور التاريخي ، قريبة كل القرب او بعضه من أحد القطبين اللذين كان يبدو أن هذا التطور يتوتر بينهما ؛ وهما : المجتمعات البسيطة او المتميزة ؛ الجماعات او المجتمعات ؛ التضامن الآلي او التضامن العضوي ؛ الخ ... وفي كل الاحوال ، فما كان يخلع معنى على ضروب السلوك الاجتماعي ، بدا وكأنه

ذات : الله ، الأمير ، التاريخ . لقد تطابقت ضروب السلوك مع أوضاع ، ومع أنظمة تضع الفاعل بالنسبة الى الذات . فقد توجهت هي ذاتها بإضفاء الداخلية على القيم ، وبانتماء الفاعل الى المؤسسات . واذن ، فقد حملت معنى ، فالفاعلون ذوات تشارك في الذات وقيمها . والقول الذي كان المجتمع يعبر به عن نفسه ، كان يشارك أيضا في الذات . فما كان بالإمكان أن تقوم قطيعة بين القول الذي يعبر الفاعل به عن نفسه ، وفهم السامع ؛ لأن هذا وذاك كانا يلجآن الى القيم التي توجه السلوك .

فإذا قلنا أن التقدم هو النموذج الثقافي للمجتمعات الصناعية التي بدانا فقط بالخروج منها ، نتج عن ذلك ، أن أرباب العمل والعمال يعتقدون على حد سواء ، من خلال صراعاتهم الطبقية ، بالتقدم ، ويتطلعون اليه ، ويسعون الى المشاركة فيه والدفاع عنه ، أو الى تسريع حركته . الاجتماعية والواقعة السوسيولوجية . فعلم الاجتماع ، اذا شئنا

في هذه الظروف ، لا يمكن أن تكون هناك قطيعة بين الواقعة استخدام هذه الكلمة سلفا ، لا يمكن أن يكون غير جهد في تفسير ضروب السلوك ومعناها ؛ وهذا يرجعنا الى العالم فوق الاجتماعي الذي يوجه الممارسات الاجتماعية .

فدراسة المجتمع تظل دائما مشطورة الى شطرين : فمن ناحية ، هناك وصف القوانين التي تنظم النظام ما فوق الاجتماعي ، وقوانين التطور ، ومبادئ الحقوق ، والمنطق الداخلي للفلسفة الدينية ؛ ومن ناحية أخرى ، هناك ادراك لمشروع الفاعلين المسجونين في العالم الاجتماعي ، والمسدودين نحو ما يتجاوزه وما يخلق عليه معنى . ان دراسة المجتمع لا يمكن الا أن تكون دراسة نظام ؛ في حين أن دراسة الفاعلين لا يمكن أن تكون الا دراسة لمعتقداتهم ومشروعاتهم . وعلى هذا النحو ، يتذبذب التاريخ الاجتماعي للمجتمعات الصناعية بين تحليل المنظومة الرأسمالية وقوانين تنظيمها وتحولها ، وفهم المقاولين وأخلاقيهم ، أو فهم العمال وادارتهم في التحرر الاجتماعي . ان هذين الوجهين للمجموع الاجتماعي

الواحد ، متشابهان وغريب أحدهما عن الآخر ، وفي وقت واحد ، بقدر ما هو غريب وصف النظام الالهي عن وصف أهواء النفس .

ولكن ، هل يمكن - والحالة هذه - أن يكون هناك علم اجتماع ، إذا انفصلت دراسة المنظومات الاجتماعية عن دراسة الفاعلين الاجتماعيين ؛ وإذا تصورنا الموضوعي والذاتي وكأنهما نظامان متميزان ؟ لا ؛ إذ أن دراسة كل علاقة اجتماعية تفترض تحديد الشركاء أحدهم بالنسبة إلى الآخر ، وتحديدهم معا بالنسبة إلى مبدأ وحدة يحدد حقل تفاعلهم أو حقل تعارضهم . بيد أن هذا التفكير ما قبل السوسيولوجي ، يفصل - والحالة هذه - ما يجب أن يكون موحدا . فمبدأ الوحدة يتحدد خارج الفاعلين ، وكأنه عمل ذات ، سواء أكان الأمر متعلقا بالعناية الإلهية أم بالسوق . وكل فرد من الفاعلين يتحدد بروحه ؛ وهذا يقضي إلى أحكام أخلاقية . أننا حينما لا ندرك العلاقة الاجتماعية ، يمكننا أن نبلغ أنموذحات من ضروب السلوك أو من الطباع ؛ وأن نتأمل على نحو أكثر عمقا ، صراع القيم والأدوار .

فبين العالم فوق الاجتماعي والعالم الاجتماعي لا يمكن أن تقوم علاقة ارتباط . أنه يجب أن يكون جزء من العالم الاجتماعي موسوما بانتمائه إلى العالم فوق الاجتماعي ، وأن يصبح متصفا بالنفحة اللدنية . وهذا يشطر المجتمع إلى دائرتين دائرة النفحة اللدنية ودائرة المنفعة ؛ دائرة التيارات الكبيرة ودائرة الحياة اليومية ؛ وهو يذكرنا بأن تاريخ هذه المجتمعات لا يستدعي إلا مشاركة نخبات ضيقة ، إذا فهمنا بذلك مجموع القرارات التي تؤثر في الجماعات : فالنفحة اللدنية تظل تنتمي إلى القادة ، وإلى مفري القانون الأعلى .

وكل مجتمع يفحص نفسه أخلاقيا ، أي أنه يحكم على تطابقه مع النظام فوق الاجتماعي الذي تصدر عنه القيم . أو لا يزال الأمر بعد شبيها بالنهج الذي يسلكه الفكر السابق على السوسيولوجي تلقائيا ؟ فهذه مؤسسة قديمة ؛ وهذا الفاعل مجدد ؛ أو أيضا : هذا السلوك يهدد

النظام الاجتماعي . ان هذا الشخص يعبر عن الافكار السائدة في عصره ؛ او على نحو ايسر ، ان هذا العمل ، او هذا النموذج من المدن ، غير انساني . فالتحليل يبقى دائما معياريا ؛ فهو يقضي الى توصيات ، او بطلان احكاما . فالمؤرخ او عالم الاجتماع ، ليس منقطع الارتباط بالمجتمع الذي يدرسه ؛ انه مرتبط فقط بالمجتمع الذي يدرسه وبالمجتمع الذي ينتمي اليه ، في وقت واحد . وقول الملاحظ ، مع هذا التحفظ يندمج تقريبا ، في قول الممارسة الاجتماعية ، وبالتالي في داخل قيم الذات .

من تجديد الانتاج الى الانتاج :

ما الذي يحدث حينما يختفي ضامنو النظام الاجتماعي فوق الاجتماعيين ؟ ذلك انهم يختفون كلما نمت قدرة عمل المجتمع على ذاته . والمجتمعات المعاصرة تتعرف ذاتها بازدياد ، على انها نتاج تقريرها ، وبالتالي نتاج عملها وصلاتها الاجتماعية ؛ وليس اطلاقا على انها صياغة قيم تتعالى على التجربة الاجتماعية .

فعلم الاجتماع ، او اسمه على الاقل ، نشأ في اللحظة التي كانت فيها الثورة الفرنسية وبدايات التصنيع الاوربي ، تقود الى نبذ المعتقدات والعادات والامتيازات التقليدية . بيد ان ما قام أولا ، في منتصف الطريق بين الفلسفة الاجتماعية وعلم الاجتماع ، انما هو فلسفة للتاريخ احتلت من سان سيمون واوغست كونت الى دوركهيم ، جزءا كبيرا من القرن التاسع عشر . ومع ان الماركسية قد قطعت علاقاتها بهذه النزعة التاريخية ، فانها قد دفعت اقتراب علم الاجتماع الى ابعد ما يمكن في نموذج مجتمع ما زال يدرك ذاته وكأنه خاضع لنظام فوق اجتماعي ، نظام التطور والتقدم . والانتقال الذي قام به ماركس ، من فلسفة للضياع الى تحليل للمنظومة الرأسمالية ، لم يمنع ان ينفصل لديه تحليل المنظومة التاريخية عن تحليل الحركات الاجتماعية . اما القرن التاسع عشر فكان لا يزال بعد عاجزا عن انتاج تحليل سوسيولوجي خالص . ووحدة تحليله لم يكن يمكن لها الا ان تكون مثالية ؛ وحينما تنبذ المثالية ،

تختفي وحدة التحليل . في الحالة الاولى ، استعادت حياتها الاوتوبيا القديمة عن الملك الفيلسوف ، التي تناقلتها الطبقات القادمة من يد الى يد ؛ وفي الحالة الثانية ، عادت مشوبة حقل التحليل الى انتاج صورة مجتمع لا يقوم اطلاقا بين السقوط والخلاص ، وانما بين الاستعمال والحاجة ، في عالم التناقض . وفي القرن الذي نعيش فيه ، هدمت الانقلابات ابعاد عمقا فكرة فلسفة التاريخ بالذات ، كما هدمت التطورية والابقاء على الصور الاخيرة لزامني النظام الاجتماعي فوق الاجتماعيين . فقد اكتشفت مجتمعاتنا في وقت واحد ، قدرتها الكلية على ذاتها ، وتعرفت ذاتها على انها جزء من طبيعة تنظمها مع ذلك ، وتحولها دون انقطاع .

وهناك أربعة أنظمة رئيسية للوقائع أضفت الضامين فوق الاجتماعيين الى حد جعلهم يختفون ، وانتهت بمجتمعنا الى ان لا يعود يبحث خارج ذاته ، عن تفسير عمله .

١ - أولا ، هناك التحول المتزايد السرعة والعمق الذي ادت اليه حركات الفعالية الاقتصادية ، والازمة الكبيرة في سنوات ١٩٣٠ ، والنمو الاستثنائي الذي تبع الحرب العالمية الثانية . فإين القيم ؟ واين القوانين في عالم متغير تغيرا كليا بازدياد ؟ فالمنقول اقل أهمية مما يخترع . لقد انقلب باستمرار نظام العامل او القائد ، المرأة او الطفل ، القاضي والمدرس ، وانقلب دورهم ؛ حتى أصبح من المستحيل الكلام على «طبيعة» المدن ، او «طبيعة» الكهولة .

فهذا الموضوع ليس جديدا - وقد كان فيبر احسن من تكلم على ازالة السحر عن العالم الحديث - ولكنه أصبح ملحا بازدياد . فضررب السلوك الثقافي كانت مرتبطة بأدوار اجتماعية ؛ وهذه الادوار كانت موسومة بعلامات تعرف بسهولة . وقد اختفى هذا التطابق . ومن ناحية اخرى ، ان جميع صور تقسيم العمل تحمل معها أيضا صلات السيطرة ؛ بيد ان مجتمعنا كلما عمل بعمق على ذاته ، بلغ المودعات التي خلفتها الثقافات ، والصلات الطبقيّة القديمة . ان لدينا الكثير مما يجب علينا

عمله في فرنسا ، من أجل إزالة القداسة عن الدولة ، ومن أجل تجاوز التعارض بين العام والخاص ، وادعاء الموظفين ، سواء اكانوا موظفي الاشغال العامة أو موظفي التعليم ، بأنهم القيعون على المصلحة العامة ، من أجل أن نهدم بالتالي المقولات التي تتحدد بالنسبة الى الدولة . وعلى نحو أعمق من ذلك ، فقد هوجم اليوم توزيع الادوار الى ادوار ذكور وادوار اناث هجوما أكثر اتصافا بالعدالة بقدر ما يكون هذا التوزيع مودعا خلفته المجتمعات التي كانت السيطرة الطبقية فيها ، تمر بطريق سيطرة الرجل على المرأة . وعلى النحو ذاته ، فقد نبش الصراع ضد التمحور الغربي على وحدة حضارية ، صراع ما زال قليل الكفاية ، صورة قديمة من صور السيطرة الطبقية ، ما زالت حية جدا ، سيطرة المستعمر على المستعمر . وقد بلغ هذا التفكك في « اطر » الحياة الاجتماعية ، وفي القيم والمؤسسات ، اذا استخدمنا لغة علم الاجتماع القديم ، جميع صور التعبير ونقل الثقافة . فانموذج مجتمعنا لا ينقل اللغات الجماعية فقط ، بل يبدع لغات : بالمعنى المباشر أكثر ما يكون ؛ لأن ثمة لغات - آلات متعددة تخلق ؛ وبالمعنى أيضا ، الذي يخلق به الرسامون والموسيقيون لغات لاتني تتجدد ، وتجعل سبيل التواصل صعبة . فانتقال الثقافة اصيب في مبدئه بالتغيرات الاقتصادية والمالية ، شأنه شأن ميراث الخيرات . فهل نعتقد أن بالامكان « تكوين » الشباب ، اذا نقلنا اليهم تراثا من النصوص التي تنهل من الثقافة اللاتينية ، وثلاث مجتمعات كانت فيها أقلية ضعيفة من البالغين تحسن القراءة ، وكانت وسائل الاعلام لا تصل إلا الى عدد قليل ، وكانت تنقل اطرا ثقافية يشق علينا بازدياد أن نفهمها ؟ ان هذه الازمة ، أزمة الجمعية التي تنهم مفهوم الجمعية ذاته ، تظهر اظهارة مذهلا تسارع التغيرات الاجتماعية .

وبلخص هذا التحول في الاعم الاغلب بدستورين : الانتقال من النظام المنقول (النسبة) الى النظام المكتسب (الانجاز) ، واضفاء الدنيوية . وهذا وذاك يجب نبذهما . فمن الخطر أن نتكلم على اضفاء الدنيوية ، في الحين الذي يوجه فيه الانموذج الثقافي المجتمعات المصنعة ، كما يوجه المجتمعات جميعا . صحيح أن الانموذج الثقافي أصبح الآن « عمليا »

ولم يعد اطلاقا فوق اجتماعي ؛ ولكنه ليس أقل من ذلك قداسة . فالتقدم النموذج ثقافي عملي أكثر من الله ومن الحاكم المطلق ؛ ومع ذلك فكل ما يمسّه يصبح مقدسا . وحتى اذا قبلنا أن للمجتمعات ما بعد الصناعية التي تتكون ، نموذجا ثقافيا هو التوازن ، كان لا بد لنا من القول ، ان التوازن هو موضوع عبادة ورهان الصراعات الاجتماعية الرئيسية ، في وقت واحد . فمفهوم اصفاء الدنيوية يخلط بين فكرتين يجب الفصل بينهما ، خلافا لذلك : فالنموذج الثقافي انتقل من العالم فوق الاجتماعي الى العالم الاجتماعي ؛ بيد أن المجتمع لم ينتقل من الاعتقاد الى الحساب ، ومن المقدس الى العملي . وفي موازاة ذلك ، اذا صح ان المجتمعات المصنعة تتعلق بالمستقبل الذي تختاره أكثر مما تتعلق بالماضي الذي ورثته ، فمن الخطأ أن نعتقد أنها سيدة ذاتها تماما ، وقادرة على أن تقرر فعاليتها وصور تنظيمها . وضد هذه الاوهام الساذجة ، فإن أولئك الذين يذكرون بمعطيات الوراثة أو بضروب قهر البيئة - منظومة ، وبالأستمرارية من الحيوان الى الإنسان ، أو بمشابهة الفكر الإنساني للحاسبة الآلية ، يذكرون بحضور النقول بالوراثة ، وبانتماء الإنسان ومجتمعاته الى الطبيعة .

بيد أن نقد التطورية التي تنقلنا من الظلام الى النور ، يجب أن لا ينسينا الملاحظة الرئيسية ، وهي : أن العالم الاجتماعي لم يعد يبدو محددا بعالم فوق اجتماعي . والوقائع الاجتماعية لم يعد من الممكن فصلها عن الوقائع الثقافية أو السياسية أو الاقتصادية التي توجهها . فالثقافة والسياسة والاقتصاد تنتمي الى المجتمع ؛ وهي وقائع اجتماعية .

٢ - وعلى نحو أكثر مأسوية ، اكتشفت المجتمعات الصناعية ، أنه بإمكانها أن تمارس على ذاتها سلطة كلية ، سلطة مجموعية . فكلام المعلم يمكن أن يصبح صورة المجتمع . فالنازية والستالينية ، مهما كانت الفوارق التي تفصل بينهما ، كان لهما تأثير واحد على الفكر الاجتماعي ، وهي تصفية المعتقد في التقدم ، الذي هو نواة النموذج الثقافي للمجتمعات

الصناعية . فالخط الصاعد يمكن أن ينقطع ؛ والتقدم يمكن أن ينقلب الى كارثة . والنمو الصناعي يمكنه أن يرتبط بتمجيد العرق أو بتمجيد الاورثوذكسية . وليس الاقتصاد الا أداة للسلطة .

فهل ما زال بالامكان ، أن نتخيل أن الشروط الاجتماعية تبرز بوضوح على أفق رسمته صور اقتصادية أو ثقافية ثابتة تقريبا ؟ اليس هتلر أو ستالين حديثين ؟ ان هذا يجبرنا على رفض هذا التنفيذ للتاريخ ، وللبنى في التقرير ، حيث يكشف عالم الاجتماع دائما ، عن اللجوء المشوه في كثير أو قليل ، الى الضامين فوق الاجتماعيين للنظام الاجتماعي .

٣ - ان الاهمية التي اتخذتها المجموعية في تفكير الرجال والنساء الذين تجاوزوا الآن الاربعين ربما أصبحت تنتمي اليوم الى الشعور بحدود النمو . فالقنبلة الذرية وخطر الحرب الشاملة هما اللذان فرضا اولا فكرة الحد . واليوم بالذات ، اذا رفضنا نهج نادي روما والحاجة المتطرف على حل المسائل الاجتماعية في المسائل الطبيعية ، أصبح من البديهي أن لا يتمكن النموذج الحالي من نمو المجتمعات الصناعية من أن يصبح معتدا الى أجل طويل . فماضي المجتمعات الصناعية يبدو أنه كانت تسيطر عليه فكرة طبيعة غير متناهية ، يقوم الانسان في وسطها ، وله حاجات أساسية . ولكل بحسب حاجاته . فهل يمكن أن يكون لهذا الهدف معنى ، اذا لم نسلم بأن الحاجات ثابتة ، وبأن مجموعها أدنى بكثير من الموارد المتاحة ؟ هذا تعبير خاص من تعابير الفلسفة الاجتماعية كنت أشرت سابقا الى وجهيه ؛ فالانسان حدد بمشروع - حدد هنا بالحاجات - وأخضع لنظام فوق اجتماعي - هو هنا طبيعة غير متناهية . وقد اكتشفنا خلافا لذلك ، أن الطبيعة متناهية ، واكتشفنا أيضا أن الحاجات غير متناهية . ولا يعني التناهي أن المجتمع الانساني ينبغي له أن يحتل الكرة التي تحفظها له البيئة - المنظومة ، وأن لا يخرج منها ؛ وأن المجتمع هو منظومة ينبغي لها في عملها في تحويل ذاتها وتحويل الطبيعة ، أن تدخل في حسابها حدود الوقائع الطبيعية والحيوية والنفسية ومقاومتها ، هذه الوقائع التي تنتفع بها بما هي موارد .

أما بالنسبة الى عدم تنامي الحاجات ، فإننا نكتشفه كلما تحطمت
الانظمة والادوار وكلما لم تعد الحاجة محددة وكأنها ما يتطابق مع ممكن
يشغله الانسان في مجتمع متميز ومتضامن ، بل محددة على أنها قوة ؛
مثل : الجنسية او العدوانية او الخيالي او الاحتجاج ، التي تتجاوز
الصورة الاجتماعية الممنوحة لها .

٤ - وأخيرا ، فزماننا ليس موسوما فقط بنمو المجتمعات المصنعة ،
وقوتها وازماتها ؛ ولكنه موسوم ايضا بظهور حركات سياسية قادرة على
قلب مجتمعات كاملة ، قلبا أكثر عمقا مما حدث اطلاقا في الماضي . وهنا
ايضا نجد الصورة التطورية للاطوار المتعاقبة للنمو ، وهي درجات سلم
الوفرة التي لا بد لكل مجتمع من ارتقائها درجة بعد الاخرى ، نجدها على
نحو قاس ، مستبعدة ومحولة الى ما هي عليه : ايدولوجيا وضعت في
خدمة المجتمعات المسيطرة ، تسمى الى اقناع البلدان المسيطر عليها ،
انه ما من طريق آخر للنمو غير الطريق الذي شقته . ان العالم يبدو وكأنه
مجموع متناه ، تختفي فيه شيئا فشيئا الاخطاء البيضاء للجهل الاوربي ؛
ولكن المركزية الاوربية تصبح فيه على الخصوص ، شيئا لا يمكن
احتماله . فبدلا من ان يوصف العالم على انه حقل مغامرات الانسان
الابيض ؛ فانه يبدو وكأنه مجموع من منظومات العلاقات ، العلاقات
الجغرافية السياسية ، واضفاء الاممية على الصلات الطبقيية . فقيم
المجتمع الاشد قوة فقدت قداستها بمعارضة عبيدها القداماء والجدد .

فالحركات الاجتماعية لا تمتد فقط على سطح كوكبنا كله ؛ بل تنفذ
ايضا الى وجوه كل مجتمع بأسرها . فالتغيرات الاقتصادية وصور
الادارة السياسية واتساع وسائل الاعلام ، قد « عبات » بازدياد مجموع
السكان . وقد أخذ يتناقص عدد الذين ليس بإمكانهم ان يعملوا الا ضمن
الحدود التي حددها النظام الاجتماعي والثقافي ، وضروب الجزاء التي
تحفظه . لقد شطرت الحركات الاجتماعية الى شطرين : صبيحة التمرد
والاحتجاج المنتزعة من عالم الاستغلال والاستبعاد ، ولكن ايضا البحث
عن سند لدى القوى القائدة او المؤسسات الحامية . فما الحركة

الاشتراكية أيضا ، في كثير من الحالات ، ان لم تكن استنجاذا ممثلي الطبقة العاملة بالدولة لمحاربة الرأسمالية الخاصة ، هذه الدولة المغلوبة على امرها او الخاضعة للنفوذ فقط ؟ لقد اختفت هذه القطيعة اليوم . فكلما مدت الطبقة القائدة سلطانها على كل وجوه الحياة الاجتماعية ، ضاق مجال الحياة الخاصة او المحلية او العادية ، وتعمت الحركات الاجتماعية ، متعرضة لخطر ان تفقد في التركيز ما ربحته في الاتساع . فكيف امكن تخيل أن المجتمعات المصنعة كانت تدخل في فترة سكونية ؟ فليست المعارضة وحدها هي التي تنتشر كما تنتشر السلطة ذاتها ؛ بل ان اختفاء الضامين فوق الاجتماعيين ، أي موت الآلهة ، ينشر في المجتمع كله ما يمكن ان ندعوه التصوف ، أي ضروب سلوك التاريخية . فقد بقيت سجيئة في مجال مؤسسي محفوظ جيدا . هو الدين والدولة والاقتصاد ؛ وهي تنتشر الآن في المجالات جميعا . وما كان يبدو بعيدا عن المقدس ، ويستدعي أحكاما عملية وعاقلة ، غزاه الهوى فجأة والرياح التي تحمل الحركات الاجتماعية . فقد أصبح كل شيء حربا صليبية ، وأصبح كل شيء سياسة ، وانتمى كل شيء الى عالم الانتاج . وأقول نجم الضامين فوق الاجتماعيين لم يجعلنا ندخل الى عالم لا اهواء فيه ، يعمل لكل شيء حاسبه ، ويرتاب في كل شيء ، وانما الى مجتمع في انصهار ، تكنس الحركات الكبيرة فيه ، كل ساحة المجتمع ؛ ويتحطم الاستقلال الذاتي للمؤسسات وقواعدها ؛ وتنكر شرعية الاقوال الآمرة ، وتهاجم اجهزة النظام والقمع والدمج هجوما عنيفا .

وقد دفعت جميع هذه التحولات التي استرجعناها بسرعة ، الى احلال صورة المجتمع الذي يعمل على ذاته ، وهو يعدل من حقل تجربته ، ولكنه يتلمع من جديد في الطبيعة التي هو جزؤها الذي يمتلك القدرة على التفكير في ذاته ، وعلى ابداع معنى ضروب سلوكه وانتاجها ، محل صورة الانسان والمجتمع الخاضعين لنظام اعلى . وتلكم حركة مزدوجة يتعرف المجتمع بها ذاته ، على انه جزء من الطبيعة ، وعلى انه تحويل لذاته ومحيطه . فالروح تصبح جسدا ، في الوقت ذاته الذي يصبح

النظام فيه عملا . فما مصر الفلسفة الاجتماعية في هذا الانموذج الجديد من المجتمع ، هذا المجتمع المبرمج أو ما بعد الصناعي ؟

تفكك الفلسفة الاجتماعية :

١ - لم يعد بإمكان المجتمع ان يبدو خاضعا لنظام فوق اجتماعي . بيد ان موضوع النظام يسمى الى الاستمرار في البقاء . فاذا لم يكن هناك إله أو انسان أو تاريخ ، أفلا يبقى المجتمع ذاته ؟ ها هو ذا يرتفع ليكتب بالاحرف الكبيرة .

وعلى هذا النحو ، ينشأ ما هو في وقت واحد ، أول مدرسة كبيرة في علم الاجتماع ، وآخر مقاومة يقوم بها التفكير الاجتماعي في وجه صعود علم الاجتماع . لقد أصبح المجتمع ذاتا ، أصبح هذا الشخص الذي توجه حاجاته وقراراته واحكامه عمل المؤسسات وصور التغير . ذاكم هو اتجاه المدرسة الوظيفية ، التي هي المدخل الى علم الاجتماع . فضرور السلوك الاجتماعي لم تعد يحكم عليها بالنسبة الى نظام غير اجتماعي . بل بالنسبة الى حاجات عمل المجتمع وظيفيا واستمراره . فالعيار هو الدمج . ولا يهم هنا كثيرا ، أن يكون هذا الدمج واجبا باسم التقاليد أو القيم ، أو واجبا خلافا لذلك ، باسم الاستقلال أو التقدم الثوري . فالقاعدة هي انه يتوجب على كل سلوك أن يسهم في تقوية المجموع ، وفي بناء « المدينة » أو الدفاع عنها . والاعراض في توحيد القيم والمجتمعات لم يكن قط قويا الى هذا الحد . وطلب التناسق لم يبد قط أكثر إلحاحا . والتسامح قد هدمته الدعوة الى الاندماج والترابط المتزايد بين مجالات الفعالية الاجتماعية كلها ، لانه صفة من صفات الحاكم المطلق .

٢ - ومن ناحية أخرى ، ماذا يمكن أن يصيب المشروع ، حينما نتلاشى القيم ؟ فهذا الصعود نحو سماء مفرغة يجب اعادة تحديده ، هو أيضا ، بالنسبة الى المجتمع . انه تجاوز للتنظيم الاجتماعي وطاقة

تجاوز النظام . فغوفايتش ضد بارسونس . والمؤسس ضد المؤسس .
والرغبة ضد الدور .

فمن الطبيعي ان تنشأ في وجه التوسع السريع لقوى السيطرة والمراقبة الاجتماعية نحو مجالات ظلت حتى ذلك الحين « خاصة » ، ونحو فعاليات ثقافية ، اندفاعا مضادة ترفض المجتمع كما ترفض قول الطبقة او قول السلطة القائمة ، وان تلجأ الى مبدأ غير اجتماعي ، « طبيعي » ، ضد نظام خائق . بيد ان علم الاجتماع لا يمكنه ان يكفي بهذه الشيوعية الطوبائية ، وهذا اللجوء الى التلقائية الذي أصبح داخليا من الناحية الاجتماعية ، والى الابداعية والوحدة والرغبة . فاذا كان من الجوهري ان نبحث في النظام الثقافي ، عن صور وقوى جديدة للصراعات الاجتماعية ، فما من شيء يسوِّغ العودة الى ما قبل علم الاجتماع ، الذي يؤخر البحث عن صلات اجتماعية جديدة ، وعن صور للسلطة جديدة .

فعلم الاجتماع ليس قولا ، وليس مجموعا ايديولوجيا . فجملة الممارسات الاجتماعية قد مزقتها الصراعات ؛ والاستبعاد تمكن رؤيته الى جانب السمع . وعلى نحو أكثر عمقا ، لا يمكن للنظام الذي يتبلور والذي يدعم سلطة ، ان يختلط ابدا بالسيطرة الطبقية ؛ اذ ان هناك بين الوحدات التي تتطابق مع النظام ومع السيطرة ، تفاوت دائم تكشف عنه اللغة الماركسية على نحو نافع ، حينما تعارض بين نمط الانتاج والتشكل الاجتماعي . فمن الخطأ ان نقول ، ان المجتمع يجدد انتاج ذاته ؛ فالمصالح والامتيازات ، وصور التنظيم الاجتماعي والثقافي تنزع الى تجديد ذاتها ؛ ولكن قوى الانتاج والصراعات الطبقية ما زالت حاضرة دائما ، من حيث هي مبادئ تحويل وتمزيق . فكل علم اجتماع ينحدر الى مستوى الايديولوجيا ، حينما يقدم صورة احادية عن المجتمع ، ويوحد هذه الصورة مع التاريخية ، او المنظومة السياسية ، او التنظيم الاجتماعي . وكل فلسفة اجتماعية تقول بالواحد ، هي فلسفة لا يمكن ان تتلاءم مع المسيرة السوسيولوجية .

والتعارض بين هذين الجانبين من التفكير الاجتماعي ينبغي له ان لا يحجب ترابطهما ، وخصوصا مصدر استلهامهما المشترك . ففي الحالتين ، يخضع تحليل المجتمع لمطلق ولبدءا ، وهو : ان المجتمع يوجه العلاقات الاجتماعية ؛ وان الرغبة او التلقائية تغلب النظام القائم ، وضروب قسره ، وتراتباته ، وقوله . وفي الحالتين ايضا ، فما يخلق المعنى يكون خاليا من المضمون . فالمقدس لم يعد الالهي ، بل الاجتماعي ، لانه اجتماعي . والرغبة لا تتحدد بموضوعها ، بل بعدم تحدد ذاتها ، الذي يجعلها تقفز فوق كل الجدران .

بيد ان الحرب تعصف جياشة بين هاتين المنبرستين من التفكير الاجتماعي المتفجر . فهذه زوبعة من الافكار التي تهدم الفكر الاجتماعي ، وهي تكتسي بغنائمه . لقد تكلم الناس كثيرا على ازمة علم الاجتماع . فكيف لا نرى ان الازمة بلغت الفلسفة الاجتماعية ، خلافا لذلك ؟ وان تحللها الضروري والمجبر يمهّد لظهور علم الاجتماع ويعيقه في وقت واحد ؟

ان ان الذين يتكلمون بكاسم الدمج ، كما يتكلمون باسم التلقائية ، ما زالوا مستمرين في القيام على مستوى الوقائع الاجتماعية ، وفي التفسير ، وفي الفهم ، لنقص في قدرتهم على التحليل ؛ الذي لا يمكنهم القيام به ؛ لانهم يستمرون في رفض تفسير ضروب السلوك الاجتماعي بالعلاقات الاجتماعية ، وما زالوا يلجؤون الى اطراف فوق اجتماعية ، هي اساطير مسرحية تفسر كل ما يجري على المسرح الاجتماعي . ان هذه الايديولوجيات المتعارضة يبدو انها تنطبق مع مصالح طبقية . اوليست الطبقة القائمة هي التي تلجأ الى التلقائية الشعبية ضد النظام ؟ لا ؛ اذ اننا حينما نعارض الدمج ونتجاوز المؤسّس ، لا ننظر من ناحية علاقة الصراع ، مثل الصراع الطبقي ؛ لاننا لا نقول شيئا عن السيطرة التي تمارسها طبقة على اخرى ؛ واتما ننظر من ناحية التنظيم الاجتماعي . فمن ناحية ، نجد جميع من يلجؤون الى الدمج الذي يمكن ان يكون قمعيا او محافظا او اصلاحيا ؛ ومن الاخرى ، نجد من ينمردون على هذه الصورة الموحدة ومن لا يمكن ان يتحدوا الا بوضعهم من حيث هم اقلية

ويعيدون عن المركز . في هذه الفئة الاجتماعية : يختلط الثوريون والارستقراطيون ، البروليتاريون والمتانقون ، اليساريون والمعتاظون من موت العالم الاجتماعي والعقلي القديم ، الذي يجرحهم معه في سقوطه .
اننا نعيش هذه الفترة المختلطة بين الكلاب والدئاب . فالى جانب الاوتوبيات الكبيرة التي تدل على نشوء المجتمع ما بعد الصناعي ، نسمع الضجة الصاخبة والمختلطة اللازمة العقلية ، أزمة التفكير الاجتماعي ، المسيس والفاقد القدرة على التسييس في وقت واحد ، الذي يتابع الآلهة في فرارهم ، ويرفض ان يتقبل ضرورات علم الاجتماع . وليس في هذا معنى التفكك الذي اصاب الدراسات الوسيولوجية في كثير من الجامعات ، والاوربية منها على الخصوص ؟ لقد اسرع الكثيرون الى القول ، بان الطلاب الثوريين هدموا التعليم . وما من شيء اكثر خطا من هذا . وسواء اتفقنا مع هذه الفئات الاجتماعية ذات الاهمية العددية الصغيرة جدا ام لم نتفق ، فلا بد لنا ان نعترف بانهم يتألفون خلافا لذلك ؛ من طلاب يقرؤون ويناقشون ويعملون . فالخطا يكمن في الاعتقاد بان الجامعات لا تضم الا شبانا صفارا سذجا يسمعون وراء الشهادات ، ومن ثوريين . فهذا يعني نسيان اهمية الازمة والتحلل الذي يمس الكثيرين . انها أزمة حامية بالتأكيد، وصفت على الغالب بأنها أزمة عقلية، ولكنها هي كذلك على الخصوص . انها احتضار الفكر الاجتماعي الذي لا يمكنه ان يحتفظ بدمج الصورة القديمة للفلسفة الاجتماعية ، والذي تثيره فضائل الدمج والتربية والتوازن ، او فضائل التجاوز والعدمية .

فالمدافعون عن المشاركة وانصار الرفض يختلطون غالبا في تحديثية غير محددة اجتماعيا ، يطالب بها انصار الرفض بقوة اكبر ، وهي ثلاثم احسن ملائمة اهداف المدافعين عن المشاركة . والفلسفة الاجتماعية التي هي في طور الإفول ، تحب اكثر من كل شيء ، « تحرير » الناس من مجتمعهم ، ومن ضروب القسر ، ومن مخلفات القديم ، ومن التقييدات . وهذه فلسفة جديدة للأنوار ، يمكنها ان تبشر (وان ترافق) بزوال طبقة قائمة قديمة وانتاجية وسلطوية ومتطهرة ، وقيام طبقة قائمة اخرى اكثر اهتماما بالتسويق والاستهلاك ، يمكنها ايضا ان تعبر عن قلق

الفئات الاجتماعية المرتبطة بالمحافظة على قواعد الدولة ، وبتقل التراث الثقافي . ازيلوا الحواجز ، واطلقوا الاعنة : اذ يبدو على هذا النحو ، ان المجتمع سوف يتنطلق ، وان التواصل سوف يقوم ، وان الرغبة سوف تتحرر ؛ اذا لم تكن هذه الكلمات الكبيرة على نحو أكثر بساطة ، الا جدالا هديانيا بين البلقاء القدماء والارستقراطيين الجدد ، جدالا تختلط صيحات أصواته بالزمجرات الاولى للحركات الاجتماعية الجديدة ؛ ولكنها مثل ضروب الضجيج تختلط بهذه الرسالة . في ايار ١٩٦٨ ، اختلطت الفلسفة الاجتماعية التي كانت تمر بأزمة ، ولغات السياسة القديمة ، ومطالب الحركات الاجتماعية الجديدة ، وأوتوبيات الثقافة المضادة ، التي كانت سياسية جزئيا . ولكن الذين كانوا يبشرون بالمستقبل ، بغريزة واثقة جدا ، أبعادوا عن الجامعة . أوليست الحياة العقلية التي وسمها بالموت ، تفكك الجامعة ، حياة غزتها الفلسفة الاجتماعية المنحلة ، والرفض لجميع صوره ، رفض البحث عن الصلات الاجتماعية الجديدة ، وطبيعة السلطة الاقتصادية ، ولدور الدولة ودور الايديولوجيات ، ورفض تحليلها ؟ انه لهذيان سعيد : لا يشير قلق الحكومة ، بل يقدم لها عذرا ملائما ، في الحين الذي تتابع فيه مشروعها الفكري الوحيد ، وهو توسيع الطبقة القائمة وتقويتها وتحديثها ، بتضييق حدود القدرة النقدية للمجتمع ، أكثر ما يمكن .

وفي هذه الاثناء يتقدم الدمج الاجتماعي . فالقادة كانت لهم دائما صورة الاقلية . وها قد أصبحت قوى النظام اغلبيه صامتة ولكنها مقتنعة . لقد أضىء المجتمع ، وانصبت عليه موجة من الرسائل هي من اللمعان وامتناع النظر بحيث أن المرء لم تعد لديه الشجاعة في أن يتذكر ان المجتمع ليس مشهدا او قولا ، وان وفرة الاقوال او الصور يمكن أن تعميق المعلومات . انهم يتكلمون على التلاؤم ، وعلى أخذ الوقائع والعادات الاخلاقية بالحسبان ؛ يتكلمون على التعليم ، ليس اطلاقا تعليم الحساب والقرنسية فقط ، بل تعليم التوازن والنمو ، تعليم اللذة الجنسية والعلاقات الانسانية ؛ وهذا يوسع توسيعا كبيرا المجالات المترابطة للاخلاق والمدرسة ؛ وينبغي له ان يحد من نتائج الملاحظة

والتحليل ، التي تعارض بها بعض الفئات الذكية والشجاعة ، ممن يعمل في المصانع أو المدارس أو السجون ، هذه النزعة الانسانية الجديدة التي وظيفتها هي وظيفة العواطف المسيحية جدا ، لمؤسسي ورشات العمل ومستخدمي الاطفال .

انني غالبا ما أشعر بالقلق ، من أن لا تكون الدعوات غير المباشرة للقيم والانسان ، التي نسمعها فوية جدا اليوم ، الا جذبة تشير الى تثبيت سلطات جديدة ، وصراعات اجتماعية وثقافية جديدة . وعلم الاجتماع في صمم اذنيه ، وفي طينس رأسه ، يشك في ذاته ، يقابله الضرور الذي يدخل على قلب أولئك الذين يرفض اما سلطتهم أو قراغهم .

انه نوهم غريب هذا المنظور الذي يجعلنا نتكلم على أزمة لعلم الاجتماع . والازمة الحقيقية هي عدم امكان التواصل بين الاخوة الاعداء للفلسفة الاجتماعية . ان بعضهم يتكلم على الدمج ، وبعضهم الآخر على التفكك . فكيف يمكنهم أن يبنوا معرفة بناء مشتركا ؟ انه مستحيل في الواقع ، إذ إن هذا ليس هو معنى عملهم . فعملهم لا يظهر صعوبات علم الاجتماع ، بل ضرورته وقرب قيامه ؛ لانه يبين استحالة الفلسفة الاجتماعية في مجتمع طرد منه الله والانسان والتاريخ .

لقد جاء الزمان الذي سينتهي فيه طور التفكك ، والذي يمكن فيه لنتاجه الوضعي في تدمير ما قبل علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية ، ان يصبح معترفا به . واليوم ، أصبح الجوهري أن نقول ان هذا التدمير يهدد علم الاجتماع تهديدا خطيرا ، اذا هو ترك نفسه تمضي أيضا ، الى اخضاع تحليل المجتمع لمطلقات والوهيات ، ليس لها وجه انساني أيضا .

مراحل التشكل :

ها نحن اولاء قرب مكان عملنا . افنا نعلم انه من غير المجدي أن نتساءل عن طبيعة المجتمع ، وانه يجب علينا أن نستبعد كل لجوء الى نظام فوق اجتماعي ، يكون حاملا لمعنى الوقائع الاجتماعية . لقد بدأنا نعترف شيئا فشيئا ، ان كلامنا على المجتمع وكأننا نتكلم على أحد

التنظيمات أو احدى الجماعات بلغة الدمج في الحركة أو التوحيد معها ،
ليس الاحيلة من حيل الفلسفة الاجتماعية التي طردت من عالم الماهيات .

بيد أنه يبقى علينا أن نقوم بالجوهري من الامر . فمكان علم الاجتماع
في المجتمع ، يبقى مختلطا من الناحية العقلية والناحية المادية ؛ لأننا
ما زلنا مبهورين بالفاعلين الذين توحدنا معهم أو الذين نبذلناهم . وتلكم
معوية ليست مؤقتة ، وهي تزداد خطورة .

فالفلسفة الاجتماعية بعثت معرفة المجتمع بين نهم لمشروع الفاعلين ،
والاعتراف بنظام فوق اجتماعي . واليوم ، يتعرض علم الاجتماع للناسئء
الى أن يتفجر ما بين الطبيعية والتوحد مع الفاعلين المتصارعين .

انه تفجر يتطابق مع قيام المجتمع ما بعد الصناعي . فقبل أن يتمكن
هذا المجتمع من تعرف ذاته وكأنه موضوع رهان الصراع الاجتماعي
وحقل التاريخية ، ينبغي له من جهة أن يبني تاريخيته ، ومن الاخرى
ان يعرف تجلبيه الاوتوبيات التي تتوحد بها كل من الطبقات المتنافسة
مع التاريخية ، ملقية بخصمها في الظلمات الخارجية .

لقد أعلن من ميلاد انموذج جديد للمجتمع ، بظهور نمط جديد من
المعرفة ، وتصور جديد للطبيعة . أن هذه الصورة توجه معرفة المجتمع ،
ولكنها تتعارض معها في الوقت ذاته ؛ لأنها تقدم عن الطبيعة صورة لا تحل
نوعية المجتمعات الانسانية ، وقدرتها على أن تكون ذات تاريخ .

وكما أن المجتمع يشكل جزءا من الطبيعة ، ولكنه يمثل انموذجا
خاصا من المنظومة ، وهو الانموذج الوحيد القادر على خلق « معنى » ،
كذلك يهتم علم الاجتماع بصورة الطبيعة الجديدة التي تحل محل التطورية ،
والتي لا بد من أن تكون أحق بأن تدعى منظومية ، من أن تدعى بنيوية .
بيد أن علم الاجتماع مهدد بها أيضا ، مهدد بهذا الجهد في أرجاع المجتمع
الى انموذجات أخرى من المنظومات ، التي تتعلق اليوم بالبيولوجيا أكثر
مما تتعلق بالمكانيكا .

هذا النموذج البيولوجي يتيح لنا ان نتصور تجديد انتاج النظام الاجتماعي كما نتصور تغيرا يرجع الى تراكم الاحداث ، ولكنه لا يستطيع مباشرة ان يوضح قدرة المجتمعات على تعديل قوانينها ، وعلى الاخص قدرتها على خلق اتجاهاتها . انه ينبغي لعلم الاجتماع ان يتمسك تمسكا حازما بالتوكيد الذي بدأ منه ، وهو ان المنظومة الاجتماعية لا تتحدد بعملها وبمبادلاتها الداخلية والخارجية ؛ بل تتحدد اولا بقدرتها « الفكرية » على خلق اتجاه ومعنى على ضروب السلوك الاجتماعي ، وهي تعمل وتحول ، بفعل خلق حقل للمعرفة ، وبالتراكم الاقتصادي ، وبصورها لهذه الابداعية في وقت واحد .

انه يجب على عالم الاجتماع ان ينقد قسما من تراث الفكر الاجتماعي ، وهو يواجه الطبيعية التي تدل على مجتمع جديد ، او تبشر به ، كما كانت طبيعية الموسوعيين تبشر بالثورة البورجوازية . اذ إن اللجوء الى الضامين فوق الاجتماعيين للنظام الاجتماعي ، اذا لم يعد من الممكن التسليم به ، واذا وجبت محاربته في ذاته ، كان يظهر في صور ما قبل سوسيولوجية ، الاعتراف بالتاريخية ، وبانقسام المجتمع على ذاته . فالعلوم الاجتماعية سوف يجذبها بازدياد ، قطبان متعارضان . فاختفاء الآلهة ادى الى الاعتراف بأن الانسان والمجتمع ينتميان الى الطبيعة ؛ وهذا يتطلب علما طبيعيا للانسان ، اتفق على دعوته بالانثروبولوجيا ، وتكون ضروب تقدمه وجها من الوجوه الاكثر اهمية لتشكل نمط جديد من المعرفة . ولكنه يجب علينا ، في الوقت ذاته ، ان نعترف بأن المجتمع يرتد على ذاته في سبيل تحوله ، وأن البشر يرتد بعضهم ضد بعض ، حينما يتمزق غلاف القيم .

لقد اعادت ايدولوجية الطبقة القائدة الجديدة ، ومديرو التنظيمات الكبيرة ادخال هذا الموقف السوسيولوجي قبل كل شيء . لقد بينت لهم فعاليتهم الاجتماعية ، انه يجب عليهم ان يعالجوا منظومات معقدة ، وأن يلائموا بينها وبين الظروف الداخلية والخارجية المتغيرة ، مدخلين في حسابهم ضروب القسر الطبيعية .

وذاكم تقدم خطر بالنسبة الى الفلسفة الاجتماعية وصور تحليلها . فالمجتمع لم يعد يتصور منذ الآن ، وكأنه جملة تنظمها القيم والمعايير ، بل كأنه منظومة قادرة على التلاؤم وتعديل معاييرها وقواعد عملها وصور مراقبتها الاجتماعية وجمعيتها . وتلكم رؤية برغما طبقية تتطابق مباشرة مع المسائل المطروحة في مراكز التقارير السياسية الاقتصادية ، ومع نخبة سلطة المجتمعات الاقوى اقتصاديا وعسكريا .

انها رؤية تدرك على نحو اكثر مباشرة من اي رؤية اخرى ، ان سيورات التغير والعلاقات السياسية مغايرة تماما . ولكنها تعطي هذا المستوى من التحليل امتيازاً تعسفياً ، يغطي مصالح طبقية ، لان الطبقة القائدة لا تريد ان يتكلم الناس على اتجاهات عملها وعلى مراعات المصالح . انها تريد خلافاً لذلك ، ان ينظروا اليها وكأنها فئة من الاشخاص والتنظيمات المؤولين ، الذين يمتلكون امتن المعلومات ، وأوسع النظرات ، واشمل قدرة على انجاح الامور والمساومة فيها .

ومع ايدولوجية الطبقة القائدة هذه ، يتعارض بكثير من القوة الان ، علم اجتماع نقدي اتى بموضوعين كبيرين ؛ وهما موضوع الالحاق وموضوع الاستبعاد . اما الاول فيذكرنا بقدرة الطبقة القائدة على الدمج . فليس صحيحاً ان المجتمع هو سوق سياسية ؛ اذ إن الطبقة القائدة تحدد لكل فرد مكانه ، وحرية عمله ، وحتى المقولات التي ينبغي له ان يستخدمها في تصوره للمجتمع ، تعتمد في ذلك ، على جهاز الدولة وادوات المراقبة الثقافية . وأما الثاني ، فيذكرنا على نحو أكثر مأسوية أيضاً ، بالمستبدين المستنيرين ، الذين لا يمثلون الانوار فقط ، بل الظلمات أيضاً ؛ والذين يفرضون حداً يصبح كل شيء وراءه غريباً ، وغير سوي ، ومنحرفاً ، وليس له اسم ، ولا يمكن بيانه .

والخطر الذي يتعرض له علم الاجتماع النقدي هذا ، هو الاكتفاء بحكم اخلاقي ، والارتداد ضد فاعلي السيطرة ، بدلا من تحليل طبيعة السيطرة ، والصلات الطبقية الجديدة ، والسلطة السياسية والمنظمية .

انه يتعرض لخطر ادخال رؤية ملحمية للتاريخ من جديد ، تدور حول
آلام فاعل جماعي وحول انتصاره القريب ، فاعل لم يعد يتحدد عندئذ
بالصلات الاجتماعية التي يقوم فيها ، وانما يمتصده او انموذجية
اقتناعه .

ولكن ، مهما تكن هذه الاخطار في الوقت الحاضر ، فان علم اجتماع
السلطة والسيطرة ، الاستغلال والاستبعاد ، يفرض الاعتراف بوجود
صلات اجتماعية ، ويحطم الايديولوجيا السائدة ، وينفوخ برد فعل ضد
الدعوات او واقعية الشراخ المزعومة . وعلى هذا النحو ، يتيح لعلم
الاجتماع ان يبلغ موضوعه ، كما فتحت بدايات عمل العمال ، الطريق
امام النقد الماركسي للاقتصاد السياسي .

اهي آوانة قد تجوزت ؟

على هذا النحو ، تشكل على الاجتماع من خلال صراعات المدارس
وتنوع الموضوعات والامزجة . وبالتأكيد ، ليست اعادة تكوينه هذه
برهانا . فكل فرد يعيد كتابة التاريخ ويعيد تحديد المسائل في كل عصر
تبعاً للزمان والمكان اللذين يتكلم متهما . ليس تحديد آوان علم الاجتماع
هو الذي يميز موضوعه . بل ان الترتيب المعاكس هو الذي يجب اتباعه وهذا
يلج على حدود نوع من التفكير شبيه بالذي نقتصره هنا . بيد ان هذا
التفسير التاريخي ، اذا كان لا يبين شيئاً ، واذا كان بإمكانه في احسن
حالاته ، ان يحدد طريقاً ينبغي لها ان تقيم براهينها على نحو مغاير ؛
فان بإمكانه ايضا ، ان يفضي الى بعض الاضطراب . اوليس تحديد آونة
مناسبة لنشوء علم الاجتماع ، تعرضاً لخطر اطلاق اسم علم الاجتماع
على صورة من التفكير الاجتماعي ، مرتبطة بلحظة تاريخية توصف
بسهولة ، لأنها تندفع اصلاً نحو الماضي ؟ فالوارية المتخذة من اجل تقديم
تصور لعلم الاجتماع ، يمكن ان تساعد ايضا ، على نقد هذا العلم عندما
يربط بنوع من التفكير تجاوزه الزمن .

أوليس علم اجتماع التاريخية ، علم اجتماع عمل المجتمع على ذاته ، صورة من الصور الأخيرة لتناسخ نزعة تاريخية في القرن الماضي ؟ إلا يحمل رؤية بروموتية و « تقدمية » إنسانية أصبحت يعملها وعلمها سيدة نفسها ؟ ليس نزاعه مع التطورية بارعا الى حد بعيد ؛ في الحين الذي لا يبدو عليه أنه يدرك منعطف العالم الكبير ، ونهاية النمو ، والعودة الضرورية الى البحث عن التوازنات الطبيعية ، وما يرافق ذلك من طلب التعبير والسعادة والجماعة التي تنفجر في كل مكان ، وتهدم تطهيرية ما زال علم اجتماع العمل هذا ينتمي اليها ؟ سيقول بعضهم : إن في هذا العالم الجديد إنما يمكن لعلم الاجتماع أن يتفتح في مجتمع ترتبط جميع أجزائه بعضها ببعض ، ولم يعد يوجد فيه من محرك للتاريخ ، أو مستوى محدد تحديدا نهائيا ؛ مجتمع مطووع بضروب الاختلال والصراع ؛ ولكن لم يعد فيه مكان للمثوية الأساسية للطبقات الاجتماعية ، مثوية ليست إلا صورة أخرى من صور هذه المثوية العامة ما بين الاجتماعي وما فوق الاجتماعي ، التي غالبا ما أداتها علم اجتماع العمل . لقد أصبح علم الاجتماع ممكنا ؛ لأن المجتمع يمكنه أخيرا ، أن يكشف عن نفسه ولأنه طبيعي ، وأن يستغني استغناء تاما عن مفهومي الذات والمشروع المرفوضين ، والمستخدمين هنا أيضا ، وكذلك عن مفهوم العمل الذي طالما أحببناه ، مع كونه مدانا حينما يستعمله الآخرون . أما المناخ الأيديولوجي لعلم الاجتماع الفرنسي فهو لا يسمعنا بسهولة هذا النموذج من النقد ؛ وهو مع ذلك أكثر جدية من غيره . لقد أردت أن أورد عليه ، في جوهره ، عدة مرات ، في هذا الكتاب . ويجب أن أضيف هنا حكما على التفسير التاريخي الذي يعلن عنه . فانا اعتقد أنه من الخطأ أن نقول ، أننا دخلنا الى ما وراء النمو ، وإلى ثقافة ستسيطر عليها مسائل التوازن . فقد قدمت عدة مرات الفكرة القائلة أننا نخرج من المجتمع الصناعي ، وأن صور التفكير بالتالي تتغير تغيرا جذريا ، شأنها شأن آليات النمو . ولكن ، يجب علينا أن لا نخلط الأوتوبيا المضادة التي تلجأ الى المتعة والجماعة ، ضد سيطرة تكنوقراطية وتغير يتسارع بتغير النموذج الثقافي الجديد . اننا لا نمضي نحو توازن جديد ، وإنما نحو

تحول للمجتمع والثقافة يزداد عمقا ، نحو نمو اشمل من النمو الذي عرفناه ، وبالتالي نحو صراعات اعمق ايضا من الصراعات التي تعيش في ذاكرتنا . فعلم الاجتماع الذي احده لا يمت الى هذا اليوم الذي نحره التغير ؛ انه ينشأ فقط ، لانه سيكون متفقا مع مجتمع الغد ، المجتمع الذي سىرى ان تدخل المجتمع في ذاته لا يبلغ فقط الموارد الطبيعية وتنظيم العمل ، بل يبلغ العلاقات الانسانية ، وكل وجوه الثقافة ، وربما الوجود البيولوجي والنفسى للانسان . ولن يكون لعلم الاجتماع اهمية كبيرة اليوم ، اذا كنا لا نعرف ان تكنولوجيايات سوسيولوجية ينبغي لنا ان نكون على استعداد لتبنيها او اذاتها ، سوء ، تظهر ؛ وقد ظهرت الآن ظهورا بدائيا .

ولم يسبق لمعدلات التوظيف ان كانت قط اكثر ارتفاعا ؛ ولا للواقع ان بدا على نحو اكثر وضوحا ، متبدلا على الدوام بفعل تقدم المعرفة ؛ ولا لموضوع التخطيط ، وبالتالي موضوع العمل الذي يمارسه المجتمع على نفسه ، ان فرض نفسه بقوة اكبر . فمن المستحيل ان نتخيل مجتمعنا وكأنه سيد نفسه تماما ، في الحين الذي نجد ان التوتر بين اتجاهاته وموارده يسوده كما يسود اي مجتمع آخر ، بقدر ما هو مستحيل ان لا نرى فيه ما يبشر بعالم من الاستهلاك الموزع بصورة مشتركة في عالم متناهٍ تفرض عليه التوازنات الطبيعية ضروب القسر الجوهري الوحيدة .

فهذه الصورة التي تنتصر فيها ليبرالية معمرة ، مرافقة لاضفاء الاخلاقية اعضاء عاما على الحياة الاجتماعية ، تبدو لي نتيجة هذيان ؛ ولا ينبغي لتحديثيتها الجذابة ان تحجب محافظيتها كثيرا . هناك تراكم السلطة والثروات ، والصراعات التي تمتد بازدياد الى جملة العالم وجملة مجالات الفعالية الاجتماعية ، والتوتر ما بين النمو والمتعة ؛ وانا لا ارى خلافا لذلك ، في هذا العالم الذي تتسارع حركته ، الا ضروب التجديد والمآسى والتمزقات . اما انبياء العودة الى التوازن والجماعة فربما يكونون على حق فيما بعد . واليوم ، اننا لا نخرج من التاريخة ؛ بل

نخرج فقط من قبل تاريخها ، الذي كان البشر في اثنائه ، لا يعرفون ان يعزوا التاريخية الا الى قوى اخرى غير قواهم . فاذا كان التفسير الذي اقدمه خاطئا حتما ، واذا نحن عدنا الى مجتمع طبيعي ، وجب علينا ان نضع ما ادعوه علم الاجتماع على رف الافكار الميتة ، وان لا نهتم الا بعلوم الانسان الطبيعية . انني اعتقد خلافا لذلك ، انه ان الاوان لتطوير العلم الاجتماعي في كل نوعيته ، ولكن في داخل العلوم الطبيعية . فالمجتمع منظومة ؛ ولكنها منظومة تختلف عن المنظومات ؛ لان لها تاريخية ، ولها القدرة على انتاج المجتمع ربما كانت ايضا احدى المهمات الاكثر الحاحا لعلم الاجتماع ، هي اثارة الانتحاء الكبير الذي نعيش فيه ، وظهور الاتجاهات الثقافية الجديدة ، ولكن ايضا ، اثارة الصور الاولى لمعارضة المراقبة التكنوقراطية للتغير ، وردود الافعال حيال الازمة المؤسسية والمنظمية التي ترافق هذه الحركات العميقة . يجب المحافظة على الترتيب الضروري القائم بين هذه الانساق الثلاثة من الملاحظات : التاريخية الجديدة ، ونشوء صراعات جديدة ، وضروب سلوك الازمة ؛ في حين ان الاوتوبيا والايديولوجيا تمزجان بينها باستمرار ؛ وهذا يطابق التجربة المعاشة ؛ ولكنه لا يساعدنا على تعرف رهانات المستقبل القريب وضروب سلوكه .

ما وراء الجامعة :

هذه الوظيفة العقلية لعلم الاجتماع لا يمكنها ما وراء الصور المتحولة للفلسفة الاجتماعية ، وما وراء التمزق ما بين الطبيعية والتوحد مع الفاعلين ، ان تنفصل عن جهد يقوم به علم الاجتماع ، لكي يجد مكانه في التنظيم الاجتماعي .

كانت ميزة الفلسفة الاجتماعية على علم الاجتماع ، انها كانت وهي ترجمان القيم ، أداة الدمج الاجتماعي ، وموضوعة نسبيا بعيدا عن الصراعات الاجتماعية ، في وقت واحد معاً . وعلم الاجتماع لا يمكنه ان يأمل ان يبقى في الوضع نفسه . فلذا كان أداة دمج اجتماعي ، هدم

ذاته بذاته : فتحليل العلاقات الاجتماعية مضاد للاعتراف بالقيم والمبادئ والمعايير . وانا لن اعود هنا الى هذه الفكرة التي عرضتها في خلال هذا الكتاب كله : فما من شيء أبعد عن علم الاجتماع من أدوات المراقبة الاجتماعية ؛ ولا سيما اذا كانت تديرها الدولة ؛ وأكثر من ذلك أيضا ، اذا كانت هذه الدولة تعمل وفق عقيدة .

وفي الوقت ذاته ، فعلم الاجتماع يطلبه القوى الاجتماعية الحاضرة . فالصراعات الطبقيّة قامت دائما في حقل التاريخية : وقد تعلق تحليلها بالتالي بالفلسفة الاجتماعية التي تنطرق الى العوالم فوق الاجتماعية . ولكن ، ها هي التاريخية ذي وقد اعترف الناس بها على انها اجتماعية . فادارة المجتمع لم تعد قائمة على اقامة نظام سياسي ، او تشغيل منظومة اقتصادية ، وانما على قيادة منظومات تقنية انسانية ، وقيادة أجهزة تواصل . فالصراعات الاجتماعية تمتد من جانبها الى جملة التجربة الاجتماعية : فلم يعد صاحب الاعتقاد او المواطن او المنتج هو الذي يتحرك ، وانما الفاعل الاجتماعي .

انه انما يطلب من علم الاجتماع تقديم الغذاء لايدولوجيته .

فان يمكن لعلم الاجتماع ان يقف ، وهو ناقد النظام الاجتماعي وموضوع نزاع ما بين الخصوم الاجتماعيين ؟ لقد حاولت تحديد اوان علم الاجتماع . فان يمكن ان يكون مكانه ؟

اما الجامعة التي يوجد فيها عادة ، فتبدو وكأنها أصبحت مكانا تتراكم فيه التناقضات عليه : ففيها كان مطالبا على نحو أكثر مباشرة ، بأن يكون أداة دمج اجتماعي ، وأن يضع نفسه في داخل حياة المجتمع وقوله ، وأن يكون نافعا ، وأن يعد الناس للأعمال ، وأن يغطي العلاقات الاجتماعية بطريقة كثيفة من الوضعية . بيد ان الجامعة هي أيضا مكان تتكون فيه صراعات اجتماعية جديدة : فالطلاب يصبحون بازدياد ملاكات المستقبل او مستخدمين ؛ وهم يعارضون هذا التحديد

التكنوقراطي أو البيروقراطي نستقبلهم المهني ، بمقاومة شخصيتهم
وبحثهم عن التجربة واللذة والجماعة .

ان كل شيء يساعد على جعل التعليم الجامعي لعلم الاجتماع ،
مكانا لصراع يبدو أيضا وكأنه تهديد للمؤسسات الجامعية ودورها
العادي في نقل المعرفة .

والاصلاحات من الانموذج الفرنسي ، القائمة على اساس فكرة
المشاركة ، لا يمكن ان يكون لها من نتائج اخرى الا ان تقرب عناصر
التناقض بعضها من بعض ، وربما بتأثير الفكرة القائلة انها يهدم بعضها
بعضا بالتبادل ، تاركة باقي المجتمع في سلام ، وعلى نحو اكثر يقينا ،
نتيجة ان البحث عن المصالحات والتسويات لا يحقق غايته الا لقاء
سكينة عقلية . فالاختيار الوحيد الذي يعرض على الملاك الجامعي
للعلوم الاجتماعية ، هو ان يكون حيا او قابلا للحياة .

في بعض الاحيان ، نجد جامعات حية ؛ ولكنه من غير الممكن الحياة
فيها ؛ وغالبيتها تمكن الحياة فيها ، ولكنها ميتة . فهل يمكن الخروج
من هذا الاحراج .الآخر ؟

ليس هذا ممكنا الا بطريقتين . اما الاولى فمعروفة ؛ وهي تقوم
على ربط انتاج المعرفة بالتحديث وتقوية الطبقة القائدة . والنخبة
الجامعية تضمن ليبراليتها 'ا' شقلال المعرفة الذاتي . وذاك هو الحل
الاميركي .

فالمنظومة الجامعية في هذا البلد متراتبة تراتبا قويا جدا ؛ وتراتب
المؤسسات مرتبط بالتراتب الاجتماعي بفعل اختيار الطلاب ومبادئ
العمل في وقت واحد . وفي قمة الهرم يقوم البحث الذي تتأني حريته
من انه أبعد ما يمكن عن الضغوط المحلية .

انه لحل رائع وبعيد جدا عن الصورة التي يقدمها عنه في الاعم
الاغلب ، المدافعون عنه وخصومه على حد سواء . وتبدو ميزته منذ ان
وازنه بالاوزاع الاوربية ، حيث لا نجد عموما ، منظومة جامعية

متكاملة ، سواء أكان يعتمد على مشنوية التعليم الجامعي والتعليم التقني العالي ، كما في انكلترا والمانيا ، أم كان الامر كما في فرنسا ، حيث ينضاف الى الفصل بين هذين العنصرين ، عزل البحث ؛ وهذا يدل على نقطة التفجر القصوى للمنظومة الجامعية .

وانه لحل مشايخ ايضا ، يربط المعرفة بالسلطة ، كما يربط المثقفين بالعرش ، ويؤدي على نحو مكشوف في كثير او قليل ، الى تكوين جامعة مضادة ، تنتقد الموظفين المثقفين الجدد ، وتنخرط انخراطا واضحا في الصراع السياسي .

وانا اتخيل حلا آخر . وانا استدعيه فقط ، لانه لا يمكننا فصل تحليل المعرفة السوسبيولوجية عن التفكير في تنظيمها . فازمة علم الاجتماع الحقيقية تأتي من محاولة ادخال احد انماذجات المعرفة في صورة اجتماعية لا تلائمها ؛ لانها تقوم بوظيفة تتناقض مع طبيعة المعرفة السوسبيولوجية . فليس بالامكان أن تكامل النظام الاجتماعي ونستعيده استعادة ذاتية ونحلل جدل الصلات الاجتماعية الذي يحجبه النظام او يهدمه ، في وقت واحد .

فالعالم الجامعي يتحدد بالفتتين الاجتماعيتين - الاساتذة والطلاب - وبالوظائف الخاصة بالجامعة .

وهذا الاستقلال الذاتي يضعه في عالم من التصورات الاجتماعية ، لا في عالم الانتاج . فنقل المعارف ، وتكوين الشباب ، وتوفير استقلال المجموع باسم بلاغة « مهنية » ، كل هذا ممكن ومتناسك ، ما دامت المعرفة ليست قوة انتاج . وحينما تصبح المعرفة قوة انتاج ؛ وعلى الخصوص ، حينما تبدأ العلوم الاجتماعية في تحليل آليات عمل المجتمع وظيفيا ، تتبعثر الفعالية الجامعية ما بين دورها في الانتاج ، ودورها في تجديد ذاتها . فالبحث العلمي يسعى الى أن يستقر في مؤسسات خارج الجامعة ، أو داخلها ؛ ولكنها تظل في أوضاع مؤسسات

مشتتة ذاتينا . أما بالنسبة الى العلوم الاجتماعية التي تضادف الصراعات الاجتماعية ، فقد أصبح الوضع لا يطاق ومتناقضا ، الى حد أن تمرد الطلاب بدا وكأنه يندفع بشيء من المفارقة ، ضد تعليم يحمل مع ذلك سمة المصلحين والتقدميين ، أكثر مما يحمل سمة المحافظين . فاذا كان علم الاجتماع يدرس المجتمع في فعله ، أي انتاج المجتمع ذاته بذاته ، فهل بإمكانه أن يقوم بذلك في أنموذج تنظيم متصور من أجل تكوين « الفكر » ونقل الثقافة ؟

إننا نلاحظ في الواقع ، انخراط الجامعة التي هي ضحية هذا التناقض . فاذا لم نكتفِ بهذا التفجر ، كان لا بد من تحويل الجامعة تحويلا عميقا .

وبدلا من تنظيمها حول ثنائيات اجتماعية خاصة ، وتقوية وحدتها وحياتها الداخلية ، يجب التفكير فيها وكأنها مكان التقاء العلم بالياسة ، مكان التقاء المعرفة بالطلب الاجتماعي المنظم .

فلنتترك الكلام على روحها أو لغتها ؛ ولكن ، لنتكلم على النحو الذي يمكنها فيه ، أن تصفي المؤسسة على الالتقاء بين هاتين القوتين . وهذا يفترض من ناحية ، أن المجتمع يتقبل قيام بحث حر ، يجد من جديد العلاقات الاجتماعية وراء القوتين والاقوال ؛ ويفترض من الناحية الأخرى ، أن مضمون التعليم والمستفيدين منه ، وصوره ، تتحدد وكأنها اجابات عن طلبات صادرة عن قوى أو تنظيمات اجتماعية ؛ مثل : المدن ، والمشروعات ، والتقابات ، والجمعيات الادارية ، والحكومات ، الخ ... ان فئتي الاساتذة والطلاب يجب ان تختفيا . فاصحاب الطلبات يحصلون من الباحثين على توصيل المعارف ؛ بيد أن الإدارة لا تنتهي في هذا الى الاساتذة وحدهم . فالتعلمون لم يعد ينبغي لهم ان يظلوا فقط شبابا من الطبقة الوسطى . وانا متأكد ان الفكرة القائلة بأن الجامعات تدخر لهذه الفئة الاجتماعية ، سرعان ما تبدو وكأنها

تبذير لا يمكن تصديقه ، وضع في خدمة مراكز السلطة ، التي تأخذ
بآليات انتخاب تسير وفق منفعتها .

انني اطلب أن لا تكون الجامعة الا مكان مساومة ، تصاغ فيه
السياسة المتغيرة دون انقطاع ، السياسة التي تسعى الى اقامة علاقة
بين عرض من المعارف يقدمه الباحثون ، وطلب على التكوين والمعلومات
يطلبه الفاعلون الاجتماعيون الجماعيون . اوليست هذه هي الوجهة
التي تفرضها الفكرة المجددة في التكوين المستمر ، على الاقل اذا اردنا
أن نتجنب أن نرجعها الى احلال تكوين تكنوقراطي للملاكات التي تحتاج
اليها المشروعات ، محل تكوين عام قديم ؟

ان الامر هنا لا يتعلق بتخيل اصلاحات ادارية ؛ بل يتعلق باعادة
تحديد وضع عالم الاجتماع بالنسبة الى موضوعه . فاذا قلنا ان عالم
الاجتماع ينبغي له أن يتصور المجتمع وكأنه شيء قائم امامه ، وأنه ينظر
اليه نظرة موضوعية من خارجه ، انخذنا في الواقع وضعنا سياسيا
محافظا . اننا نتقبل النظر الى ما هو واضح ، ولا نتقبل النظر الى ما
هو خفي ؛ ونتقبل تصديق المجتمع ، اي تصديق الاقوياء ، من دون دليل .
ولكي نتجنب هذا التشويه ، أفلا يجب أن يظهر موضوع العمل
السوسيولوجي دائما ، على نحو أكثر امكانا ، وكأنه طلب اجتماعي ،
وكانه عمل ؟ فلنترك دراسة المشروع ؛ ولكن ، لندرس سياسات أبواب
العمل والحركة العمالية ؛ ولنرفض أن يتحدثوا لنا عن المدينة ؛ ولنطلب
أن يتحدثوا لنا عن المؤسسين والمخططين ، وعن المحبوسين في المجتمعات
السكنية الكبيرة ، وعن المنقولين في قطارات الضواحي والمترو . فنحن
سنكتشف على هذا النحو الصلات الاجتماعية ، ولا سيما صلات
السيطرة . فنمو علم الاجتماع لا يتعلق تعلقا كليا بمقاصد عالم الاجتماع
ولا بالتنظيم الجامعي . فنموه يتعلق قبل كل شيء ، بقدرة الفاعلين
الاجتماعيين واجهزة المراقبة الاجتماعية والثقافية التابعة للدولة في
وقت واحد ، على أن يقبلوا بأن تضع وجهة نظر العلاقات وجهة نظر
الفاعلين موضع الاتهام ؛ وهذا يفترض أنه ليس هناك سلطة مطلقة ولا

صراع كلي . ولكن ، اليس من البديهي ، أن لا يكون بإمكان علم الاجتماع التحليلي والنقدي الذي إنادي به ، أن يعيش خارج بعض الضمانات ، وأنه ما من فكر وعمل يتصفان بالحرية المطلقة أو بالنقد خارج المؤسسات الليبرالية ؟

ما نفع علم الاجتماع ؟

يقودنا المخطط المنظمي الذي قدمناه ، الى تساؤل آخر في نهاية الامر ؛ اترك قارئني عنده ، لانه التساؤل الذي يخطر على فكره أولا ؛ وهو : ما الفائدة من علم الاجتماع ؟ ان السؤال يشير عالم الاجتماع الذي يتخلص منه بالكلام على المعرفة التي تحمل في ذاتها علة وجودها ؛ ويستبعد بذلك بالذات ، كل ما يشير الاضطراب في بلاغته وطمأنينته بما هو موظف ثقافي .

فعلم الاجتماع ينبغي له أن يتعرف له هدفا ووظيفة : الاسهام في أن يسلط اعضاء المجتمع فيه ، بأكبر قدر ممكن ، وكأنهم فاعلون ، وفي أن يكون المجتمع نفسه مجردا من نظامه ، وايدولوجياته وبلاغاته ، لكي يبدو وكأنه جملة من منظومات العمل ، التي يعمل بها مجموع اجتماعي ، من خلال توتراته وصراعاته ، على ذاته ، وعلى تنظيمه ، وعلى تغيره . فهدف علم الاجتماع هو تحريض فعالية المجتمع ، واظهار حركاته ، والاسهام في تكوينها ، وتدمير كل ما يقرض على الجماعة ، وحدة اسمية ، مثل : القيمة او السلطة .

فأنا لا أتصور أن بإمكان علم الاجتماع ، أن يكون له هدف آخر ، غير مساعدة منظومات العمل التي يدرسها ، على أن تعمل على نحو جيد . ان هذه الصيغة تدهش القارئ . فليفكر فيها قليلا . فتبني وضع آخر يعني التوحد مع أحد الفاعلين الاجتماعيين ؛ وهذا هو تحديد الايدولوجيا بالذات . يمكن الاعتقاد بأن العالم بحاجة الى الايدولوجيا أكثر مما هو بحاجة الى علم الاجتماع ؛ وحتى اذا اعتقد المرء بذلك ،

فليس هذا سببا للخلط بينهما . ولكن مساعدة منظومات الغمل في سيرها الوظيفي على الخصوص ، لا يمكن بحال من الاحوال ، خلطها مع تقوية النظام الاجتماعي . فالامر هو على خلاف ذلك تماما ؛ اذ انه ما من تنظيم اجتماعي من دون سلطة ومراقبة اجتماعية ، ومن دون هدم للعلاقات الاجتماعية ، واحلال الانقطاع ما بين الدمج والاستبعاد ، محل ضروب جدل هذه العلاقات .

فعلم الاجتماع هو تذكير موجه ضد كل السلطات ، بواقع العلاقات الاجتماعية المهدومة او المقتعة .

فلماذا يتوجب على عالم الاجتماع ، ان يدافع عن الاختلام ضد الواقع ؛ في الحين الذي يتوجب عليه فيه ، ان يدافع عن [] ضد احلام الايديولوجيات والسلطة ؟

ان علم الاجتماع يسر اليوم بضوئية ، بين سياجين من الايديولوجيات يحقرانه ويحتكرانه مرة بعد مرة . يجب انكار وجود السلطة وسيطرة الطبقة ، من اجل التفكير بان استلام علم الاجتماع على هذا النحو ، لاغراءات الفاعلين ، يجعله قوة تحرير . انه يصعب خلافا لذلك ، عاملا ايديولوجيا للسلطة ؛ في حين ان ايديولوجي المجتمع المضاد في بعض احياء الفتو ، يمزق بعضهم بعضا . فعلم الاجتماع لا يمكن نقده ، الا اذ بنى موضوع مفرقة ، بأن انتزع ذاته من الفاعلين . ولكنه لا يستطيع ان يبلغ ذلك ، وهو يضع نفسه في وضع الملاحظ المزعوم انه موضوعي ، مسجلا قرارات الممارسة وآراءها ومقولاتها ، وداعيا اياها وقائع سوسيولوجية ، باسم وضعية مطلقة . اذ ان هذه الاختبارية محملة بالايديولوجيا ، لانها اختارت ان تحدد المجتمع بالنحو الذي يتبدى عليه ، من دون ان تتساءل عن معنى اصل المقولات والاختيارات وضروب القر ، التي تتكون الممارسات منها .

فعالم الاجتماع لم يوضع قط أمام موضوع دراسته ؛ فليس بالإمكان فصل علم اجتماع العمل عن عمل علم الاجتماع ؛ لأن عمل علم الاجتماع يقوم على المعنى إلى ما وراء ظاهر الممارسة وحركاتها ومقولاتها ، وما وراء الحس المشترك ، لا من أجل أن يجد من جديد ، المبادئ والقيم ، ولا من أجل أن يجد أكثر من ذلك الوقائع المادية ، مثل التكنولوجيا أو تقسيم العمل ؛ بل من أجل أن يجد عمل المجتمع على ذاته ، والعلاقات الاجتماعية المحددة بأنموجات العمل المختلفة . وهذا العمل التحليلي للموضوعات والأوضاع والأنظمة والأيديولوجيات ، الذي ينبغي له أن يظهر منظومة العمل ، لا يمكنه أن يتحول إلى إعلان عن القصد .

فأولا ، يجب على عالم الاجتماع أن يتبنى موقفا نقديا . فإذا توحد بالفهم مع روح إحدى الحضارات ، مع قصد فاعل من الفاعلين ، أو مع حاجات جماعة من الجماعات ، لم يتمكن أن يتوقف على مبعدة من الوقائع الاجتماعية ، تتيح لموضوع علم الاجتماع أن يظهر . وبعدئذ ، وعلى الخصوص ، فالامر لا يتعلق بالنسبة إليه ، بإجتياز القاعات الخارجية لأحد المعابد ، من أجل أن يتغذى إلى المحراب الذي يرى فيه تمشال الألوهية . فغاية عمله ينبغي أن تقتصر على تحويل التصور إلى عمل ، وإخراج الأفراد والجماعات من العزلة أو الصمت ، اللذين ينكرون بهما السلطة التي يخضعون لها ، أو يهربون منها ؛ ووضعهم خارج دائرة السلطة ، وجعلهم في موقف علاقة اجتماعية .

يسلم الكثيرون بأن موضوع علم الاجتماع هو دراسة العلاقات الاجتماعية . ألم يحن الوقت لاستخلاص نتيجتين من ذلك ؟ أولا ، أنه يجب دراسة العلاقات الاجتماعية ، لا وجهة نظر أحد الفاعلين ، أو وضع محدد تاريخيا ؛ وبعدئذ وعلى الأخص ، أن العلاقات الاجتماعية لا تعطى مباشرة في الممارسة العملية . وقد أصبح بدلا من ذلك ، يحملنا الأغراء على تصديق الأخلاقيين الذين يبينون لنا الوسائل - الحياة المدينة - التي

يسنبعد البشر بها العدوانية والمنافسة ؛ وهذه صورة لا يد من التذكير بها ؛ لأنها تشير الى طريق مضاد لطريق علم الاجتماع .

فاذا نظرنا الى المشهد الاجتماعي ، والى وجهه المذهل اولا ، أي العلاقات الدولية، وجدنا قوى ومصالح واقتوالا، بل وجدنا كل شيء ما عدا العلاقات الاجتماعية . وليس من اختصاص عالم الاجتماع اظهارها فقط، بل اعادة انشائها أيضا .

لقد اقترب اوان علم الاجتماع . فمنذ وقت طويل ، وعلى الاخص بفضل علماء الانثروبولوجيا ، كشفت علوم الانسان عن الثقافة ، من اللغة الى الاساطير والطقوس . ومنذ وقت طويل أيضا ، جهد علم الاجتماع ، مرتبطا بالتاريخ ، في انشاء مجموعات في امواج الظواهر الاجتماعية ، مثل : المجتمعات ، والحضارات ، ومنظومات الانتاج ، والحقول الثقافية . وستستمر الانثروبولوجيا والتاريخ دون أي شك في تقديمهما بقدر من السرعة اكبر كلما تحللت الانموجات الثقافية التي يبدو أنها كانت تحميها ، وحولتهما الى معارف وضعية ؛ ولكن علم الاجتماع ينبغي له الآن ، ان يتخذ مكانه الى جانب هذين العلمين الاخوين له . فهو يظهر في اللحظة التي تتحدد فيها المجتمعات بفعالها اكثر مما تتحدد بوظائفها ؛ ويتحولاتها اكثر من اصولها . ويظهر أيضا في اللحظة التي يخلو فيها موت الالهة المجال حرا امام السلطة ، وامام تنظيمها السياسي والابديولوجي ، الدمجي والقمعي . فما يحدد مهمته هو بلوغ المجتمع في فعله ، بنقد النظام والسلطة ؛ لا في سبيل معارضة صورة فوق اجتماعية لا ادريها ، بتنظيمات باردة ؛ بل في سبيل اكتشاف المجتمع كما هو ؛ أي جملة من منظومات العمل الاجتماعي . ففي مجتمع أصبح الانتاج فيه تواسلا ، واصبحت الطبقة القائدة فيه مركز قرارات ، لا ملكية تنقل ، ولم يعد فيه للطبقة المسودة نوع خاص من الحياة ، وانما أصبحت تتحدد بالضباع ؛ في هذا المجتمع يمكن لعلم الاجتماع أخيرا أن يصبح أكثر من خليط من التاريخ والفلسفة الاجتماعية ، ويمكن أن يفلت من سحر

الذات ، لا بضياعه في الطبيعة و . كشفه عن ان الصلات الاجتماعية تتحدد بأنموذج العمل الذي يمارسه المجتمع ذاته .

يجب اذن ان نتخلص من علم اجتماع الداخلية ، الذي يعطي عن المجتمع صورة بؤرة منظمة حول قيمها وعبادتها العائلية وتقسيمها الادوار بين الرجال والنساء ، بين البالغين والكهول والاطفال ؛ واستبعد منها المتسولون واللصوص . فعلم الاجتماع اسهم مع التاريخ ، ولكن بدرجة اقل منه ، في خلق الشعور الجماعي للمجتمع ، من اجل ان يعطي نفسه مقابل ذلك ، هذا الشعور موضوعا له . ويمكن لعلم الاجتماع اخيرا ، وقد وضع في عالم لا داخلية ولا روح ولا قيم له ، ان يسمع صوته الذي ظلت تغطي عليه حتى هذا الحين حكايات الجن . فها هو ذا الآن مستعد لمجابهة الايديولوجيا وادوات المراقبة الاجتماعية . ولكنه لم يعد نفسه للصعود الى المنصة من اجل ان يتنبا بالغيب ، او من اجل ان يكشف بجنهور اعارته انتباهه ، الصورة الشاملة للمجتمع الحاضر ، ومستقبله .

انه لا يأتي بعد تشكل المجتمع الذي جعله ممكنا ، ولكنه يأتي في الوقت الذي يأتي فيه . ان بإمكاننا اليوم ان نبحث عن توجيه لنا ، وعن تعرف الامكن التي يبدو ان النزاعات والصراعات تعد فيها ؛ ولكن هذه النزاعات والصراعات لم تظهر بعد ؛ فالسرحية لم تمثل بعد ؛ وهي لا تقوم على قراءة نص اعد سلفا .

واذن ، فتقدم علم الاجتماع لا يمكنه ان يتفصل عن نضج السلطات والمسائل والحركات الاجتماعية . فالبحث يتخذ صورته بالمبادلة الدائمة التي يجربها مع حقل دراسته . والباحث اعتاد ان يقارب مجاله المكسو بالخطط والاسئلة ومعطيات الموارنة . وما نحن بحاجة كبيرة اليه اليوم ، هو الاعتراف بان الباحث واتجاهاته في العمل هما من نتاج البحث الى حد بعيد . وفي الوقت ذاته ، ليس لموضوع البحث وجود ، الا بعلاقته بالمحل ، الذي يشكل جزءا من المجال الذي يدرسه . وهناك سؤال له الغلبة على الاسئلة الاخرى ، وهو : ما الحقل وما الرهان ومن الفاعلون

في الصراعات الطبقيّة ، التي من خلالها يتخذ النموذج المجتمع الجديد شكله ، هذا النموذج الذي ولدته تغيرات التاريخيّة الأساسيّة ؟

ربما كان الأبسط هو تحديد الصور الجديدة ، صور سلطة التنظيمات الكبيرة . فعلماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع يمكنهم أن يضموا جهودهم - وقد ضموها سلفا - من أجل تحديد الطبقة القائدة الجديدة .

والأصعب هو الكشف عن أمكنة الصراع الاجتماعي ؛ إذ أن أيديولوجيا الطبقة المسيطرة تخفيها بقدر ما تخفيها لغة الفئات الاجتماعيّة المتعارضة . ويبدو لي أنني أعرف مكانين مفضلين للادراك : الشعور بحدود الإنتاج الاجتماعي ، والشعور بالجسد .

وهناك طريقتان متلازمتان في طرح المسألة ذاتها ، على مستوى المجتمع ومستوى الشخصية . فنحن ننتمي إلى الطبيعة ولا ننتمي إطلاقا إلى ما فوق الطبيعة . على هذا النحو ، يطرح السؤال الذي يدعوه سرج موسكوفيتشي السؤال الطبيعي .

ويمكن لهذا الوعي أن يفضي إلى أوتوبيا للتوازن ، دفاعية ومعارضة في وقت واحد : فلنحافظ على التوازنات الطبيعيّة ، ولنجدد الجماعة ، ولنترك جسدا يعبر عن نفسه ويأخذ متعته .

لقد تكلمت من قبل على حدود هذه الأوتوبيا . بيد أنه ابتداء منها ، تبدأ الاختيارات بالارتسام . فخلف الدعوة إلى التحديث ، التي لا تجد مسوغا لها ، إلا حينما ترفض جزافية العادات الماضيّة وبربريتها ، تبدأ الأوضاع الطبقيّة ، أوضاع التنافس بالانفصال . فمن ناحية ، هناك الدعوة إلى الاكتفاء ، والاستهلاك ، والدمج ، والقابلية الاجتماعيّة التي توافق حاجات التكنوقراطيين الذين يريدون في وقت واحد ، دمج تنظيماتهم ، ومعالجة الطلب تبعا لمصالحهم ؛ ومن ناحية أخرى هناك اندفاع أكثر اختلاطا بكثير ، وهو يتخذ صورته في جزء كبير بالتفاعل مع عالم الاجتماع ؛ أنه اندفاع نحو التسيير الذاتي ، نحو الإبداعية الشخصية

والجماعية . نحو التواصل مع الآخر ؛ وهو لا ينفصل عن الصراع ضد الصور الجديدة للسيطرة والضياع . فالحركة الشعبية لا تتحدد بمقاصدها وأهدافها ، وإنما بتفجيرها ما بين وضع دفاعي وهجوم مضاد معارض . وعالم الاجتماع هو هذا الذي يمكنه أن يدرك وحدة ما يعطى مقسما . أنه ينبغي له دون انقطاع ، ضد أيديولوجيات الجميع ، أن يظهر لأعيننا التي اعتادت أن تشاهد نورا آخر ومشاهد أخرى ، مسرح مأساتنا وأشخاصها .

التفاتة الى الوراء :

ربما اعطى هذا الكتاب القارئ انطبعا بأننا نريد أن نحبسه في منظومة تبرع ، تضاعف من الأنموذجيات والمفاهيمات ، بدلا من أن نضيء سبيل المعرفة ، بمعونة بعض المفاهيمات المبسطة ؛ لأنه يتساءل عن ضرورة علم الاجتماع وأمكانه ؛ ولأنه يقدم أفكارا عامة . فليتصفح القارئ فترة أيضا : فما من شيء أبعد عن مضمونه وعن نفعة كلامه ، من هذه الثقة الهادئة التي يشعر بها عالم الهندسة ، وهو يقيس مجال معرفته . أننا - نحن علماء الاجتماع - عاجزون تماما عن تقديم منظومات ، بل عن تقديم نظريات . أننا نناضل لكي نعطي الآخرين ، ونعطي أنفسنا ، معنى معيناً . أننا بحاجة الى أن نقوم برد فعل على كل الجبهات ، في سبيل أن نخلص دراسة العلاقات الاجتماعية ومنظومات العمل من انقراض الفلسفة الاجتماعية ، ومن المشروعات الجسورة الخلافة ، التي هي في بعض الأحيان ساحقة ، ومن العلوم الطبيعية للإنسان ، وخصوصا من الضغوط المتعارضة ، ضغوط الأيديولوجيات . فمجال علم الاجتماع لم تعد تحتله كتائب الوظيفيين الذين انطوا على قوضاهم . فهو فارغ تقريبا ، ولا يجتازه إلا بعض الفرسان الذين يخبون بخيولهم ، ويشيرون الغبار قبل أن يختفوا .

وعلماء الاجتماع لأنفسهم يجادون الكثير من المشقة في التواصل ما بينهم . فكل فهم ينبغي له أن يبدع استدلالاته ووسائل تعبيره . أنهم

جميعا تقريبا يتوجهون وقد خنتهم هذه الصموية في التواصل وحتى في الجدل ، الى جماهير اخرى ، الى حد تزيد معه المسافة بينهم . ومع ذلك ، لا بد من المثابرة : فعلم الاجتماع يتمزق ويهاجم ؛ ولكنه يكشف عن حقيقته شيئا فشيئا ، كلما أدركت مجتمعاتنا أنها بحاجة الى تحليل عملها الذاتي ، بدلا من أن تعتقد أنها تضيء جوانبه بلجوتها الى « قوانين » غير اجتماعية . ينبغي لنا أن نتج علم الاجتماع ؛ لأن المجتمع تعلم أنه ينتج ذاته بذاته .

يقينا أنه من الاحسن ان نتخلى بسرعة عن المواعظ والتمهيدات ، وأن نحقق بعض أعمال البحث . فكون المرء عالم اجتماع ينحصر في بيان القضايا السوسولوجية . ولكن يجب أن لا نخلط هذا الهدف الذي يصعب بلوغه ، مع هذه « الاختبارية » التي طالما ضغطوا علينا لممارستها ، والتي تكشف أنها النقود الصغيرة التي تتعامل بها المثالية والمحافظية . فانا اتمنى أن يتمكن الآخرون من أن يتجهوا مباشرة نحو العمل الصحيح ؛ فبالنسبة الي ، انني لا اصنع نظريات ؛ بل احاول فتح الطرق ، والاشارة الى مسعى ، واثارة الفكر النقدي وعدم الاطمئنان ، في سبيل أن يبدو الهدف الذي نريد بلوغه ، أكثر وضوحا . ولكني لا اتمنى أن يتباطأ قارئ في قراءة هذا الكتاب ، في سبيل الكشف عن كل خفاياه . فليفهمه خلافا لذلك ، على أنه دعوة الى العمل ، ضد جميع الحواجز التي تعترض المعرفة السوسولوجية ، ومن أجل جعل المجتمع يشعر بابداعيته ، وبضروب القسر التي يفرضها على الغالبية ، وبقدرته على التحول .

الفهرس

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| الاهداء | ٥ |
| تنبیه | ٧ |
| توطئة : حينما يكون المرء عالم اجتماع | ٩ |
| ١ - موضوع علم الاجتماع | ٢١ |
| ٢ - عشرة افكار من اجل علم الاجتماع | ٥٥ |
| - الشروح | ٦١ |
| ٣ - المنظومات والصراعات | ٩٥ |
| ٤ - الصلات والصراعات الاجتماعية في المجتمع ما بعد الصناعي | ١٤٥ |
| ٥ - الهوية الاجتماعية والحركات الاجتماعية | ١٨٩ |
| ٦ - اوان علم الاجتماع | ٢٢٣ |

1979/12/2000

